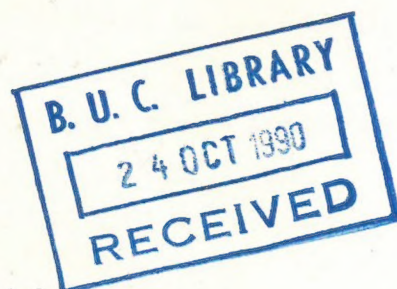


079. 5692
Gh 4273

الدراسة الحديثة للغرب

الصحافة اللبنانية والعربية



- تاريخها
- قواينها
- مقارنتها بالصحافة
- الأجنبية

المقدمة

ان كتابنا هذا ، هو الخامس عشر ، في سلسلة مؤلفاتنا العلمية ، المفصلة على ظهر الغلاف .

وهو مجموعة محاضرات ، نلقيها في كلية الاعلام والتوثيق (الفرع الاول) في الجامعة اللبنانية في بيروت .

وقد كان لنا ، في موضوع الصحافة عامة ، مؤلفان سابقان . اولهما اطروحة دكتورا ، باللغة الفرنسية ، بموضوع « الصحافة اللبنانية » ، صدر سنة ١٩٦٨ . وثانيهما كتاب « الصحافة ، تاريخا وحاضرا » ، صدر سنة ١٩٧٨ .

ولما كانت المواضيع العلمية ، وخاصة الجامعية منها ، بحاجة لتطوير دائم ، كي تبقى مواكبة لتقدم العلوم ، وجدنا لزاما علينا ، ان نوسع محاضراتنا ونزيدها تعمقا . فكان كتابنا الجديد هذا .

فالقسم الاول من الكتاب يتناول تاريخ الصحافة ، لبنانيا وعربيا وعالميا . وهذا التاريخ ليس محصورا بتطور الصحف بحد ذاتها ، بل يشمل ايضا تعاقب القوانين التي كانت ترعى الشأن الصحفي . فتطوره وتتطور هي به . كما يشمل ايضا نشوء وارتقاء المؤسسات النقابية ، لاصحاب الصحف ومحرريها ومراسليها ، ووكالات الانباء .

اما القسم الثاني فيعالج وضع الصحافة الحالي ، في لبنان والدول العربية والاجنبية . فيصنفها بين سياسية وغير سياسية ، مع وصفها وشروط تملكها وعملها ، وتمويلها ، وتوزيعها ، ومراقبتها ، وملاحقتها قضائيا .

والقسم الاخير ، يتناول معاهد التعليم الصحفي ، في لبنان والعالم . وينتهي الكتاب بقائمة للمراجع الموثوقة التي استندت اليها الابحاث .

وقد كان رائدنا من هذا العمل الطويل والشاق ، المساهمة في لقاء الاضواء على موضوع الاعلام ، وما يلعبه من دور تثقيفي هام في بناء مجتمعنا اللبناني والعربي الجديد .

وادركت منظمة الاونسكو حقيقة الدور الاعلامي البارز في عصرنا هذا ، قاستهلت دستورها بهذه العبارة : « لما كانت الحروب تبدأ من عقول الناس ، ففي عقولهم ينبغي ان تشيد حصون السلام » .

الدكتور ميشال الغريب

بيروت ١٩٨٢

جميع حقوق الطبع والاقتباس والترجمة

محفوظة للمؤلف

(بيروت ، شارع فردان ، هاتف ٨١٠١٢٤ - ٣٤٤٧٣٤)



الباب الاول

تطور قوانين الصحافة اللبنانية

١ - قانون الصحافة في العهد العثماني

٢ - قانون الصحافة اللبنانية في عهد الانتداب الفرنسي

٣ - قانون الصحافة اللبنانية في عهد الاستقلال

توطئة

ان تاريخ الصحافة ، اذا ما اعتبرت بمعناها الحالي الحصري ، كوسيلة اعلامية عامة ، ليس طويلا جدا . بل يرقى الى اواخر القرن السادس عشر ، في اوروبا . بينما تأخر ظهور الصحافة في لبنان ، حتى اوائل القرن التاسع عشر ، كما سيأتي بيانه فيما بعد .

انما ، تسهيلا لدراسة الموضوع ، بشكل نظامي وتفصيلي ، رأينا ان لا بد من قسمته الى بابين رئيسيين :

١ - تاريخ قوانين الصحافة اللبنانية

هذا يشمل كل النصوص الرسمية ، التي تعاقبت في لبنان ، وعالجت الشأن الصحفي ، منذ اواخر العهد العثماني الى الان . ونقصد بالنصوص ما يلي :

١ - الاوامر السلطانية ، التي صدرت من قبل الدولة العثمانية ، حتى جلائها عن لبنان ، سنة ١٩١٨ .

ب - قرارات المفوض السامي الفرنسي ، والقوانين والمراسيم والقرارات الادارية ، التي صدرت في عهد الانتداب ، منذ ١٩١٩ حتى الاستقلال سنة ١٩٤٣ .

ج - القوانين والمراسيم والقرارات ، التي صدرت منذ الاستقلال سنة ١٩٤٣ الى الان .

ولما لم يكن هنالك ، من دراسة علمية دقيقة سابقة ، تناولت هذا الموضوع التاريخي تفصيلا قبلنا ، فقد اضطررنا لمجابهة مشكلة المراجع ، والجريدة الرسمية تشكل اهمها . وقدضاع الكثير من اعدادها القديمة ، وما تبقى منها باللغة الفرنسية ، في سنواتها الاولى ، ليس كاملا ولا مفهرسا .

٢ - التاريخ الاجتماعي والمهني للصحافة اللبنانية والعربية ، ومقارنته بدول اخرى :

نقصد بالتاريخ الاجتماعي والمهني ، للصحافة اللبنانية ، كل ما تعلق « بحياة » كل صحيفة بمفردها . وهذا الباب يشمل تاريخ ومكان صدورها ، واسم مؤسسها ، ونهجها ، وسير اهمها ، وما لاقت من صعاب ، في سبيل القيام برسالتها .

- اهمية الموضوع :

اما عن اهمية الموضوع ، فلا نجد كثير حاجة للتشديد عليها . فلولاها ، لما كانت انشئت هذه الكلية (١) ، بالمرسوم الصادر في ٥ تشرين الاول ١٩٦٧ . ولما كانت لقبّت الصحافة « بصاحبة الجلالة » و « بالسلطة الرابعة » ، الى جانب سلطات الدولة الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية . ولولاها ، لما قال الامبراطور نابليون :

« لا اخشى الف مدفع والف جندي ، بقدر ما اخشى لسان صحفي ، او مقال جريدة » .

ومع تقدم الزمن ، نرى الصحافة تزداد اهمية وشأنا . ورغم محاولات الاذاعيين والتلفزيونيين ، منافسة الصحافة ، في مضامير الاعلام والاعلان ، نراها محتفظة بسبقها وطييعيتها .

وهذا ما جعلها تسخر لخدمتها ، احدث وسائل العلم والتقنية ، لتجاري سرعة العصر الالكتروني والنووي . فتبشر بفد اعلامي تفيد منه البشرية جمعاء (٢) .

كما يذكر عن السلطان عبد الحميد ، قوله بعد نفيه : « لو عدت الى قصر يلز ، لوضعت الصحفيين في اتون كبريت » . وكان اضطراره للصحفيين اثناء حكمه ، شديدا لدرجة حملت الشاعر الكبير أحمد شوقي ، لهجائه بهذه الابيات :

(١) كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية .

(٢) الدكتور حسن صعب (عميد كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية) : محاضرة ، منشورات الكلية عن الدورة التدريبية الثانية ١٩٧٩ .

لو ابتلى الله به عاشقا مات به لا بالجوى والوله
لو دام للصحف ودامت له لم تنج منه الصحف المنزلة
لو خال « بسم الله » في مصحف تفضب تحسبا من البسملة (١)

والرئيس الامريكي روزفلت ، عندما انتهت مدة ولايته في البيت الابيض ،
انتقل لرئاسة تحرير صحيفة « نيويورك تايمز » . فقال في اول افتتاحية له ، انه
« يشكر الله الذي جعل التطور نحو الافضل والاكمل سنة لخلقه . فقد تطور هو
(اي الرئيس روزفلت) من رئاسة الدولة الى رئاسة تحرير صحيفة نيويورك
تايمز » (٢) .

الفصل الاول

قانون الصحافة في العهد العثماني

١ - نظام المطبوعات العثماني والرقابة عليها
١٨٦٥/٢/١

٢ - التعليمات العثمانية قبل قانون ١٩٠٩

٣ - قانون ١٩٠٩/٧/١٦

(١) توفيق وهبه : مقال في مجلة « الورود » ، عدد كانون الاول ١٩٧٩ ، ص ٤ .
(٢) يوسف اسعد داغر : قاموس الصحافة اللبنانية ، منشورات الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٨ ،
صفحة ١٨ .

نظام المطبوعات الصحفية والرقابة عليها

١٨٦٥/٢/١

ان اول قانون للصحافة ، في العهد العثماني ، هو « نظام المطبوعات الصحفية والرقابة عليها » . صدر في ٢ شعبان ١٢٨١ هجرية ، الموافق ١٨٦٥/٢/١ ميلادية . وفيما يلي اهم مضمون هذا النظام ، الذي بقي ساريا حتى صدور قانون المطبوعات العثماني الثاني في ١٦ تموز ١٩٠٩ .

١ - الترخيص باصدار صحيفة

كان بإمكان كل شخص من تبعة الدول العثمانية ، ان يطلب ترخيصا باصدار صحيفة . فيقدم استدعاء الى الوالي ، الذي يحيله الى نظارة (اي وزارة) المعارف . اما اذا كان المستدعي اجنبيا ، فيحول طلبه الى نظارة الخارجية . فكل ما كان مفروضا من شروط على الطالب ، هو ان يكون بالغا الثلاثين من عمره ، والا يكون محكوما بجنحة او جناية ، وان يكون متمتعا بكل حقوقه الشخصية . اي انه لم يكن هناك شروط خاصة ، لا علمية ولا مالية . وبالتالي فاننا نعتبر ان باب الترخيص كان مفتوحا لجميع الرعايا العاديين .

وكل ما كان يطلب من الاجنبي ، اضافة لما تقدم ، تعهد منه ان يقبل بالرضوخ لسلطة المحاكم العثمانية ، في حال ارتكابه مخالفة لاحكام هذا القانون .

اما مشتملات طلب الترخيص ، فتتضمن بتعيين اسم الصحيفة ، ومكان طبعتها ، ومواعيد صدورها ، وتعهد بتسليم نسخة موقعة الى الوالي ، عن كل عدد يصدر .

وقد حفظ هذا النظام حق الصحف التي كانت قائمة بتاريخ صدورهم ، دونما حاجة لاستصدار ترخيص جديد ، وذلك كحق مكتسب .

٢ - المسؤولية عن النشر

ان كاتب المقال او الخبر مسؤول عما كتب ، بالاشتراك مع صاحب الصحيفة . واذا كان الكاتب مجهولا ، فيتحمل صاحب الصحيفة المسؤولية وحده .

٣ - المحررات الرسمية

على الصحيفة ان تنشر مجانا ، كل ما يردها من « محررات رسمية » ، من

مديرية المطبوعات او من الولاة المحليين . وذلك في اول عدد يصدر بعد الورود ، او في الثاني على الاكثر .

٤ - حق الرد

لكل من تناوله خبر او مقال في الصحيفة ، ان ينشر ردا او تصحيحا عليه ، شرط الا يتعدى هذا الرد ضعف المقال المردود عليه .

٥ - العقوبات

ان الواجبات الملقاة على عاتق صاحب الجريدة ، وعلى الكاتب فيها ، مقترنة بعقوبات تتراوح بين الجزاء النقدي ، والحبس مددا مختلفة ، وتعطيل الصحيفة عن الصدور . وتشتد هذه العقوبات اذا ورد في المطبوعة ما يخل بنظام السلطنة وامنها ، او ما لا يليق « بالذات الشاهانية الكريمة او بالعائلة الملوكية » (١) .

(١) مجموعة قوانين المطبوعات في لبنان ، عني بجمعها الاستاذ عادل بطرس ، بيروت ١٩٨٠ ، صفحة ٢٨ الى ٤٣ (لم يذكر اسم المطبعة) .

« التعليمات » العثمانية

قبل قانون ١٦ تموز ١٩٠٩

ان الصحافة ، في ظل السلطنة العثمانية ، لم تكن منظمة بقانون واضح صريح ، يعطي الصحفي حريات ، ويضع له الحدود . بل كان الامر يتعلق بمزاج السلطان ، وسلطته الاستبدادية ، يستعملها كيفما شاء ، بواسطة الولاة والعملاء .

والشؤون الصحفية ، كانت مرتبطة « بالنظارة » اي بوزارة المعارف ، ونظارة الداخلية في اسطنبول . والرقابة المسبقة كانت تفرض تكرارا ، لا سيما في اوقات الحرب . فيطبقها « المكتبي » في الولاية ، وهو مراقب المطبوعات . وكان هذا لا يتردد في معاقبة الصحفي المخالف « بالفلق » ، اي بالضرب المبرح ، حتى في منزله ، على نحو ما سرد سليم سر كيس في حينه ، سنة ١٨٧٧ ، اذ كان محررا في جريدة « لسان الحال » .

وفيما يلي نموذج من « التعليمات » التي كانت ترسل الى الصحف ، وقد صدرت في عهد السلطان عبد الحميد ، الملقب بالسلطان الاحمر :

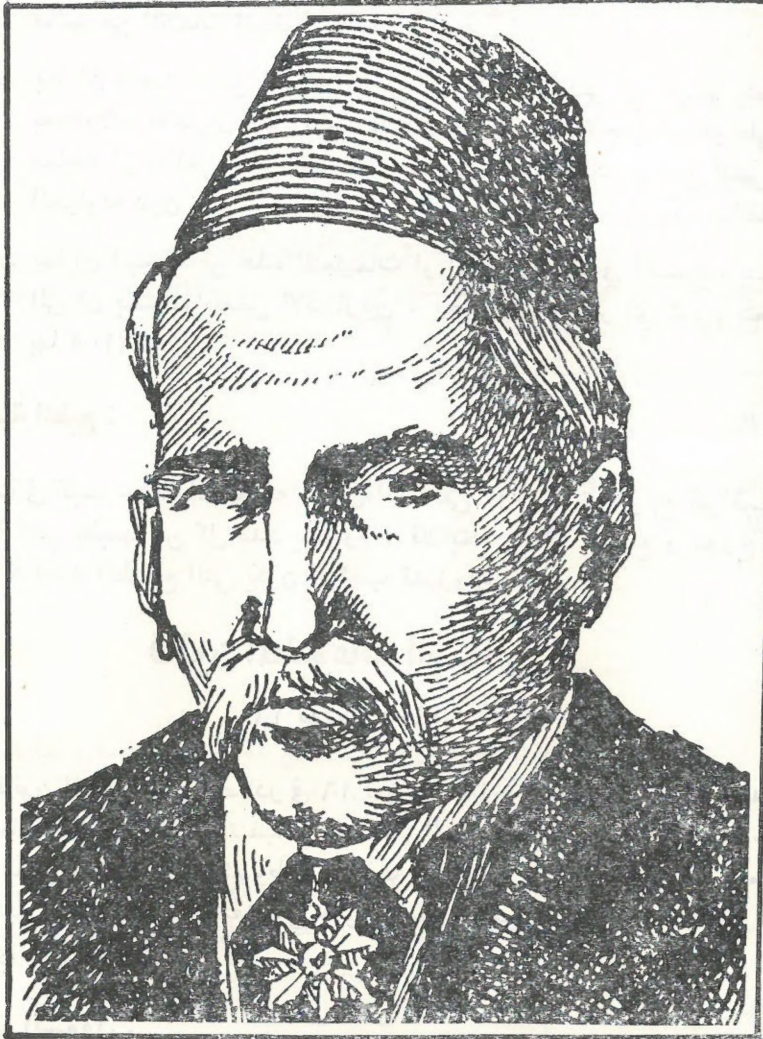
١ - قبل كل شيء ، يجب تنوير الشعب عن صحة جلالة مولانا الملك الغالية . ثم البحث عن المحصولات الزراعية وعن تقدم التجارة والصناعة في المملكة .

٢ - محظور على الصحف نشر أي شيء لم يقترن بمصادقة « صاحب الجلالة » وزير المعارف ، عدا ما يرى دولته مانعا من نشره من الوجهة الاخلاقية .

٣ - محظور على الصحف نشر أي شيء ، يتعلق بها ، نوعها ادبية كانت ام فنية ، بحيث لا يتسنى للصحفيين او المجلة نشرها مرة واحدة . ولا يجوز مطلقا استعمال كلمة (يتبع) او غيرها من التعابير التي تدل على ان للبحث صلة .

٤ - لما كان ترك الفراغ او وضع نقاط متتابعة في المقال مما يسبب التشويش ويترك المجال لتقولات وفرضيات لا طائل تحتها . فلا نسمح باستعمال ذلك في المقال مطلقا .

٥ - يجب الا يعطى اي مجال للطعن في الشخصيات ، واذا اسندت تهمة السرقة او الرشوة او القتل الى احد الولاة ، او الى احد المتصرفين ، فينبغي كتمانها ، بسبب عدم امكان اثبات صحة تلك التهم . لذلك ينبغي عدم افساح المجال مطلقا لنشر مثل هذه الامور في الصحف .



المعلم بطرس البستاني : نفي سوريا

٦ - محظور على الصحف نشر اي او اية جماعة من الشعب تشير الى سوء تصرفات موظفي الدولة . كما انه محظور على الصحف الاشارة الى ان شكاوى من هذا القبيل طرقت مسامع الذات الملكية المقدسة .

٧ - ممنوع على الصحف بصورة قطعية ذكر كلمة « ارستان » ، وما مائلها من الكلمات الجغرافية والتاريخية .

٨ - بما ان شعبنا الآمن الصادق ، يجب الا يطلع على أي خبر يتعلق بمحاولات الاغتيال التي تقع ضد الملوكة في البلاد الاجنبية ، او على اية متابعة او مظاهرة يقوم بها المفسدون في تلك الممالك . فمن الضروري الحيلولة دون تسرب امثال هذه الاخبار الى الشعب بصورة مطلقة .

٩ - بما ان البحث عن هذه التعليمات او التطرق اليها في الصحف يؤدي الى ان يستغلها بعض الانتهازيين ، يجب منع نشر اي شيء يتعلق بها « (١) » .

تحديد كمية الطبع :

زيادة في كبت حرية الصحافة ، كان الصحفي يلزم بلصق طوابع المراقبة ، على الكمية التي يطبعها من كل عدد يصدره . فلا يحق له ان يطبع ويوزع ، الا كمية موازية لعدد الطوابع التي يكون المراقب قد زوده بها .

قانون المطبوعات العثمانية

١٦ تموز ١٩٠٩

ان قانون المطبوعات ، الصادر في ١٦ تموز ١٩٠٩ ، يعتبر ثاني قانون صدر في العهد العثماني ، يرمي الى تنظيم الشؤون الصحفية . وقد وضع الاسس الرئيسية للعمل الصحفي ، وشروط ممارسته وحدوده ، بشكل ترسخت معه بعض المفاهيم ، التي اخذت تنتقل من قانون لآخر ، حتى يومنا هذا . وفيما يلي اهم محتوى هذا القانون :

١ - المدير المسؤول :

على كل صاحب صحيفة ان يعين مديرا مسؤولا عنها ، قد يكون هو نفسه ، او شخصا اخر . ويشترط في المدير المسؤول ما يلي :

(١) جورج عارج سعادة : النهضة الصحفية في لبنان ، منشورات دار وكالة النشر العربية ، جونية . ١٩٦٠ ، ص ١٣١ .

- من التبعة العثمانية (وفي ذلك تأكيد لعدم اعتراف السلطنة العثمانية بأي كيان لبناني) .

- غير محجور او محروم من الحقوق المدنية .
- غير محكوم لسوء اخلاقه (ليس هذا بالوصف المحدد لنوع الجرم ، اذ قد تنسب كل الجرائم لسوء اخلاق المجرم) .
- مأذونا من المكاتب العالية او مجازا بالدرس (١) . (يقصد بذلك الشهادات المدرسية التي كانت موفورة في ذلك العصر) .

٢ - التأمين :

- تأمين بمبلغ خمسمائة ذهب في دار السعادة (يقصد بها العاصمة) ، وخمسين ذهبا في الولايات . وتستثنى من موجب تأدية التأمين ، الصحف التي كانت تصدر قبل صدور هذا القانون (٢) . (يمكن اعتبار هذا تطبيقا للحق المكتسب ، ولعدم رجعية مفعول القوانين) .

٣ - الترخيص :

على كل راغب في اصدار صحيفة ، ان يرفع الى الوالي ، بيانا موقعه منه ومن المدير المسؤول ، يتضمن المعلومات الآتية :

- عنوان الصحيفة .
- مكان النشر .
- موضوعها .
- اوقات النشر .
- اسم طالب الترخيص . مع عمره وجنسيته ومقامه .
- اسم المدير المسؤول : مع عمره وجنسيته ومقامه .
- لفة الصحيفة .

فيعطى ، حينذاك ، الترخيص ، دون اي شرط اخر .
اما اذا صدرت الصحيفة ، قبل تقديم هذا البيان ، فيغرم صاحبها من خمسة الى خمسين ذهبا ، مع تعجيلها . وعند التكرار ، تزداد الغرامة من عشرة الى مئة ذهب ، او الحبس من ٢٤ ساعة الى شهر (٣) .

٤ - ملكية الصحيفة :

الصحيفة هي ملك صاحبها . وله حق التصرف بها ، بيعا من الغير . وعند وفاة المالك ، تنتقل ملكيتها الى ورثته الشرعيين (٤) .

- | | |
|----------------|----------------|
| (١) المادة ٢ . | (٣) المادة ٤ . |
| (٢) المادة ٢ . | (٤) المادة ٥ . |

انما في حالات انتقال الملكية هذه ، يفترض تقديم بيان بالامر الى الوالي .

٥ - الايداع :

يجب ارسال نسختين من الصحيفة موقعتين من المدير المسؤول ، فور صدورها ، الى كل من المدعي العمومي (اليوم يسمى مدعيا عاما) ، والى الموظف الاعلى التابع لوزارة الداخلية ، في محل الصدور . وذلك تحت طائلة العقاب (١) .

٦ - بائع الصحف :

على بائع الصحف ان يستحصل على « علم وخبر » ، من دائرة الشرطة . فيقيد اسمه وعنوانه على دفتر خاص ، دون أي رسم . ولم ترد شروط خاصة للاستحصل على هذا الترخيص .

ويحق للبائع المناداة بصوت عال ، مع الامتناع عن استعمال عبارات منافية للحشمة وتسبب الهياج العام (المادة ١٠) .

الفصل الثاني

الصحافة في الانتداب الفرنسي

اول قانون لاصول المحاكمات الصحفية

١٩١٤/٧/٢٩

ان اول قانون لتنظيم المحاكمات في جرائم المطبوعات ، هو ذلك الذي صدر في ٥ رمضان ١٣٣٢ هجرية ، الموافق ١٩١٤/٧/٢٩ . وكان عنوانه « اصول المحاكمات في جرائم المطبوعات » .

فبموجب هذا القانون ، تتدرج الدعوى في مراحل التحقيق (كان يسمى استنطاقا) ، ثم المحاكمة البدائية ، فالمحاكمة الاستئنافية ، واخيرا المحاكمة التمييزية .

وقد تميزت اصول المحاكمة هذه ، بالسرعة القصوى ، في البت بالدعوى واصدار القرار . فكانت بالساعات او بالايام التي لا تتعدى الخمسة (٢) . وهكذا سرعة ، بتنا نفتقدها اليوم ، في كل الاصول الجزائية ، سواء كانت للمطبوعات او لغيرها من الجرائم . فالعقوبة ، ان طال وقت انزالها ، ضاعت الفاية الاجتماعية منها ، في ردع المخالفين ، وتحذير سائر المواطنين .

(١) المادة ٨ .

(٢) مجموعة قوانين المطبوعات : مرجع مذكور سابقا ، صفحة ٨٠ .

انشاء مصلحة مطبوعات في لبنان الكبير

مقتطف من القرار رقم ١٥١٧

صادر عن المفوض السامي الفرنسي في ١٩٢٢/٩/٧ (١)

المادة الاولى : اعتبارا من ١٠ ايلول سنة ١٩٢٢ انشئت في قاعدة الادارة المركزية لدولة لبنان الكبير مصلحة للمطبوعات .

المادة الرابعة : على السكرتير العام ومدير المالية تنفيذ هذا القرار . بيروت في ٧ ايلول ١٩٢٢ (التوقيع : ترابو)

تحليل القرار رقم ١٥١٧ تاريخ ٢٢/٩/٧ (انشاء مصلحة المطبوعات)

١ - في الشكل :

ان قرار المفوض السامي ، الصادر بتاريخ ٢٢/٩/٧ ، لم يعد متوفرا لنا بالجريدة الرسمية الا باللغة الفرنسية . وقد نشر في حينه باللغتين الفرنسية والعربية ، بالجريدة الرسمية . وقد كانت هاتان اللغتان تعتبران رسميتين ، في عهد الانتداب الفرنسي ، منذ ١٩١٩ . وكرس ذلك بدستور ١٩٢٦/٥/٢٣ . واستمر الحال كذلك ، حتى صدور التعديل الدستوري في ١٩٤٣/١١/٩ ، اذ اصبحت المادة ١١ كما يلي :

« اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية . اما اللغة الفرنسية ، فتحدد الاحوال التي تستعمل بها ، بموجب قانون » .

ولم يصدر ، بعد ذلك التاريخ ، اي قانون يجيز استعمال اللغة الفرنسية ، كلفة رسمية ثانية ، في أي مجال .

فالقرار موضوع تحليلنا هذا ، صدر عن المفوض السامي الفرنسي ، السيد ترابو ، بموجب صلاحياته المطلقة ، كحاكم للبنان الكبير .

٢ - في المضمون :

اقتصر القرار على انشاء « مصلحة المطبوعات » ، اعتبارا من ١٠/٩/١٩٢٢ ، وحدد مركزها في مقر الادارة المركزية لحكومة لبنان الكبير . كما عين بعض الموظفين ، في المصلحة ، وحدد رواتبهم .

ولكن الملفت للنظر ، ان هذا القرار ، لم يحدد صلاحيات مصلحة المطبوعات ، ولا اصول عملها .

(١) نقلا عن مجموعة قوانين قديمة في مكتبة كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية .

نظام المطبوعات

تحليل قرار المفوض السامي رقم ٢٤٦٤ تاريخ ١٩٢٤/٥/٦ (١)

١ - أول قانون مطبوعات في عهد الانتداب :

يعتبر قرار المفوض السامي الفرنسي ، الصادر في ١٩٢٤/٥/٦ ، أول قانون مطبوعات مفصل ، يصدر في عهد الانتداب الفرنسي .
وقد جاء ، حسبما يتبين من الجدول الزمني الذي ضمناه الصفحات السابقة ، بعد قرار انشاء مصلحة مطبوعات ، الصادر سنة ١٩٢٢ .

٢ - التعابير القديمة :

يجب الانتباه الى بعض التعابير الواردة في النص الرسمي ، والتي لم تعد رائجة اليوم ، او تغيرت بفعل تغير الاحكام . مثلا :

النظارة = الوزارة .

الليرة السورية = في ظل النظام المالي المشترك بين لبنان وسوريا .

الدول الاربع = كان في نية المنتدب الفرنسي ، تقسيم رقعة انتدابه الى اربع دول هي : لبنان الكبير (اي بحدوده الحالية التي رسمت سنة ١٩٢٠) وسوريا ، وبلاد العلويين وجبل الدروز .

٣ - المدير المسؤول (المادة ٦)

كل ما يشترطه هذا القرار ، بشأن تعيين مدير مسؤول عن المطبوعة هو ما يلي :

١ - التبعية :

من رعايا الدول الاربع المشمولة بالانتداب الفرنسي (يقصد بها : لبنان الكبير وسوريا وبلاد العلويين وجبل الدروز) او من رعايا احدى الدول الموقعة عهد جمعية الامم (وضع سنة ١٩١٩) .

ب - العمر :

احدى وعشرون سنة من العمر (يحسن اجراء مقابلة مع بقية الاعمار المفروضة في لبنان لشتى الاعمال القانونية والسياسية) .

ج - السيرة :

ان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية . ولم يحكم عليه بالحبس اكثر من ستة اشهر بسبب جناية او جنحة عادية .

(١) يراجع نصه الكامل في مجموعة الجريدة الرسمية لسنة ١٩٢٤ .

يثبت ذلك بصورة عن السجل العدلي ، حيث تدون الاحكام . ويلاحظ هنا حصر العقوبة بما يتعدى الستة اشهر .

د - المعرفة باللغة :

كان يكفي للمدير المسؤول ، الا يكون اميا اطلاقا ، اي ان يحسن القراءة والكتابة بلغة الجريدة .

وهو امر مؤسف ، لعدم تعزيز مستوى الصحافة ، على الاقل على صعيد المدير المسؤول . ومع ادراكنا لانخفاض المستوى الفكري والعلمي العام ، في تلك الحقبة من تاريخ البلاد ، فان المدارس العالية كانت متوفرة ، مع ذلك ، في لبنان .

٤ - حرية اصدار الصحف (المادة ٨)

ان حرية اصدار الصحف في لبنان ، بما فيها السياسية ، كانت مطلقة . وبقيت هكذا ، في عهدي الانتداب والاستقلال ، حتى صدور قانون تحديد عدد الصحف السياسية ، سنة ١٩٥٣ ، كما سيأتي بيانه ، فيما بعد .

وكان لا يطلب من الراغب باصدار جريدة ، الا تقديم بيان ، يذكر فيه بعض المعلومات البسيطة ، وهي :

عنوان الصحيفة .

محل نشرها .

مواضيعها .

مواعيد صدورها .

اسم صاحبها : مع لقبه وعمره ومحل اقامته وجنسيته .

اسم مديرها المسؤول مع لقبه وعمره ومحل اقامته وجنسيته .

اسم طابعها مع لقبه وعمره ومحل اقامته وجنسيته .

لغتها .

فيعطى ايضا بذلك ، يقوم مقام قرار الترخيص الحالي .

وانما ثبت فيما يلي ، النص الحرفي للايصال المعطى باصدار جريدة الشمس ، في ١٩٢٥/٩/١٧ ، تطبيقا لهذا القرار بالذات (وهو محرر باللغتين الفرنسية والعربية) :

« دولة لبنان الكبير .

« نظارة الداخلية .

« واصل من الخواجة اسبر الغريب

« البيان باصدار جريدة او مجلة « الشمس » .

« المنظم وفقا لاحكام القرار ٢٤٦٤ الصادر في ٢٠ ايار ١٩٢٤ .
« وبناء عليه اعطي له هذا الوصل .
بيروت في ١٧ ايلول ١٩٢٥
ناظر الداخلية » .

٥ - التأمين المالي :

ان التأمين المالي وقدره خمسمائة ليرة سورية ، كان مفروضا على الصحف السياسية فقط . اما الصحف العلمية والادبية ، فكانت معفاة من ايداع التأمين ، بموجب المادة ٩ . وهنا ايضا نستطيع المقارنة ، مع قانون الصحافة الحالي ، الصادر سنة ١٩٦٢ ، والمعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ / ١٩٧٧ ، الذي يفرض تأمينا مقداره عشرون الف ليرة لبنانية للصحف السياسية ، وعشرة الاف ليرة للصحف غير السياسية .

٦ - المطبوعات الاجنبية (المادة ٢٠) :

لم تحدد هذه المادة شروط منع ادخال المطبوعات الاجنبية الى لبنان . وهذا ما يجعل امر المنع ، عائدا لاهواء ومزاج الحاكم ، ومن دونه من المسؤولين ، دون اي ضابط او حدود .

٧ - بيع الصحف :

على بائع الصحف ، سواء كان بائعا متجولا ، او ذا محل ثابت ، الاستحصال على ترخيص من دائرة الشرطة . والشرط الوحيد المفروض توقيده في طالب الرخصة ، الا يكون قد حكم عليه « ثلاثة احكام سابقة من اجل سبب واحد » (المادة ٢١) . وهذا شرط يدعو للغرابة ، ان من حيث السبب ، الذي لم يحدد ، وان من حيث التكرار ، ثلاث مرات .

اما المادة ٢٣ ، فقد منعت المناداة بصوت عال ، (باستثناء العنوان واسم المؤلف) ، عن أي نباح هام منشور بالجريدة ، بغية استمالة المشتريين ، حتى وان كان هذا النباح صحيحا كليا . والمخالف يتعرض لعقوبة الحبس او الجزاء النقدي . انما هذه المادة قلما طبقت عمليا .

٨ - الصلاحية القضائية :

انيط النظر بدعاوى المطبوعات ، بالمحاكم الجزائية العادية ، اي لم تنشأ محكمة خاصة بالمطبوعات ، كما هي الحال الان .

ويتولى الادعاء ، المدعي العام ، بناء على شكوى رئيس الدائرة الحكومية المختصة . اما في دعاوى القذف والذم ، فيعلق الادعاء على شكوى المتضرر نفسه .

٩ - ايداع :

تودع نسختان من مدير الصحيفة المسؤول ، لكل من :

المدعي العام .
متصرف اللواء (الحاكم الاداري المحلي ، كالمحافظ او القائمقام) .
دائرة المطبوعات .

مراقبة المطبوعات

نص قرار المفوض السامي عدد

١٣٧ تاريخ ٢٣/٢/١٩٢٦

ان المفوض السامي لدى دول سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز ، بناء على المادة الاولى من صك الانتداب ، وبناء على مرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٣/١١/٢٠ و ١٠/١١/٢٥ ،

وحيث ان الثورة والاضطراب تساعد عليهما حملات الاخبار الكاذبة والتحريضات على الحرب الاهلية ، وهذه الحملات والتحريضات تتابع رغما من تنبيهات المفوض السامي المتوالية ،
وحيث ان الاخبار الصحيحة هي موضوعة تحت تصرف الصحافة بهمة المكتب المنشأ لهذه الغاية ،

وحيث ان حياة الجنود ما وجدت لتكون ثمنا لطيش الصحفيين ،
وحيث ان عددا من هؤلاء الصحفيين لم يحسنوا استعمال الحرية التي كانت اعطيت لهم ،

قرر ما يأتي :

المادة الاولى : لا يمكن اصدار اي نشرة كانت بدون ان يؤشر عليها مسبقا حاكم الدولة او مندوبه في المكان الذي توجد فيه المطبعة المكلفة اصدار النشرة .

المادة الثانية : ان المدير والطابع يكونان مسؤولين بالتضامن عن جميع المخالفات لاحكام هذا القرار ومعرضين للعقوبات المنصوص عنها في قرارات ٦ و ٢٧ ايار سنة ١٩٢٤ ، و ٢١ نيسان سنة ١٩٢٥ .

المادة الثالثة : امين السر العام وحاكم الدولة مكلفان كل فيما يعنيه تنفيذ هذا القرار الذي ينفذ حالا بعد ابلاغه للصحف .

الامضاء : جوفنيل - المفوض السامي

تحليل القرار ١٣٧ تاريخ ٢٦/٢/٢٣

١ - تجزئة منطقة الانتداب الفرنسية الى اربع دول :

ان مقدمة معظم قرارات المفوض السامي الفرنسي ، التي تشير الى دول اربع ، سوريا ولبنان وبلاد العلويين وجبل الدروز ، فيها اكثر من عبرة ، حول الكيانات التي كانت تصطنع من خارج هذه البلاد .

٢ - الخشية من الثورة :

ان خشية المنتدب ، ظاهرة في هذا القرار ، من قيام ثورة ضده ، وهو ما يدل على اقتناعه بعدم توفر الرضى الشعبي ، الضروري لكل حكم ديمقراطي مستقر . وهذا ما يذكرنا بالحرب التي اضطرت فرنسا لخوضها ضد الشعب العربي في معركة ميسلون ، قبيل احتلالها للشام عسكريا ، سنة ١٩٢٠ . واننا لنسمع صدى هذه الاحداث ، في حيثيات هذا القرار : « ان حياة الجنود ما وجدت لتكون ثمنا لطيش الصحفيين » ؟

٣ - رقابة مسبقة وغير محدودة :

ان هذا القرار فرض الرقابة المسبقة ، دون تقييدها بشروط موضوعية محددة ، يلتزم بها الصحفي . وهذا ما جعل الوطنيين من الصحفيين ، عرضة لشتى انواع المضايقة والاضطهاد .

طبع الصحف وسائر المنشورات الدورية وبيعها

قرار عدد ١١١ ل.ر. تاريخ ١٩٤٠/٥/٢٢

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، بناء على مرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية الصادر في ٢٠/١١/٢٣ ، ولما كان من الضروري وضع حد لاستهلاك الورق المعد لطبع الجرائد وسائر النشرات الدورية ،

قرر ما يأتي :

المادة الاولى : الى ان تصدر احكام جديدة بهذا الشأن لا يمكن ان تطبع

الجرائد اليومية التي تصدر في لبنان او سوريا على اكثر من صفحتين اي على ورقة واحدة مطبوعة على وجهها وظهرها .

لا يمكن اصدار المجلات والجرائد غير اليومية الا بعدد من الصفحات اقل او يوازي نصف عدد الصفحات المستعمل عادة في كل عدد من المجلات والجرائد المذكورة .

المادة الثانية : تباع بصورة اجبارية اعداد الجرائد المشار اليها في الفقرة الاولى بثلاثة غروش لبنانية او سورية .

تعاقب كل مخالفة لاحكام الفقرة السابقة بتوقيف الجريدة عن الصدور وبجزاء نقدي من عشر الى مئة ليرة او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة الثالثة : نظرا لضرورة الاسراع ووفقا لاحكام المادة ٣ من القرار عدد ٧٠/٩٦ تاريخ ١٤ - ٤ - ٢٥ ينشر هذا القرار بتعليقه على باب المفوضية العليا .

المفوض السامي - بيو

تحليل القرار ١١١ - ل.ر. (٢٢ - ٥ - ١٩٤٠)

ان الغاية من اصدار هذا القرار ، كانت مزدوجة :

١ - الحد من استهلاك الورق :

والسبب يعود الى اشتعال الحرب العالمية الثانية ، سنة ١٩٣٩ ، وتدني انتاج الورق في العالم ، والطلب المتزايد عليه للحاجات العسكرية .

وهذا ما جعل المفوض ، يمنع اصدار الصحف اليومية باكثر من صفحتين ، على ورقة واحدة . اما الصحف الموقوتة ، وبنوع خاص المجلات ، فاقضى تخفيض عدد صفحاتها الى النصف .

٢ - تحديد السعر :

ان تحديد السعر بثلاثة قروش ، لعدد الصحيفة الواحدة ، مرده الى مكافحة الغلاء والاحتكار اللذين يرافقان كل حرب ، في الدول ذات الاقتصاد الحر .

قرار عدد ٣٠٠ ل.ر. ١٥ - ١١ - ١٩٤٠

بتحوير القرار عدد ١١١ - ل.ر. الصادر

في ٢٢ - ٥ - ٤٠ بشأن طبع الصحف وبيعها

المادة الاولى : الغيت المادة ٢ من القرار عدد ١١١ ل.ر. تاريخ ٤٠/٥/٢٢ وابدلت منها الاحكام التالية :

المادة الثانية : يباع للاهالي بصورة اجبارية كل عدد من اعداد الصحف اليومية التي تصدر في لبنان او سوريا بسعر اربعة غروش لبنانية او سورية .
تعاقب كل مخالفة لاحكام الفقرة السابقة ...

المادة الثالثة : نظرا لضرورة الاسراع ... (تعليق القرار على باب المفوضية العليا) .

المفوض السامي : بيو

خلاصة القرار عدد ٦٧ ل. ر ٢٩ - ٣ - ١٩٤١
بتحويل القرار عدد ٣٠٠ الصادر في
١٥ - ١١ - ٤٠ (توزيع ثمن بيع الصحف)

حددت تعرفه بيع وتوزيع الصحف على الوجه الاتي :
تباع الصحيفة للاهالي بسعر ٥ غروش .
يوزع هذا السعر كما يلي :
لصاحب الجريدة ٣/٦٠ غروش .
لمتعهد البيع ٢٠/٠ غروش .
للبيع ١/٢٠ غروش .
ويلي ذلك ، العقوبات المفروضة ، في حال المخالفة .

المفوض السامي - دنتز

تعليق : ان متعهد البيع هو الوسيط بين صاحب الجريدة والبائع . وان
تدني نسبة حصته من ثمن المبيع ، مرده الى الاعداد الضخمة والاجمالية التي
يتولى توزيعها . بينما البائع تبقى ارباحه محصورة بالكمية الضئيلة التي تعود
لمنطقته .

الايداع القانوني للمطبوعات
مرسوم اشتراعي عدد ١٢٢ تاريخ ٢٠ - ١١ - ٤١

١ - ايداع المطبوعات :

على الطابع ان يودع ، دار الكتب الوطنية ، نسخة من كل مطبوعة يقوم
بطبعها ، حال فراغه من طبعها .
وعليه ان يرفق النسخة بتصريح ، يبين فيه عنوان المؤلف والكمية التي
طبعت ، وتاريخ انتهاء الطبع .
اما المطبوعات الاجنبية ، فيلزم ناشرها او موزعها في لبنان ، ان يتولى هذا
الايداع .

٢ - ايداع المنشورات الموسيقية :

على المنتج نفسه ، او الناشر في حال وجوده ، ان يودع دار الكتب الوطنية ،
نسختين من المنشورة الموسيقية . فتحيل الدار نسخة منهما الى المعهد الموسيقي
الوطني ، وتحفظ بالثانية .

٣ - غاية هذا الايداع :

ان هذا الايداع ، لدى دار الكتب الوطنية ، ذو طابع ثقافي ادبي . وهو غير
الايداع المنصوص عليه في المادة ١٤ من قرار ٢٤/٥/٢٠ . فهذه توجب ايداع
نسختين موقعتين من المدير المسؤول ، لكل من المدعي العام ، ومتصرف اللواء
(المحافظ او القائمقام) ودائرة المطبوعات .

الفصل الثالث

نظام الصحافة في عهد الاستقلال
قانون الفاء المراقبة الصحفية
(٨ - ١ - ١٩٤٥)

اقر مجلس النواب ،
ونشر رئيس الجمهورية القانون الاتي نصه :
مادة وحيدة : الفيت احكام القرار ١٩٤/ل.ر. الصادر عن المفوض السامي
بشأن المراقبة ، على ما ينشر في اراضي الجمهورية اللبنانية من الكتابة دورية كانت
ام غير دورية بواسطة الطبع او باية واسطة اخرى فيما عدا الشؤون الحربية .

الامضاء : بشارة خليل الخوري
صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
الامضاء : رياض الصلح

تعليق :

انه اول قانون ، في عهد الاستقلال ، وبعد جلاء الجيوش الفرنسية المنتدبة
عن لبنان ، يعطي الصحافة حريتها ، ويرفع عنها سيف المراقبة المسبقة .
وستتمسك صحافتنا بهذه الحرية باستمرار وعناد ، بوجه كل الحكومات المتعاقبة .

مراقبة انباء فلسطين
قانون ٢٨ - ٤ - ١٩٤٨

مادة وحيدة : توضع المراقبة على الصحف ووكالات الاخبار وجميع

المطبوعات فيما يختص بانباء فلسطين والجيش ، وتنظم هذه المراقبة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

(صدق المجلس على هذا القانون بالاجماع) (١) .

الاسباب الموجبة : جاء في الاسباب الموجبة :

ان بعض الصحف ووكالات الاخبار ، ما زالت رغم التنبيهات الموجهة اليها ، تنشر اخبارا عن حركات وتنقلات قوات المجاهدين في فلسطين .
وحيث ان الحالة في القطر الشقيق توجب عدم نشر مثل هذه الانباء التي من شأنها إلحاق الضرر البالغ بالخطط الموضوعة ، وبالتالي خدمة العدو .

تعليق

لا يعتبر هذا التدبير ، مراقبة تقليدية تحد من حرية الصحافة فهو يتعلق بمراقبة جزئية ، ومحددة تحديدا ضيقا محصورا بقضايا الحرب الفلسطينية ، لمصلحة التحركات العربية ، وبقضايا الجيش .
وانه لمدة فخر ، لمجلسنا النيابي ، ان يكون قد صدقه بالاجماع .

قانون المطبوعات

الصادر في ٢ ايلول ١٩٤٨ (٢)

بالمقارنة مع قانون المطبوعات السابق ، الصادر في عهد الانتداب سنة ١٩٢٤ ، يمكننا استخلاص الفروقات الآتية :

١ - المدير المسؤول :

يجب ان تتوفر في المدير المسؤول الشروط الآتية :

- الجنسية اللبنانية والاقامة في لبنان .
- غير محكوم عليه بجناية او جنحة شائنة .
- متمتع بحقوقه المدنية والسياسية .
- غير مرتبط بخدمة دولة اجنبية .
- التفرغ للعمل الصحفي ، لصحيفة واحدة .
- اتم ٢١ سنة من العمر .
- حيازة القسم الثاني من البكالوريا ، مع ممارسة الصحافة ٣

(١) محاضر مجلس النواب : مجموعة ١٩٤٨ - جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨ ، صفحة ٨١١ .

(٢) يراجع نصه في الجريدة الرسمية .

سنوات على الاقل (يعفى من هذا الشرط ، من كان مديرا مسؤولا قبل وضع هذا القانون موضع التنفيذ) .

اما صاحب الصحيفة ، فيجوز ان يكون مديرا مسؤولا ، اذا توفرت فيه الشروط المذكورة اعلاه .

فتكون الشروط الجديدة ، نسبة للقانون السابق ، تتعلق بالجنسية والتفرغ وعدم الارتباط بخدمة دولة اجنبية ، والدرجة العلمية .

٢ - التأمين :

رفع مقدار التأمين للصحيفة السياسية الى ثلاثة الاف ليرة لبنانية ، وفرض لأول مرة تأمينا على الصحيفة غير السياسية ، مقداره خمسمائة ل.ل .

٣ - بيع الصحف

بقي الترخيص ببيع الصحف (والكتب وما شابهها) من اختصاص دائرة الشرطة ، انما قرض ابراز سجل عدلي مع صورة بطاقة الهوية ، دون شروط اخرى .
وبقي حظر المناداة ممنوعا ، الا باسم الصحيفة وثمرتها .

ومخالفة ما تقدم يعرض المخالف للحبس حتى عشرة ايام ، وللغرامة حتى عشر ليرات (المواد ٥٧ الى ٥٩) .

٤ - الصلاحية القضائية :

انيطت صلاحية النظر بجرائم المطبوعات ، بمحكمة الاستئناف ، التي تنظر بها بالدرجة الاولى والاخيرة . اي انه تم الغاء احدى درجتي المحكمة العادية (المواد ٦٠ الى ٦٤) .

انما هذا لا يعني ان حق التمييز قد الفى . فالتمييز لا يعتبر درجة اضافية ، بل وسيلة لمراقبة صحة تطبيق وتفسير القانون .

٥ - التعطيل :

للحكومة ان تقرر بمرسوم ، تعطيل الصحيفة عن الصدور لمدة لا تتجاوز الثلاثة ايام ، ان هي تعرضت لشخص رئيس الدولة ، بالذم او القدح او التحقير .

ولوزير الداخلية ان يحيل الصحيفة الى القضاء ، فيقرر هذا الاخير وجوب استمرار التعطيل او عدمه ، حتى نهاية المحاكمة .

وفي مطلق الاحوال ، لا يجوز ان يتجاوز التعطيل مدة سنة (١) .

٦ - وقف الترخيص للصحف اليومية السياسية الجديدة :

لاول مرة في تاريخ الصحافة اللبنانية ، يقفل باب الترخيص للصحف اليومية السياسية الجديدة . (٢)

والى ان يتدنى عدد هذه الصحف الى خمس عشرة ، لا يعطى ترخيص جديد الا لمن كان يملك صحيفتين يوميتين سياسيتين ، تتوقفان نهائيا عن الصدور . والفاية من ذلك ، تخفيض عدد هذه الصحف لما فيه مصلحتها ومصلحة القارئ . وبعد ذلك ، لا يعطى ترخيص جديد ، الا لمن يملك صحيفة يومية سياسية ، تتوقف نهائيا عن الصدور .

انشاء نقابة الصحافة اللبنانية (٣)

(قانون ١٠ - ٩ - ١٩٤٨)

١ - انشاء نقابة الزامية (سلك)

ان اهمية قانون ١٩٤٨/٩/١٠ ، تكمن في كونه يجعل نقابة الصحافة الزامية . اي انه ، بموجب مادته الخامسة ، ولاول مرة في تاريخ الصحافة اللبنانية ، يجعل من الانتساب للنقابة شرطا اساسيا ضروريا لممارسة العمل الصحفي . وبذلك تكون مهنة الصحافة ، قد انتقلت من طور العمل المهني المستقل ، الى رسالة محترمة منضبطة بنقابة مسلكية . فاصبحت بذلك ، مهنة تحيطها هالة الوقار ، وتراقبها هيئة منظمة ، تماما كمهن الطبابة والمحاماة والهندسة .

٢ - وحدة العمل الصحفي :

شملت هذه النقابة ، كل العاملين في الحقل الصحفي ، من اصحاب صحف ، ومدراء مسؤولين ، ومحررين ، تتوفر فيهم الشروط القانونية . فيسجلون جميعهم في « الجدول » النقابي . ولا يجوز ممارسة العمل الصحفي ، دون هذا التسجيل .

٣ - تنظيم النقابة الاداري :

تتألف النقابة من هيئتين :

(٢) المادة ٦٨ .

(١) المادتان ٦٥ و ٦٦ .

(٣) يراجع نصه في الجريدة الرسمية .

١ - الجمعية العامة :

تتألف من جميع الصحفيين المقيدين في الجدول .

ب - مجلس النقابة :

يتألف من تسعة اعضاء ، بمن فيهم النقيب ، تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين . على ان يكونوا موزعين هكذا : خمسة من اصحاب الصحف ، وأربعة من رؤساء التحرير والمحربين .

ويجوز التجديد للمجلس عدة مرات . اما النقيب فلا يجوز انتخابه لكثر من مرتين متواليتين .

٤ - احترام روح الزمالة :

ككل سلك مهني حر ، تهتم النقابة بالحفاظ على روح الزمالة الشريفة . فتحظر اللجوء الى القضاء ، بين الصحفيين ، في الشؤون المتعلقة بالمهنة ، قبل مراجعة النقابة ، التي تسعى بفض النزاع حيا .

٥ - مراقبة السلوك الشخصي :

حفاظا على شرف الرسالة و « قدسيته » ، وكل نقابة الزامية للمهن الحرة ، تحرص نقابة الصحافة على تقييد الصحفيين بموجبات المهنة ، وعدم اقترافهم الجرائم الشائنة ، والا ، فقد خولها القانون سلطة تأديبية تستطيع بموجبها اتخاذ التدابير الاتية :

١ - الانذار .

ب - الشطب الموقت من الجدول ، لمدة لا تتجاوز السنة .

ج - الشطب النهائي من الجدول .

وان قرارات لجنة الجدول والتأديب ، هي مبرمة ، اي لا تقبل ايا من طرق المراجعة ، كما انها لا تقبل حتى العفو (١) . انما لا يسعنا الا الملاحظة هنا ، بأن تحريم العفو (الخاص او العام) هو مخالف لنص الدستور اللبناني (٢) . ولكن لا يوجد في لبنان ، هيئة لمراقبة دستورية القوانين .

(١) المادتان ٢٧ و ٢٨ من قانون انشاء النقابة .

(٢) المادة ٥١ من الدستور اللبناني .

(مستند نموذجي)

مرسوم عدد ٥٠٧٧ - س.ك ٢٥ - ٥ - ٤٩

بمنع دخول جرائد صادرة في الاراضي

السورية الى عموم الاراضي اللبنانية

- ان رئيس الجمهورية .
- بناء على الدستور اللبناني .
- بناء على قانون المطبوعات خاصة المادة ٢٣ .
- وبناء على اقتراح وزير الداخلية .

يرسم ما يأتي :

- المادة ١ :** يمنع دخول جرائد : الشباب ، الف باء ، القبس ، النذير ، الانقلاب ، العلم ، الصادرة في الاراضي السورية باللغة العربية الى عموم الاراضي اللبنانية .
- المادة ٢ :** ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة .

بيروت ٢٥ ايار ١٩٤٩

الامضاء : بشارة خليل الخوري

وزير الداخلية
الامضاء : جبرائيل المر

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رياض الصلح

تحليل :

ان هذا المرسوم ، نورد نصه كنموذج عن مراسيم عديدة اخرى ، صدرت في فترات متقطعة . وهي تعكس سياسة تقييد الحرية الصحفية ، التي كانت تتبعها بعض الحكومات .

انشاء وزارة جديدة باسم « وزارة الانباء »

(مرسوم عدد ١٠ تاريخ ٦ - ١٠ - ١٩٤٩)

- ان رئيس الجمهورية .
- بناء على الدستور اللبناني .
- بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .
- وبعد سماع رأي رئيس مجلس الوزراء .

يرسم ما يأتي :

المادة ١ : انشئت وزارة جديدة باسم « وزارة الانباء » ، تحدد وظائفها واختصاصاتها بمرسوم على حدة .

المادة ٢ : ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٤٩

الامضاء : بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رياض الصلح

تعليق :

الهام بموضوع هذا المرسوم ، هو انشاء وزارة للانباء لأول مرة في لبنان ، بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٩ ، وهو ما يشير الى تزايد اهمية الاعلام ، وتشعب موارده ، وضرورة تخصيص وزارة مستقلة ترعى شؤونه .

(نموذج تطبيقي)

قرار رقم ٦ (٤ - ٢ - ١٩٥٠)

ترخيص في اصدار مجلة

- ان وزير الانباء بالوكالة .
- بناء على المرسوم رقم ٤٩٧ تاريخ ١٢/٢/١٩٤٩ .
- بناء على المرسوم رقم ٤٩٨ تاريخ ٢١/٢/١٩٤٩ .
- بناء على المرسوم رقم ٦٣٠ تاريخ ١٢/١٥/١٩٤٩ .
- بناء على قانون المطبوعات .
- بناء على اقتراح مديرية الانباء تاريخ ٣/٢/٥٠ ، المتضمن استكمال الطالب الشروط القانونية .

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى : يمنح السيد كسروان لبكي رخصة باصدار مطبوعة سياسية اسبوعية في بيروت تسمى : (كومبا) مديرها المسؤول : السيد كسروان لبكي .

المادة الثانية : يبلغ هذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية .

وزير الانباء بالوكالة
الامضاء : جبران نحاس

تحليل :

١ - ان المرسوم رقم ٤٩٧ تاريخ ٤٩/١٢/٢ يتعلق باعطاء صلاحيات لوزير الانباء .

٢ - المرسوم رقم ٤٩٨ تاريخ ٤٩/٢١/٢ يتعلق بتنظيم وزارة الانباء ، التي انشئت في ٤٩/١٠/٦ بالمرسوم رقم ١٠ .

٣ - ان هذا القرار ، هو نموذج عن عدة قرارات كانت تصدر ، بمنح تراخيص باصدار صحف موقوتة سياسية ، بسهولة كلية . ويستمر هذا الحال ، حتى صدور المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ في ٥٣/٤/١٣ ، باقفال باب التراخيص ، مع العلم ان التراخيص اليومية كانت قد اوقفت بقانون المطبوعات الصادر في ٤٨/٩/٢ .

(نموذج تطبيقي)

مرسوم رقم ٢٢٦٠ (٢٧ - ٦ - ٥٠)

توقيف جريدة الصياد عن الصدور

ان رئيس الجمهورية .

بناء على الدستور .

وبناء على احكام المادة ٦٥ من قانون المطبوعات .

وبناء على الملاحقة القانونية الجارية بحق جريدة « الصياد » .

وبناء على اقتراح وزير الداخلية .

وبعد سماع رأي مجلس الوزراء .

يرسدم ما يأتي

مادة اولى : توقف جريدة « الصياد » عن الصدور لمدة ثلاثة ايام .

مادة ثانية : يعمل بهذا المرسوم فور تبليغه وينشر حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ٢٧ حزيران ١٩٥٠

الامضاء : بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

الامضاء : رياض الصلح

وزير الانباء

الامضاء : خليل ابو جودة

تعليق :

هذا نموذج عن تطبيق المادة ٦ من قانون مطبوعات ١٩٤٨ ، عند تعرض الصحيفة لرئيس الجمهورية ، بالدم او القدح او التحقير . وهو تعطيل اداري ، قد يعقبه تمديد قضائي بالتعطيل ، في حال اتخاذ وزير الانباء قرارا بالاحالة للمحاكمة .

(نموذج تطبيقي)

مرسوم رقم ٣٥٦٣ (٢٣ - ١١ - ١٩٥٠)

التصريح لمجلة الدنيا الصادرة في دمشق

بالدخول الى الاراضي اللبنانية

ان رئيس الجمهورية .

بناء على الدستور اللبناني .

بناء على المرسوم رقم ١٢٣١ تاريخ ٢٢ شباط سنة ١٩٥٠ القاضي بمنع ادخال مجلة « الدنيا » الصادرة في دمشق باللغة العربية الى الاراضي اللبنانية .

وبناء على اقتراح وزير الانباء .

وبعد استماع رأي مجلس الوزراء .

يرسم ما يأتي

المادة الاولى : الفي المرسوم رقم ١٢٣١ تاريخ ٢٢ شباط ١٩٥٠ المذكور اعلاه .

المادة الثانية : ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة .

الامضاء بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : رياض الصلح

وزير الانباء

الامضاء : خليل ابو جودة

(نموذج تطبيقي)

قرار رقم ١٩٣ (٢ - ٣ - ١٩٥١)

الفاء الترخيص باصدار جريدة « صوت العروبة »

ان وزير الانباء ،

بناء على المرسوم رقم ٤٩٧ تاريخ ٢ كانون الاول سنة ١٩٤٩ ،

بناء على المرسوم رقم ٤٩٨ تاريخ ٢ كانون الاول سنة ١٩٤٩ ،

بناء على المرسوم رقم ٤٢٤٢ تاريخ ١٤ شباط سنة ١٩٥١ ،

بناء على المادة ١٧ (الفقرة ٤) من قانون المطبوعات الصادر في ٢ ايلول سنة ١٩٤٨ .

وبما ان جريدة « صوت العروبة » الصادرة في طرابلس لصاحبها السيد زكي الايوني توالي نشر الابحاث السياسية خلافا لمنطوق الترخيص بها ، وبما انها استهدفت لخمسة احكام صادرة عن محكمة المطبوعات خلال سنة ١٩٥٠ للسبب المشار اليه اعلاه ،

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى : يلغى الترخيص الممنوح للسيد احمد زكي الايوني باصدار جريدة « صوت العروبة » .

المادة الثانية : ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة .

وزير الانباء - الامضاء : ادوار نون

تحليل :

١ - ان المرسوم رقم ٤٢٤٢ تاريخ ١٤/٢/١٩٥١ ، يقضي بتعيين الاستاذ ادوار نون وزيرا للانباء ، وقد ورد ذكره في مقدمة هذا القرار .
٢ - كان بإمكان صاحب هذه الصحيفة ، القيام بالمعاملات اللازمة ، لتحويل ترخيصه من ادبي الى سياسي ، طالما ان باب الترخيص لم يكن قد اقفل بعد شرط ان تكون موقوتة لا يومية (التراخيص لليومية اوقفت سنة ١٩٤٨) .

(نموذج تطبيقي)

قرار رقم ٤٧٤ (٢٣ - ٤ - ١٩٥١)

ترخيص في اصدار مطبوعة سياسية

موقوتة في بيروت

ان وزير الانباء ،
بناء على المرسوم رقم ٤٢٤٢ تاريخ ١٤ شباط سنة ١٩٥١ ،
بناء على قانون المطبوعات ،
بناء على اقتراح المدير العام للانباء ،

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى : تمنح السيدة ماري لاون الحويك ترخيصا باصدار مطبوعة سياسية موقوتة اسبوعية في بيروت تسمى « السفير » . مديرها المسؤول : السيد الياس لاون الحويك .

المادة الثانية : ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة .
وزير الانباء - الامضاء : ادوار نون

تعليق :

هذا نموذج عن ترخيص باصدار صحيفة موقوتة سياسية ، قبل قفل باب الترخيص سنة ١٩٥٣ .

قرار رقم ١٢٣٥ (١٠ - ١١ - ٥٢)

رفض تحويل ترخيص مطبوعة غير سياسية الى سياسية

ان وزير الانباء .

بناء على المرسوم رقم ٣ تاريخ ٣٠/٩/١٩٥٢ .

بناء على المادة الثامنة - الفقرة الاخيرة - من قانون المطبوعات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤ في ٢٢/١٠/١٩٥٢ .

وحيث تبين ان السيد وليم صعب قد تقدم في ٣١/١٠/١٩٥٢ بطلب تحويل ترخيص مطبوعته - البيدر - غير السياسية الى سياسي دون ان يكون حائزا على الشهادة العلمية التي تخوله هذا الحق ، والمنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون .
بناء على اقتراح مدير الانباء العام .

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى : يرفض الطلب المشار اليه اعلاه المقدم من السيد وليم صعب في ٣١/١٠/١٩٥٢ .
المادة الثانية : ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة .

وزير الانباء - الامضاء : خالد شهاب

تعليق :

حرم الاستاذ وليم صعب من حق تحويل رخصته من غير سياسية الى سياسية ، لافتقاره الى شهادة البكالوريا القسم الثاني رغم كونه صحفيا ضليعا قديما .

المرسوم الاشتراعي رقم ٤

الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٥٢

(قانون المطبوعات)

يراجع نص هذا المرسوم في الجريدة الرسمية . ولا يختلف في خطوطه العريضة عن قانون المطبوعات السابق له ، والصادر في ٢ ايلول ١٩٤٨ . ولا نرى كبير فائدة في الدخول بتفاصيله .

(نموذج تطبيقي) قرار رقم ٥٨

تحويل ترخيص مطبوعة « الخواطر »

السياسي اليومي الى سياسي اسبوعي

بناء على القرار رقم ٥٨ الصادر بتاريخ ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٥٣ ، يحول
ترخيص مطبوعة - الخواطر - السياسي اليومي الى سياسي اسبوعي .

(نموذج تطبيقي) قرار رقم ٨٨

منح ترخيص بانشاء وكالة للانباء

بناء على القرار رقم ٨٨ الصادر بتاريخ ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٥٣ ، يمنح
السيد جورج حنا شماس ترخيصا بانشاء وكالة للانباء تصدر بجميع اللغات في
بيروت وتسمى - وكالة الانباء للشرق الادنى - مديرها المسؤول السيد جورج شماس

انشاء المجلس النقابي للصحافة

(المرسوم الاشتراعي رقم ٧٢

الصادر في ١١ - ٤ - ١٩٥٣)

١ - مجلس لجمع نقابتين مستقلتين :

ان هذا القانون ، خلافا لقانون انشاء نقابة الصحافة اللبنانية الصادر في ١٠
- ٩ - ٤٨ ، الذي كان يجمع كل صحفي لبنان ، جاء يفرق بين نقابتين مستقلتين :

أ - نقابة الصحفيين :

تضم نقابة الصحفيين اصحاب الصحف والمديرين المسؤولين . ولها هيئتان :
جمعية عامة ، ومكتب النقابة .

ب - نقابة المحررين :

تتألف نقابة المحررين ، من المديرين المسؤولين للصحف ، والمحررين العاديين .
ولها ايضا هيئتان : جمعية عامة ، ومكتب النقابة .
- ان كلا من الجمعيتين العموميتين تنتخب مكتب نقابتهما . وينتخب هذا
الاخير ، من اعضائه ، نقيبا ونائبا نقيب وامين سر وامين صندوق ، لمدة سنتين .
ولا يجوز انتخاب النقيب لكثر من مرتين متعاقبتين .

٢ - اجتماعات المجلس النقابي للصحافة :

يتألف المجلس النقابي للصحافة من عدة نقابتي الصحافة والمحررين ،
ويرأسه نقيب الصحافة . (المادة ١) .

يجتمع المجلس مرة في الشهر على الاقل . وله اجتماعات استثنائية بدعوة من
كل من نقابة الصحافة او المحررين (المادة ٢) .

٣ - اهم اختصاصات مكنتي النقابتين :

يتولى كل من مكنتي النقابتين ، اعداد النظام الداخلي وعرضه على وزير
الانباء للتصديق ، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة (المادة ١٥) .
والصلاحية الهامة المعطاة لمكتب نقابة الصحفيين ، تتعلق بتحديد حجم
الصحف وسعرها ومواعيد صدورها وتعرفة الاعلان (المادة ١٦) .

تحديد عدد المطبوعات الدورية السياسية

(مرسوم اشتراعي رقم ٧٤ تاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٥٣)

ان رئيس الجمهورية اللبنانية .

بناء على الدستور اللبناني .

وبناء على القانون الصادر بتاريخ ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٥٢ .

وبناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٤ المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٥٢ .

وبناء على اقتراح وزير الانباء ، وبعد موافقة مجلس الوزراء ، يرسم ما يأتي :

المادة الاولى - الى ان يصبح عدد المطبوعات الدورية السياسية في جميع
الاراضي اللبنانية خمس وعشرين مطبوعة يومية سياسية وعشرين مطبوعة سياسية
موقوتة يكون من مجموعها على الاقل خمس عشرة مطبوعة يومية عربية واثنى عشرة
موقوتة عربية ، لا يعطى ترخيص باسم جديد لمطبوعة دورية سياسية يومية او
موقوتة الا لمن كان يملك صحيفتين من نوع الصحيفة المطلوب اصدارها تتوقفان
نهائيا عن الصدور لقاء الترخيص المطلوب .

وعندما يستقر عدد المطبوعات على الوجه المبين في الفقرة السابقة لا يعطى
الترخيص الا لمن كان يملك صحيفة واحدة تتوقف نهائيا عن الصدور .

يحظر على المطبوعة الواحدة ان تنشئ لها فرعا او قروعا مستقلة عن الاصل .

المادة الثانية - يعمل بهذا المرسوم الاشتراعي فور نشره في الجريدة الرسمية.

صدر عن رئيس الجمهورية : كميل شمعون
رئيس مجلس الوزراء : خالد شهاب

وزير الداخلية والعدل والانباء
والدفاع والاشغال العامة : خالد شهاب

وزير المالية والاقتصاد
الوطني والزراعة والخارجية : جورج حكيم

وزير التربية الوطنية والصحة والاسعاف
العام والشؤون الاجتماعية والبرق والبريد : سليم حيدر

نموذج عن قرار منح ترخيص سياسي يومي

جديد لقاء هدر ترخيصين سابقين

قرار رقم ٩٧ (٢٦ - ٥ - ١٩٥٦)

منح ترخيص باصدار مطبوعة يومية سياسية باسم « السياسة »

ان وزير الانباء

بناء على المرسوم رقم ١١٧٧٧ تاريخ ١٩/٣/١٩٥٦ .

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٤ تاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٢ ، وخاصة الفقرة
الاولى من المادة ١٨ منه .

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ تاريخ ١٣/٤/١٩٥٣ .

بناء على تنازل السيد روبير ابيلا عن ترخيص مطبوعته - بيروت تايمس -
اليومية السياسية بتاريخ ٢٥/١/١٩٥٦ .

بناء على تنازل السيد اونيكا طوبوزيان عن ترخيص مطبوعته - ازتارار -
اليومية السياسية بتاريخ ٤/٤/١٩٥٦ .

بناء على طلب المحامي الاستاذ عبد الله اليافي المقدم بتاريخ ٢٣/٥/١٩٥٦ .

بناء على مطالعة رئيس دائرة المطبوعات بالوكالة تاريخ ٢٥/٥/١٩٥٦ .

وبناء على اقتراح مدير الانباء العام .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يلغى القرار رقم ٢٧٢ تاريخ ٢٠/٣/١٩٥٣ القاضي بالترخيص
للسيد روبير ابيلا باصدار مطبوعة يومية سياسية باللغة الانكليزية باسم - بيروت
تايمس .

المادة الثانية - يلغى القرار رقم ٢٣٦ تاريخ ٩/٣/١٩٥٣ القاضي بالترخيص
للسيد اونيكا طوبوزيان باصدار مطبوعة يومية سياسية باللغة الارمنية باسم
- ازتارار - التي حلت محل مطبوعة - ازتارار - السياسية الاسبوعية المرخص
بها بتاريخ ٨/٩/١٩٤٢ .

المادة الثالثة - يمنح المحامي الاستاذ عبد الله اليافي بدلا من المطبوعتين
المذكورتين ، ترخيصا باصدار مطبوعة يومية سياسية باللغات الثلاث ، العربية
والفرنسية والانكليزية باسم « السياسة » يتحمل مسؤوليتها السيد محمد امين
دوغان .

المادة الرابعة - ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

نماذج تطبيقية مختلفة

عن قرارات نقل ملكية الصحف

قرار رقم ١٠١

نقل ترخيص مطبوعة « العلم » السياسية الى
اسم السيد سمير الحايك

بناء على القرار رقم ١٠١ ، الصادر بتاريخ ٦ آب سنة ١٩٥٤ ، ينقل ترخيص
مطبوعة - العلم - الاسبوعية السياسية من اسم المرحوم ميشال الحايك الى اسم
السيد سمير ميشال الحايك ، ويبقى السيد اسعد خليل جبيرا مديرا مسؤولا
للمطبوعة المذكورة .

قرار رقم ١٠٦

نقل ترخيص مطبوعة النهضة السياسية
الى السيد نديم ابو اسماعيل

بناء على القرار رقم ١٠٦ ، الصادر بتاريخ ٢١ آب ينقل ترخيص مطبوعة
- النهضة - الاسبوعية - السياسية من اسم السيد فرانسوا غصن الى
اسم السيد نديم ابو اسماعيل ويبقى السيد غصن مديرا مسؤولا للمطبوعة المذكورة .

قرار رقم ١١٠

ترخيص باصدار مطبوعة اسبوعية غير سياسية

بناء على القرار رقم ١١٠ ، الصادر بتاريخ ٢٦ آب سنة ١٩٥٤ ، يمنح السيد
خليل فلاووز ترخيصا باصدار مطبوعة اسبوعية غير سياسية باللغتين الفرنسية
والانكليزية باسم (L'Economiste) مديرها المسؤول السيد جوزف
عارج سعادة .

قرار رقم ١١٨
نقل ثلثي ترخيص مطبوعة الاتحاد اللبناني
السياسية الى السيد زيدان ضاهر زيدان

بناء على القرار رقم ١١٨ ، الصادر بتاريخ ٤ ايلول سنة ١٩٥٤ ، ينقل ثلثا ترخيص مطبوعة - الاتحاد اللبناني - من اسم السيد جبرائيل المر الى اسم مالك الثلث الباقي السيد زيدان ضاهر زيدان الذي اصبح المالك الوحيد للمطبوعة المذكورة ومديرها المسؤول .

قرار رقم ١٢٠
نقل نصف ترخيص مطبوعة الانتقاد
السياسية الى اسم السيد ميلاد رعد

بناء على القرار رقم ١٢٠ ، الصادر بتاريخ ٤ ايلول سنة ١٩٥٤ ، ينقل نصف ترخيص مطبوعة - الانتقاد - الاسبوعية السياسية من اسم السيد جوزف هرموش الى السيد ميلاد رعد ، ويعين السيد جبرائيل قرداحي مديرا مسؤولا للمطبوعة المذكورة .

الباب الثاني

تطور الصحف في لبنان والعالم

- ١ - الصحافة الاجنبية
- ٢ - الصحافة المصرية
- ٣ - الصحافة العربية خارج مصر
- ٤ - الصحافة اللبنانية - السورية

الفصل الاول

تطور الصحافة الاجنبية

١ - جريدة « كين بان » الصينية :

ان اقدم جريدة في العالم ، هي تلك التي صدرت في الصين ، سنة ٩١١ ق.م وكانت جريدة الحكومة الرسمية ، باسم « كين بان » . (١)
بينما يرجع بعض المؤرخين تاريخ صدور هذه الصحيفة الى القرن التاسع عشر قبل المسيح . (٢)

والطريف في الامر ، انها كانت تصدر ثلاث مرات في اليوم : صباحا بلون اصفر ، ظهرا بلون ابيض ، ومساء بلون احمر ، تبعا لتلون الشمس .

٢ - صحافة الفراعنة والرومان

في المعلومات التاريخية القليلة ، ايام الفراعنة في مصر القديمة ، انه صدرت صحيفة في قصورهم باسم « بردى » ، وصحيفة اخرى معارضة . وفي روما ، في عهد يوليوس قيصر في القرن الاول ق.م . ، صدرت صحف مكتوبة على الواح خشبية مقطاة بالجبس ، باسم « اکتا ديورنا » . كانت تتضمن اوامر السلطة ، وترسل الى الحكام المحليين . (٣)

ويمكن اعتبار ذلك ، نوعا من الصحافة البدائية الرسمية ، الموجهة الى الجمهور .

٣ - الجرائد الاوروبية المخطوطة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ب.م .

ان اولى الجرائد المخطوطة باليد بدأت في الظهور في انكلترا ، منذ القرن الثالث عشر . ثم ما لبثت ان انتشرت تدريجيا في المانيا وايطاليا وفرنسا ، حيث

(١) جورج عارج سمادة : النهضة الصحفية في لبنان ، وكالة النشر العربية ، يونيو ١٩٦٠ ، ص ٤١٤ .

(٢) الزبير سيف الاسلام : محاضرة في الدورة التدريبية للصحفيين الموريتانيين ، مطبوعات المركز العربي للدراسات الاعلامية ، دمشق ١٩٧٥ ، ص ١١ .

(٣) أ. ب. بروخوف : الصحافة الاشتراكية ، ترجمة اديب خصور ، منشورات دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٧ .

كان النبلاء يدفعون ثمنها بسخاء ، لما تتضمنه من اخبار الفضائح والقصص المسلية وتقلبات الطقس (١) .

ويذكر من تلك الجرائد المخطوطة جريدة bourgeoisie ، التي صدرت في باريس في اوائل القرن الخامس عشر .

وكان الباباوات في روما يعارضون صدور هذه الصحف ، ويعتبرونها رجسا من الشيطان ، ككل ثورة علمية برزت في العالم القديم . وكانوا يأمرؤن بمطاردة موزعيها ، واتلافها حيثما وجدت . لذلك كان كاتبوها وموزعوها يعمدون الى السرية في عملهم . ويمكننا اعتبار هذه المطاردة نوعا من الرقابة الاولى ، التي ستتطور فيما بعد ، نوعا ومفهوما ، وتنتقل الى الملوك والحكام .

٤ اختراع المطبعة (القرن الخامس عشر)

اخترع الالماني غوتنبرغ ، عام ١٤٤٠ ، آلة الطباعة ذات الاحرف المعدنية . وكان ذلك ثورة كبرى في دنيا العلم والصحافة . وياشر بطبع التوراة باللغة الالمانية عام ١٤٤٨ (٢) .

وسرعان ما انتقل هذا الاختراع العظيم من بلد الى بلد ، ودقع صناعة الطباعة والصحافة الى الامام ، بسرعة مذهلة .

وقد وصلت المطبعة الى لبنان ، لاول مرة ، سنة ١٦١٠ ، على يد رهبان دير مار قرحيا (٣) .

٥ - صحف القرن السابع عشر :

ان اول صحفي في العالم اصدر صحيفة مطبوعة دورية ، هو الطبيب الفرنسي تيوفراست رينودو . درس الطب في معهد مونبليه ، واصبح طبيبا للملك . وقد افتتح بالاضافة الى مهنته كطبيب ، مكتبا للبيع والشراء ، حيث كان اصحاب الاعمال ، يعلنون عنده عن حاجاتهم .

وعندما كثرت هذه الاعلانات ، اخذ ينشرها في نشرة مطبوعة اسمها La Gazette ، وهذا الاسم هو اصلا لقطعة نقود ، كان يدفعها اهل

(١) اميل بوافان : تاريخ الصحافة (بالفرنسية) ، ترجمة محمد اسماعيل محمد ، باشراف وزارة التربية والتعليم ، مصر ١٩٤٩ .

2 - Larousse Encyclopédique

3 - Dr. Krikor Moradian : Cours d'Information , Beyrouth

البندقية لسماع اخبار حربهم ضد الاتراك . وقد حصل رينودو سنة ١٦٣١ على امتياز ملكي لاصدار هذه المطبوعة مرة في الاسبوع .

ثم أخذ محتواها يتسع ويتنوع ، واصبحت جريدة شبه رسمية . وكان الملك لويس الثالث عشر يكتب فيها بعض المقالات ويصححها بيده .

وبعد وفاة مؤسس الجريدة ، تابع اصدارها ولداه ثم حفيده . فاصبحت جريدة العرش الرسمية ، واسمها Gazette de France

وفي القرن السابع عشر ، وعلى اثر رواج جريدة رينودو ، تكاثرت الصحف الفرنسية ، حتى اصبح عددها تسع عشرة . كما ان بعض صحفيي المعارضة ، لجأوا الى الدول الاوروبية المجاورة ، حيث انشأوا عدة صحف ، واخذوا يسربونها الى داخل فرنسا .

كذلك انتشرت الصحف في بريطانيا ، حيث اخذ العرش يراقبها ويحيلها الى المحاكم .

٦ - صحف القرن الثامن عشر

١ - في فرنسا

أ - المضايقات

لاقت الصحف ، في بداية القرن الثامن عشر في فرنسا ، مضايقات كثيرة . كان مصدرها الملك والكنيسة . بينما استمرت « لاجازيت دي فرانس » في الصدور ، كجريدة رسمية .

ب - الصحف الادبية

تجاه هذه المضايقات التي تعرضت لها الصحف الفرنسية ، كان طبيعيا ان تنشط الصحف الادبية ، لتملأ جزءا من الفراغ الذي يخلفه احتجاج قسم كبير من الاولى .

ج - نقمة الادباء

ان معظم ادباء فرنسا ، وفي طليعتهم جان جاك روسو وفولتير ، قد هاجموا الصحف بقسوة ، وحقروا القيمين عليها ، واعتبروها تحط من مستوى الادب الرفيع . وفيما يلي ما قاله روسو ، في كتاب لاحد اصدقائه في جنيف :

« ما هي الصحف الدورية ؟ عمل زائل لا رواء فيه ولا نفع »
« منه . يعزف عن قراءتها اهل الادب ، ويطرقون عنها ، ولا

« تصلح الا لتشجيع « النساء والحمقى ، على ادعاء العلم »
« والفرور ، دون ثقافة . ومصيرها المحتوم ، بعد ان تكون قد تلالت في الصباح ان توضع على طاولات الزينة ، وان تموت في الليل ، بعد ان توضع في الصالونات . »

وقال فولتير ، بنفس المعنى :

« ان الصحف الدورية معرض عام للمناقب والمثالب . ان « الادب فيها قد تردى في مهاو سحيقة » .

وكان الصحفيون ، من جانبهم ، يبادلون الفلاسفة ، هذه الحملات التهجيمية اللاذعة .

د - جريدة الكهنة

سنة ١٧٠١ ، اسس الاباء اليسوعيون صحيفة « تريفو » ، بحجة الدفاع عن الدين ، ضد ما كانوا يعتبرونها صحفا ملحدة . فتولى الفيلسوفان روسو وفولتير ، هجاء هذه الصحيفة الدينية بشدة .

هـ - الصحف السرية

نتيجة لسياسة الكبت الاعلامي ، التي كانت تمارسها الدولة ضد الصحافة ، لجأت عدة صحف الى اصدار اعداد سرية . وكثير من الصحفيين كان يعول على اصدار الاعداد مخطوطة بخط اليد ، لعدم ايجاد طابع يجرو على طبعها . فيستكتبون لذلك عشرات المحررين .

و - صالات المطالعة

ان صعوبة اصدار الصحف ، وقلة كمية اعدادها ، ومنها ما كان مخطوطا بخط اليد او سريا ، كان يجعل شراءها امرا باهظ الثمن ، وصعب المنال .

فهذا ما حدا ببعض ، الى انشاء صالات عامة ، مخصصة لمطالعة الصحف ، وهذا ما جاء في مذكرات احد معاصري القرن الثامن عشر :

« افتتح المدعو جرانجيه الكتبي ، ما يسميه (بالقاعة الادبية) ، حيث يتمكن من يدفع ثلاثة دراهم للجلسة ، من الاستمرار ساعات طويلة متصلة في قراءة كل ما هو جديد من الانباء . »

كما ورد على لسان اخر :

« ان الكتبي السيد مورو ، انشأ (المكتب الاكاديمي للمطالعة) ،

« حيث كان يقدم لرواده ، الصحف والمجلات والمؤلفات الدورية
الفرنسية او الاجنبية . كل ذلك في قاعات مزينة ومدفأة في
الشتاء ، ومضاءة على الدوام بالشموع » .

٢ - الصحافة الاوروبية خارج فرنسا

أ - في هولندا

ان الاضطهاد الذي كان يتعرض له صحفيو فرنسا ، اضطر العديد منهم
لهجرتها . فلجأ كثيرون الى الدول المجاورة ، ولا سيما هولندا ، حيث كانوا
يصدرن صحفهم ، ويهاجمون بها الملكية الفرنسية الطاغية ، ويشهرون بفضائح
سجن الباستيل .

وقد قال احد الصحفيين الفرنسيين ، في حينه ، متhekma : « انه اسهل لك ،
الحصول على اذن بالمرور الى الحريم في القسطنطينية ، من ان تحصل على امتياز
اصدار صحيفة في فرنسا . »

ب - في انكلترا

نشطت الصحافة البريطانية في القرن الثامن عشر ، بفضل التزاحم على
السلطة بين حزبي المحافظين والاحرار . فاشتهر المجتمع البريطاني في اقباله المبكر
على الصحف ، لا سيما في لندن .

وكانت الصحيفة البريطانية السبابة في العالم ، لتمويل ذاتها بالاعلانات
التجارية . كما كانت سبابة في نقل وقائع مجلس العموم حرقيا . فجرى تقليدا ،
انتشر في العالم ، واستمر حتى الان .

٣ - في الولايات المتحدة الاميركية

ان اول جريدة امريكية ، نشأت في بوسطن ، عام ١٧٠٣ ، على يد توماس
جرين ، باسم Boston Newsletter فكان ايضا اول من ادخل المطبعة
الى الولايات المتحدة .

انما هنا ايضا ، تعقبت السلطة الاستعمارية البريطانية الصحفيين . فعملت
فيهم ملاحقة ومراقبة وسجنا .

ومع ذلك ، فقد بلغ عدد الصحف السياسية سنة ١٧٤٠ ، اربع عشرة .
قلعت دورا كبيرا جدا في تهيئة ثورة الاستقلال عن العرش البريطاني .

وعملت اقلام عظماء امريكا المناضلين امثال فرنكلين ، وجون وصموئيل

ادامز ، وجفرسون ، وهاملتون ، في التحريض لحرب التحرير (١) .

٧ - الصحافة الفرنسية في عهد الثورة (١٧٨٩ - ١٨٤٨)

١ - التحول عن الكتب الى الصحف

ان الناس ، في ظروف الحرب والثورة والهيّاج العام ، يتحولون عن الكتب
الى الجرائد . فهي تروي غليلهم ، وتشنح مشاعرهم ، وتنبتهم بما هم اليه
متلهفون . وهذا ما يؤدي الى تكاثر عدد الصحف ، واقبال القراء .

٢ - تكاثرها وحريتها

في بدء عهد الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩ - ١٧٩٢) ، لم يكن ثمة مراقبة
على الصحف اطلاقا . بل كان وقت انفلات جبل الحريات ، لآخر مداه . فنشأت
في هه الفترة وحدها ، زهاء الف صحيفة .

٣ - اسمائها الغريبة

بعض تلك الصحف الثورية ، اتخذت اسماء غريبة طريفة ، مثالا على ذلك :
صحف : الشيطان - الاصدقاء - حامي الدستور - صديق الشعب - بشير
الشعب - الغث والسمين - انجيل اليوم .

٤ - القادة المحررون

كان طبيعيا ان تجتذب الصحافة الفرنسية الثائرة ، اقلام بعض القادة
الثوريين . فيحضون الشعب على الصبر ، والايمان بيزوغ فجر الانسانية الجديد ،
متحررا من قيود الملكية المتسلطة ، والاقطاعية المستعبدة للشعوب الضعيفة .

فبرزت اسماء اهم القادة السياسيين والعسكريين ، على اعمدة الصحف
اليومية . منهم : ميرابو ، ومارا ، وروبسبير ، وقولتير . وقد تاير هذا الاخير ،
على التحرير في صحيفة « انجيل اليوم » ، منذ مطلعها .

٥ - اعلان حرية الرأي

ان اعلان حقوق الانسان والمواطن ، الذي صدر عن المجلس التأسيسي ،
سنة ١٧٨٩ ، نص في مادته الثانية على ما يلي :

(١) اميل بواقان : مؤل مذكور سابقا ، صفحة ٣٦ وما قبلها .

« حرية نشر الافكار والاراء من ائمن حقوق الانسان ، ومن
« حق كل مواطن ان يتكلم وان يكتب وان يعلن رايه في حرية » .

٦ - حرب الصحافة

ان مرحلة الثورة ، كان لا بد لها من ان تشهد صداما طبيعيا ، بين انصار
الثورة وانصار الملكية . انما هؤلاء ، التزموا جانب الحذر والوجل ، تجاه تعاضم
النقمة الشعبية على النظام البائد . حتى ان صحيفة « لا جازيت » الرسمية ، لم
تعلق بشيء على سقوط سجن الباستيل .

ومع ذلك ، فقد قرر المجلس الثوري العام ، القبض على اصحاب ومحرري
الصحف المناهضة للثورة ، وتوزيع صحفهم ومطابعهم على الصحفيين الوطنيين .
كما حكم على كثير منهم بالاعدام على المقصلة ، او بالنفي خارج البلاد . وهاجمت
الجمهير الهائجة بعضهم ، وضربتهم بالايدي ، ونهبت اموالهم .

٧ - مارا في « صديق الشعب »

ان مارا هو الصحفي الفرنسي الذي بز كل الصحفيين الثوريين اطلاقا ،
في مهاجمة الملكية الفاسدة ، وتحريض الشعب على متابعة الثورة حتى النهاية .
فلنقرأه يقول :

« ان الجمعية الوطنية لا تخرج عن كونها مجلسا للخونة والاغبياء
« والمحتالين والخبثاء . وهي جمعية مدنسة . والبلاط لا يفتأ
« يتأمر على قوت فرنسا وحياتها . والملك خائن . والملكة
« في مؤخرة النساء » .

وقد اضطر مارا كثيرا للاختباء والتخفي في مخابئ سرية ، او للفرار الى
انجلترا ، خشية من الانتقام . وقد مات اغتيالا ، بعد ان اصبح نائبا في عهد الثورة .

٨ - روبسبير في « حامي الدستور »

روبسبير محام وسياسي بارز ، لم يكن يقل حماسة عن زميله مارا . فأصدر
صحيفة « حامي الدستور » ، سنة ١٧٩٢ . وفي احدى مقالاته ، توجه الى ناخبه
بهذه العبارات النارية :

« الفكر سيد العالم . ومن هنا ندرك مدى حرص الحاكمين في
جميع العصور على السيطرة على الصحف ، وعلى كل
الوسائل التي توجه الراي العام » .

مات على المقصلة سنة ١٧٩٤ بعد عملية انقلابية .

٩ - نابليون والصحافة

ان انتصارات نابليون بونابرت الباهرة ، وما استتبعته من حصر كل
السلطات ، ديكتاتوريا ، بيده ، جعلته يتحكم بمصير الصحافة الفرنسية ، ويروضها
لصالح حكمه . وبلغ تسلطه عليها حدا جعل معه احد الكتاب يقول انه « سحقها
تحت كعب حذائه » .

فحدد عددها سنة ١٨٠٠ ، بثلاث عشرة صحيفة . ومنع الترخيص لسواها .
واستعملها لنشر انباء انتصاراته ، والتمجيد به ، وشن الحروب النفسية ضد
خصومه .

وفي دستور ١٨٠٠ ، لم يضمن نابليون حرية الصحافة . بل وضعها تحت
رحمة مدير الشرطة . وجعل شعاره : « ينبغي على الحاكم ان يجعل الصحافة
في خدمته » .

وقد تبنى نابليون صحيفة « لو مونيتور » ، ليكتب فيها بنفسه ، ويرد على
الحملات الصحفية الاجنبية ، ويشرف على محتواها وتبويبها .

وسنة ١٨١٢ ، شددت الرقابة على الصحف ، وتم نزع ملكية العديد منها ،
وصودرت موجوداتها . فأنحصر العدد المتبقي منها الى اربعة .

٨ - الصحافة خارج فرنسا في النصف الاول من القرن التاسع عشر

١ - في بريطانيا

نشأت التايمز ، وهي صحيفة تميل الى حزب المحافظين ، في مطلع القرن
التاسع عشر (سنة ١٨٠٣) ، الى جانب صحف عديدة اخرى .

وقد استنبطت التايمز طريقة رائدة في الحصول على الانباء الخارجية .
فعينت مراسلين لها في بعض الدول الاجنبية ، يوافقونها بالانباء ، بسرعة المواصلات
البداية التي كانت مؤمنة في ذلك الزمن .

ثم توصلت للحصول على تفاصيل ما كان يجري في جلسات مجلس العموم
البريطاني السرية ، عن طريق تاجر خمور ، كان يعمل بنفس الوقت بوابا في
المجلس .

وقد عانت الصحافة البريطانية ، في ذلك العصر ، اضطهادا متزايدا من قبل
الحكومة . وكانت ، بذلك ، تحاول رد مضاعفات الثورتين الامريكية والفرنسية ،
اللتين ميزتا النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

عرف النصف الاول من القرن التاسع عشر ، تزايداً هائلاً في عدد الصحف ، في الولايات المتحدة الاميركية . قارتفع عددها ، من مئتي صحيفة عام ١٨٠٠ ، الى اربعة الاف عام ١٨٥٧ .

وهذه الاهمية المتزايدة لبيع الصحف على اوسع نطاق شعبي ، بدأت في الولايات المتحدة الاميركية منذ سنة ١٨٣٠ . فقبل ذلك ، كان توزيع الصحف محصوراً بالمستركين وبأسعار باهظة . وبعده خفضت قيمة الاشتراك ، وطرح للبيع افرادياً بالعدد ، بواسطة الباعة والمكتبات (١) .

وتوافق هذا الطرح الشعبي للصحافة ، مع بروز صحف الاثارة الجماهيرية ، التي تبرز اخبار الجرائم والامور التافهة . فنشأت في فرنسا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، صحيفة Le Petit Journal لصاحبها موسى ميللو . وكذلك فعل في امريكا الصحافيان جوزف بوليتزر ووليم هيرست (٢) .

٣ - الاختراعات الآلية :

ان ما ساعد على انطلاق الصحافة بسرعة ، في بلدان أوروبا وفي الولايات المتحدة ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، هما حدثان علميان بارزان :

١ - آلة الطباعة البخارية

تم اختراعها وانتشارها سنة ١٨١٤ . وكانت جريدة « التايمز » ، اول جريدة تستعملها . وكانت تعطي الفا ومئة عدد في الساعة .

وقد حاول العمال معارضة هذه الآلة ، اول الامر ، اذ وجدوا فيها ، منافساً خطيراً .

ب - السكك الحديدية واللاسلكي

ان اختراع وسيلة النقل بالسكة الحديدية ، وكذلك الاتصال اللاسلكي ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ساعداً كثيراً على سرعة تطور وسائل الاعلام . فازدادت الصحف ، وعظم شأنها ، تبعاً لزيادة عدد القراء .

(١) الدكتور نقولا صيقللي : محاضرة ، منشورات كلية الاعلام والتوثيق ، ١٩٧٩ ، مرجع مذكور انفا ، صفحة ٤٣ .

(٢) سامي ذبيان : الصحافة اليومية والاعلام ، دار المسيرة ، بيروت ١٩٧٩ ، صفحة ١٠ .

ثابتت الصحف على التكاثر ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . واخذ شأنها يزداد اهمية واتساعاً ، تبعاً لتطور الفنون الطباعية ، واختراع المزيد من وسائل الانتاج التقني ، ووسائل النقل والاتصال السريعين .

كما ان تطور اساليب الحكم ، وازدياد العلاقات الدولية تشعباً وتبايناً ، كانا ينعكسان على الحرية الصحفية ، سلباً او ايجاباً .

واننا نشير الى موضوعين يلفتان النظر في تلك الحقبة :

١ - قضية دريفوس

سنة ١٨٩٤ حكم على الضابط في الجيش الفرنسي ، الفرد دريفوس ، بالسجن مدى الحياة ، في قلعة عسكرية . وهو يهودي ، اتهم بالتجسس . وقد شغلت محاكمته الصحف الفرنسية ، مدة طويلة .

وما زاد في استعارة نار الجدل الصحفي ، المقال الذي نشره الكاتب الفرنسي الشهير ، اميل زولا ، في صحيفة « اورور » . وكان بعنوان « اني اتهم » . وفيه دافع عن براءة الضابط دريفوس ، بقوة وحجج متينة .

وهذا ما استدعى اعادة محاكمته . وانقسمت الصحافة الفرنسية ، ومعها الشعب الفرنسي برمته ، بين مؤيد ومعارض . وحدث ذلك انشقاقاً خطيراً في المجتمع . وقد انتهت القضية بالعمو عنه سنة ١٨٩٩ .

٢ - بيسمارك والصحافة

كان بيسمارك الوزير الاول في حكومة امبراطور بروسيا ، غليوم الاول . وقد تولى الحكم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وعرف بازدرائه وعدائه الشديدتين للصحفيين . فسن القوانين التعسفية ضدهم ، الى حد جعل الصحف تتجنب الخوض في مواضيع السياسة الداخلية لبروسيا .

وقبيل حربه ضد فرنسا ، راح يرشي الصحف الفرنسية ليحرضها ضد تسليح حكومتها . فنجحت خطته ، واحجمت الحكومة الفرنسية عن التسليح بشكل كاف . وهذا ما سهل على جيش بروسيا احتلال فرنسا سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١ .

١٠ - الصحافة اثناء الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ -

(١٩١٨)

١ - اشتداد الرقابة

كان طبيعياً ، في حرب طاحنة كالحرب العالمية الاولى ، ان تشدد الحكومات

في رقابة صحفها ، حفاظا على مصالحها العسكرية ، ومنعا لثرب اخبارها الى الاعداء .

وفي فرنسا ، صدر قانون اعلان الاحكام العرفية ، في اوائل ايام الحرب . فمنحت الحكومة حق الغاء رخص الصحف الخطرة ، وحق مراقبة « تسرب الانباء عن طريق الصحافة في زمن الحرب » .

٢ - الضائقة الاقتصادية

كما يحصل في معظم الحروب ، تقلصت كميات الورق المتوافرة للصحف ، بسبب اشتداد الطلب عليه للحاجات العسكرية . وارتفعت اسعاره .

وواجهت الصحف صعوبات اخرى ، ناتجة عن تقلص كبير في كمية الاعلانات التجارية ، وفي تأمين وسائل النقل .

٣ - المراسلون الحربيون

يتحول معظم مراسلي الصحف اثناء الحرب ، الى مراسلين عسكريين . فيضطرون لمرافقة الجنود الى ساحات القتال ، وتحمل مخاطر المعارك . وكثير منهم قد استشهد ، سعيا وراء انباء المعارك ، لنقلها الى القراء .

كما كان الجنود انفسهم بحاجة الى صحافة ترفه عنهم ، وتشجعهم وترفع من معنوياتهم ، وتنقل اليهم انباء وطنهم الام .

١١ - صحافة ما بعد الحرب العالمية الاولى

١ - تنوع الصحف تبعا لتنوع القراء

ان التيارات الفكرية السياسية المختلفة التي ظهرت في العالم ، بعد الحرب العالمية الاولى . وما جرته من تباين في الانظمة ، انعكست على الصحافة ، وجعلتها تتميز بعضا عن بعض .

كما ان اتساع مدى انتشار الصحف ، تبعا لتطور وسائل الانتاج والنقل ، جعل الصحف الكبرى ، داخل كل دولة ، تتطبع بطباع الشعب ، كي يكتب لها الانتشار والبقاء . وحق القول هنا ان الصحافة اصبحت مرآة الشعوب .

وفي هذا السياق ، اصبحت ممكنا التمييز ، على سبيل المثال ، بين القاريء الانكليزي والقاريء الامريكي . فالاول يقرأ الصحيفة ، بينما الثاني يتصفحها . وهذا يعني ، ان الانكليزي ، بما عرف من روية وعمق ، يقرأ كل محتوى الصحيفة بتؤدة . بينما الامريكي ، المشدود الى عمله اليومي الكثير والمتواصل ، في بلاد

جديدة وغنية ، لا وقت لديه لصرفه على قراءة المطولات الصحفية . لذلك ، فهو يكتفي بالتصفح العاجل للجريدة ، اي بقراءتها السطحية . ومن هنا ، كان نشوء صحافة مصورة ، صغيرة الحجم ، كبيرة العناوين ، في الولايات المتحدة الامريكية . وهو ما عرف « بالتابلويد » .

٢ - صحافة الانظمة الفاشية

١ - في ايطاليا

النظام الفاشي ، هو ذلك الذي تتولى فيه فئة حزبية مسلحة من الشعب ، حكم بقية فئات الشعب بالاكراه . انه حكم الحزب الواحد المسلح الاستبدادي ، بخلاف الحكم التعددي الديمقراطي .

وكنتيجة حتمية للاتجاه الحزبي الاكراهي الواحد ، تخضع ايضا الصحف لنفس الاتجاه القسري ، وتكون بالتالي مسخرة لخدمة الدولة الحزبية . وقد اعترف موسوليني بذلك ، في حديث كان له مع الصحفيين سنة ١٩٢٨ ، قال :

« في ظل النظام الموحد ، لا يمكن للصحافة ان تكون غريبة عن هذه الوحدة ، ومن اجل هذا ، كانت الصحافة الايطالية بأسرها فاشية . وهي لا بد فخورة بالكفاح تحت راية « الفاشية » (١) .

ب - في المانيا

في المانيا النازية ، الفت الحكومة الصحف الشيوعية ، وطردت اليهود وغير الآريين من الصحف . واستبدلتهم بمواطنين المانيين اقحاح ، يدينون بالولاء لجوبلز وزير الاعلام .

وكان طبيعيا بالتالي ان يتقلص عدد الصحف في المانيا الهتلرية ، الى اقل من النصف .

٣ - صحافة الاتحاد السوفياتي

في روسيا القيصرية ، ما قبل ثورة ١٩١٧ ، كانت الحكومة تفرض رقابة صارمة على الصحف . وهذا ما شجع على قيام صحف سرية ، تهتء وتمهد للثورة .

(١) اميل بوافان : مؤلف مذكور ، صفحة ١٤٦ .

ففي سنة ١٩٠٠ هاجر فلاديمير لينين من روسيا الى المانيا ، بعد ان انهى فترة نفيه في سيبيريا . وفي المانيا قرر تأسيس جريدة « ايسكرا » ، اي الشعلة ، لتكون الناطقة باسم اللجان والتجمعات الماركسية . فكانت توزع في كل انحاء روسيا بطرق سرية .

ولدى عودته الى مدينة « بطرسبورغ » ، أسس جريدة « البرافدا » ، ومعناها الحقيقة ، سنة ١٩١٢ . فصدر العدد الاول منها في الخامس من ايار . وكان يحزر فيها مقالا يوميا ، بصفته رئيسا للجنة المركزية للحزب البلشفي .

واثر اندلاع نار الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ ، اقبل القيصر صحيفة البرافدا ، وقر لينين الى سويسرا ، ليتابع منها التحضير للثورة العمالية .

وفي نيسان ١٩١٧ عاد لينين الى بطرسبورغ (التي اصبحت فيما بعد لينينغراد) ، حيث استقبله العمال والجنود استقبالا حافلا . وعندما نجحت الثورة البلشفية الشيوعية ، قضت على الصحف البورجوازية والارستقراطية سنة ١٩١٨ . ثم ما لبثت ، بعد ستة اشهر ، ان انقلبت ايضا على الصحف الاشتراكية التي عارضت مسار النظام الشيوعي الجديد . وهذا طبيعي في نظام الحزب الواحد ، الذي لا ينسجم مع اية تعددية حزبية او اعلامية . فالحزب الشيوعي قد يتحالف مرحليا مع قوى تقدمية اشتراكية ، ضد عدو رأسمالي اقطاعي مشترك ، ويستعمل لذلك كل الوسائل الاعلامية الممكنة . وعندما يتم القضاء على هذا العدو ، يتحين الحزب الشيوعي اول سانحة ، للتخلص من حلفاء الامس الاشتراكيين ، وتأسيس حكم الحزب الواحد ، ذي الصحافة الحزبية الواحدة (١) .

وقد كان لنين على الدوام ، يعطي اهمية كبرى للصحافة ، ويعتبر الجريدة الوسيلة الفضلى لكسب الجماهير ، وتحريضها ضد الطبقة الاقطاعية الحاكمة . فقال حريفا :

« يجب بالضرورة وقبل كل شيء آخر ، ايجاد الصلة الفعلية بين المدن ، على اساس الفعل المشترك المنتظم . واني اؤكد باصرار ، ان الشروع بايجاد هذه الصلة الفعلية غير ممكن ، الا على اساس الجريدة العامة .

« ويجب ان تصبح هذه الجريدة ، جزءا ما منفخ حدادة هائل ، ينفخ في كل شرارة من شرارات النضال الطبقي والسخط الشعبي . ويجعل منها حريقا عاما . وحول هذا العمل ، الذي يبدو بريئا جدا وصغيرا جدا بحد ذاته ، ولكنه منتظم

(١) وكالة انباء نوفوستي ، بيروت عدد ١٩/٤/١٩٨٠ .

« وعام بكل معنى الكلمة ، يتعبأ بصورة منتظمة ويتعلم ، جيش دائم من مناضلين مجريين » (١) .

يصدر في الاتحاد السوفياتي حوالي ثمانية الاف صحيفة ، تنطق بثمانية الاف لغة ، للشعوب والاقليات السوفياتية . ويبلغ مجموع الصدور اليومي من الاعداد ، مئة وسبعين مليون نسخة .

وان وكالة الانباء السوفياتية « تاس » ، ووكالة الصحافة السوفياتية « نوفوستي » ، تلعبان دورا بارزا في نقل المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من والى الاتحاد السوفياتي . (٢)

٤ - صحافة الحرب العالمية الثانية

منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ، لجأت الدول المشتركة فيها ، الى الرقابة الشديدة على الصحف ، بحجة الحفاظ على مصالحها العسكرية ، وعدم اتاحة مجال تسرب الاخبار للخارج .

وهذا ما حدا بالقراء ، لاستزادة معلوماتهم ، عن طريق الاذاعات الخارجية ، رغم المنع الصارم الذي كانت تفرضه معظم الدول على سماعها . كما كانت تعتمد غالبا للتشويش الفني على الموجات الاذاعية العدو ، بغية تعطيل نقاء الصوت .

وفي سعيها لكسب الرأي العام في الدول الاخرى ، كانت الدول المتحاربة تعتمد ايضا الى الحرب الاعلامية ، وكسر طوق الرقابة والتشويش . فترسل طائراتها ، تمطر المدن والجيش العدو بزخات من منشوراتها الدعائية ، بغية تشييط عزائمها وحملها على الاستسلام .

وعندما انتهت الحرب سنة ١٩٤٥ ، عمدت حكومات الدول الحليفة المنتصرة ، للانتقام من الصحف التي تعاونت مع السلطات النازية ، فعاقبتها بمنعها من الصدور ، والغاء تراخيصها ، ونقل اموالها الى الصحف الموالية الاخرى .

(١) مجلة « الهدف » : بيروت ، كل اعداد ١٩٨٠ .

(٢) مجلة « الهدف » : بيروت ١٠/٥/١٩٨٠ .

الفصل الثاني الصحافة المصرية

أولاً : نشأة الصحافة المصرية

١ - أول مطبعة عربية

إن المطبعة باحرف عربية ، دخلت لأول مرة بلاد الشرق ، في الإستانة ، في القرن الخامس عشر . وقد قاومها رجال الدين كثيراً ، معتبرينها رجساً من عمل الشيطان .

ثم ادخلت لبنان ، في دير مار قزحيا سنة ١٦١٠ .

٢ - صحيفة الحملة الفرنسية في مصر = « التنبيه »

أما مصر ، فلم تدخلها المطبعة إلا عام ١٧٩٩ ، مع حملة نابوليون بوناپرت . ولذلك ، فهي البلد العربي الأول ، الذي عرف الصحافة . إنما صحافة الحملة الفرنسية ، كانت صحافة رسمية ، وصفها عبد الله الجبرتي ، كما يلي :

« إن القوم كان لهم مزيد اعتناء بضبط الحوادث اليومية »
« في جميع دواوينهم ، وأماكن احكامهم . ثم يجمعون »
« المتفرق في ملخص يرفع في سجلهم ، بعد أن يطبعوا منه »
« نسخاً عديدة يوزعونها في جميع الجيش » .

وقد سميت هذه الصحيفة « التنبيه » . وكان يقوم على تحريرها **اسماعيل الخشاب** . وهو خريج الأزهر . ويعتبر لذلك أول محرر صحفي في العالم العربي . وقد ساهم معه في تحريرها **الياس مسابكي اللبناني** . ولكنها لم تستمر في الصدور سوى سنتين ، إذ توقفت مع انسحاب الجيش الفرنسي من مصر عام ١٨٠١ (١) . إنما يعزو بعض المؤرخين تأييد « الأهرام » للاستعمار الفرنسي (٢) .

٣ - صحافة الخديوي محمد علي

- (١) أديب مروة : الصحافة العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٦١ ، صفحة ١٤٠-١٤١ .
(٢) علي القولي : محاضرة في الندوة التدريبية للصحفيين الموريتانيين ، مطبوعات المركز العربي للدراسات الاعلامية ، دمشق ١٩٧٥ ص ١٥٦ .

أ - جرنال الخديوي

الخديوي محمد علي ، وهو نائب ملك مصر ، حكم البلاد في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وإذ فكر في تنظيم مصر وتطويرها ، احتذى بالفرنسيين في إنشاء صحيفة رسمية . فاسماها - جرنال الخديوي سنة ١٨١٣ . وكانت تصدر مرة في الشهر ، ثم أصبحت اسبوعية . وهي عبارة عن تقرير يشمل « الشؤون المالية والزراعية والتعليمية والعمرانية » ، كان يقدم إلى الوالي التركي . وقد اشترى الخديوي المطبعة التي كان استحضرها نابوليون معه لمصر .

وكان هذا الجرنال يصدر بمئة نسخة ، وباللغتين العربية والتركية . فتوزع على عدد قليل من موظفي الحكومة .

ب - الوقائع المصرية :

سنة ١٨٢٨ أبدل اسم جرنال الخديوي « بالوقائع المصرية » . وطبعت منها أعداد أكثر . فصارت توزع على كبار الموظفين والعلماء ورجال الدين وطلبة العلم في مصر وأوروبا .

وكان الخديوي محمد علي ، الذي انعم عليه سلطان العثمانيين فيما بعد ، بلقب باشا ، يشرف شخصياً على مسودات الصحيفة ، قبل تحويلها للمطبعة . ويستكتب الكتاب في مدحه ، وتمجيد أعماله ، كي يكون الشعب المصري على اطلاع بأعمال حكومته . وكان يسهب في المجال ، بنوع خاص ، لانباء الجيش ، وترقيات الضباط والاشادة بانتصاراتهم .

ثم عين رفاعة رافع الطهطاوي ، وهو عالم وأديب كبير ، رئيس تحرير الوقائع المصرية . فجال فيها جولات فكرية صحفية رائدة . ولذلك ، اعتبر الطهطاوي شيخ الصحافة المصرية .

والطهطاوي ابن أسرة محافظة . تلقى علومه في الأزهر ، على يد استاذة الشيخ حسن العطار ، الذي أوقفه في بعثة علمية إلى باريس . وهناك تابع تحصيل العلم ، واتقن اللغة الفرنسية ، وعب من أدبها ، وتأثر بحضارتها . ولما عاد إلى القاهرة ، وضع كتابه « تخلص الأبريز في تخلص باريز » . وناضل كثيراً لتخليص بلاده من النفوذ الاجنبي ، والاستعمار الغربي ونادى بالحرية والاصلاح . (١)

وفيما يلي نموذج من أسلوبه الأدبي الرفيع ، في تحديده لمعنى الحرية العامة :

(١) مصطفى جحا : مقال في جريدة « النهار » ، بيروت ١٩٨٠/٨/٥ .

« الحرية من حيث هي : رخصة العمل المباح ، من دون مانع غير مباح ، ولا معارض محظور . فحقوق جميع اهالي المملكة المتعدنة ترجع الى الحرية . فتتصف المملكة بالنسبة للهيئة الاجتماعية بأنها مملكة متحصلة على حريتها ، ويتصف كل فرد من افراد هذه الهيئة بأنه حر ، يباح له ان ينتقل من دار الى دار ، ومن جهة الى جهة ، بدون مضايقة مضايق ولا اكراه مكره ، وان يتصرف كما يشاء في نفسه ووقته وشغله ، فلا يمنعه من ذلك الا المانع المحدود بالشرع او السياسة ، مما تستدعيه اصول مملكته العادلة . ومن حقوق الحرية الاهلية ان لا يجبر الانسان على ان ينفي من بلده او يعاقب فيها ، الا بحكم شرعي او سياسي مطابق ، لاصول مملكته ، وان يضيق عليه في التصرف في ماله كما يشاء ، ولا يحجر عليه ، الا بأحكام بلده ، وان لا يكتم رأيه في شيء ، بشرط ان لا يخل ما يقوله » او يكتبه بقوانين بلده » . (١)

وكانت تصدر اسبوعيا ، وحيانا اكثر من مرة في الاسبوع . وكان شعارها في البدء « زهرية » ، ثم ابدل بآخر مركب من هرم خلفه نخلة ، والى يساره قرص الشمس . اما صفحتها الاولى ، فكانت مقسومة قسمين : القسم الايمن باللغة التركية ، والايسر بالعربية .

وظلت « الوقائع المصرية » مستمرة في الصدور ، رغم تقلب العهود ، وتبدل الحكام ، ناطقة رسمية باسم الدولة .

وهي ما زالت حتى يومنا هذا . انما نشأ الى جانبها ، بعد الثورة التي اطاحت بالملك فاروق ، مطبوعة رسمية ثانية اسمها « الجريدة الرسمية » لنشر القوانين والمراسيم الجمهورية . بينما خصصت الاولى بقرارات الوزراء والمحافظين والهيئات الرسمية المحلية .

٤ - الصحافة في عهد الخديوي اسماعيل باشا ١٨٦٣ - ١٨٧٩

أ - الصحافة الرسمية

هذا الخديوي اسماعيل باشا ، حذو الخديوي محمد علي ، في الاهتمام بالشأن الصحفي . ولكنه حصر اصدارها باللغة العربية ، دون التركية ، تعصبا منه للفته القومية . واصدر في عهده عدة صحف رسمية ، نذكر اهمها :

(١) جريدة « السفير » : بيروت ١٩٨٠/٨/١٠ (صفحة ٩) .

صحيفة روضة المدارس - مجلة يعسوب الطب - جريدة اركان حرب الجيش المصري .

وقد عهد بادارة الاولى ايضا الى رفاعة الطهطاوي ، عام ١٨٧٠ . وكانت تصدر مرتين في الشهر ، وقد وصفها احد المقربين بما يلي :

« كان يكتب فيها من ينتخبون لذلك من ذوي المعارف ، وينشر فيها ما يستحسن نشره بين الناس ، من الفوائد العلمية ، وتوسيع دائرة الافكار » . (١)

وكانت تنشر اخبار امتحانات الطلبة في مختلف المدارس ، مع ثناء على الخديوي لتشجيعه حركة انتشار المدارس .

واعتبرت لذلك اول مجلة تعنى بالعلوم والاداب في مصر . انما تقيمها اليوم بانها شبيهة بالمجلات الطلابية التي تصدر عن بعض الكليات الجامعية . وكان يشارك في تحريرها ايضا الاساتذة وبعض الطلاب النجباء . وغالبا ما كانت تتضمن فصولا متتالية من تأليك الاساتذة ، بحيث ان جمعت في النهاية تألف منها الكتاب .

ب - الصحافة الشعبية :

شجع الخديوي اسماعيل ، لأول مرة في تاريخ مصر ، على انشاء صحافة شعبية خاصة ، الى جانب الصحافة الرسمية . فنشأت في عهده عدة صحف ، بعضها باقلام مصرية واخرى باقلام سورية ولبنانية ، نذكر اهمها :

- الصحف السورية اللبنانية

الاهرام
مصر
التجارة
المحروسة

- الصحف المصرية

وادي النيل
نزهة الافكار
روضة الاخبار
الوطن

وقد لجأ الصحفيون السوريون الى مصر ، هربا من الاضطهاد التركي . فلاقوا هناك مناخا من الحرية الفكرية ، شجعهم على اصدار الصحف القومية العربية ، وعلى مهاجمة السلطنة العثمانية .

(١) الدكتور عبد اللطيف احمد حمزة : الصحافة المصرية في مئة عام ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، المكتبة الثقافية ، دار القلم بالقاهرة .

ثانيا : اهم الصحف المصرية الصادرة في القرن التاسع عشر (وفق تسلسلها التاريخي)

١ - الاهرام

ان جريدة الاهرام المصرية ، اسسها صحفيان لبنانيان شابان يدعيان سليم وبشارة تقلا سنة ١٨٧٦ في الاسكندرية . وفي البداية ، كانت « الاهرام » صحيفتين . احدهما باللغة العربية ، يصدرها بشارة تقلا . والثانية بالفرنسية ، باسم « بيراميد » ، لسليم تقلا . وقد طلب الاذن باصدارها من نظارة الخارجية ، متعهدا بقصرها على « البرقيات التجارية والعلمية » ، ونتف من الكتب الادبية العربية ، وبعض قصائد من الشعر .

فاشترطت عليه النظارة بالا يخوض في السياسة بحال من الاحوال .

ولكن الاهرام ، اخذت تتطرق من الحين للحين ، لمواضيع سياسية . مما استوجب انذارها تكرارا من جانب الحكومة المصرية . وقد تعاقب على التحرير فيها ، صحفيون لبنانيون عديدون ، منهم داود بركات وانطون الجميل .

وقد اختفت فيما بعد ، صحف سورية كثيرة ، بينما الاهرام بقيت صامدة . ويعزى سبب ذلك ، في الاصل ، لعدة عوامل ، اهمها :

— عنايتها بالبرقيات الخارجية .

— استكتابها لكبار الشخصيات المصرية ، منها محمد عبده .

— الحس الصحفي الدقيق الذي تميز به سليم تقلا ، وسهره الشخصي على تحرير الصحيفة واخراجها ، والاشراف الدائم على المحررين .

— المرونة التي تحلت بها سياسة الجريدة على الدوام . وقد اختارت صحيفة الاهرام ، رسم الهرم ، شعارا لها الى اليوم .

٢ - العروة الوثقى

اسس صحيفة العروة الوثقى في باريس ، اثنان من اعلام الصحافة المصرية ، وهما جمال الدين الافغاني وتلميذه الامام الشيخ محمد عبده . وقد حددا اهدافها بما يلي :

« ١ - افهام الشرقيين جميع الواجبات التي كان التفريط فيها موجبا لسقوطهم ، وبيان الطرق التي يسلكونها لادراك ما فات .

ب - افهام الشرقيين ان الامل بالنجاح قريب . ولا داعي في بلوغ ذلك الى قطع دائرة عظيمة ، تصورها يوجب الفتور ويحط من العزائم .

ج - دعوة المسلمين كافة الى التمسك بالاصول التي كان عليها الابرار والاسلاف . فلا يصلح اخر هذا الامر الا بما صلح به اوله .

د - ابطال الزعم بان المسلمين لا يتقدمون في مضمار الحياة ما داموا متمسكين بدينهم ، لان دينهم ، في نظر من لا يفهمونه من الاوروبيين ، يدعو الى التواكل .

هـ - تقوية الروابط بين الامم الشرقية وتأييد المصالح المشتركة بينها .

و - وصل الشرقيين بما يهمهم من الاخبار العامة والاخبار الخاصة . ووصلهم كذلك بسياسة الدول الاجنبية تجاه الشرق .

وقد لاقت هذه الصحيفة رواجا سريعا بين الشرقيين . فايستلوا افكارها واحتفظوا باعدادها . وكانت ميزتها الكبرى ، انها « شفت المسلمين من مرض الوهم » الذي تسلط على نفوسهم بتأثير من المستعمرين الاجانب .

وجمال الدين الافغاني شخصية فكرية وسياسية وصحفية بارزة في العالم الاسلامي . ولد في احدى قرى افغانستان سنة ١٨٣٩ . ويرجع نسبه الى الحسين بن علي . انتقل الى كابول حيث اتقن العربية ، وعلوم الشريعة والرياضيات والفلك والطب . ثم تلقى العلم سنة في الهند ، ومنها الى مكة المكرمة حيث قضى زهاء سنة متنقلا في المدن العربية ، طالبا للعلم .

ولدى عودته لافغانستان ، عين وزيرا اوليا . فحصلت فيها اضطرابات ارغمته على السفر للهند . فاقام فيها شهرين طردته بعدها السلطات الانكليزية المستعمرة . ففادرها الى السويس لمدة اربعين يوما ، ومنها الى الاستانة حيث عرف به الصدر الاعظم علي باشا . فسماه عضوا في مجلس المعارف . ولكن الفيرة دبّت في نفوس معارضيه ، فحرضوا عليه خطباء المساجد . فطرد من الاستانة عام ١٨٧١ ، وعاد الى مصر .

في مصر جعل بيته مدرسة للادباء والصحفيين ، واعتنق الماسونية . ثم رحل الى لندن ، ومنها الى باريس ، حيث اقام ثلاث سنوات ، اصدر خلالها مجلة « العروة الوثقى » لسان حال جمعية تحمل نفس الاسم . فكانت توزع سرا في معظم الاقطار الاسلامية ، بحيث منعت ، نظرا لنزعتها التحررية .

ومن جملة ما كتب الافغاني في العروة الوثقى ، قصة رمزية بعنوان « اسطورة الخوف » . (١) وكان قد نشرها سنة ١٨٨٤ ، اي بعد احتلال الانكليز لمصر

(١) د. محمد عمارة : تعقيب على « اسطورة الخوف » مع نصها الكامل ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

بسنطين . وفيها يبين ان « الاوهام والمخاوف هي القيود الحقيقية التي تكبل شعوب البلاد المحتلة ، وتمنعها من المقاومة والانتصار . ويبين ان من يخاف يموت بالفعل . اما من لا يخاف الموت ، فهو الفائز ، وهو الذي ينتصر على الخوف والموت معا » . (٢) .

ورفض الافغاني عرضا انكليزيا بتعيينه سلطانا على السودان . ومن باريس انتقل الى طهران ، حيث شغل منصبى نظارة الحرية والمستشارية . ولكن اراءه لم ترق للشاه ، فعادر طهران الى موسكو حيث بقي اربع سنوات مقربا من القيصر . وما لبث ان اختلف معه ايضا بسبب نفس الراء . (١) .

اما اراؤه السياسية ، التي اغضبت معظم الحكام ، فاجسوا خيفة منه ، فتتلخص بمبادئه بالحكم الشموري ، ضد الحكم الفردي الملكي الاستبدادي . واذ سأل القيصر ، كيف يرضى ملك من الملوك ان يتحكم به فلاحو مملكته ؟ اجابه : « اذا صادق الملك رعيته ، فهذا خير من معاداتها . فالاصدقاء يحمون العرش ، بينما الاعداء يتربصون به » . (٢) .

وسنة ١٨٩٢ ، دعاه السلطان عبد الحميد الى الاستانة . فاقام فيها خمس سنوات ، حتى وافاه الاجل سنة ١٨٩٧ . فخلف وراءه سجلا حافلا بالنضالات الفكرية التحررية ، بلغت حد الاساطير .

٣ - مصر ومصر القاهرة ومصر الفتاة والتجارة

اصدر اديب اسحق صحيفة « مصر » سنة ١٨٧٧ .

وقد حاول فيها ان يشرح للشعب المصري حقوق الحاكم وحقوق الرعية . كما شرح له المعاني الجديدة على اذهانه ، وهي معاني الوطن والوطنية . وتعرض لوصف المذاهب السياسية والاجتماعية . فتولى تثقيف الشعب بهذه الطريقة وباسلوب ادبي رقيق . ثم اصدرها باسم « مصر الفتاة » .

فضاق به الناظر ذرعا ، ونفاه الى باريس ، فانقل اليها بجريدته وهو بحالة نفسية مؤلمة . وهناك اعاد اصدارها باسم جديد « مصر القاهرة » .

ولكن صحته لم تسعفه على صد هذه الصدمات . فتوفي في التاسعة والعشرين .

(١) جريدة « السفير » : بيروت ١٩٨٠/٨/٦ .

(٢) محمد فرحات : جريدة « السفير » ، بيروت ١٩٨٠/٤/١٧ .

(٢) محمد عنان : مجلة « القدس » ، بيروت عدد ١٩٨٠/٤/١ .

اما عن حياته القصيرة ، فقد بدأت بولادته في دمشق من عائلة كاثوليكية ، سنة ١٨٥٦ . وقضاها متنقلا بينها وبين بيروت ومصر وباريس . وتأثر بمبادئ الثورة الفرنسية العظمى (١٧٨٩) . وتولت مؤخرا دار الطليعة في بيروت ، نشر تراثه السياسي والاجتماعي في كتاب اسمته « اديب اسحق » . جمعه وقدم له ناجي علوش . وهو الاول في سلسلة تعد لها هذه الدار ، تحت عنوان « التراث العربي المعاصر » . ومن جملة ما ستتضمنه هذه السلسلة ، اعمال الصحفي الشهيد عبد الفنى العريسي ، وشبابي شهيل وغيرهما .

عمل اديب اسحق في صباه موظفا في البريد ، ثم انضم الى اسرة جريدة « التقدم » . وبعدها انتقل لمصر ، حيث التقى جمال الدين الافغاني ، الذي شجعه على اصدار جريدة « مصر » . ثم نقلها من القاهرة الى الاسكندرية . واتبعها بجريدة اخرى اسمها « التجارة » . ولكن كلاهما تعرضتا للاقفال اثر ملاحقته من السلطة ، بسبب ارائه الثورية .

اما جريدة « مصر الفتاة » ، فكان اديب اسحق يحرق قسمها الفرنسي . وكانت تنطق باسم جمعية سرية كان احد اعضائها الصحفي عبد الله النديم .

وفي باريس ، حيث لجأ هربا من الاضطهاد ، وحيث اسس جريدته « مصر القاهرة » ، بلغ تأثره بمبادئ الثورة الفرنسية ، حد تذييل كتاباته بشعار « حرية ، مساواة اخاء » .

واديب اسحق تعدى النطاق الصحفي البحت ، الى تأليف المسرحيات ، وترجمة الكتب ونظم القصائد . وانضم الى الحزب الوطني الحر الذي اسسه جمال الدين الافغاني ، وكان يدعو الى « حياة دستورية وتخليص مصر من السلطة المطلقة » . ودعا الى قيام اتحاد عربي ، وان اللغة العربية تعتبر عاملا اساسيا في تكوين القومية . وكان دائما يتغنى « بامجاد العرب ودولتهم القوية » .

ومن اجمل ما كتب اديب اسحق ، في التشجيع على قيام الوحدة العربية :

« ما ضر زعماء هذه الامة لو سارت بينهم الرسائل ، بتعيين الوسائل ، ثم حشدوا الى مكان يتذكرون فيه ويتحاورون ؟ »
« ثم ينادون باصوات متفقة المقاصد كأنها من فم واحد : جاءت الراجفة ، تتبعها الرادفة ... فنحن في الوطن اخوان ، تجمعنا »
« جامعة اللسان ، فكلنا وان تعددت المذاهب انسان » .

وقد طالب اديب اسحق بتحرير المرأة ومساواتها بالرجل ، رغم « عدم

مماثلتها له » . (١) .

(١) اديب اسحق : مجموعة اعماله ، جمعهما وقدم لها ناجي علوش . منشورات دار الطليعة ، بيروت . عرف بها ابراهيم العريسي : جريدة « السفير » ، بيروت ١٩٧٨/٥/٢٦ .

ولدى تغير الوزارة المصرية ، عاد اديب اسحق الى مصر ، حيث عين ناظرا لقلم الانشاء والترجمة بديوان المعارف ، ثم كاتباً بمجلس النواب . ولكن القدر شاء ان يصاب هذا الصحفي الاديب النشيط بعللة في صدره ، ارغمته على العودة الى لبنان ، حيث توفي في حدث بيروت . والطريف في امر وفاته ، ان الكهنة رفضوا الصلاة على جثته ، بسبب موافقه التحررية المناهضة لبعض تصرفات الاكليروس . (١)

٤ - « التبكيك والتنكيك » و « الطائف » و « الاستاذ » و « العهد الجديد »

ولد **عبد الله النديم** في الاسكندرية بمصر سنة ١٨٤٥ . والده مصباح رجل فقير ، عمل اولاً في الترسانة البحرية ، ثم تحول الى خباز . اودع ابنه عبد الله في حدائته ، كتاب المنشية ، ليعلموه القراءة والكتابة وحفظ القرآن . فاتم حفظه وهو في التاسعة من عمره .

ثم ارسله الى الجامع الازهر لاستكمال تعليمه الديني . ولكن الفتى الذي حفظ القرآن ، صعب عليه ان يجالس شيوخ الدين سنين طويلة ، مستمعا لدروس تردد من مئات السنين ، فراح يهرب من الجامع مساء ، الى بيوت الاثرياء ، حيث تعقد مجالس الادباء والشعراء . فيستمع اليهم ، ويسمعهم من شعره البكر .

فما كان من الوالد الا ان طرد ابنه عبد الله ، لعدم ملازمته الدراسة في الجامع . فهام الشاب على وجهه ، وهو في الخامسة عشرة . فحظي بوظيفة تلغرافي في الادارة ، ثم انتقل ليشغل نفس الوظيفة في منزل والدته الخديوي اسماعيل . فاعتز بذلك وترقه .

فراح عبد الله ، في اوقات فراغه ، يتردد على مقاهي القاهرة ، التي كانت وقتها منتديات للمثقفين وطلاب العلم . وفيها تعرف على الشيخ جمال الدين الاففاني ، واعجب باحدثه عن الاستقلال ، ونهضة الامة والتخلص من الاستعمار الاجنبي . وما ان عرف كبير اغاوات والدته الخديوي ، بمنحى عبد الله التحرري ، حتى امر بجلده بالسوط ، وطرده من العمل .

فعاد عبد الله الى التشرد ، واخذ يعطي الدروس الخصوصية في المنازل ، لقاء الطعام والنام . وبدأ يشتهر في المجتمع ، كشاعر واديب شعبي ساخر ، وداعية للتحرر . ثم انضم الى **حزب « الإصلاح »** الذي اسسه جمال الدين الاففاني .

وانتقل عبد الله النديم الى الاسكندرية ، حيث اسهم مع اديب اسحق في

(١) جريدة « السفير » : بيروت ١٩٨١/٧/٣ .

تأسيس صحيفتي « **مصر** » و « **التجارة** » سنة ١٨٧٧ . وفيهما اخذ بيث الدعاوة لحزب الإصلاح ، ولافكاره الثائرة . وساهم مع جمع من المثقفين ، في تأسيس « **الجمعية الخيرية الاسلامية** » ، التي فتحت مدارس شعبية مجانية . فكان في كل خطبه ، يشدد على مناهضة الظلم والفساد والنفوذ الاجنبي .

وما لبثت سلطات الاحتلال البريطاني ، ان عطلت صحيفتي « مصر » و « التجارة » ، سنة ١٨٧٩ ، وامرت بنفي الشيخ الاففاني . فاضطر عبد الله لاصدار صحيفتين بديلتين ، هما « **الحروسة** » (اسهم فيها مع سليم النقاش) و « **العهد الجديد** » ، راح يكتب فيهما دون توقيع .

فداعت شهرته ، كمناضل وطني عنيد ، وانخرط في قيادة ثورة العسكريين ، وهو العضو المدني الاول فيها . ثم اصدر جريدة « **التبكيك والتنكيك** » سنة ١٨٨١ ، باللغتين العامية والفصحى . وكان يقسم مقالاته فيها قسمين : اولهما تبكيك ، بمعنى توبيخ المجتمع . وثانيهما تنكيك على هذا المجتمع ، عن عيب من عيوبه .

وعندما اندلعت الثورة العربية ، بقيادة احمد عرابي ، قرر هذا اعتبار « **التبكيك والتنكيك** » لسان الامة . فبدل النديم اسم صحيفته بـ « **الطائف** » ، تيمنا باسم المدينة الحجازية ، ودلالة على تطوارة الكثير في البلاد .

ولدى فشل الثورة العربية ، والتنكيل بقادتها ، هرب النديم في قارب نهري واطلق لحيته تخفياً . فخصصت السلطة مكافأة مالية كبيرة لمن يرشدها الى مكان اختبائه . وفتشت بيوت اصدقائه ، واعتقلت والده واهله . واستمر البحث عنه طويلاً ، حتى سرت اشاعة خروجه من البلاد .

فالتجأ الى شيخ من مشايخ الطرق الصوفية في قرية المنصورة ، فأمنه هو وخادمه صالح في منزل عمدة القرية ، تحت اسم مستعار . وبقي في هذا المنزل اربع سنوات ، محتجباً عن الناس ، وتزوج من ابنة صاحب الدار .

وبعدها وشى عنه شخص مخبر الى السلطة . فاضطر للهرب سريعا مع خادمه ، وصار يصبغ لحيته تارة بالحناء ، كعالم مغربي ، او بالاسود كعالم يمني ، او يقصها كالتاجر او السائح .

ولما توفيت زوجته ، تزوج ثانية ، واستقر متخفياً وخادمه في قرية الجميزة غربي دلتا النيل . وما طال به الامر حتى انكشف مخبؤه ثانية ، وسبق الى التحقيق . ولكن النعمة عليه كانت قد خفت كثيراً ، نظرا لتبدل الاحوال السياسية . فحكم عليه بالنفي الى بلاد الشام . فاختر هو مدينة ياقا ، فوصلها بصحبة

خادمه سنة ١٨٩١ . وكان في استقباله رهط من المعجبين به ، يتقدمهم مفتي المدينة .

وعندما صدر العفو عنه في السنة التالية ، عاد الى مصر ، بعد تبركه بزيارة القدس وبعض مدن فلسطين . وبعد عودته ، استصدر صحيفة جديدة هي « الاستاذ » ، سجلها باسم اخيه . وعاود تعليم الناس اصول السياسة الصحيحة ، والخطابة المقنعة . ومن طلابه كان مصطفى كامل ، الذي اسس فيما بعد « الحزب الوطني » وصحيفة « اللواء » .

وتصدى النديم للصحف الموالية للاحتلال البريطاني ، وفي طليعتها « المقطم » ، مما اغار صدر المستعمرين ، فحرضوا عليه الخديوي . فقرر هذا نفيه للمرة الثانية خارج مصر . فعاد النديم ، وخادمه الامين صالح ، الى يافا . وفيها عاود نشاطه السياسي متصلا برواد الثورة ، ومشجعهم على التمرد . فاصدر السلطان عبد الحميد امرا بنفيه للمرة الثالثة . فاختر النديم هذه المرة اسطنبول ، حيث التحق باستاذة الافغاني .

وفي اسطنبول ، وبغية ترويض النديم واخضاعه لمشيئة الدولة ، عينه السلطان رقيبا على المطبوعات براتب مفر . ولم يكن النديم مستعدا لهكذا مهمة ، تتنافى مع تفكيره ومع نضاله الثوري مدى حياته . ولكن السلطان كان قد عين ابا الهدى الصيادي ، وهو من حاب ، مشرفا على شؤون المنفيين السياسيين . وكانت اراؤه تتعارض تماما مع اراء النديم . فهجاه هذا في مذكراته ، ولقبه « بابي الضلال » .

وفي سنة ١٨٩٦ توفي النديم في اسطنبول ، ودفن فيها ، بعيدا عن ارض مصر العربية ، التي افنى العمر في الدفاع عن كرامتها وعزتها واستقلالها . (١)

واننا نرى وجوب إعادة رفاته الى مصر ، لتتكرم بها نهضة الامة العربية عن طريق صحافة دقت المسمار الاول في نعش الاستعمار الاجنبي .

٥ - المحروسة :

انشأها سليم نقاش في الاسكندرية سنة ١٨٨٠ بمشاركة عبد الله النديم . ومنه انتقلت الى عزيز زند الذي صار يصدرها في القاهرة . وبعده تولاه اليااس زيادة ، والد الادبية اللبنانية مي زيادة فصارت مي تكتب فيها خواطرها تحت

(١) محجوب عمر : تحقيق منشور في جريدة « السفير » : بيروت ١٩٨٠/٧/٦ .

عنوان « يوميات فتاة » (١) . استمرت في الصدور زهاء خمسين سنة ، لاقت خلالها نجاحا بارزا وانتشارا واسعا ، الى ان توقفت .

٦ - المقطم :

اسس اصحاب صحيفة « المقطف » ، وهم يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين مكاريوس صحيفة جديدة هي « المقطم » سنة ١٨٨٨ . ويقال انها اسست بايعاز من ساطات الاحتلال البريطانية (٢) . وراحت هذه تملأها بالاخبار والاعلان ، وبكافة المواد الصحفية التي تكفل لها الرواج .

وقد حددت غاية الصحيفة بانها « يومية سياسية تجارية لخدمة المصالح الوطنية » . ولكن الراي العام سرعان ما اكتشف كونها في خدمة المصالح البريطانية . وعندما كانت حكومة الخديوي تهم لايقاقها عن الصدور ، كان المعتمد البريطاني يتصدى لها ويسيطر على الصحيفة حمايته .

وبلغت نقمة الشعب المصري على هذه الصحيفة ، حد تنظيم المظاهرات ضدها ، وقذف مكاتبها بالحجارة . وكان ذلك حافزا لاصدار صحيفة مناهضة لها ، هي « المؤيد » .

٧ - المؤيد :

صدرت صحيفة « المؤيد » ، لصاحبها السيد علي يوسف ، مؤسس حزب « الإصلاح » ، بعد سنة من صدور « المقطم » ، لتناهض سياسة الاحتلال البريطاني التي كانت تنصرها هذه الاخيرة .

فلاقت « المؤيد » اضهادا شديدا ، وحرمانا مريرا . ومع ذلك ثابرت على الصدور بعناد .

وكان السيد علي يوسف ، وهو من تلامذة الازهر ، صحفيا ماهرا ، استوجب احترام العالم العربي ، ورفع « المؤيد » الى ذروة الشهرة . فقربه الخديوي عباس منه ، واحبه وعطف عليه ، ثم ذكره في مذكراته هكذا :

« كنت اود ان يكون لي صحيفة قادرة على ان تثير الشعب المصري ، وتقوده شيئا فشيئا الى ادراك اكثر وضوحا لكلمة »

(١) ليلى غندور قبورة : مديرة الفرع الاول لكلية الاعلام والتوثيق ، محاضرة في الحلقة الدراسية

حول « مشاكل الصحافيّات العربيات » ، منشورة بصحف بيروت ١٩٨١/٢/٦ .

(٢) الدكتور عبد اللطيف احمد حمزة : مؤلف مذكور ، صفحة ٧١ .

« الوطن وواجبات المواطن ، فدعوت كاتباً من كتاب اللغة العربية ،
« كنت قد سمعت عن صفاته ومزاياه ، هو الشيخ علي يوسف ،
« وكان خارجاً من الجامعة الأزهرية » .

وهكذا تمكن علي يوسف ، من ان يصبح صحفي مصر في ادق فترة من
فترات حياتها ، وهي فترة الاحتلال البريطاني . واطرف وصف ، وصف به ، انه
« كان رجلاً نصفه للأمير ، ونصفه للجماهير » .

وقد اشتهرت ايضا صحيفة « المؤيد » بقضية التلغرافات . وخلاصتها ان
نظارة الحربية البريطانية ، منعت عن « المؤيد » انباء حملاتها العسكرية ، رغم
اهميتها للجمهور المصري ، لاشتراك الجنود المصريين بها .

فتمكن علي يوسف بوسائله الخاصة ، وبدهائه الصحفي ، من الحصول على
نسخ البرقيات التي كانت ترد لنظارة الحربية . فاغتازت السلطات العسكرية
المحتلة لافشاء هذه الاسرار ، وسأقت علي يوسف للمحاكمة . انما تذرع هذا بسر
المهنة ، وتمنع عن اعطاء تفاصيل حصوله على البرقيات .

ويوم لفظ الحكم ، توافدت الجماهير من كل انحاء مصر ، ليشهدوا بانفسهم
ذلك اليوم ، حتى « فاققت بهم فنادق القاهرة » . وكم كانت فرحتهم عظيمة ،
لدى سماعهم حكم البراءة . فحملوا عليا على اكتافهم ، من قاعة المحكمة الى
الخارج ، وصفقوا وهللاوا ، واقبل بعضهم يهنيء بعضا .

٨ - مجلة المقتطف

اسست مجلة « المقتطف » في بيروت سنة ١٨٧٦ ، لاصحابها يعقوب صروف
وشاهين مكاربوس وفارس نمر . ثم انتقلت الى القاهرة سنة ١٨٨٥ . وتعتبر من
اقدم المجلات العلمية في الشرق .

والمقتطف كانت جريدة علمية صناعية تصدر مرة في الشهر . مؤسسها
اختصاصيان بموضوعها . فيعقوب صروف معلم الفلسفة الطبيعية والرياضيات
في مدرسة الكلية السورية (الجامعة الامريكية حالياً) . وفارس نمر معين في
المرصد واستاذ علم الهيئة في نفس الكلية . وكلاهما يحملان بكالوريوس علوم .

وقد شدد مؤسسها الصحيفة ، في عددها الاول ، على طابعها العلمي
والصناعي ، واستبعاد كل الكتابات الدينية والسياسية .

٩ - مجلة « الهلال »

اسسها في مصر ، المؤرخ اللبناني الكبير جرجي زيدان ، سنة ١٨٩٢ . وما

زالت الى اليوم ، تقوم باعبائها الثقافية الجبارة ، في خدمة العلم والمجتمع العربي .

١٠ - مجلتا « البيان » و « الضياء »

اصدر العلامة ابراهيم اليازجي مجلة « البيان » في القاهرة في اول اذار
١٨٩٧ . وشاركه في اصدارها الدكتور بشارة زلزل .

ثم اصدر اليازجي في ١٥ ايلول ١٨٩٨ مجلة « الضياء » ، محددا غايتها
بانها « علمية ادبية صحية صناعية » (١) . وهذا تنويع يبدو اليوم غريبا ، اذ
اصبح للصحف حدود موضوعية ، تلتزم بها تجاه قرائها وتجاه القانون .

وكان اليازجي يكتب افتتاحيات المجلة بلغة فصحة اصيلة ، معتمدا السجع
وفنون البيان الرفيع . وقدم مجلته الثانية بانها تكمل « البيان » . وباشر
افتتاحيته الاولى فيها « باسم الله العلام الحكيم . الحمد لله الذي جعل العلم
ضياء للبصائر ، كما جعل النور ضياء للنواظر » .

١١ - المنار

بتاريخ ١٥ اذار ١٨٩٨ اصدر الشيخ رشيد رضا ، العدد الاول من صحيفته
« المنار » في القاهرة . والشيخ رضا لبناني من القلمون (مواليد ١٨٦٥) . تلقى
علومه الاولى في المدرسة الوطنية الاسلامية في طرابلس ، لصاحبها حسين الجسر .

وقد تأثر بمطالعته لصحيفة « العروة الوثقى » ، التي كان اسسها في باريس
جمال الدين الافغاني ومحمد عبده . فقرر الهجرة الى مصر ، مع من هاجروا ،
ليقوم بنشاط اصلاحي اسلامي . فأسس مجلة المنار لهذه الغاية ، ووجهها في
بدايتها توجيهها دينيا اصلاحيا بعيدا عن السياسة . وما لبث ان ثار على الطغيان
الاستبدادي للسلطان العثماني ، ودعا الى حكم الشورى والدستور . قمعت
مجلته من الدخول الى بلدان السلطنة .

ثم رأس رشيد رضا جمعية الشورى العثمانية ، في القاهرة . واستمر في
اصدار « المنار » ، حتى وفاته سنة ١٩٣٥ .

اما من الناحية السياسية ، فكان الشيخ رشيد ، مصلحا اجتماعيا بعيدا
عن التعصب الطائفي . بل كان يدعو المسلمين لعدم التخوف من التعلم في مدارس

(١) جان دايه : جريدة « النهار » ، عدد ١٩٧٨/٨/٦ .

المسيحيين ، مستشهدا بقول الافغاني « ان المسلم لا يمكن ان يصبح نصرانيا ، لان الاسلام نصرانية وزيادة » .

وقد اشترك الشيخ رضا سنة ١٩١٠ ، في تأسيس حزب « اللامركزية الادارية العثمانية » ، مع شبلي الشميل واسكندر عمون وغيرهما .

ثم انضم الى الحركة العربية السورية ، بقيادة الفيصل . وانتخب عام ١٩١٩ رئيسا للمؤتمر السوري . (١)

١٢ - الجامعة العثمانية

انها مجلة « سياسية ادبية علمية تهذيبية » . هكذا عرفها مؤسسها **فرح انطون** ، في عددها الاول الصادر في الاسكندرية سنة ١٨٩٩ . وقال في افتتاحيته ، « ان اهم اغراض هذه المجلة خدمة الوطن العثماني » . وانه لمؤسف ولافت للنظر ، الا تكون فكرة القومية العربية ، قد شقت طريقها الى هذا الصحفي اللبناني اللامع .

الصحف المصرية

الصادرة في القرن العشرين (وفق تسلسلها التاريخي)

١ - اللواء

اسسها المناضل السياسي الشاب مصطفى كامل ، سنة ١٩٠٠ ، وحددت هكذا اهدافها :

- الدفاع عن فكرة الجامعة الاسلامية ، باعتبارها الطريق الوحيد للتخلص من الاحتلال البريطاني .

- التآلف بين المصريين والأتراك ، باعتبار ان دولتهم « هي التي تحمي المسلمين » .

- تربية الامة المصرية لتصبح اهلا للاستقلال والحرية .

- اصلاح الاجتماعي .

(١) مجلة « الصحافي » : كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية ، عدد ايار ١٩٨٠ (تحقيق نهوند القادري) .

واصبحت اللواء لسان حال الحزب الوطني الذي اسسه مصطفى كامل .

٢ - المجلة المصرية والجوائب المصرية

اصدرهما الشاعر اللبناني العربي الكبير **خليل مطران** ، في القاهرة . الاولى سنة ١٩٠٠ ادبية نصف شهرية ، والثانية سنة ١٩٠٣ سياسية يومية . واستمر في اصدارهما حتى ١٩٠٩ .

عرف خليل مطران بنزعتة القومية العربية الشديدة . انتصر لمبادئ حزب « تركيا الفتاة » ضد طغيان السلطان عبد الحميد . وهو ابن بعلبك في لبنان . هاجر الى باريس خوفا من بطش السلطان . ومنها انتقل الى القاهرة ، حيث تولى رئاسة تحرير « الاهرام » .

٣ - الجريدة

اسست صحيفة « الجريدة » سنة ١٩٠٦ ، لصاحبها احمد لطفي السيد ، وكانت لسان حال حزب الامة . وفيما يلي تلخيص لخطها الوطني :

- الاعتماد على المصريين وحدهم ، دون الأتراك ، في العمل الوطني التحرري والاصلاحي .

- الجامعة المصرية القومية هي الهدف ، لا جامعة اسلامية كما ارادتها صحيفة اللواء .

٤ - الزهور

انشأها **انطون الجميل** سنة ١٩٠٨ في القاهرة ، بالاشتراك مع الصحفي **امين تقي الدين** واسماها الزهور لان عددها الاول صدر في اطلالة الربيع ، في الاول من شهر اذار . وقد عرف عنها بانها تحوي « الادبيات والفنيات بعيدا عن السياسات والمذهبيات » . واستمرت في الصدور حتى ١٩١٣ ، حين عاود امين الى لبنان ، وتولى انطون منصبا رفيعا في الدولة ، وانعم عليه بلقب « باشا » . وسنة ١٩٢٩ تخلى الجميل عن الوظيفة ، اذ اقنعه جبرائيل تقلا صاحب الاهرام ، وداود بركات رئيس تحريرها ، بالانضمام اليهما في اصدار الجريدة . ولما توفي بركات سنة ١٩٣٦ ، خلفه انطون الجميل في رئاسة التحرير . وعين عضوا في مجلس الشيوخ المصري .

٥ - الشعب

صحيفة الشعب هي ايضا صحيفة وطنية ، صدرت سنة ١٩١٣ لصاحبها

أمين الرافعي ، وبعد سنة على صدورهما ، اشتعلت الحرب العالمية الاولى ، وتم اعلان الاحكام العرفية ، وفرض الرقابة على الصحف .

وفي هذه السنة ١٩١٤ ، اعلنت بريطانيا نفسها حامية لمصر ، واصدرت الحكومة المصرية امرها لجميع الصحف بنشر اعلان الحماية في صفحاتها الاولى . فشق هذا الامر ، على الاستاذ امين الرافعي ، وقضل اقبال صحيفته ، على ان يلطخها بهذا الخبر .

٦ - الاخبار

ان امين الرافعي نفسه ، صاحب جريدة « الشعب » السابقة ، عاد سنة ١٩٢٠ ، بعد انتهاء الحرب ، ليؤسس صحيفة « الاخبار » . وكان شعارها العمل على استقلال البلاد المصرية التام ، وتحررها من الحماية البريطانية .

كما ايدت هذه الصحيفة حزب الوفد ، بزعامة سعد زغلول ، في نضاله السياسي من اجل التحرر .

انما حاليا تصدر في القاهرة ، صحيفة اخرى تحمل نفس الاسم « الاخبار » . وقد اسسها الاستاذان مصطفى وعلي امين سنة ١٩٥٢ .

٧ - السياسة

كان عدلي يكن ، رئيس الحكومة المصرية ، في زمن سعد زغلول رئيس حزب الوفد المنتخب في الجمعية التشريعية ، ينافسه على زعامة البلاد ، ويدعي الافضية في مفاوضة البريطانيين .

فعمد عدلي يكن ، مع نخبة من المثقفين ، الى تأسيس حزب جديد هو « حزب الاحرار الدستوريين » ، سنة ١٩٢٢ ، واصدر جريدة « السياسة » ، التي كان من جملة كتابها طه حسين ، ورئيس تحريرها محمد حسين هيكل .

واشتدت المنافسة بين الحزبين . بيد ان حزب الوفد كان يتمتع باكثرية جماهيرية ساحقة ، بينما حزب الاحرار الدستوريين كان يستهوي النخبة المثقفة .

وقد لاقت جريدة السياسة رواجاً وثباتاً ، لاستكتابها كبار المفكرين ، ولاعتنائها بشؤون اسرة تحريرها وتعزيزها . وما لبثت ان صدر عنها مجلة « السياسة الاسبوعية » وهي ادبية اجتماعية ، خدمت النهضة الفكرية كثيرا .

٨ - « البلاغ »

لما كان امين الرافعي ، في صحيفته « الاخبار » ، يدافع عن قضايا حزب

الوفد ، فقد ارتأى هذا ان تكون له ايضا صحيفته الخاصة به ، اسوة بحزب الاحرار الدستوريين .

فكانت صحيفة « البلاغ » ، ورئيس تحريرها عبد القادر حمزة ، سنة ١٩٢٣ . وكان من محرريها ، الاديب الكبير عباس محمود العقاد .

وكان طبيعيا ان تنشأ خصومة عنيفة بين هذه الصحيفة ، ذات الانتشار الشعبي الواسع ، وصحيفة « السياسة » . وابدى سعد زغلول أعجابه من مقدرة محررها عبد القادر حمزة ، الذي اعتقل وعطلت صحيفته على يد البريطانيين ، لفترة من الزمن .

وكما كان للسياسة ، مجلة اسبوعية . كذلك تمخضت صحيفة البلاغ عن « البلاغ الاسبوعي » ، مجلة ادبية اجتماعية ، عجلت في النهضة الفكرية لمصر .

٩ - « روز اليوسف »

روز اليوسف فتاة لبنانية ، نزلت الى مصر ، حيث اصدرت اول مجلة نسائية سنة ١٩٢٥ ، ذات موضوع سياسي . وروز اليوسف من قضاء البترون في لبنان الشمالي . وما زالت صحيفتها تصدر الى اليوم ، عن ابنها الاديب احسان عبد القدوس .

١٠ - « اخبار اليوم » و « الاخبار »

هما جريدتان سياسيتان ، اسسهما الاستاذان مصطفى وعلي امين ، الاولى سنة ١٩٤٤ ، والثانية سنة ١٩٥٢ ، وما زالتا تصدران الى اليوم ، الاولى اسبوعية ، والثانية يومية .

١١ - « الجمهورية »

ما زالت تصدر الى الان ، ومنذ ١٩٥٣ ، تحت شعار « حرية ، اشتراكية ، وحدة » .

١٢ - « النساء »

هي جريدة يومية سياسية تصدر حاليا مساء .

١٣ - صحيفتان باللغة الفرنسية

تصدر حاليا في مصر ، صحيفتان باللغة الفرنسية ، يوميتان سياسيتان ، هما :
Journal d'Egypte Progrès Egyptien

حاليا ايضا ، يوجد صحيفتان يوميتان سياسيّتان ، تصدران باللغة الانكليزية ، وهما :

Gazette

Daily Mail

تقييد الصحافة في التشريع الجديد

بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٠ (اي في عهد الرئيس انور السادات) ، وافق مجلس الشعب المصري ، على القانون الجديد للصحافة بعد ان اقصره **الحزب الوطني** (حزب الرئيس الحاكم) .

وقد استبقى القانون الجديد نقابة الصحافة ، ولكنه اوجب على الصحفي « الالتزام فيما ينشره بالقوانين الاساسية للمجتمع » . وهذه العبارة المطاطة تتيح للسلطة فرض رقابتها المسبقة بشكل صارم ، على ما يتعارض مع سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، لا سيما في موضوع تقارب السادات من الكيان الصهيوني .

كما ان هذا القانون قد امم الصحافة ووضعها تحت اشراف مجلس شوري . وهذا المجلس هو الذي يعين رئيس التحرير ، وغالبية مجلس ادارة كل صحيفة . وهو الذي يمنح الترخيص باصدار صحيفة ، او وكالة انباء ، ويصدر اذن العمل للصحفيين . ويحدد حصص الورق ، واسعار بيع الصحف ، واسعار الاعلانات . (١)

وخلاصة القول ، ان الوضع الصحفي في مصر ، هو وضع تأميمي كامل ، واخضاع سافر للصحافة لمشئنة الحاكم . وهو ما يتناقى كليا مع حرية الرأي الديمقراطية ، التي تعتبر ام الحريات العامة اطلاقا .

اهم مؤرخي الصحافة العربية

١ - هنري غلياردو

ان السيد هنري غلياردو هو موظف فرنسي انتدبته دولته سنة ١٨٨٤ ، في مهمة صحفية الى القاهرة . فوضع لهذه الغاية ، تقريرا مفصلا ، باللغة الفرنسية ، تناول فيه تاريخ كل الصحف العربية التي كانت تصدر في حينه بمصر ، بالاضافة الى سير اصحابها وميولهم السياسية .

(١) طاهر عبد الحكيم : مقال في جريدة « السفير » ، بيروت ١٩٨٠/٨/١٠ - صفحة ١٣ .

٢ - جرجي زيدان

ولد جرجي زيدان في بيروت سنة ١٨٦١ ، وبدأ حياته العملية بمساعدة والده في مطعمه ، ثم هاجر الى مصر سنة ١٨٨٤ ، حيث شارك في تحرير جريدة « الزمان » ، ثم مجلة « المقتطف » .

وقد تمكن ، الى جانب اللغة العربية ، من اللغات الفرنسية والبرانية والسريانية .

وصدرت عنه مؤلفات قيمة عديدة ، بلغت الاربعين ، كان اهمها :

الالفاظ العربية والفلسفة اللغوية

تاريخ مصر الحديث

تاريخ ممالك اسيا وافريقيا

العرب قبل الاسلام

التمدن الاسلامي

آداب اللغة العربية

ولعل اهم انجاز له ، كان على الصعيد الصحفي ، اذ انشأ سنة ١٨٩٢ في القاهرة ، مجلة « الهلال » الادبية ، الباقية الى اليوم فخر الصحافة العربية . ويروى في هذا المجال ، ان الاديب الصحفي المهجري ، امين الغريب ، الذي كانت تربطه بجرجي زيدان صداقة حميمة ، سألته لماذا يبقى اسم مجلته « الهلال » ، وقد بلغت السادسة عشرة من عمرها ، سنة ١٩٠٨ ، فاجابه زيدان : « لكي يبقى قابل النمو ، فهو لو دعي بدرا لابتدا فيه النقص » (١) .

٣ - الاب لويس شيخو اليسوعي

الاب لويس شيخو ، كاهن مستشرق يسوعي ، ولد سنة ١٨٥٩ وتوفي سنة ١٩٢٧ .

اصبح عالما كبيرا في اللاهوت والتاريخ والفلسفة واللغات . وضع العديد من الكتب المدرسية والترجمات ، واكب على اكتشاف المخطوطات القديمة ، وشرحها وترجمها ونشرها . وتجنشم لذلك الاسفار البعيدة ، الى الاقطار العربية وسواها .

(١) جورج عارج سمادة : الصحافة في لبنان ، وكالة النشر العربية ، جونية ١٩٦٥ صفحة ٥٢ .

وان تاريخ الصحافة ، بنوع خاص ، مدين للاب شيخو بالكثير من المعلومات عن نشأة صحف القرن التاسع عشر . نشرها في مقالات متلاحقة في مجلة «المشرق» ثم في كتابيه « المخطوطات العربية لكتبة النصرانية » و « الاداب العربية في القرن التاسع عشر » . فكان لها ترحيب واسع في الاوساط الفكرية والاجتماعية .

بلغت مؤلفاته مئة وعشرين مجلدا . فقال عنه رئيس الحكومة اللبنانية سنة ١٩٢٧ ، وهو يعلق وسام الاستحقاق على نعشه : « بقي خمسين عاما يخدم اللغة العربية ، بنشر كنوزها المدفونة ، وتأليف الكتب العديدة فيها . وخدم لبنان بخاصة ، وبلاد الشرق بعامة ، بما نشره من التأليف عن تاريخها واثارها وعلومها . فاستحق شكر لبنان » . (١)

٤ - جرجي نقولا باز

جرجي نقولا باز ، مؤرخ كبير ، له عدة مؤلفات تاريخية قيمة ، في شتى الحقول ، واهمها الصحفية ، وكتب سير معظم الصحفيين ، بدقة وامانة . وسنة ١٩٠٩ ، كتب مقالا مفيدا بعنوان المجلات النسائية العربية .

٥ - عيسى اسكندر المعلوف

الف عيسى اسكندر المعلوف زهاء تسعين كتابا ، تعلم في مدرسة الشوير ، ثم حرر في عدة صحف . وبين ١٩٠١ و ١٩٢٩ انشأ جريدتين مدرستين ، ومجلة « الآثار » في مدينة زحلة .

وراسل عدة صحف في القاهرة ودمشق وحلب وبيروت . واصبح عضوا في عدة مجامع علمية .

اما مؤلفاته فمعظمها تاريخي ، ومنها ما يتعلق بتاريخ الصحافة .

٦ - الفيكونت فيليب دي طرازي

مؤرخ صحفي كبير ، له فضل جم على تاريخ الصحافة العربية . عاش في بيروت ، ومات فيها سنة ١٩٥٦ . اسس دار الكتب الوطنية اللبنانية ، وعني بجمع « مجموعة صحفية » هامة جدا ، تحوي اقدم اعداد الصحف العربية والشرقية ، وهي فريدة في العالم (١) .

(١) جوزف ابو زيد : مقال في جريدة « السفر » ، بيروت ١٩٧٨/٥/١١ .

(١) جورج عارج سعادة : النهضة الصحفية في لبنان ، وكالة النشر العربية ، جونية ، ١٩٦٠ ، صفحة ٧٤ .

وهذه المجموعة ما زالت محفوظة في دار الكتب الوطنية في بيروت . ولكنها على وشك التلف والاهتراء . واننا نرى وجوب تصويرها على ميكرو فيلم ، بعدة نسخ ، لتوزع على مكتبات الدول العربية وغيرها . وقد باشر بذلك فعلا ، بناء على اقتراحنا ، عميد كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية ، الدكتور حسن صعب وسينتهي العمل من التصوير قريبا .

اهم مؤلفاته ، « تاريخ الصحافة » ، و « خزائن الكتب » .

الفصل الثالث

نشأة الصحافة في الدول العربية

بعد مصر

بعد مصر ، توالى صدور الصحف في الدول العربية . واننا نكتفي ، على سبيل سرد التطور التاريخي لنشأة الصحف في العالم العربي ، بذكر اسم الصحيفة الاولى ، وسنة صدورها في كل من دوله .

١ - في الجزائر

في ١٥/٩/١٨٤٧ صدرت الصحيفة العربية الاولى في الجزائر ، باسم « المبشر » . وترافق ذلك مع الاحتلال الفرنسي ، في عهد الملك لويس فيليب .

٢ - في تونس

انشأ باي تونس سنة ١٨٦٠ ، الصحيفة العربية الاولى ، وكان اسمها « الرائد التونسي » .

٣ - في سوريا

اصدر الوالي العثماني جريدة رسمية ، سنة ١٨٦٥ باسم « سورية » ، في دمشق .

٤ - في ليبيا

اول صحيفة صدرت في ليبيا سنة ١٨٦٦ باسم « طرابلس الغرب » . وكانت تحرر باللغتين العربية والتركية .

٥ - في العراق

اصدر الوالي التركي في بغداد ، جريدة رسمية باسم « الزوراء » ، سنة ١٨٦٩ ، وباللغتين العربية والتركية . والزوراء اسم اخر لبغداد . وقد احتفلت حكومة الثورة العراقية سنة ١٩٦٩ بذكرها المئوية . واستمرت هذه الصحيفة

بالصدور حتى عام ١٩١٧ ، تاريخ انسحاب الجيش العثماني من بغداد . (١)

٦ - في اليمن

كانت صحيفتها الاولى ايضا رسمية ، باسم « صنعاء » ، بالعربية والتركية .

٧ - في السعودية

الصحيفة الاولى انشأها الاتراك سنة ١٨٨٢ ، باسم « الحجاز » .

٨ - في المغرب

انشأ لبنانيان (لم تقع على اسميهما) في المغرب ، سنة ١٨٨٩ ، صحيفة اولى باسم « المغرب » .

٩ - في فلسطين

ظهرت اول صحيفة في فلسطين باسم « النير » . وكان ذلك سنة ١٩٠٨ في مدينة القدس .

١٠ - في الاردن

سنة ١٩٢٣ اصدر الامير عبد الله جريدة رسمية باسم « الشرق العربي » .

١١ - في السودان

اصدر اصحاب جريدة « المقطم » القاهرية ، سنة ١٩٠٤ جريدة اخرى في الخرطوم ، باسم « السودان » . وكانت اولى الصحف السودانية .

١٢ - في الكويت

ان اول صحيفة فيها كانت على شكل مجلة شهرية ، باسم « الكويت » ، سنة ١٩٢٨ .

(١) سجاد الفاوي : محاضرة في الدورة التدريبية للصحفيين الموريتانيين ، سنة ١٩٧٥ . مرجع مذكور سابقا . ص ١٦٩ .

١٣ - في البحرين

اولى صحفها كانت « البحرين » . انشأها عبد الله علي الزايد سنة ١٩٣٩ . (١)

الخلاصة

مما تقدم نستخلص ، ان الصحافة المصرية كانت هي الرائدة في العالم العربي . تليها تاريخيا الصحافة اللبنانية السورية . وبعدها الاقطار العربية الاخرى بالتتابع .

والملت للنظر ، من استعراضنا السابق لنشوء الصحافة العربية ، ان معظمها كان رسميا ، اي صادرا عن حكام الدول ، لا عن صحفيين مستقلين .

(١) الزبير سيف الاسلام : محاضرة في الدورة التدريبية للصحفيين الموريتانيين ١٩٧٥ (مرجع مذكور سابقا) ص ٩ الى ١٨ .

الفصل الرابع

الصحف اللبنانية - السورية

(حسب تسلسلها التاريخي)

١ - مجموع فوائد

« مجموع فوائد » هي مجلة سنوية اصدرها المراسلون الاميريون سنة ١٨٥١ في بيروت ، وتعتبر اول صحيفة تصدر في لبنان . اما مواضيعها فكانت علمية ودينية .

٢ - حديقة الاخبار

اصدر خليل الخوري (وهو من الشويفات) في بيروت ، سنة ١٨٥٨ ، اول صحيفة سياسية في لبنان ، وكانت اسبوعية .

وقد مهد لصدورها بعض الادباء ، ببيان طريف نشره في حينه ، نقتطف منه ما يلي :

« انه سيطلع في بيروت بمطبعة خصوصية مجموع حوادث عربي
« العبارة يحتوي على حوادث هذه البلاد وعلى الحوادث
« الخارجية مؤلفة ومترجمة من احسن واعظم الجرائد
« الاوروبية . وعلى فوائد علمية عامة واحوال متجربة ليكون
« نافعا سائر طبقات الناس ... »

« وابتداء العمل يكون حين ورود الفرمان العالي بعد اخذ
« الاسماء اللازمة لهذه العملية ، فنلتبس من كل مهذب يرغب
« في نفع البلاد ان يشرقنا بوضع اسمه في هذه القائمة . وثمن
« هذا المجموع مائة وعشرون غرشا بالعام تدفع عند استلام
« اول عدد . وهو يطبع في كل اسبوع تحت ادارة كاتبه خليل
« الخوري » .

وقد راجت هذه الصحيفة السياسية الاولى في سوريا ، راجا جعل فؤاد باشا يعتمدها كجريدة رسمية للدولة العثمانية سنة ١٨٦٠ ، في هذه البلاد .



احمد فارس الشدياق



وخصص صاحبها خليل الخوري براتب شهري . وكذلك فعل بعده قرانكو باشا سنة ١٨٦٨ ، بعد ان صارت تصدر باللغتين العربية والفرنسية .

وبعد عجز صاحبها الصحي سنة ١٩٠٨ ، تولى شقيقاه اصدارها حتى ١٩١١ ، حيث توقفت نهائيا عن الصدور .

وكان نقيب الصحافة الاسبق ، الاستاذ روبر اييلا ، قد وضع ترتيبات اقامة يوبيل مؤوي ، لهذه الصحيفة ، سنة ١٩٥٨ . وكانت ستشارك فيه وقود رسمية وصحفية من كل الدول العربية . وتضمن منهاج الاحتفال ، من جملة ما تضمنه من حفلات الاعلام والتكريم زيارة منزل خليل الخوري ووضع لوحة تذكارية عليه ، وزيارة دير مار يوحنا في الخنشارة حيث طبع اول كتاب باللغة العربية ، ودير مار قزحيا في شمال لبنان ، حيث طبع اول كتاب عربي باحرف سريانية .

ولكن احداث ١٩٥٨ الدامية ، حالت دون تحقيق هذا المهرجان الفكري اللبناني العربي الضخم .

٣ - برجيس باريس

اصدرها الكونت رشيد الدحداح سنة ١٨٥٨ في باريس ، وقد تميزت عن « حديقة الاخبار » بكبر حجمها وحسن اخراجها وجودة حروفها . وكان منشؤها علامة لغويا ، ويقال انه اول من استعمل كلمة « صحيفة » ، وان الامبراطور نابليون الثالث قد ساعده على انشائها . فاشترك فيها العديد من الادباء في كل الاقطار العربية .

كما ان رشيد الدحداح ، قد اسس مدينة جديدة على ضفاف بحر المانش في شمالي فرنسا ، باسم « دينار » . وكانت هذه مقرا لبعض صيادي الاسماك (١) .

٤ - الجوائب

ولد **فارس الشدياق** في حدث بيروت سنة ١٨٠١ . وفارس هو ابن يوسف بن منصور بن جعفر بن فهد الشدياق (اوردنا هذا التسلسل الاسمي للدلالة على الاصول العربية الاكيدة لمعظم عائلات جبل لبنان) .

وكان بين آل الشدياق والامراء الشهابيين عداوة سياسية شديدة . فانتقم منهم الامير بشير الثاني ، بان احرق بيوتهم ودمرها ، وشتمهم في انحاء البلاد .

(١) الفيكونت فيليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، الجزء الاول ، صفحة ٦٠ .

وشهد ذلك فارس ، وهو طفل صغير ، واثرت في نفسه طيلة حياته . وعندما شب عمل بائعا متجولا على حمار ، يتنقل في القرى ، طلبا للرزق .

وكان اخوه اسعد قد اعتنق « البروتستانتية » ، بدل المذهب الماروني ، واقنع شقيقه فارس بالحدو حدوه . فانتقم البطريك حيش من اسعد ، وسجنه في دير قنوبين ، في شمالي لبنان . ووضع في حجرة مظلمة ، كما روى المعلم بطرس البستاني ، وسد عليه الابواب والنوافذ بالحجارة والكلس . ولم يبق له الا نافذة صغيرة مفتوحة ، يتناول منها طعاما من الخبز والماء فقط . اما فراشه فكان حصيرا رقيقا ، وغطاؤه ثيابه . ثم ربطوه من عنقه بحبل ، واخرجوا طرفه من تلك النافذة . فكان كثيرون يمسكون ذلك الحبل من الخارج ويجذبونه لاجل تعذيبه . فكان يرفع صوته من داخل السجن ويقول : ارحموني خلصوني » . (١)

وبسبب ارائه الحرة ، وخروجه على سلطة الكنيسة المارونية ، شيع عنه البطريك حيش انه مجنون . ولكن متى كان الدين المسيحي يبيع هكذا اضطهادا وتعديبا ، حتى بحق « المجانين » ؟ وهو دين التسامح والمحبة والغفران ، ككل الاديان السماوية .

ويذكر الادباء والمؤرخون ، ان هذه الفضاعات الانسانية ، هي التي اوحت للفيلسوف جبران خليل جبران ، كتابة روايته الشهيرتين « يوحنا المجنون » و « خليل الكافر » . فوقائعهما تتشابه كليا وحياة اسعد الشدياق . وهذا ايضا ما حدا بشقيقه فارس ، ان يهرب الى مصر ، خوفا من اضطهاد الاكليروس الماروني له .

وفي مصر عمل فارس محررا في « **الوقائع المصرية** » . ثم انتقل الى جزيرة مالطا ، حيث ادار مطبعة المرسلين الامريكيين ، لمدة اربع عشرة سنة . (٢) وفيها نظم قصيدة مدح لباي تونس ، عن اعماله الاصلاحية . وبعد ايام طرق بابه ربان سفينة حربية تونسية ، وابلفه دعوة الباي للاقامة والعمل لديه . فلبى الطلب شاكرا مع عائلته ، وقال : « لعمرى ما كنت احسب ان الدهر ترك للشعر سوقا ينفق فيه » .

وفي تونس اكرمه الباي وانعم عليه ، وكلفه ان يلخص له اهم الاخبار السياسية الدولية ، نقلا عن الصحف الاجنبية . ثم اتصلت به جمعية نشر المعارف المسيحية ، وعرضت عليه تولي ترجمة **الكتاب المقدس** الى العربية ، على ان يقوم بذلك في لندن .

(١) عماد الصلح : احمد فارس الشدياق ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٢٩ وما يليها .

(٢) جان دايه : جريدة « النهار » ، بيروت ١٩٧٧/٩/٢٠ ، صفحة ٧ .

فانتقل اليها واقام فيها ، حتى انجز المهمة خلال سنتين . ولكنه اصيب بفقد ولده هناك ، بمرض الخانوق . وقد حاول ايجاد وظيفة بديلة في لندن ، وعرض نفسه على الكليات التي تهتم بالثقافة العربية . فلم تستجب لطلبه اية منها . وقد يكون ذلك تطبيقا لقول الماثور : « لا يكرم نبي في زمانه » .

فاضطر للسفر الى باريس ، وارسل زوجته وابنه سليم الى اسطنبول ، بسبب سوء صحة الزوجة . وفي باريس استسلم لحياة المجون والطرب والميسر ، وساءت احواله المادية . فاقام في غرفة صغيرة ، جمع فيها كل مخطوطاته . وفيها كان يطبخ وينام ويكتب ويستقبل زواره الكثر . وفيها الف رائحته الادبية وسيرته الذاتية « الساق على الساق فيها هو الفاريان » . وهي ، كما اسمها يوحى ، وصف لحياة المجون واللهو ، التي اشتهرت بها العاصمة الفرنسية منذ القدم . وقد تبرع احد التجار بطبعه على نفقته ، سنة ١٨٥٥ . (١)

ونتيجة لعسره ، عمل مستخدما في محل تجاري في باريس . وواظب على الكتابة في اوقات فراغه ، فكان مؤلفه « كشف المخبا عن فنون اوربا » .

ثم عاد الشدياق الى تونس ، حيث كلف تحرير جريدة « الرائد » الرسمية التي اسسها الباي سنة ١٨٦٠ . واعتنق الاسلام ، وازاد اسم احمد الى اسمه فارس ، تيمنا باسم الباي .

ومن تونس ، عباد الشدياق للاتحاق باسرته في اسطنبول ، حيث عين مصححا في المطبعة السلطانية . ولحسن حظ الشدياق ، ان وزير المعارف آنذاك ، سامي باشا ، كان صديقا قديما له ، سبق ان رأس تحرير « الوقائع المصرية » . فشجعه وساعده على انشاء جريدة « الجوائب » . فكان ذلك في ٣١ ايار ١٨٦١ . وكان اول من استعمل كلمة « جريدة » . واستمرت في الصدور حتى سنة ١٨٨٤ ، اي ثلاثا وعشرين سنة تماما .

كانت « الجوائب » جريدة اسبوعية . لاقى الشدياق صعوبات مريرة في اصدارها ومتابعتها . فلم يجد الا عاملا واحدا يعرف العربية ، لصف احرفها وطبعها على آلة تدار باليد . فكان على الشدياق ان يحررها كلها بيده ، ويصححها ويجلب اخبارها ويطويها ، ويكتب عناوين المشتركين فيها ، ويشترى ورقها وحبرها ، وغير ذلك من مستلزمات العمل الصحفي والطباعي . كل ذلك ، في زمن كانت المواصلات فيه بطيئة وشاقة ، والهاتف غير موجود .

ورغم ذلك ، فكان عدد مشتركها قلائل ، اكثرهم من كبار الموظفين الذين لا يؤدون بدل اشتراك . ووقع الشدياق في عجز خائق ، واضطر لايقافها بعد

(١) عماد الصلح : مرجع مذكور انفا ، ص ٧٣ .

تسع سنوات على صدورها . ولكن طموحه واندفاعه ، جعلاه يطرق باب الصدر الاعظم فؤاد باشا . فاستجاب هذا لطلبه ، وسدد عجزه ، وتبرع بطبع « الجوائب » مجانا في مطبعة الدولة . على ان يستوفي بقيمة الطبع ، اعدادا من الجريدة يوزعها على عملاء الدولة في ارجاء السلطنة .

ان هذه التسهيلات ، اضافة الى قوة شخصية الشدياق ، وبلاغته وحنكته ، جعلت « الجوائب » تصبح الصحيفة العربية الاولى في العالم . فانتشرت انتشارا واسعا ، وكثر مشتركوها وقوي نفوذها . وكانت الدولة تعتمد عليها ، خصوصا لصد الدعاوة التي كانت تسوقها ضدها بعض الصحف ، وفي طليعتها « برجيس باريس » لصاحبها رشيد الدحداح .

ولكن نشوب خلاف بين السلطان والخديوي اسماعيل في مصر ، جعل الشدياق ينحاز جانب الخديوي ، في سياسة جريدته . فارغم لتترك المطبعة السلطانية ، وفتح مطبعة خاصة به ، والاستقلال اكثر في نهجه . وكانت الجريدة قد اشتهرت ، واصبحت تباع في الاسواق والمكتبات . واشتركت في وكالات اخبار رويتر وهافاس وبوله ، وصارت تصدر مرتين في الاسبوع ، بعد ان كانت اسبوعية . واصبح لها موارد اعلانية .

ولكن تبويب الجريدة ، بقيت تنصدره انباء الدولة وكل ما يتعلق بالسلطان واوامره ومشاريعه . وحصلت فيها مشادة لغوية شديدة ، بين الشدياق والشيخ ابراهيم اليازجي ، حول اخطاء نسبها كل منهما الى الآخر ، والى الشيخ ناصيف اليازجي . وقد شارك في هذه المبارزة اللغوية العديد من كتاب ذلك العصر ، منهم المعلم بطرس البستاني وابنه سليم وسعيد البستاني والعلامة الشيخ ابراهيم الاحدب وغيرهم .

ولكن الشدياق ، نتيجة عيشه سنتين في بريطانيا ، ومعرفته ببعض مفكرها ، جعله يدافع عن مصالحها في السلطنة . مما حمل الشيخ محمد عبده ان يكتب عنه : « انه خدم الدولة الانكليزية في الاستانة عشرين سنة ، اذ اقنع العالم الاسلامي كله ان هذه الدولة صديقة للسلطان » .

وعندما نشب الخلاف بين السلطان والسودان سنة ١٨٨٤ ، ناصرت « الجوائب » قضية السودان ، كونها بلدا عربيا واسلاميا . ففضبت الدولة عليها ، وقررت اقفالها نهائيا . فحز ذلك في نفس الشدياق كثيرا ، وما لبث ان فارق الحياة ، سنة ١٨٨٧ . وعملا بوصيته ، نقل جثمانه الى لبنان ، حيث شيد له ضريح فخم في الحازمية . (١)

(١) المرجع السابق : ص ١٢٧ .

ولد بطرس البستاني في قرية الدية ، في قضاء الشوف ، سنة ١٨١٩ ، وتوفي سنة ١٨٨٣ . ملأ حياته بالانتاج الفكري الفزير ، ذي النزعة القومية العربية الاصيلية . فاعتبر رائدا اولاً للنهضة .

من مسيحي ماروني ، انتقل الى المذهب الانجيلي (البروتستانت) ووضع كتابا شرح فيه فضيحة اعتقال المفكر الكاتب اسعد الشدياق ، شقيق الصحفي احمد فارس الشدياق ، والمؤرخ طنوس الشدياق . وكان اسعد قد اعتقل وعذب حتى الموت ، على يد البطريرك الماروني حبيش ، في اقبية الديمان .

وسنة ١٨٤٧ ساهم بتأسيس « جمعية سوريا لاكتساب العلوم والفنون » ، واصبح كاتب وقائعا . وتعتبر هذه واحدة من الجمعيات ، التي مارست سياسة التحرر من الاستعمار العثماني ، واعادة بناء الوحدة العربية .

وكان بطرس البستاني نصيرا لقضية المرأة . طالب بتحريرها من الجهل والاستعباد ، وانقاذها من مظالم التقاليد والاستضعاف . اهم ما كتب في هذا الشأن ، « خطاب في تعليم النساء » .

اسس « المدرسة الوطنية » في بيروت سنة ١٨٦٣ ، التي استمرت في العمل خمسة عشر عاما . انجبت العديد من مفكري النهضة القومية العربية ، امثال سليمان البستاني مترجم اليازة ، وسليم تقلا مؤسس صحيفة « الاهرام » .

وان قمة انتاج البستاني العلمي ، وذروة عطائه للامة العربية ، تأليفه ثلاثة معاجم قيمة رفيعة المستوى . اولها « دائرة المعارف » وهي موسوعة عربية اولى . ولكن حياته غير المديدة لم تسعفه على اكمالها . فيتولى تلك المهمة الشاقة حاليا ، نسيبه فؤاد افرام البستاني ، رئيس الجامعة اللبنانية سابقا .

ثم وضع المعلم بطرس البستاني ، قاموسه « محيط المحيط » . واتبعه بقاموس « قطر المحيط » ، وهو موجز الاول ، ليكون بمتناول الطلاب . وقد قدم البستاني لقاموسه « محيط المحيط » ، بهذا التعريف البليغ : « الحمد لله الذي انطق العرب باقصح الكلمات . وجعل العربية شامة في وجنة اللغات » .

واصدر البستاني ايضا مجلة ، تعتبر باكورة المجلات اللبنانية العربية غير السياسية . هي مجلة « الجنان » . عالج فيها المواضيع الادبية والتاريخية والصناعية والتجارية .

واصدر البستاني سنة ١٨٦٠ ، صحيفة سياسية اجتماعية ، في دمشق ،

اسماها « نفي سوريا » . وكان طبيعيا ان يحمل فيها على مسيبي الفتنة الطائفية الفشما في جبل لبنان ، بين المسيحيين والدروز ، وما صاحبها من مذابح مفعجة هائلة . فتوجه في افتتاحية العدد الاول ، الصادر في ٢٩ ايلول ١٨٦٠ ، الى بني وطنه ، بهذا النداء القومي الانساني الرائع : « يا ابناء الوطن ، انكم تشربون ماء واحدا ، وتنسمون هواء واحدا . ولتكنم التي تتكلمون بها ، وارضكم التي تطؤونها ، وصوالحكم وعاداتكم ، فهي واحدة » . (١)

صدر من « نفي سوريا » ثلاثة عشر عددا ، مرقمة « النفي الاول ، النفي الثاني ... »

٦ - جريدة « لبنان » الرسمية

اصدرها متصرف جبل لبنان ، داود باشا ، سنة ١٨٦٧ ، جريدة رسمية اسبوعية ، لنشر اخبار المتصرفية والسلطنة العثمانية ، ولكن المتصرف فرانكو باشا ، عاد فعملها بعد سنتين ، معتمدا صحيفة « حديقة الاخبار » كجريدة رسمية ، كما اسلفنا .

ثم عادت للصدور سنة ١٩٠٩ ، بامر من المتصرف يوسف باشا .

وكانت تطبع في بيت الدين (مقر المتصرف الصيفي) ، على مطبعة استقدمت خصيصا لهذا الغرض . وكان يشرف عليها يوسف الشلفون .

٧ - مرآة الاحوال

اصدرها في اسطنبول رزق الله حسون الحلبي سنة ١٨٦٨ . وقد نشأت منافسة شديدة بين هذه الصحيفة ، وصحيفة « الجوائب » لاحمد فارس الشدياق .

وكانتا كلاهما سياسيتين ، تصدران بالعربية في عاصمة السلطنة العثمانية .

٨ - الزهرة

اصدرها يوسف الشلفون عام ١٨٧٠ . كما اصدر صحيفة ثانية عام ١٨٧٤ ، باسم « التقدم » ، نصف اسبوعية . توقفت بعد اربع سنوات على اصدارها .

وهو نفسه يوسف الشلفون الذي كان يحرر جريدة « لبنان » الرسمية .

٩ - الجنان

انشأها المعلم بطرس البستاني سنة ١٨٧٠ وجعل شعارها « حب الوطن من

(١) جان دايه : بحث في صحيفة « النهار » ، عدد ١٩٧٩/٥/٤ .

الايمان» ، وكانت سياسية . وقد شجعها الوالي احمد مدحت باشا . وبعد وفاة مؤسسها ، سنة ١٨٨٣ ، تابع ولداه سليم ونجيب اصدارها ، حتى توقفت نهائيا سنة ١٨٨٧ . فتكون قد تابرت على الصدور ، مدة سبع عشرة سنة .

١٠ - النحلة

اصدرها القس لويس السرياني سنة ١٨٧٠ ، اسبوعية ، وقد عطلها والي سوريا بعد فترة وجيزة .

ويذكر عن صاحب « النحلة » انه كان يتلقى المساعدات المالية من سلطان زنجبار ، وشاه ايران ناصر الدين ، وملكة بريطانيا العظمى فكتوريا .

١١ - الجنية

اصدرها سليم بطرس البستاني سنة ١٨٧١ ، يومية سياسية عربية . واستمرت في الصدور حتى ١٨٧٥ . وتعتبر اول صحيفة صدرت يوميا باللغة العربية .

١٢ - النجاح

اصدرها القس لويس الصابونجي ، ويوف الشافون ، سنة ١٨٧١ . وساهم في تحريرها الشيخ ابراهيم اليازجي . وكانت سياسية بعشرين صفحة ، رفيعة اللغة والمستوى . فعملها المتصرف في عامها الثالث اثار مقالة ضد الحوادث الطائفية .

١٣ - ثمرات الفنون

انشأها عبد القادر قباني ، سنة ١٨٧٥ ، وكانت غايتها « خدمة الامة الاسلامية والجامعة العثمانية . فكان المسلمون يطالعونها من جميع الجهات ، لانها كانت تنشر اخبارهم وحوادث ممالكهم . . . وتدعو لطاعة امير المؤمنين والالتفاف حول عرش الخليفة » . وهذا الوصف هو بقلم منشيء الصحيفة نفسه . (١)

١٤ - صحيفتا « الشهاب » و « اعتدال »

ان اول الصحف التي صدرت في مدينة حلب ، كانت الشهاب ، في ١٠ ايار ١٨٧٧ ، لصاحبها الشيخ عبد الرحمن الكواكبي . ناهضت الاحتلال العثماني

(١) الفيكونت فيليب دي طرازي : مؤلف ذكر سابقا . الجزء ٢ ص ٢٥ .

لبلاذ العرب ، حتى عطلت نهائيا بعد صدور العدد السادس عشر منها ، وبعد ان كان الوالي عطلها موقتا ، ثلاث مرات سابقة .

كان الكواكبي قد استصدر الترخيص باسم احد اصدقائه ، لان السلطة لم تكن لتأذن له ، خشية قلمه . وراح يصدرها مرة في الاسبوع ، كل يوم خميس . فناصرها عبد القادر قباني ، وروج لها كثيرا ، في صحيفته « ثمرات الفنون » التي كانت تصدر في بيروت . كما رحب بها احمد فارس الشدياق في صحيفة « الجوائب » . تعتبر « الشهاب » جريدة قومية اصلاحية ، ذات طابع اسلامي . ناصبت سلاطين بني عثمان العداء الشديد .

وبعد تعطيلها نهائيا ، عاد الكواكبي فاستصدر ترخيصا جديدا باسم احد اصدقائه ، لصحيفة ثانية اسمها « اعتدال » . صدر عددها الاول في ٢٥ تموز ١٨٧٩ . نصفها باللغة العربية ، ونصفها الاخر باللغة التركية . وقد برر الكواكبي ذلك « بناء على كون اكثر من نصف اهالي ولايتنا من الاتراك » . ولكن ، كسابقتها الشهاب ، لم تعمر « اعتدال » اكثر من ثلاثة اشهر ، فحصدتها سيف التعطيل السلطاني ، نظرا لذهجها الاصلاحية . (١)

١٥ - لسان الحال

سنة ١٨٧٧ اصدر خليل سركيس جريدة « لسان الحال » . وفي افتتاحية العدد الاول ، حدد صاحبها غايتها بانها « سياسية وادبية وتجارية » ، تنشر بأربع صفحات ، مرتين في الاسبوع ، الاثنين والخميس . ثم تحولت الى يومية سنة ١٨٩٥ .

وخليل سركيس المؤسس من مواليد قرية عبيه . رأس اول مجلس نقابي (لجنة الصحافة) سنة ١٩١١ . اسس الى جانب « لسان الحال » ، سنة ١٨٧٨ مجلة « المشكاة » . ولف عدة كتب . عقبه في ملكية « لسان الحال » نجله رامي ثم حفيده خليل (الثاني) .

وما زالت هذه الصحيفة تصدر الى اليوم ، وهي ، منذ ١٩٦٠ ، بتملك الاستاذ جبران حايك .

١٦ - « البشير » و « المشرق »

اصدرهما الالباء اليسوعيون في بيروت ، الاولى سنة ١٨٨٠ ، والثانية سنة ١٨٩٨ . وقد توقفت الاولى عن الصدور ، في مطلع عهد الاستقلال ، سنة ١٩٤٧ .

(١) جان دايه : بحث في جريدة « النهار » ، في اعداد ٣١ - ٧ - ٨٠ ، ١ - ٨ - ٨٠ و ٢ - ٨ - ٨٠ .

١٧ - المصباح

« المصباح » جريدة سياسية ، أسسها نقولا النقاش ، سنة ١٨٨٠ ، وكانت لسان حال الطائفة المارونية ، بدعم من رئيس اساقفة بيروت ، المطران يوسف الدبس .

ويلاحظ من صفحاتها الاولى ، انها كانت تحمل في رأسها عبارة : « مجلة عربية اسبوعية ، تصدر في بيروت (سوريا) » .

١٨ - الشفاء

اصدر « الشفاء » في بيروت الطبيب الدكتور شبلي شميل سنة ١٨٨٦ . وهو ابن بلدة كفرشيماء المجاورة لبيروت ، وخريج الكلية السورية الانجيلية (الجامعة الامريكية فيما بعد) . وظلت تصدر ما يربو على العشر سنوات ، في اواخر القرن التاسع عشر .

و « الشفاء » ، وان كانت مجلة علمية طبية ، فقد كان يضمها العديد من مقالاته ذات الاتجاه الاشتراكي العلماني .

ثم اضطر للهجرة الى وادي النيل ، مثله مثل باقي الصحفيين الثائرين على الاستعمار العثماني . وهناك راح يكتب في جريدة « المقطم » . واشهر ما نشر فيها ، رسالة انتقادية لاذعة ، موجهة للسلطان عبد الحميد خان علي . وكانت بعنوان « شكوى وامال » . وفيها اتهمه بانه سلطان ظالم ، بعيد عن الرعية ، وعدو لدود للعلم ، وهذا مقتطف منها :

« الاصلاح انما يكون بنشر العلم في البلاد ، وبان تنظروا الى « ابناء الوطن كأنهم شعب واحد بقطع النظر عن اديانهم ومذاهبهم ، وباقامة العدل بين الناس حتى يتساوى الجميع ، ولا يكون لطائفة نفوذ على اخرى . وان الصحافة رقيب الامة « على الحكام » .

وخلافا لبعض الصحفيين الوجلبين ، فقد كان للدكتور شبلي شميل ، الجرأة على تذييل كل مقالاته ، بتوقيع اسمه الصريح ، امعانا في تحدي السلطان . (١)

١٩ - الصفاء

أسسها علي آل ناصر الدين وجرجي غرزوزي سنة ١٨٨٦ . واستقل بها

(١) جان دايه : بحث في جريدة « السفير » : بيروت ١٩٨٠/١/٤ .

الاول بعد سنتين على تأسيسها . وهو من عبيه ، قضاء عاليه . انتقلت ملكيتها سنة ١٩٦٢ ، للصحفي رشدي الماغوط (تراجع التعريف به في المقطع المخصص لصحيفة « الجريدة ») ، يومية سياسية . ثم انتقلت ملكيتها سنة ١٩٧٠ للصحفي جورج عاجوري ، الذي حولها الى اللغة الفرنسية .

٢٠ - الاحوال

انشأها خليل البدوي سنة ١٨٩١ . وكانت اول جريدة تصدر يوميا ، في السلطنة العثمانية ، لا بل انها راحت تصدر مرتين في اليوم الواحد ، صباحا ومساء ، منذ ١٩٠٨ ، فأحرزت هنا ايضا سبقا لم تسبق اليه .

وكان لها بناء ومطابع خاصة .

٢١ - « صدى لبنان »

انشأها في وادي النيل ، الصحفي اللبناني المناضل ، سجعان عارح سعادة ، سنة ١٨٩٩ . وكان قد فر الى هناك ، هربا من الاضطهاد العثماني . وهو من مواليد غوسطا في جبل لبنان . والى جانب هذه الصحيفة ، أسس في القاهرة صحيفتين اخريين « الحجل » و « المصباح » .

ولدى عودته الى لبنان سنة ١٩٠٤ ، تابع إصدار « صدى لبنان » واسس مطبعة باسمها في مدينة جونيه . ثم نفي الى الاستانة سنة ١٩١٦ وعاد منها سنة ١٩١٨ . وضع عدة مؤلفات .

تابع اصدارها بعده ، ولداه الصحفيان جوزف وجورج عارح سعادة . انتقلت سنة ١٩٥٢ الى الصحفي محمد بعلبكي . وما زالت تصدر باسمه الى اليوم .

٢٢ - كلمة الحق

أسسها جورج حرفوش سنة ١٩٠٨ . وهو صحفي من بيروت ، شغل عدة وظائف هامة في الدولة العثمانية .

واسس الى جانبها صحيفتين باللغة الفرنسية : « فيرته » سنة ١٩٠٨ و « جورنال دو بيروت » سنة ١٩١٣ .

وانتخب جورج حرفوش رئيسا لجمعية الصحافة سنة ١٩١٨ ، التي جعلت تابعة لجمعية الصحافة العثمانية في اسطنبول . وتعين عضوا في المؤتمر السوري

٢٣ - البرق

أسس بشارة عبد الله الخوري جريدة « البرق » سنة ١٩٠٩ وهو شاعر كبير حفلت حياته بالجهاد من أجل الاستقلال وعزت العرب . انتخب نقيباً للصحافة اللبنانية سنة ١٩٢٧ .

وقد بوع بشارة الخوري اميراً للشعر العربي بعد شوقي في ٤ حزيران ١٩٦١ ، في مهرجان اقيم في قصر الاونسكو في بيروت . وحضره عدد كبير من فطاحل الشعراء العرب ، منهم محمد الفيتوري وصالح جودت وعزيز اباطة واحمد السقاف وحسن القرشي . ومن الشعراء من ارسلوا بيعتهم بالبريد او اعلنوها على صفحات الجرائد .

اما تلقيب بشارة الخوري بالاخطل الصغير ، فيرجع الى السبب التالي :

في بداية الحرب العالمية الاولى ، كان المشرق العربي ما زال خاضعاً للاستعمار التركي . وكان الحاكم العسكري جمال باشا قد اعدم عدداً كبيراً من ثوار العرب ، ادياء وشعراء وصحفيين . وفي ذلك الظرف ، كان بشارة الخوري شديد الإعجاب بالشاعر الاموي الاخطل ، المسيحي المقرب من الخليفة . فارتأى ان يذيل قصائده باسم مستعار « الاخطل الصغير » تيمناً بالاخطل الحقيقي . فسار هذا الاسم بين الناس ، حتى كاد يطفى على اسمه الواقعي .

وقد كانت لهذا الصحفي الشاعر الكبير ، وقفات قومية وطنية رائعة ، ساند فيها القضية العربية بحماس ضد الصهيونية في فلسطين . وتوفي في بيروت سنة ١٩٦٨ . (١)

٢٤ - « البرق »

اصدرها الصحفي اسعد عقل من الدامور ، سنة ١٩١١ . وكانت تصدر في حدث بيروت . انتخب صاحبها نقيباً لمراسلي الصحافة الاجنبية سنة ١٩٥٥ .

وكان له نضال طويل وعنيد ، على دروب التحرر من الاستعمار ، وبناء القومية العربية .

ويملك ترخيص « البرق » حالياً الصحفي ريمون قواص .

(١) مجلة « المسيرة » : بيروت ، عدد حزيران ١٩٨٠ ، الصفحتان ١٢١ و ١٢٢ .

٢٥ - الحوادث

« الحوادث » صحيفة سياسية أسسها سنة ١٩١١ في طرابلس (لبنان) ، الصحفيان لطفي خليل و عبد الله كساب ، ورأس تحريرها سبابا زريق .

وسنة ١٩٥٥ اشترى امتيازها الصحفي سليم اللوزي ، ونقل مقرها من طرابلس الى بيروت . (١) وهي صحيفة اسبوعية ، لاقت رواجاً وازدهاراً في معظم انحاء العالم العربي .

وسليم اللوزي بدأ حياته الصحفية ، محرراً في بعض الصحف البيروتية . ثم انتقل الى القاهرة حيث أصبح سكرتير تحرير مجلة « روز اليوسف » ، من ١٩٤٥ الى ١٩٥٠ . وبعدها صدر امر الملك فاروق بطرده من مصر ، لنشره فضائح حكمه . ولما عاد الى بيروت ، عمل في مجلة « الصياد » ورأسل مجلة « الهلال » . (٢)

وسنة ١٩٥٥ اشترى ترخيص « الحوادث » ، وثابر على نشرها وتعزيزها في كل العالم العربي . وخلال الحرب الداخلية اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، نقل مقرها الى لندن . وكانت بادارة الصحفي وليد عوض . وخلال سنة ١٩٨٠ ، اثناء زيارة الاستاذ سليم اللوزي للبنان ، خطف على طريق المطار ، من مسلحين مجهولين ، ووجدت جثته بعد ايام في احراج قرية عرمون .

٢٦ - « البلاغ »

اصدرها الصحفي محمد الباقر سنة ١٩١٢ ، سياسية نصف اسبوعية . وهو ايراني الاصل . واعقبها سنة ١٩١٨ بمجلة نسائية ، اسمها « الفتاة » . كما اصدر سنة ١٩٢١ جريدة اسبوعية انتقادية ، باسم « الكشكول » . وحالياً ، أصبح ترخيص « البلاغ » بتملك « دار البلاغ للطباعة والنشر ش.م.ل. » .

٢٧ - رسائل الشرق

أسس شكري غانم ، في مطلع القرن العشرين ، في باريس ، مجلة باللغة الفرنسية ، باسم « كورسبونديانس دوريان » ما ترجمته « رسائل الشرق » . (٣)

وشكري غانم اديب لبناني ، ولد في بيروت (١٨٦٠ - ١٩٣٢) ، وانهى

(١) يوسف اسعد داغر : مذكور انفا ، صفحة ١٢٠ .

(٢) جورج عارج سعادة : مذكور انفا ، صفحة ١٥٥ .

(٣) جوزف نعمة : جريدة النهار ، بيروت ١٩٧٩/٧/٧ .

دروسه في مدرسة عينطورة . واشتهر بنشاطه الوافر ضد الاستعمار العثماني ، لصالح القومية العربية (١) وسافر إلى القاهرة وتونس ثم باريس .

وقد أجرى على مسرح « الاوديون » في باريس سنة ١٩١١ ، مسرحية شعرية ناجحة باللغة الفرنسية ، باسم « عنتره » ، حيث كانت تتردد صرخته العظمى : « فلنتجه الى البلاد التي ستبهر المعلم قريبا . نعم ، الى البلاد التي سيحكمها حاكم واحد » .

٢٨ - الشعب

اسسها رشيد نخلة وزيدان زيدان سنة ١٩١٢ ، يومية سياسية . انتقلت ملكيتها سنة ١٩٥٨ الى امين رشيد نخلة ، ومنه ، سنة ١٩٥٩ الى محمد امين دوغان . وما زالت على اسمه الى الان .

٢٩ - الحكيم

انشأ توفيق رعد جريدة « الحكيم » سنة ١٩١٣ ، في عين زحلتا (قضاء الشوف) . واسماها هكذا تيمنا بصديقه يوسف الحكيم ، رئيس القلم التركي في متصرفية جبل لبنان ، والاديب الذي نشرت مذكراته جريدة « السفير » في بيروت ، بعددها الصادر في ١٩٨٠/٦/٢٣ .

وتوفيق رعد هو صيدلي اصلا ، تخرج من الجامعة الامريكية في بيروت . وهاجر فترة لاوستراليا ، ثم عاد الى بلده عين زحلتا ، حيث منحه الدولة العثمانية لقب « بيك » . وكان يصدر صحيفته « الحكيم » بعبارة : « صحيفة عربية جامعة ، تصدر يوم السبت من كل اسبوع ، وصافي ربحها يقدم لخزينة لبنان » .

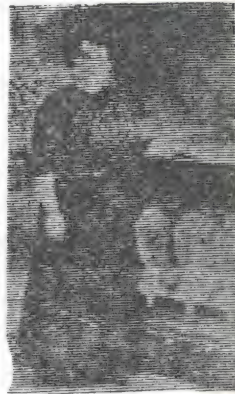
وقد ناهضت هذه الصحيفة الاستعمار العثماني ، مما عرض صاحبها للاضطهاد والهرب الى مصر . وهناك تابع نضاله للتحرر القومي . توفي سنة ١٩٦٥ . (٢)

٢٩ مكرر - فتاة لبنان

هي اول صحيفة نسائية تصدر في لبنان ، سنة ١٩١٤ لمؤسستها سليمة ابي راشد . وكانت ادبية علمية .

(١) جورج انطونيوس : النهضة العربية « بالانكليزية » ١٩٤٥ ، صفحة ٤٥ .

(٢) جريدة « السفير » : بيروت عدد ١٩٨٠/٦/٢٣ .



سليمة ابي راشد

اسمها **أسبر منصور الفريب** ، سنة ١٩١٥ ، بونس ايرس (الارجننتين) . وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، نقلها الى قريته الدامور . ومنها الى بيروت . له بضعة مؤلفات وطنية وقومية عربية واجتماعية ، منها « الدين والتعصب » . فثارت ثائرة رجال الدين المسيحي ضده ، لانتقاده ثراء بابوية رومية وملكية الكنائس والاديرة .

توفي اسبر سنة ١٩٤٣ . فخلفه ابنه **كمال الفريب** ، متابعا لاصدار الجريدة ، يومية سياسية . تعرض للسجن والتعطيل مرارا .

٣١ - منيرفا

مجلة علمية ادبية شهرية ، اصدرتها **ماري يني (عطالله)** سنة ١٩١٧ . استمرت بضع سنوات ثم توقفت .

٣٢ - الحياة الجديدة

مجلة اجتماعية ادبية شهرية اصدرتها الادبية القصصية **حبوبة الحداد** ، في باريس سنة ١٩٢١ . تولى رئاسة تحريرها **فرح انطون** . وبعد صدور العدد الاول في العاصمة الفرنسية ، انتقلت بها الى بيروت ، حيث تابرت على اصدارها حتى ١٩٢٥ . وهي بنت جبل الباروك في لبنان .

اشتهرت حبوبة الحداد بأدب الاطفال ، اذ كانت رائدة في باب وضع القصص الطريفة الاخلاقية ، الرامية الى تهذيب الطفل وثقافته ، مع الترفيه عنه . وفتحت لها الاذاعات الرسمية ابوابها ، لتنتشر منها ادبها الرفيع .

٣٢ (مكرر) - المرأة الجديدة

انشأتها الادبية جوليا طعمة دمشقية سنة ١٩٢١ . وجوليا سيدة من قرية المختارة في الشوف ، ناضلت كثيرا في سبيل تحرير المرأة ، من الجهل والظلم والطائفية . فاسست مع شلة من اترابها « جامعة السيدات » ، التي قامت بالعديد من النشاطات الخيرية والاجتماعية .

وقد قرنت القول بالفعل ، في نزعتها اللطائفية ، فتزوجت من الاستاذ بدر دمشقية . فكان خير زواج وطني بين مثقفين ، سني ومارونية .

اما جريدتها « المرأة الجديدة » فاستمرت في الصدور سبع سنوات ١٩٢١ - ١٩٢٨ ، حين اقعدها المرض عشرين سنة في الفراش ، حتى وفاتها ، وكان من انجالها ، سفير لبنان السابق ، الاستاذ نديم دمشقية .

اسمها **خليل كساب** سنة ١٩٢٢ ، بمشاركة موسى نمور وجبران تويني . وسنة ١٩٢٤ حل سعيد صباغة محل موسى نمور . وسنة ١٩٣٢ حل كميل شمعون محل جبران تويني . وسنة ١٩٤٧ استقل بها **كميل شمعون** ، وابدل اسمها « بصوت الاحرار » .

وبعد وفاة صاحبها الاخير ، انتقلت ملكيتها الى اسعد عقل سنة ١٩٥٦ . ومنه سنة ١٩٦٠ الى حزب البعث العربي الاشتراكي . (١) وترخيصها مسجل حاليا باسم دار الصحافة للطباعة والنشر في بيروت .

اما عن مؤسسها خليل كساب ، فقد نجح ايضا سياسيا ، الى نجاحه صحفيا . فكان نائبا ووزيرا ، وانتخب نقيبا للصحافة سنة ١٩٣٣ . (٢)

كما ان صاحبها التالي ، كميل يوسف شمعون ، انتخب نقيبا للصحافة سنة ١٩٥٠ .

٣٤ - « الصحافي التائه »

اسمها **اسكندر الرياشي** سنة ١٩٢٢ في زحلة ثم نقلها الى بيروت . وهذا الصحافي من مواليد الخنشارة في جبل لبنان . كان سبق له ان سافر الى نيويورك ، حيث أسس سنة ١٩١٠ صحيفة « **الوطن الجديد** » . وبعد عودته الى لبنان ، اعاد اصدار صحيفة « **البردوني** » في زحلة ، التي كان اسمها سنة ١٩٠٦ .

طرح الرياشي ، في العدد الاول من « الصحافي التائه » ، افكاره الاشتراكية . ودعا الى التعاون بين الطبقات لمساعدة الفقراء والمضطهدين . وقال انه « لا يرى فرقا بين الدين والاشتراكية لان المثل الاشتراكية وردت في الكتب المقدسة الخاصة بالمسيحية والاسلام » . (٣)

انتخب نقيبا للصحافة اللبنانية سنة ١٩٤٧ . اشتهر قلمه بالنقد اللاذع ، والاسلوب التهكمي الفكاهي . ترك عدة مؤلفات ، منها « رؤساء لبنان كما عرفتهم » .

خلفه ابنه **مارك** ، في الميدان الصحفي ، ناقدا ومعلقا سياسيا . فشارك **ايادي مكرزل** و**ديب ضرغام** في اصدار صحيفة « **لاشتراكية** » ، يومية سياسية ، سنة ١٩٥٣ .

(١) يوسف اسعد داغر : مؤلف مذكور ، صفحة ٥٣ .

(٢) جورج عارج سعادة : مؤلف مذكور ، صفحة ٣٩ .

(٣) غسان بسترس : دور الصحافة اللبنانية ، مطبعة قلفاط ، بيروت ١٩٧٧ ، صفحة ١١ .

مجلة علمية ادبية، اصدرها في بيروت الصحفي الاديب **امين منصور الفريب**، سنة ١٩٢٣. ظلت تصدر في بيروت حتى ١٩٣١. ثم سافر الى مصر حيث حرر في الاهرام لمدة ثماني سنوات. عاد بعدها الى بيروت ليستأنف اصدار «الحارس». وسنة ١٩٥٢ هاجر الى البرازيل، حيث ثابر على اصدار مجلته حتى ١٩٥٨.

وكان **امين الفريب** قد اصدر في نيويورك، من سنة ١٩٠٣ الى ١٩٠٩، جريدة «**الهاجر**» اليومية السياسية.

٣٦ - البور

اسسها الصحفي **يوسف مكرزل** سنة ١٩٢٣، كصحيفة سياسية اسبوعية كاريكاتورية. فكانت اول جريدة نقدية هزلية مصورة لاذعة، في العالم العربي، الى جانب جريدة الكشكول المصرية، المشابهة لها.

ولاقي يوسف مكرزل اضطهادا شديدا من حكام لبنان، لجراته وصراحته، وعدم خضوعه للترهيب والاغراء.

انتقلت ملكيتها بعد وفاة مؤسسها، الى ميشال وفؤاد ورشار وفريد مكرزل. وهي متوقفة موقتا عن الصدور.

٣٧ - الجمهورية

اصدرها سنة ١٩٢٤ الصحفي **سجيع الاسمر**، يومية سياسية. وهو من مواليد قرية العربانية. اشتهر بمواقفه الوطنية العنيدة، التي ادخلته السجن مرارا على يد المتتدين الفرنسيين. وتعرضت صحيفته للاقفال تكرارا. تابع اصدارها نجلة **هنري الاسمر**.

٣٨ - مجلة «صدي المصايف»

اسسها فؤاد مغبغب في عين زحلنا، سنة ١٩٢٥. وهو والد النائب نعيم مغبغب. لم يبق من مجموعتها، سوى العدد الاول، محفوظا في مجموعة طرازي.

٣٩ - صدي الشمال

اصدرها في زغرنا المحامي **فريد انطون**، في ٤ تموز ١٩٢٥. وما زالت تصدر الى اليوم. ترخيصها مسجل لدى وزارة الاعلام، كصحيفة سياسية اسبوعية.

عرف عنها مؤسسها، في افتتاحيته الاولى بانها «للدفاع عن مصالح شمالي لبنان وحقوقه خاصة، وللدود عن كيان لبنان واستقلاله عامة. وهي لا تنتمي الى حزب من الاحزاب، ولا يجد داء الطائفية الى جسمها سبيلا فينشأ اظفاره فيه. بدل الاشتراك ليرتان سوريتان. كل من قبل عددا مشتركا».

عرفت هذه الصحيفة بتشبثها باستقلال لبنان، وبكيانه الذي لا تريد ربطه باية قومية تتعدى حدوده التي رسمها الانتداب الفرنسي.

ساهم في الكتابة فيها متطوعا، عدد من كبار الكتاب والمفكرين، امثال الياس ابو شبكة، وفؤاد الشمالي (من مؤسسي الحزب الشيوعي اللبناني)، واميلسي فارس ابراهيم، وكرم ملحم كرم. (١)

٤٠ - الشرق

اسسها **عوني الكعكي** سنة ١٩٢٦ يومية سياسية. وهو من مواليد المصيطبة في بيروت. وتعرضت للتعطيل ٥٣ مرة في عهد الانتداب الفرنسي. وسجن صاحبها ثلاث مرات. وتابع نجلة **خيري الكعكي** اصدارها، بنفس الهمة والحماس. فتعرض ايضا وصحيفته، للسجن والتعطيل تكرارا في عهد الاستقلال. اقترن من الصحفية جانيت ابراهيم من قضاء البترون. انتقلت ملكيتها الى ورثته عوني ومعين وهدي الكعكي، الذين يتابعون اصدارها بانتظام.

٤١ - الى الامام

انها جريدة سياسية اسبوعية. اسسها سنة ١٩٢٧ **عبد الله خشيمة**. انتقلت سنة ١٩٦٥ الى الصحفي **نسيب نهر**. وهو من قرية شيخان. له عدة مؤلفات. حرر في صحف كثيرة. عرف بتقدميته، ودفاعه عن مصالح الشعب. تعرض للسجن تكرارا. وما زال ترخيصها مسجلا على اسمه.

٤٢ - الدستور

اسسها الصحفي **خليل ابو جودة** سنة ١٩٢٧، اسبوعية سياسية. وتناقلتها ايد مالكة عديدة. هي حاليا لصاحبها الصحفي **علي بلوط**.

٤٣ - ازتاك

اسسها **هايك باليان** سنة ١٩٢٨. وهي اول صحيفة ارمنية يومية سياسية في العالم العربي. وما زالت تصدر الى اليوم، كأوسع الصحف الارمنية انتشارا.

(١) جان دايه : صحيفة «النهار» ١٢/٧/١٩٧٩.

وهي اسان حال حزب الطاشناق اليميني .

٤٤ - الرائد

اسسها وديع عقل من الدامور سنة ١٩٢٨ . وهو اسس ايضا جريدة « الوطن اللبناني » . رئيس المجمع العلمي اللبناني . كما انتخب رئيسا لنقابة الصحافة مرتين ، سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٨ .

والى جانب نجاحه في الصحافة ، كان وديع عقل شاعرا مبدا .

٤٥ - « لا ريفو دي لبنان » :

مجلة سياسية ادبية اسبوعية ، باللغة الفرنسية . اصدرها في باريس ، الصحفيان اللبنانيان الشقيقان اميل و ابراهيم مخلوف ، سنة ١٩٢٨ . وكان اميل قد تخصص في معهد الصحافة في باريس . واسس مع شقيقه جمعية الصداقة اللبنانية الفرنسية .

انتقل الشقيقان مخلوف بصحيفتهما الى بيروت سنة ١٩٤١ ، وتابعا اصدارها اسبوعيا ، بجد ونشاط ، حتى يومنا هذا . ولها انتشار واسع في لبنان والخارج ، لا سيما حيث المغتربون اللبنانيون . وتكثر فيها الصور والمقالات العلمية ، سياسية واجتماعية .

٤٦ - النضال

هي جريدة يومية سياسية . اصدرها الصحفي مصطفى المقدم في بيروت سنة ١٩٣٠ . وهو من ابناء محلة المصيطبة . انتخب عضوا في مجلس نقابة الصحافة مرارا . ثم انتقلت ملكيتها الى شركة النور للصحافة - يوسف وشركاه .

٤٧ - الخطيب

اسسها خير الله الشمالي سنة ١٩٣١ . وهو من مواليد عجلتون ، قضاء كسروان . هوى الصحافة يافعا ، ودرس الحقوق في دمشق . وما زال ترخيصها باسمه ، يومية سياسية .

٤٨ - الرواد

اسسها الصحفي بشارة مارون سنة ١٩٣٢ ، « يومية سياسية ، عربية ، جامعة » . ومؤسسها من قرية عين سعادة ، كانت له جولات صحفية نشطة في العديد من الدول العربية والاجنبية .

٤٩ - المساء

اصدرها عارف الفريب سنة ١٩٣٣ ، بالاشتراك مع الصحفي احمد السبع . وكانت سياسية يومية مسائية . واستمرت في الصدور حتى ١٩٣٩ .

٥٠ - « النهار »

اسسها سنة ١٩٣٣ في بيروت ، الصحفي جبران تويني . وكان هذا قد مارس الصحافة طويلا ، منذ سنة ١٩٠٨ ، بادئا في باريس ، ثم مصر ، ثم بيروت ، محررا في عدة صحف . واسهم في تأسيس جريدة « الاحرار » مع خليل كسيب وسعيد صباغة ، سنة ١٩٢٣ .

عين سفيرا للبنان في كل من الأرجنتين والارغواي وتشيلي . وعين وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٢ . وانتخب نقيبا للصحافة اللبنانية سنة ١٩٤٦ .

وبعد وفاته سنة ١٩٤٧ ، انتقلت الى ابنه غسان تويني اثر تسوية مع بقية الورثة . انتخب غسان نائبا عن بيروت سنة ١٩٥١ . وهو حاليا ممثل لبنان في الامم المتحدة . ثم تطورت الى شركة مساهمة ، باسم « دار التعاونية الصحفية » .

اصدرت سنة ١٩٦٨ ، ملحقين لعدد يوم الاحد . احدهما باسم « النهار الاقتصادي والمالي » . والثاني باسم « نهار الرياضة والتسلية » . وكلاهما توقفا خلال الحرب اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .

٥١ - الاتحاد اللبناني

اسسها الخوري انطوان عقل سنة ١٩٣٣ يومية سياسية . ثم انتقلت ملكيتها الى اسكندر سعيد البستاني وشكري داغر وزيدان ضاهر زيدان . وما لبث هذا الاخير ان استقل بها . وهو من قرية عين زحلثا في قضاء الشوف .

٥٢ - « النداء »

اسسها سنة ١٩٣٤ الاشقاء تقي الدين وكاظم وعماد الصالح ، يومية سياسية .

وتقي الدين الصلح تخصص بالحقوق . وشغل منصب مدير عام وزارة الانباء . وانتخب نقيبا للصحافة سنة ١٩٤٦ ، ونائبا عن البقاع سنة ١٩٦٤ . ثم رأس الحكومة اللبنانية ، وكلف ثانية بالتأليف سنة ١٩٨٠ .

و « النداء » تصدر حاليا ، ومنذ ١٩٧٠ ، لصاحبها عبد الكريم مروة وجورج حاوي ، ناطقة باسم الحزب الشيوعي اللبناني .

اسمها سنة ١٩٣٥ الصحفي **محيي الدين النصولي** ، يومية سياسية . وقد انتخب سنة ١٩٣٧ نائبا عن بيروت ، وسنة ١٩٤٤ رئيسا لجمعية اصحاب الصحف اللبنانية . كما عين وزيرا في الحكومة ، سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ .

ومحيي الدين النصولي خريج الجامعة الامريكية في الاقتصاد . انتقل امتيازها الى **جوزف عارج ساعدة** . وهو حاليا ملك المؤسسة الوطنية للصحافة والطباعة والنشر (ش . م . ل .)

٥٤ - المكشوف

اسمها الصحفي **الشيخ فؤاد حبش** سنة ١٩٣٥ ، جريدة ادبية فنية سياسية . وكان من أبرز محرريها الاديب الصحفي **مارون عبود** .

ومارون عبود ، اديب وصحفي لبناني كبير . ولكنه اشتهر وعمل اديبا ومربيا اكثر منه صحفيا .

ولد في قريته عين كفاح سنة ١٨٨٦ . وصادف يوم ميلاده ، ٩ شباط ، عيد شفيق طائفته ، مار مارون . فاسماه جده ، كاهن القرية ، باسم هذا القديس . والطريف في الامر ، ان مارون عبود ، اسمى ابنه البكر « محمد » . وهذا الى جانب نهجه الادبي وفلسفته ، يدل على اقتخاره بقوميته العربية ، وبعده عن الروح الطائفية . فكتب اليه مهنتا بالمناسبة السعيدة ، صديقه الاديب الفيلسوف امين الريحاني ، رسالة مؤرخة ١١/١١/١٩٢٦ ، جاء فيها :

« اصادحك واهنك بابتك الجديد ، واهنك باسمه الاجد
« (محمد) . احسنت يا مارون ، احسنت ، وخير الاباء انت .
« وجبذا في المسلمين وفي الدروز وفي اليهود من يقتدون بك ،
« فيسمون ابناءهم باسماء ابائنا القديسين . ونسمي ابناءنا
« باسماء ابنائهم الاولياء » .

بدا مارون عبود حياته الصحفية الوجيزة ، بتحرير صحيفة « **الروضة** » عام ١٩٠٦ . فاستمر فيها مدة سنة وثلاثة اشهر ، معالجاً مواضيع اجتماعية وسياسية وخلقية . ثم تسلم تحرير صحيفة « **النصير** » عام ١٩٠٨ ، متابعاً سيرته الاصلاحية . فما لبث الحاكم ان عطلها ، اثر مقال بعنوان « يا شعب لبنان » ، هاجم فيه العثمانيين .

ومنذ سنة ١٩٢٢ ، انصرف مارون عبود للتدريس في الجامعة الوطنية في عاليه . وبقي فيها ثمانية وثلاثين عاما مديرا للدروس العربية .

ساهم في تحرير صحيفة « **المكشوف** » ، بناء لطلب صاحبها الشيخ فؤاد حبش . وحرر في مجلة « **الكاتب المصري** » ، بناء لطلب طه حسين .

انتخبه المجمع العلمي العربي عضوا فيه ، سنة ١٩٥٥ . فكتب « ابو محمد » له شاكرا : « لقد انتخبتموني فتوجتم بياض شعري باكليل مجد عربي . فلكم شكري ، والله نسأل ان يوفقنا جميعا الى خدمة لساننا العربي المبين وامتنا الحبيبة » .

وعندما نال وسام المعارف الفرنسي ، كتب له الشاعر امين نخلة مهنتا : « حفظك الله من صدرك منزلا يتجاهى به وسام اعجمي غريب ، ينزل اليوم خير منازل العرب » .

وفي احدى رسائل نزار قباني لمارون عبود ، يقول : « كتبنا شعرا في عصر مارون عبود . وعلى محك هذه السنديانة الماردة ، برينا اقلامنا ، وتركنا اسماءنا » .

توفي سنة ١٩٦٢ . فتولى ابنه نظير جمع تراثه في اثني عشر مجلدا . واقام له متحفا في منزله في عين كفاح . (١)

٥٥ - مجلة « الجمهور »

اصدرها في بيروت عام ١٩٣٦ ، الصحفي **ميشال ابو شهلا** . ولدى وفاته سنة ١٩٥٩ ، تابع اصداؤها ابنه الصحفي **فريد ابو شهلا** ، وما زال الى اليوم . وقد اصبح اسمها ، منذ ١٩٥٢ ، « **الجمهور الجديد** » .

وسبق لميشال ابو شهلا ، ان تشارك وميشال زكور ، سنة ١٩٢٩ ، في اصدار مجلة « **المعرض** » .

وبرز ميشال ابو شهلا ، صحفيا اديبا وشاعرا . وانتخب سنة ١٩٤٣ رئيسا لنقابة اصحاب الصحف . وانتخب نجلة فريد نقيباً للصحافة سنة ١٩٨١ ، خلفا للنقيب رياض طه .

٥٦ - اراراد

ان صحيفة « **اراراد** » يومية سياسية باللغة الارمنية . اسمها **كريكور هجنليان** سنة ١٩٣٧ ، وما زالت تصدر الى الان . مديرها المسؤول **اونيك جامبوليان** . وهي لسان حال الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، المعروف بحزب « **الهانشاق** » ، وهو يساري .

(١) هنري زغيب : « **النهاد العربي والدولي** » ، ١٩٨٠ .

اسسها سنة ١٩٣٧ **باروناك طوماسيان** . وما زالت تصدر الى اليوم بدارته . وهي تنطق باسم حزب الوسط الارمني « **رمغفار** » (الحزب الديمقراطي الحر الارمني وصاحبها هو نفسه مؤسس مجلة « **شيراك** » الادبية الشهرية .

٥٨ - « اليوم »

انشأها الصحفي **عفيف الطيبي** سنة ١٩٣٧ ، يومية سياسية . توقفت عن الصدور ، من ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ ، بسبب سفر صاحبها الى المانيا ، خلال الحرب العالمية الثانية . فتولى فيها رئاسة المكتب العربي . ثم عادت للصدور سنة ١٩٤٥ .

انتخب عفيف الطيبي ، نقيبا للصحافة اللبنانية سنة ١٩٥٨ . وجدد له مرتين ، سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦٢ ، انتقلت بعده الى شقيقه الصحفي **النيب وفيق الطيبي** .

٥٩ - رقيب الاحوال

اسسها الصحفي **سمعان فرح سيف** ، يومية سياسية ، سنة ١٩٣٨ . وهو من قرية عشقوت . تعرضت صحيفته للتعتيل من السلطة المنتدبة مرارا . وقد تميزت بالدفاع عن مصالح رجال الاكلروس الموارنة والكاثوليك في الشرق . كان من اركان الحزب الدستوري الذي تزعمه الرئيس بشارة الخوري . وانتخب مرارا عضوا في مجلس نقابة الصحافة اللبنانية .

٦٠ - المستقبل

صحيفة اسبوعية سياسية ، انشأتها الصحيفة **الفرا لطوف** في طرابلس سنة ١٩٣٨ . وهي مناضلة وطنية ، انتخبت عميدة للرابطة النسائية الديمقراطية في الشمال . واستمرت في اصدارها ما ينيف على الثلاثين سنة . ثم انتقل ترخيص الصحيفة الى شركة دار الصحافة (ش . م . م) .

٦١ - العمل

« العمل » صحيفة حزب الكتائب اللبنانية ، منذ تأسيسها سنة ١٩٣٩ الى اليوم . بدأت اسبوعية ، وتحولت الى يومية سياسية بعد الحرب العالمية الثانية . تولى رئاسة تحريرها سنة ١٩٥٠ ، الصحفي **جورج عميرة** ، وما زال الى اليوم . وهو عضو مجلس نقابة الصحافة اللبنانية .

اسسها **ابراهيم سليم النجار** سنة ١٩٣٩ ، يومية سياسية . سنة ١٩٦٠ باعها ورثته للسيد **كمال سنو** . وسنة ١٩٦٣ اشتراها الصحفي **عبد الفني سلام** ، وما زالت تصدر على اسمه الى اليوم . وفي نفس السنة ، تولى رئاسة تحريرها الصحفي **وليد عوض** ، قبل انتقاله لمجلة « الحوادث » .

٦٣ - الهدى

يومية سياسية . اسسها الصحفي **احمد السبع** سنة ١٩٣٩ . وهو من برج البراجنة . ناضل كثيرا ضد الاستعمار ، وعمل للوحدة العربية بعناد واصرار . فاضطهد وسجن . ولم ينثن عن طلب الحق والتحرر . كان بدا حياته الصحفية ، متعاوناً مع الصحفي **عارف الغريب** في اصدار جريدة « **المساء** » ، من ١٩٣٣ الى ١٩٣٩ .

ان ترخيص « الهدى » مسجل حاليا في وزارة الاعلام ، باسم ورثة احمد السبع . وان احدهم ، باسم **السبع** ، مسؤول عن ادارة جريدة « السفير » .

٦٤ - الديار

صحيفة يومية سياسية . اسسها الصحفيان **حنا غصن** و**تقي الدين الصالح** سنة ١٩٤١ . ثم تنازل هذا الاخير عن حصته لصالح شريكه الاول سنة ١٩٤٩ . وهي حاليا ملك شركة الديار الصحفية .

٦٥ - تلفراف - بيروت ، الطيار

اسسها الشقيقان الداموريان **نسيب** و**توفيق المتني** سنة ١٩٤٢ ، متخصصة في سباق الخيل . ثم تحولت الى يومية سياسية . سنة ١٩٤٣ ، استقل توفيق عن اخيه ، واصدر جريدة « **الطيار** » ، يومية سياسية ، ذات طابع شعبي جماهيري . واشتهر نسيب بتطوعه للدفاع عن حقوق الطبقات الكادحة ، ضد الغلاء والاحتكار والاقطاعية . فاعتيل سنة ١٩٥٨ وهو في الطريق من الجريدة للمنزل . وكان قد انتخب سنة ١٩٤٤ نقيبا للمحررين . وبعد اغتياله ، تولى شقيقه توفيق دمج الصحيفتين معا ، تحت اسم « **الطيار - التلفراف** » . وحاليا « **الطيار** » تملكها شركة **دار الصياد** للصحافة والطباعة والنشر .

٦٦ - الهدف

يومية سياسية . اسسها **جميل مكاي** سنة ١٩٤٣ . وعمل فيها **زهير عسيران** ،

محررا ، فرئيس تحرير ، فمالك لها سنة ١٩٦١ . وهو من مواليد صيدا . برز في النشاط السياسي ، ركن في منظمة النجادة ، وفي الهيئة الوطنية ، وفي حزب النداء القومي . شارك في المظاهرات ضد الانتداب ، وسجن مرارا . انتخب تقيبا للصحافة سنة ١٩٦٦ .

٦٧ - السياسة

اصدرها الدكتور عبد الله اليافي ، يومية سياسية ، سنة ١٩٤٥ . وهو محام ، انتخب نائبا ، وعين تكرارا رئيسا للحكومة اللبنانية . والصحيفة هي حاليا بتملك السيد فاروق البرير .

٦٨ - الحياة

اصدرها الصحفي كامل هروة في بيروت سنة ١٩٤٦ ، يومية سياسية . واتبعها سنة ١٩٥٢ ، بصحيفة يومية سياسية باللغة الانكليزية ، « ذي دايلي ستار » . وكانت سياستها محافظة . وبعد وفاته اغتالا ، انتقلت ملكية الصحيفتين الى ورثته .

٦٩ - بيروت - المساء

اسسها الصحفي عبد الله المشنوق سنة ١٩٤٦ . وكان قد ساهم في تحرير واصدار عدة صحف أخرى . وتولى ادارة مدارس المقاصد الاسلامية في لبنان . اشتهر بمواقفه النضالية الوطنية ، التي ادخلته السجن سنة ١٩٤١ . له عدة مؤلفات . انتخب نائبا عن بيروت سنة ١٩٦٠ ، وعين وزيرا للانباء والداخلية . تولى رئاسة تحرير بيروت - المساء . ابنه محمد المشنوق ، الذي اصبح مديرا عاما للوكالة الوطنية للانباء . و « بيروت - المساء » اصبح ترخيصها حاليا باسم السيد محسن ابراهيم .

٧٠ - الزمان

اسسها روبر اييلا سنة ١٩٤٧ ، يومية سياسية . ويعتبر مؤسسها مناضلا كبيرا في الميدان الصحفي . فقد اسهم في تطوير التشريع الصحفي طيلة حياته . وعني بجمع قوانينها المتعاقبة وشرحها ، في مخطوطات كان يعدها للنشر قبل وفاته .

رأس نقابة المحررين اللبنانيين ، ثلاث مرات متعاقبة ، في سنوات ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٥٣ .

وانتخب رئيسا لنقابة مراسلي الصحافة الاجنبية ، اربع مرات ، في سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٤ .

وانتخب تقيبا للصحافة اللبنانية مرتين ، في سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ . وخلال توليه هذه النقابة ، اصدر « مجلة الصحافة اللبنانية » سنة ١٩٥٧ .

وهذه الصحيفة هي حاليا بتملك ورثة مؤسسها النقيب روبر اييلا .

٧١ - لو سوار - أيك

جريدة يومية سياسية ، باللغة الفرنسية . اصدرها ديكران توسباط ، في بيروت سنة ١٩٤٧ . وهو نفسه الذي اصدر سنة ١٩٥٣ ، صحيفة ثانية باللغة الارمنية ، باسم « أيسك » ، وفيما يتعلق بصحيفة أيك ، فانها كانت اصلا تصدر باللغة الارمنية ، كما يدل اسمها ويعني « المساء » . فتحوط الى اللغة العربية ، مع احتفاظها بنفس الاسم حتما ، بموجب قرار وزير الاعلام الصادر في ١٧ - ١١ - ١٩٧٣ .

وقد تحولت لغتها للمرة الثالثة سنة ١٩٧٧ ، الى الانكليزية واستمرت تصدر يومية وحيدة بهذه اللغة ، حتى توقفها في ١٨ ايار ١٩٨٠ . فالصحيفة الانكليزية الاولى ، ديلي ستار ، التي كانت تصدر عن دار « الحياة » توقفت قبلها .

وعزت « أيك » احتجاجها الى الخسارة المالية الدائمة التي كانت تكابدها ، طيلة ثلاث سنوات من الحرب الاهلية اللبنانية . فحرمت من القراء الاجانب الذين غادروا لبنان ، فشحت مبيعاتها ووارداتها الاعلانية . فقالت ادارتها في آخر عدد صدر لها ، انها وجدت نفسها امام خيارين : « اما الاحتجاب واما السعي الى دعم مالي ، كان لا بد ان يحد من حريتها . فاختارت الاحتجاب » (١)

٧٢ - الانوار

جريدة يومية سياسية . اسسها سعيد فريجة وابنه يسام سنة ١٩٥٠ . وترخيصها مسجل حاليا باسم « دار الصياد للصحافة والطباعة والنشر ش.م.ل. » . وسعيد فريجة صحفي عصامي نشيط . سبق له ان اسس « مجلة الصياد » سنة ١٩٤٣ ، وهي مجلة اسبوعية سياسية هزلية كاريكاتورية . ثم اسس مجلة « الشبكة » سنة ١٩٥٥ ، وهي مجلة اسبوعية فنية .

٧٣ - الاحد

جريدة اسبوعية سياسية ، اسسها الصحفي رياض طه ، سنة ١٩٥٠ .

(١) صحيفة « النهار » : بيروت ١٩/٥/١٩٨٠ .

وبقيت في ملكيته ، حتى اغتياله سنة ١٩٨٠ . وكان قد اسس جريدة « الكفاح » سنة ١٩٥٨ . انتخب نقيبا للصحافة سنة ١٩٦٧ وجدد له تكرر ا حتى ١٩٨٠ .

٧٤ - الدنيا

صحيفة اسبوعية سياسية . اسسها سنة ١٩٥٢ الصحفي توفيق وهبة . وباعها سنة ١٩٥٨ للصحفي سليمان ابو زيد ، الذي ما زال يملكها الى الآن . وتحول ترخيصها الى يومية .

٧٥ - الجريدة

اسسها جورج نقاش والنائب نصري المعلوف سنة ١٩٥٢ . وكانت اول صحيفة لبنانية تصدر بثمانى صفحات ، يومية سياسية .

تولى ادارتها رشدي المعلوف ، الذي اشتهر في مقاله اليومي « مختصر مفيد » . وقد جمع بعض هذه المقالات ، ذات الطابع الاجتماعي السياسي التهكمي ، في كتاب يحمل نفس العنوان ، صدر سنة ١٩٥٦ .

ولد رشدي المعلوف سنة ١٩١٥ في قرية عين القبو ، بجوار بسكنتا . حصل علومه في الجامعة الامريكية في بيروت ، وتابع تخصصه في الولايات المتحدة الامريكية ، في الفن والفلسفة والادب والصحافة .

كتب عدة مؤلفات . بعد « الجريدة » ، اصدر سنة ١٩٦٢ صحيفة « الصفاء » . سنة ١٩٧٢ انضم الى اسرة تحرير « النهار » ، حيث راح يكتب تعليقاته تحت عنوان « نهاريات » .

واخيرا انضم الى اسرة تحرير مجلة « المستقبل » التي تصدر في باريس . فعنون فيها مقالاته ، بنفس العنوان القديم « مختصر مفيد » . وثابر على ذلك ، حتى وفاته سنة ١٩٨٠ . (١)

انتقلت ادارة « الجريدة » ، بعد رشدي المعلوف ، الى الصحفي رياض حنين . وهي حاليا بتملك الصحفي جورج سكاف .

٧٦ - الراصد

يومية سياسية ، اسسها غندور كرم سنة ١٩٥٣ . وانتقلت منه الى

(١) صحيفة « النهار » : عدد ١٩٨٠/٨/١٨ .

الصحفي جورج رجي . وهذا يحمل اجازة في الحقوق ودبلوم في الصحافة . وكان في نفس الوقت ، يصدر وكالة الانباء الدولية ، ووكالة الصحافة العالمية . وصحيفة « الراصد » مسجلة حاليا في وزارة الاعلام ، باسم شركة الم رابط للصحافة والطباعة والنشر .

٧٧ - المحرر

يومية سياسية . اسسها فريد الطيارة سنة ١٩٥٣ . انتقلت سنة ١٩٦٣ الى الصحفي هشام ابو ظهر . وهو من مواليد صيدا . تخرج من الجامعة الامريكية ، في علم السياسة .

٧٨ - ماغازين :

ان مجلة « ماغازين » ، صحيفة اسبوعية ، ينص ترخيصها على انها « فنية تبحث في شؤون التلفرة » . تصدر منذ ١٩٥٦ عن المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر ، لصاحبها جورج ابو غضل . لغتها فرنسية .

وهي بالتالي الاخت التوام لمجلة « الاسبوع العربي » . يرأس تحريرها الصحفي فريد سلمان ، الذي تخصص في باريس ، صحفيا وحقوقيا . وعمل مديرا لقطاع الشرق الاوسط في تلفزيون باريس .

٧٩ - الاسبوع العربي

« الاسبوع العربي » مجلة اسبوعية سياسية ، اصدرتها سنة ١٩٥٨ المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر ، لصاحبها جورج ابو غضل ، وتولى رئاسة تحريرها الصحفي ياسر هوارى .

وكان ياسر هوارى عمل محررا في صحيفة « بيروت - المساء » ، ثم التحق بمعهد الصحافة في لندن سنة ١٩٥٤ ، حيث عمل في « الدايلى تلغراف » . ولدى عودته الى بيروت سنة ١٩٥٥ ، التحق بجريدة « الديار » . وبعدها تولى رئاسة تحرير « الشبكة » ، الصادرة عن دار الصياد .

٨٠ - صوت العروبة

جريدة يومية سياسية ، لسان حال حزب النجادة . اسسها رئيس الحزب عدنان الحكيم سنة ١٩٥٨ . وتولى ادارتها الصحفي رمضان لاوند ، استاذ الفلسفة في عدة معاهد ، ونائب رئيس حزب النجادة . له عدة مؤلفات ومحاضرات .

اصدرها الياس غريافي سنة ١٩٦٦ ، يومية سياسية . وما زالت على اسمه الى اليوم .

- الهجرة الجديدة للصحافة اللبنانية

نتيجة لاستمرار الحرب الاهلية اللبنانية زهاء ثماني سنوات ، حتى اعداد هذا الكتاب ، انتقل العديد من صحفنا العربية الى العواصم الاوروبية ، ثم الى قبرص .

فذكرت السلطات القبرصية ، انها تلقت خلال سنة ١٩٨١ سبعة عشر طلبا لاصدار صحف عربية في نيقوسيا ، وانشاء شركات صحفية قبرصية لهذه الغاية . ومن هذه الصحف ما كان هاجر الى باريس ولندن . فوافقت الحكومة على ذلك شرط عدم توزيعها داخل قبرص .

اما الاسباب التي دفعت هذه الصحف الى هجرة ثانية ، فتكمن في غلاء الايدي العاملة الاوروبية ، وكثرة اضرابات العمال التي تؤثر على صدورها بانتظام . يضاف الى ذلك سهولة المواصلات ، وقرب المسافات بين نيقوسيا والعواصم العربية .

اما الصحف التي بدأت فعلا بالصدور في قبرص حتى الان ، فهي الخمس الاتية : « الموقف العربي » ، و « الافق » ، و « العصر » ، و « المصباح » ، و « عالم الرياضة » . (١)

والى باريس هاجرت اربع صحف : « النهار العربي والدولي » و « الصياد » و « المستقبل » و « الوطن العربي » . والى لندن هاجرت « الحوادث » ، التي اصدرت هناك مجلة شقيقة باللغة الانكليزية اسمها « افنتز » . (٢)

(١) جريدة « السفير » : بيروت ١٩٨٢/١/٨ .

(٢) جريدة « النهار العربي والدولي » : نيسان ١٩٨٠ صفحة ٥٦ .

الفصل الرابع

المؤسسات النقابية الصحفية في لبنان

اولا : تطور نقابة الصحافة اللبنانية

يرجع ميلاد نقابة الصحافة اللبنانية الى سنة ١٩١١ . وقد اتخذت تسميات واشكالا مختلفة ، عبر تطورها وجهادها الطويلين . وتبدلت انظمتها ، تبعاً لتطور العمل الصحفي ، وللظروف السياسية التي واكبتها ، وكثيراً ما اعترضتها .

وفيما يلي ، تسلسل التسميات النقابية ، مكتفين بإيراد اسم رئيس النقابة ، وتاريخ انتخابه ، دون ذكر كافة اعضاء المجالس النقابية :

١ - لجنة الصحافة

رئيسها خليل سركيس سنة ١٩١١ .

٢ - جمعية الصحافة (تابعة لجمعية الصحافة العثمانية في اسطنبول)

رئيسها جورج حروفش سنة ١٩١٨ .

٣ - نقابة الصحافة

تعاقب على رئاستها كل من :

رامز سركيس سنة ١٩١٩ .

وديع عقل سنة ١٩٢٤ .

بشارة عبد الله الخوري سنة ١٩٢٥ .

وديع عقل سنة ١٩٢٨ .

خليل كسيب سنة ١٩٣٣ .

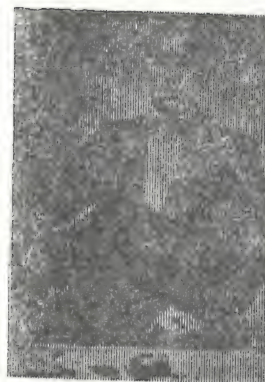
٤ - نقابة الصحافة في طرابلس (لبنان الشمالي)

رئيسها المحامي فريد انطوان سنة ١٩٣٨ .

٥ - نقابة اصحاب الصحف

رئيسها ميشال ابو شهلا سنة ١٩٤٣ .

بعض شهداء الصحافة اللبنانية السورية



فيلب الخازن

عمر حمد



الشيخ احمد حسن طباره

فريد الخازن

سميد فاضل عقل

بترو باولي



عبد الفني العريسي



الامير عارف الشهابي



جورج حداد

٦ - هيئة ارباب الصحف

رئيسها رامز سركيس سنة ١٩٤٣ .

٧ - جمعية اصحاب الصحف اللبنانية

رئيسها محيي الدين النصولي سنة ١٩٤٤ .

٨ - نقابة اصحاب الصحف اللبنانية

تعاقب على رئاستها كل من :

جبران تويني سنة ١٩٤٦ (اذار) .

تقي الدين الصلح سنة ١٩٤٦ (كانون الاول) .

اسكندر رياشي سنة ١٩٤٧ .

٩ - نقابة الصحافة اللبنانية (اصبحت سلكا بموجب قانون المطبوعات الصادر في ١٠/٩/١٩٤٨) . وتعاقب على رئاستها كل من :

كميل يوسف شمعون سنة ١٩٥٠ .

كميل يوسف شمعون سنة ١٩٥٣ .

روبير ابيلا سنة ١٩٥٤ .

روبير ابيلا سنة ١٩٥٦ .

عفيف الطيبي سنة ١٩٥٨ .

عفيف الطيبي سنة ١٩٦٠ .

عفيف الطيبي سنة ١٩٦٢ .

زهير عسيران سنة ١٩٦٦ .

رياض طه سنة ١٩٦٧ . (جدد له حتى اغتياله سنة ١٩٨٠) .

فريد ابو شهلا سنة ١٩٨٠ .

ثانيا : نقباء محرري الصحافة في لبنان

توالى على رئاسة نقابة محرري الصحافة اللبنانية ، الصحفيون الاتسي ذكرهم ، وفق التسلسل التاريخي : (١)

١ - روبر ابيلا

انتخب نقيباً لمحرري الصحافة ، ثلاث مرات : ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٥٣ . وقد ورد ذكره ايضا كنقيب للصحافة اللبنانية .

٢ - نسيب المتني

انتخب نقيباً سنة ١٩٤٤ . وهو من مواليد الدامور . حرر في عدة صحف ، قبل تملكه لصحيفة « التلغراف » اليومية السياسية . اشتهر بدفاعه العنيد عن الطبقات الكادحة ، من فلاحين وعمال ومستأجرين . وسيقت ضده دعاوى كثيرة وسجن . مات اغتيالاً سنة ١٩٥٨ ، في طريق عودته من الجريدة للمنزل .

٣ - سليم أبو جمره

انتخب نقيباً للمحررين سنة ١٩٤٥ . وهو من مواليد صور . حرر في عدة صحف . ثم عين قائمقاماً ، فرئيساً لقسم الاعلان والمراقبة في وزارة الانباء .

٤ - ممتاز الخطيب

انتخب نقيباً مرتين متتاليتين ، سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ . وهو من بلدة شحيم في قضاء الشوف . حرر في عدة صحف ، واصرر صحيفة « الحرية » من ١٩٥٢ الى ١٩٥٥ ، سياسية اسبوعية .

٥ - فريد الطيارة

انتخب نقيباً سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . حرر في عدة صحف وجاهد كثيراً ضد الاستعمار الاجنبي . اسس جريدة « المحرر » سنة ١٩٥٣ ، يومية سياسية .

(١) جورج عارج سعادة ويوسف اسعد داغر : مؤلفان مذكوران .

٦ - جودت هاشم

انتخب نقيباً سنة ١٩٥٣ . حرر في عدة صحف . اسس صحيفة « الاممة العربية » سنة ١٩٥٣ ، بالاشتراك مع الصحفي نسيب نمر . وكانت يومية سياسية .

٧ - وفيق الطيبي

انتخب نقيباً سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ . اسس صحيفة « الايام » سنة ١٩٦٦ ، اسبوعية اجتماعية اقتصادية غير سياسية . ثم تولى صحيفة « اليوم » ، بعد وفاة شقيقه ، نقيب الصحافة عفيف الطيبي . وهو ابن الصحفي محمد شاكِر الطيبي ، مؤسس صحيفة « الاخاء » عام ١٩١٨ .

٨ - اسحق منصور

انتخب نقيباً سنة ١٩٥٨ . نال اجازة في علم الصحافة من جامعة باريس . حرر في عدة صحف . اسس وكالة الانباء المصورة .

٩ - ملحم كرم

انتخب نقيباً سنة ١٩٦٠ وما زال الى اليوم . من مواليد دير القمر . نجل الصحفي الاديب كرم ملحم كرم . حرر في عدة صحف ، ورؤس تحرير مجلة « المجالس المصورة » . وهو حالياً صاحب جريدة « البيرق » .

ثالثا : نقباء مراسلي الصحافة الاجنبية

تعاقب على رئاسة نقابة مراسلي الصحافة الاجنبية في لبنان ، منذ سنة ١٩٣٧ الى الان ، ستة نقباء ، هم الاتية اسماؤهم ، وفقا للتسلسل التاريخي :

١ - دعبس المر

انتخب رئيساً للنقابة سنة ١٩٣٧ . مارس المحاماة في فلسطين ثم في لبنان ، الى ان عهدت اليه جريدة « التايمز » النندية بمراسلتها . تكرر انتخابه في سنوات ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ . اصدر مجلة « المستشار » سنة ١٩٢٩ .

٢ - توفيق مزراحي

انتخب نقيباً سنة ١٩٤٤ . بدأ حياته الصحفية مراسلاً لصحف « المقطم » في مصر ، و « ايكونوميك » في باريس ، و « نيوز كرونكل » في لندن . ثم

اسس جريدة اقتصادية في بيروت ، كانت الاولى من نوعها في الشرق الاوسط ، وهي « كومرس دي لوفان » . وكان توفيق مزراحي يهوديا ايراني الجنسية . احتفظ بجنسيته الايرانية رغم ولادته في دمشق ، وعمله في بيروت . ثم اقل جريدته في اواخر الخمسينات وانتقل الى باريس .

٣ - جورج بيطار

تكرر انتخابه نقيبا في سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٦٠ ومن ١٩٦٣ الى الان ، وهو من مواليد صيدا تخصص في الحقوق ، وفي العلوم السياسية والاقتصادية . ومارس التجارة ، الى ان عين مراسلا لوكالة « يونيتد برس » سنة ١٩٣٧ في بيروت . كما اسس وكالة « كونتيننتال برس » سنة ١٩٦٣ .

٤ - روبر ايالا

تكرر انتخابه نقيبا ، في سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٤ . اسس الوكالات الاتية : مرآة الشرق الاوسط ، الوكالة اللبنانية للصحافة ، الوكالة اللبنانية للصحافة والاعلان والطباعة ، ووكالة النشر اللبنانية . ورد تفصيل عنه في باب نقباء الصحافة والمحربين .

٥ - اسعد عقل

انتخب نقيبا سنة ١٩٥٥ . وهو من الدامور . اسس جريدة « البيرق » سنة ١٩١١ . حرر في عدة صحف . راسل جريدة « الاهرام » من ١٩٢٥ الى ١٩٥٩ .

٦ - ريمون لوار

انتخب نقيبا مرتين ، سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٩ . وهو من مواليد بيروت . راسل صحيفتي « باري ماتش » و « هنا باريس » . كما راسل وكالة الصحافة الفرنسية .

الفصل الخامس

الصحافة اللبنانية في المهجر

١ - دورها الكبير

ان الاميركيين ، الشمالية والجنوبية ، استقطبتا الصحفيين اللبنانيين بشدة ، منذ اواخر القرن التاسع عشر . فانشأوا في معظم دول اميركا ، صحفا كثيرة ، ناطقة بلغة الضاد . وقد لاقى اوائل صحفيينا هناك ، مصاعب جمة ، في استقدام ادوات الطباعة والاحرف المعدنية ، من اوروبا ومن لبنان مع ما يستلزم ذلك من نفقات وطول انتظار .

ولقد كان للصحفيين اللبنانيين ، فضل كبير على الامة العربية جمعاء ، وهم ابناؤها ، برز في الحقلين الاتيين :

أ - الحفاظ على لغة الوطن العربية

ان الصحف اللبنانية اسهمت الى حد كبير وما زالت ، في الحفاظ على اللغة العربية ، لدى الجاليات العربية في المهجر . والمعروف ان ابناء المهاجرين واحفادهم ، يميلون تدريجيا لفة ابائهم ، لدرجة تصل احيانا الى التخلي عنها كليا . فالصحافة العربية تفعل هنا فعلها الهام ، في استمرار تمرير المهاجرين المتحدرين من اصل عربي ، على استعمال لغتهم الاصلية .

ب - الاسهام في معركة التحرر القومية

اسهمت الصحافة اللبنانية كثيرا ، في المعركة التي خاضتها الشعوب العربية ، ضد المستعمرين المتعاقبين على هذه البلاد ، من عثمانيين وفرنسيين وبريطانيين . فالهبت مشاعر المهاجرين العرب ، وشكلت قوى ضغط هائلة على حكام المهجر لمساعدة العرب في معاركهم التحررية .

٢ - صحافتنا في الولايات المتحدة الاميركية

كانت كثيرة جدا ، طلائعها الاتية :

أ - كوكب اميركا

اول صحيفة صدرت في اميركا ، هي « كوكب اميركا » . انشأها نجيب

عربيلي سنة ١٨٨٨ ، في نيويورك .

ب - العصر والهدى

كلاهما اصدرهما نعيم مكرزل . الاولى ، في فيلادلفيا سنة ١٨٩٤ . والثانية في نيويورك سنة ١٨٩٨ ، وما زالت تصدر الى اليوم ، رغم الصعوبات المالية التي تجابهها .

ج - الحارس والمهاجر

اصدرهما الاديب امين منصور الغريب ، في نيويورك سنة ١٨٩٧ ، وهو من الدامور .

٣ - صحافتنا في الارجننتين

اول صحيفة انشأها في الارجننتين ، سليم بالش من زحلة ، باسم « الفيحاء » . وكان ذلك سنة ١٨٩٤ .

وتعاقبت بعدها عدة صحف على الصدور .

٤ - صحافتنا في البرازيل

انشأ نعيم لبكي اول صحيفة في البرازيل في سان باولو ، عام ١٨٩٦ ، باسم « الرقيب » وعاد سنة ١٨٩٩ ، فاصدر صحيفة اخرى « المناظر » ، بالاشتراك مع فارس نجم .

وصدرت صحف عديدة غيرها فيما بعد .

٥ - صحافتنا في الشيلي

في غضون ست سنوات ، من ١٩١٣ الى ١٩١٩ ، اصدر اللبنانيون في الشيلي ، ست صحف عربية ، واثنين بالاسبانية . كانت رائدتها صحيفة « المرشد » ، للخوري بولس الخوري ، سنة ١٩١٣ .

ثم صدرت صحف كثيرة اخرى .

الفصل السادس

جدول تسلسل تاريخي بالنصوص القانونية الهامة المتعلقة بالصحافة اللبنانية (مع بعض نماذج تطبيقية) منذ ١٩١٩ الى ١٩٧٧

مرتبة حسب تسلسل نشرها التاريخي في الجريدة الرسمية

١ - في عهد الانتداب الفرنسي

| الموضوع | الرقم | تاريخ النص |
|---|-------------------|---------------|
| الفاء المراقبة عن الجرائد ومسؤولية اصحابها والتعطيل الاداري | قرار ٦٣٢ | ١٧ - ٩ - ١٩١٩ |
| انشاء مصلحة المطبوعات | ١٥١٧ | ٧ - ٩ - ٢٢ |
| قانون الطبع والنشر | ٢٤٦٤ | ٦ - ٥ - ٢٤ |
| التعطيل الاداري للجرائد والمجلات - عقوبات | ٣٠٨٠ | ٢١ - ٤ - ٢٥ |
| مراقبة المطبوعات | ١٣٧ | ٢٣ - ٢ - ٢٦ |
| اتمام مادة في القرار ١٣٧ | ١٤٦ | ٢٦ - ٢ - ٢٦ |
| طبع الصحف وسائر النشرات الدورية وبيعها | ١١١ | ٢٢ - ٥ - ٤٠ |
| تحويل القرار ١١١ | ٣٠٠ | ١٥ - ١١ - ٤٠ |
| تحويل القرار ٣٠٠ بشأن طبع الصحف وبيعها | ٦٧ | ٢٩ - ٣ - ٤١ |
| تطبيق القرار ٦٧ على الصحافة العربية | ٩٥ | ٢٩ - ٤ - ٤١ |
| الايداع القانوني للمطبوعات | ١٢٢ مرسوم اشتراعي | ٢٠ - ١١ - ٤١ |

٢ - النصوص في عهد الاستقلال

| | | |
|--|-------------|---------------|
| الفاء المراقبة الصحفية | قانون | ٨ - ١ - ٤٥ |
| الفاء القرار ١١١ الصادر في ٢٢ - ٥ - ٤٠ | مرسوم ٦١١٤ | ٤ - ٦ - ٤٦ |
| (مراقبة انباء فلسطين) | قانون | ٢٨ - ٤ - ٤٨ |
| قانون المطبوعات | قانون | ٢ - ٩ - ٤٨ |
| انشاء نقابة للصحفيين | قانون | ١٠ - ٩ - ٤٨ |
| (رقابة) | مرسوم | ٥ - ١٠ - ٤٨ |
| منع دخول جرائد صادرة في الاراضي | مرسوم ١٥٠٧٧ | ٢٥ - ٥ - ١٩٤٩ |

| تاريخ النص | الرقم | الموضوع |
|--------------|------------------|---|
| ٦ - ١٠ - ٤٩ | مرسوم | السورية الى عموم الاراضي اللبنانية (على سبيل اعطاء نموذج) |
| ٤ - ٢ - ١٩٥٠ | قرار ٦ | انشاء وزارة جديدة باسم « وزارة الانباء » ترخيص للسيد كسروان لبكي باصدار مطبوعة سياسية اسبوعية تسمى كوميكا (على سبيل اعطاء نموذج) |
| ٢٧ - ٦ - ٥٠ | مرسوم ٢٢٦٠ | توقيف جريدة الصياد عن الصدور لمدة ٣ أيام (على سبيل اعطاء نموذج) |
| ٢٣ - ١١ - ٥٠ | مرسوم ٣٥٦٣ | التصريح لمجلة الدنيا الصادرة في دمشق بالدخول الى الاراضي اللبنانية (على سبيل اعطاء نموذج) |
| ٢ - ٣ - ٥١ | قرار ١٩٣ | الفاء الترخيص باصدار جريدة « صوت العروبة » (نموذج) |
| ٢٣ - ٤ - ٥١ | قرار ٤٧٤ | الترخيص للسيد مارون الحويك باصدار مطبوعة سياسية في بيروت تسمى «السفير» تعيين وزير لوزارة الانباء تعديل قانون نقابة الصحافة |
| ١٤ - ٢ - ٥١ | مرسوم ٤٢٤٢ | رقم ٣ |
| ٢٢ - ١٠ - ٥٢ | مرسوم اشتراعي | قانون المطبوعات |
| ٢٢ - ١٠ - ٥٢ | مرسوم اشتراعي | رقم ٤ |
| ١٠ - ١١ - ٥٢ | قرار ١٣٢٥ | رفض تحويل ترخيص باصدار مطبوعة « البدر » غير السياسية الى سياسية تحويل ترخيص باصدار مطبوعة «الخواطر» السياسي اليومي الى سياسي اسبوعي |
| ١١ - ٤ - ٥٣ | مرسوم اشتراعي ٧٢ | انشاء المجلس النقابي للصحافة |
| ١٣ - ٤ - ٥٣ | مرسوم اشتراعي ٧٤ | تحديد عدد المطبوعات الدورية السياسية |
| ٨ - ٥ - ٥٤ | قانون | اضافة فقرة الى المادة ٤١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ تاريخ ٢٢ - ١٠ - ٥٢ (قانون المطبوعات) |
| ٢١ - ٨ - ٥٤ | قرار ١٠٦ | نقل ترخيص مطبوعة النهضة السياسية الى اسم السيد نديم ابو اسماعيل |
| ٤ - ٩ - ٥٤ | قرار ١١٨ | نقل ثلثي ترخيص مطبوعة « الاتحاد اللبناني » السياسية الى السيد زيدان زاهر زيدان |
| ٢٦ - ٥ - ٥٦ | قرار ٩٧ | ترخيص الى الاستاذ عبد الله اليافي |

| تاريخ النص | الرقم | الموضوع |
|--------------|---------------|---|
| ١٤ - ٩ - ٦٢ | قانون | باصد مطبوعة يومية سياسية باسم « السياسة » |
| ٢٤ - ٦ - ٦٥ | قانون ٣٧ - ٦٥ | قانون المطبوعات |
| ١٦ - ١١ - ٦٥ | قانون ٥٧ - ٦٥ | العفو العام عن جرائم المطبوعات |
| ٢٧ - ١٢ - ٦٧ | قرار ١٢٧٧ | منح عفو عام عن جرائم المطبوعات |
| ٣٠ - ١٢ - ٦٨ | قانون ٣٤ - ٦٨ | ترخيص باصدار وكالة صحفية اخبارية باسم « وكالة اخبار اليوم » |
| ٢٤ - ٤ - ٦٩ | قانون ١٤ - ٦٩ | منح عفو عام عن جرائم المطبوعات |
| ٢٤ - ١٢ - ٦٩ | قرار ١٣١١ | منح عفو عام عن جرائم المطبوعات |
| ١١ - ١٢ - ٧٠ | قانون ١٥ - ٧٠ | ترخيص باصدار وكالة صحفية باسم « وكالة ذي مونيتور » |
| ٢١ - ١٢ - ٧٠ | مرسوم ٢٥٦ | منح عفو عام عن جرائم المطبوعات |
| ٢٢ - ١ - ٧١ | قانون ٢ - ٧١ | اضافة فقرة « نقابة الصحافة ونقابة المحررين » الى نص المادة التاسعة من المرسوم رقم ١٣٦١٥ تاريخ ٢١ - ٨ - ٦٣ |
| ٢٢ - ٨ - ٧١ | قرار ٦٦٠ | القاضي باخضاع بعض المؤسسات والجمعيات لرقابة ديوان المحاسبة |
| ٥ - ١١ - ٧١ | مرسوم ٢١٤٣ | حصر حق النظر بجرائم المطبوعات الصحفية بالمحاكم المنصوص عليها في المادة ٦٧ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ - ٩ - ٦٢ |
| ٢٣ - ٨ - ٧١ | قرار ٦٦٠ | نقل ملكية ترخيص مطبوعة « الهدى » الى ورثة احمد حسن السبع |
| ٥ - ١١ - ٧١ | مرسوم ٢١٤٣ | وضع مشروع القانون المعجل الحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٦٠٣ تاريخ ٢١ - ٧ - ٧١ الرامي الى تعديل نص الفقرة « ب » من المادة ٣١ من قانون المطبوعات الصادر في ١٤ - ٩ - ٦٢ موضع التنفيذ |
| ٩ - ١٠ - ٧١ | قرار ٩٠٤ | منع السادة : محمد شرف الدين ، سليم فنيش ، علي فقيه ، عصام الفريب ، من مزاوله بيع المطبوعات . |
| ٢٩ - ٢ - ٧٢ | قرار ١٥٠ | مصادرة نسخ مطبوعتي « وكالة الانباء الدولية » و « وكالة الصحافة العالمية » |

| | | |
|--------------|---------------------|---|
| ٨ - ٥ - ٧٢ | قرار ٣٣٨ | تعطيل ومصادرة نسخ مطبوعة « نضال العمال » غير المرخصة |
| ١٥ - ١١ - ٧٣ | قرار ٥٥٦ | إبدال اللغة الفرنسية لطبوعة « لوماتان » باللغة الانكليزية . |
| ١٧ - ١١ - ٧٣ | قرار ٥٦٤ | إبدال اللغة الارمنية لطبوعة « ايك » باللغة العربية . |
| ٢٤ - ١٢ - ٧٣ | قرار ٦٣٧ | الترخيص باصدار مطبوعة « ايفنتز » |
| ١ - ١ - ٧٧ | مرسوم اشتراعي رقم ١ | وضع الرقابة على المطبوعات |
| ٣ - ٦ - ٧٧ | مرسوم اشتراعي ١٠٤ | تعديل قانون المطبوعات اللبناني |

الباب الثالث

الوضع الصحفي اللبناني الحالي

مقارنا بالصحافتين العربية والاجنبية

— القيام بأبحاث علمية تتناول تاريخ الإعلام ، ولا سيما الصحافة اللبنانية والعربية وتطورها ووسائل رفع مستواها والإفادة منها .

— جمع المنشورات والمستندات المتعلقة بالصحافة وتنسيقها . (١)

وقد استهل المعهد نشاطه بمؤتمر دعت اليه منظمة اليونسكو ودام أربعة اشهر ، وقد اشرف على تنظيمه ، والقاء المحاضرات فيه ، الاستاذ جورج كاليبو ، المتخصص في الشؤون الصحفية في الاونسكو ، والمحاضر في كليتي الصحافة في ستراسبورغ وديكار . (٢)

وقد حضره ، عدا الصحفيين اللبنانيين ، عدد من رجال الاعلام في الدول العربية والدول الصديقة . وكانت غايته زيادة تأهيل رجال الاعمال الممارسين ، لتحسين قدرتهم الاعلامية وانتاجهم في هذا الحقل .

انما التدريس الفعلي في المعهد ، لم يبدأ الا سنة ١٩٧٠ ، أي بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور مرسوم تأسيسه في ٥ - ١٠ - ٦٧ ، وسبب ذلك ، كما صرحته المصادر الحكومية في حينه ، يعود الى عدم توفر الاموال اللازمة في الموازنة العامة (٣) .

وكانت عدة دول قد سبقتنا الى اعارة المؤسسات الصحفية الاهتمام الذي تستحقه كالولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وفرنسا حيث تدرس مادة الصحافة في معاهد خاصة منذ سنة ١٩٢٦ .

وبتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٥ صدر المرسوم رقم ٩٩٦٣ ، الذي اعطى الكلية تسميتها الحالية « كلية الاعلام والتوثيق » ، وقسم التدريس فيها قسمين :

أ - قسم الدراسات الاعلامية :

يشمل الصحافة ، الاذاعة ، التلفزيون ، الاعلان والعلاقات العامة .

ب - قسم الدراسات التوثيقية :

يشمل علم المحفوظات ، التوثيق ، المكتبات .

(١) مجموعة القوانين اللبنانية : باب الجامعة اللبنانية .

(٢) الاعلام في الحياة الحاضرة : كتاب « سننسل » صادر عن معهد الصحافة ، ٣ كانون الثاني

الى ٩ حزيران ١٩٦٩ (موجود في مكتبة الكلية) .

(٣) مجلة « ريفو دي لبنان » : بيروت ، عدد ١٩٦٩/١/٢٥ .

الفصل الاول

اهمية الصحافة في العصر الحاضر

ونشوء كلية الاعلام والتوثيق

ان الصحف تعتبر في عصرنا الحاضر من اهم المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة ، نظرا للدور البارز والخطير الذي تلعبه في تنوير الرأي العام حول مختلف القضايا .

ولا نجد خيرا من تقييم الاستاذ رياض طه ، نقيب الصحافة اللبنانية ، لهذا الدور الهام : (١)

« في اعتقادنا ان الصحافة ووسائل الاعلام هي التي ستحكم لبنان فعلا ، لانها ستعبر عن الرأي العام وتمثل حاجاته وطموحه ، كما ستفرض رقابة شعبية على السلطات كلها ، بقوة الحقيقة والحرية .

« على هذا ، فاننا نتوقع ان يوفق الاعلام الحديث الى « توعية المظلوم وردع الظالم » ، بفضل اتساع دائرة المعرفة « ونصرة الحقيقة وكشف الاضاليل » ، بل بفضل توافر المعلومات التي تهيب بالانسان ان يستحي فيصنع ما يشاء « المجتمع » .

١ - معهد الاعلام

تنبهت الدولة اللبنانية لاهمية هذه المؤسسات الصحفية وعملت على رفع مستواها عن طريق تهيئة العناصر البشرية المؤهلة لتسلمها . فأصدرت مرسوما في ٥ - ١٠ - ٦٧ رقم ٨٣٣٩ يقضي بانشاء معهد الصحافة (الذي سمي فيما بعد معهد الاعلام ، ثم كلية الاعلام والتوثيق) وقد حددت مهمة الكلية بما يلي :

— تنظيم دروس عالية في الاعلام تؤهل الطالب لنيل الاجازة في علم الاعلام .

(١) رياض طه : اخطاء الحرية وخطايا الاستبداد ، عيتاني للطباعة والتجارة ، بيروت ١٩٧٦ ، الصفحتان ٦٠ و ٦١ .

وان ادارة الكلية جادة بتجهيزها بالاستديوهات والمختبرات الاذاعية والطباعة الحديثة . (١)

ويذكر في هذا المجال ، ان ٩٩٪ من المحررين العاملين في الصحافة اللبنانية ، لا يجيدون الضرب على الالة الكاتبة ، مع ان ذلك اصبح من ضرورات العمل الصحفي ، في الدول المتقدمة . وان صحفها ترفض المقالات والاخبار غير المطبوعة على الالة . ولذلك حسنات كثيرة اهمها :

- سرعة قراءتها .
- عدم الوقوع في اخطاء قراءة
- تسهيل تقدير مساحة الطبع في متن الصحيفة .
- تقدير تقريبي لعدد الكلمات . (٢)

اما العمداء الذين تعاقبوا على رئاسة الكلية ، فهم :

خليل الجميل من ١٩٦٧ الى ١٩٧٤ .

د. بشير العريضي من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ .

د. احمد مكي من ١٩٧٧ الى ١٩٧٨ .

د. حسن صعب من ١٩٧٨ ما زال عميدا حتى تاريخ طبع هذا الكتاب ١٩٨٢ .

٢ - جهادها عبر التاريخ

والصحف اللبنانية كان لها جهاد طويل وعسير منذ عهود الاستعمار في سبيل تحرير البلاد ورفع راية العلم فيه وفي دنيا الاغتراب . وقد قدر لهم الباحثون هذا الفضل ، ومنهم البروفسور اندريه جرفيه اذ قال : « ان اللبنانيين ، مفتربين كانوا ام مقيمين ، قد اثبتوا عن نبوغ صحفي فذ » .

وقد اتجه اكثر صحفيينا ايام الاضطهاد العثماني نحو مصر ، حيث لمعت اسماء بعضهم امثال ابراهيم اليازجي وبشارة تقلا واديب اسحق وجرجي زيدان ويعقوب صروف وداود بركات وامين الفريب وآنطوان الجميل وسليمان البستاني و خليل مطران وغيرهم . فأسسوا فيها بضعة صحف اشتهرت في العالم العربي ، كالأهرام والهلال والمقطم والمقتطف والزمان والحارس .

(١) ليلي غندور قنبورة (مديرة الفرع الاول للكلية سابقا . خلفها المدير الدكتور احمد الخنسا ، سنة ١٩٨٢) ، محاضرة لها ، منشورات الكلية ١٩٧٩ .

(٢) وليد تويني : محاضرة في الدورة التدريبية الثانية ، التجهيز العلمي والتكنولوجي الحديث للقطاع الاعلامي ، منشورات كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية ١٩٧٩ ، صفحة ١١٠ .

وهكذا بلغت الصحافة العربية في مصر اوج ازدهارها ، اذ اصبح عدد الصحف التي اسست فيها في الفترة بين ١٨٠٠ و ١٩٢٩ = ١٣٩٨ صحيفة مقابل ٤٢٦ في لبنان (١) .

وكذلك في الامريكيتين ، فقد اسس صحفيونا زهاء خمسين صحيفة في الولايات المتحدة ومئة صحيفة في اميركا الجنوبية .

وهكذا فان المؤسسات الصحفية اللبنانية قد نقلت نشاطها في المطالبة باستقلال لبنان الى خارج الحدود حيث اسمعت صوتها الجريء في الاندية العالمية .

اما داخل لبنان ، فكثير ممن بقي من الصحفيين ايام الحكم العثماني ، قد فاسى مرارة الاضطهاد . واستشهد منهم عشرة ، اعدموا شنقا من اصل ثلاثة واربعين شهيدا ، سنة ١٩١٦ . وهم فيليب وفريد الخازن ، احمد طيارة ، بترو باولي ، جرجي عطية ، عبد الغني عريسي ، سعيد فاضل عقل ، عمر احمد ، عارف شهاب ، وآنطوان زريق .

٣ - مصادر وصعوبات البحث

وعندما يكون تاريخ المؤسسات الصحفية الحالية حافلا بالاحداث الجسام ، عبر مسيرة شاقة وطويلة ، فان ذلك يلقي الاضواء الكاشفة حول مكانتها ومقوماتها الحالية . انما دراسة الاوضاع الصحفية الحالية تستدعي تحقيقات عملية واللجوء الى الوسائل الحية المعروفة في علم السياسة ، والتي يلجأ فيها الباحث الى الاستقصاءات الذاتية الشخصية . ومثل ذلك استعمال الاستفتاءات مع قراء الصحف حول شتى المواضيع الصحفية ، والمقابلات الشخصية مع المسؤولين الصحفيين ، والاختبارات التي اجريت حول ردود فعل القراء واستمراج اراء موزعي الصحف وحتى اراء باعيتها في الشوارع .

وليس اقل من ذلك اهمية تصنيف الصحف وفقا لميولها السياسية ، ولميل قرائها ونوعيتهم وجنسهم ونسبة توزيعهم الجغرافي في لبنان مع مقارنة كل ذلك بمثيلاته في دول العالم حيث يتسنى ذلك .

وندرك اهمية كل هذه الامور ، وما تتطلب من معلومات دقيقة مدعومة بالاحصاءات ، عندما نقدر ما يعلق عليها من اهمية المعلنون في الصحف من مؤسسات صناعية وتجارية واجتماعية وسياسية .

والحصول على بعض هذه المعلومات يقتضي تخطي صعاب جمة ، اهمها :

(١) فيليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، مطبعة صادر ، بيروت (طبعة حديثة) . والطبعة الادبية ، بيروت (طبعة قديمة ، ١٩١٣) .

- السرية التي تحتاط بها الصحف ، لا سيما في سجلاتها الحسابية .
- عدم وجود احصاءات علمية او دراسات عملية متواصلة .
- الإطلاع على سجلات الصحف في وزارة الاعلام .
- الإطلاع على سجلات الصحف في نقابة الصحافة .

وقد تمكنا من تذليل بعض ما تقدم من صعاب، وهو ما يسر تجميع المعلومات التي سيأتي بيانها .

هذا من حيث الاهمية والواقع اما من حيث القانون ، فقد تعدل قانون المطبوعات مرارا نذكرها على سبيل التحديد :

قوانين ١٣٢٧ هجرية (موافق ١٩٠٩ ميلادية) - ٢ - ٥ - ١٩٢٤ .
١٩٤٨ - ٩ - ٢٢ - ١٠ - ١٩٥٢ - ١٤ - ٩ - ١٩٦٢ .

والرسوم الاشتراعي ٣٠ - ٦ - ١٩٧٧ .

وكان وراء التعديلات نقابة الصحافة التي ما فتئت تسعى لرفع شأن المؤسسات الصحفية وتنظيم عملها وضبط امورها واضفاء المزيد من الحريات على عملها . وان القانون الحالي الذي يرعى شؤون الصحافة ، هو القانون الصادر في ١٤ - ٩ - ١٩٦٢ والمعروف بقانون المطبوعات ، والمعدل بموجب الرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ٣٠ - ٦ - ١٩٧٧ .

الفصل الثاني

تحديد الصحيفة والصحفي

اولا : ماهية الصحيفة

ان الصحيفة ، او المطبوعة الصحفية ، قد عرفها قانون المطبوعات اللبناني ، الصادر في ١٤/٩/١٩٦٢ ، بانها مطبوعة دورية . وهي على خمسة انواع :

١ - الصحيفة اليومية

عرف القانون اللبناني ، الصحيفة اليومية ، دون ان يسميها ، بانها المطبوعة التي تصدر بصورة مستمرة ، وباسم معين ، وتكون معدة للتوزيع على الجمهور (١) .

وبالعرف العام ، ان الصحيفة اليومية ، هي تلك التي تصدر كل يوم ، صباحا او ظهرا او مساء ، وتكون سياسية .

ولكن منظمة الاونسكو ، قد حددت الصحيفة اليومية ، برحابة اكبر . فقالت بانها تلك التي تصدر ، على الاقل ، اربع مرات في الاسبوع . (٢)

٢ - الصحيفة الموقوتة

الصحيفة الموقوتة هي تلك التي لا تصدر اكثر من مرة في الاسبوع . وهي بالتالي ، اما اسبوعية ، او نصف شهرية ، او شهرية ، او فصلية . وتكون اما سياسية او اجتماعية .

٣ - الوكالة الصحفية الاخبارية

الوكالة الصحفية الاخبارية ، معروفة عادة بوكالة الانباء . وغايتها تزويد الصحف اليومية والموقوتة ، وغيرها من المؤسسات الراغبة ، بالانباء والمقالات والصور الاعلامية .

(١) قانون المطبوعات اللبناني الصادر في ١٤ - ٩ - ٦٢ : المادة ٥ (فقرة ١) .

(٢) كايزر جال : الصحيفة اليومية الفرنسية ، مؤسسة ارمان كولان ، باريس ١٩٦٣ ، ص ١٥ .
(باللفة الفرنسية) .

٤ - الوكالة الصحفية النقلية

تعرف الوكالة الصحفية النقلية أيضا ، بوكالة المقتطفات الصحفية . واننا نعتبر هذه التسمية الثانية أكثر تعبيراً من الأولى ، لأن هذا النوع من الوكالات ، يقوم على اقتطاف ، أو قطع ، قصاصات من الصحف لتجميعها في غلاف ، وإرسالها إلى المشتركين . والغاية منها ، هو مساعدة المشترك على الاطلاع ، بسرعة وسهولة ، على ما يكتب عنه في الصحف .

٥ - النشرة الاختصاصية

النشرة الاختصاصية ، تكون عادة مطبوعة خاصة بمؤسسة نقابية أو مهنية ، وذات طابع علمي أو فني . وهي لا تكون معدة للجمهور عامة ، بل لفئة محصورة ، معنية مباشرة بها .

ثانياً : من هو الصحفي ؟

١ - التعريف القانوني

عرفت المادة ١٠ من قانون المطبوعات ، الصحفي بأنه « كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق ، وفقاً للشروط المبينة في القانون » .

أما العمل الصحفي ، فيشمل بالتحديد :

تحرير مواد الصحيفة
ترجمة بعض محتواها
تصليح الأخطاء المطبعية
مدها بالأخبار (مندوب أو مراسل)
القيام بالتحقيقات المعدة للنشر
التصوير الفوتغرافي أو الرسم اليدوي

أما في الواقع ، فإن العمل الصحفي ، مرهق ومضن ، لا سيما في الصحف السياسية اليومية . فهو يستوجب السهر الدائم ، والسرعة في التحرير والتقارير ، لتصدر الصحيفة فجر كل يوم ، وتوزع في كافة أنحاء الدولة وخارجها . وفيما يلي وصف لهذه المهنة ، أورده صحفي فرنسي :

« إن الحرر ، في الصحيفة التي تصدر صباحاً ، رجل يقضي
« في الغالب أشهراً عديدة لا يرى فيها نور النهار . فهو
« ينام الساعة السادسة صباحاً . وينهض في الساعة الرابعة
« بعد الظهر . فلا يرى الشمس إلا في أثناء أيام الصيف

« الطويلة . ولا يرى فيها ما يسره . وحينما تدق الساعة
« الخامسة مساءً ، يصل إلى مكتبه . فلا يتركه إلا ليتناول
« طعام العشاء بسرعة . ثم يعود إليه في الحال . وهو
« لا يذهب إلى المسارح . ولا يقبل الدعوات . ولا يفشى
« المحلات العامة . ولا يجتمع إلا بالذين يفدون عليه لمصاحبة
« لهم تتعلق بصناعته . فيموت عادة شاباً . ولا ينتبه إليه
« أحد ، لأن ما يبذله من ذات نفسه خلال السنوات التي
« يقضيها أمام مكتبه ، لا يبقى فيه دماء » (١) .

٢ - شروط العمل الصحفي

يقتضي استجماع الشروط الآتية ، كي يعتبر المرء صحفياً :

أ - العمر

يجب أن يكون بالغا إحدى وعشرين سنة كاملة . فنلاحظ هنا ، أن سن البلوغ هذا ، مغاير لأعمار أخرى اعتمدها المشرع اللبناني ، في غير حالات :

- ١٨ سنة : هو سن الأهلية القانونية العام ، للالتزام بكل الأمور الجائزة قانوناً ، وفقاً لنص المادة ٢١٥ من قانون الموجبات العقود :
« كل شخص أتم الثامنة عشرة من عمره هو أهل للالتزام » .

- ٢٠ سنة : للانتساب إلى الجمعيات والأحزاب ، وفقاً للمادة ٥ من قانون الجمعيات الصادر في ٢٩ رجب ١٣٢٧ هجرية (١٩٠٩ ميلادية) .

- ٢١ سنة : ليكون ناخباً ، وفقاً للمادة ٩ من قانون انتخاب أعضاء مجالس النواب ، الصادر في ٢٦/٤/١٩٦٠ .

- ٢٥ سنة : ليصح ترشيحه للانتخابات النيابية ، وفقاً للمادة ٦ من القانون المذكور أعلاه .

واننا لا نرى ضيراً ، من توحيد كل هذه الأعمار ، في سن بلوغ قانوني واحد ، يطبق في جميع الحالات المار ذكرها ، التي لا تقل أهمية ، بعضها عن بعض . فابن الثامنة عشرة ، في عصرنا هذا ، غالباً ما يكون قد أنهى مرحلة دراسته الثانوية ، واستحصل على شهادة الفلسفة ، وبدأ سنته الجامعية الأولى . وإذا ما قابلناه مع

(١) الكونت روبر دي جوفنيل : الصحافة في عشرين درساً . نقله للمربية علي ناصر الدين ، المكتبة الوطنية ، حيفا ، ١٩٣٠ .

ابن الثمانين الامي ، فلا نرى هذا الاخير اكثر مقدرة على معالجة شؤونه الشخصية وشؤون وطنه .

ب - الدرجة العلمية

حيازة البكالوريا اللبنانية بجزئها الثاني ، بالإضافة الى :

- تدرج اربع سنوات فعلية ومستمرة في العمل الصحفي .

- تدرج سنة واحدة لحاملي شهادة ليسانس جامعية .

- دون أي تدرج لحاملي اجازة في الاعلام صادرة عن الجامعة اللبنانية ، او مقبولة منها .

ج - الاهلية القانونية

التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وغير محكوم بجرم شائن .

د - التفرغ

التفرغ للعمل الصحفي كلياً ، اي ان تكون الصحافة مهنته ومورد رزقه الوحيد .

٣ - الشروط الاضافية للمدير المسؤول

أ - الإقامة

اقامة فعلية ودائمة في محل صدور الصحيفة . وفي حال تغيبه مدة ثلاثة اشهر متتالية ، يقتضي استبداله من قبل صاحبها ، اما اذا كان سبب هذا التغيب ، ملاحقة قضائية ، فتقصر المدة الى شهر واحد .

ب - انتفاء الحصانة القضائية

لا يجوز ان يكون المدير المسؤول من الاشخاص المتمتعين بحصانة قضائية . وذلك كي تسهل ملاحقته ، عند الاقتضاء ، وتوقيفه .

ج - وحدانية الادارة

لا يجوز للصحفي ان يكون مديراً مسؤولاً لأكثر من صحيفة واحدة .

د - اتقان لغة المطبوعة

على المدير المسؤول ان يثبت اتقانه للغة الصحيفة ، بشهادة من « النقابة التي ينتمي اليها » . فان كانت تصدر بعدة لغات ، يكتفى باتقان لغتها الاساسية .

هـ - صاحب الصحيفة

بإمكان صاحب الصحيفة ، ان يسمي نفسه مديراً مسؤولاً ، في حال توفر الشروط بشخصه .

و - الصحيفة غير السياسية

يمكن لغير الصحفي ، ان يكون مديراً مسؤولاً في الصحف غير السياسية ، شرط ان يكون موضوعها من اختصاصه .

ز - الحق المكتسب

ان ما تقدم من شروط ، لا يطبق بحق من كان مسجلاً صحفياً ، لدى صدور هذا القانون . اما اذا انصرف هكذا صحفي ، لمدة سنتين ، عن العمل الفعلي في الصحافة ، الى مهنة اخرى ، فيفقد حقه في القيد . ولا يسجل مجدداً ، ما لم يستجمع الشروط الجديدة المفصلة اعلاه .

٣ - عقبات الانتساب للجدول النقابي للصحافة

أ - عراقيل الانتساب

حصل في السابق ان واجه طلاب الانتساب للجدول النقابي للصحافة ، ممن تتوفر فيهم كل الشروط المطلوبة ، صعوبات كثيرة وضعتها بوجههم نقابة المحررين . فعمدت هذه الى التغيب المستمر عن اجتماعات لجنة الجدول النقابي ، بغية تعطيل جلساته .

وخروجاً من هذا المأزق القانوني الحرج ، عمد رئيس اللجنة ، وهو نقيب الصحافة الاستاذ رياض طه ، الى عقد جلسة حاسمة بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٧ . تقرر فيها قبول انتساب ١١٩ عضواً جديداً من حملة الشهادات الجامعية ، كان قد تقدم معظمهم بالطلبات من ثلاث او اربع سنوات .

وفي مستهل الجلسة ، ادلى رئيس اللجنة بما يأتي :

« لما كان قد تبين ان تخلف بعض اعضاء اللجنة عن جلساتها ، رغم تبلغهم

الدعوات المتكررة ، انما هو تخلف مقصود يؤدي الى شل فاعلية هذه اللجنة ، ومنعها من القيام بالمهمة التي اولاهها المشرع اليها . وهي تمكين اصحاب الحق من الانتساب الى الجدول النقابي للصحافة . (١)

ب - التحقيق

بعد تعطل لجنة الجدول النقابي للصحافة عن العمل ، طيلة المدة المذكورة آنفا ، عادت للاجتماع بهيئتها الكاملة ، وتصريف شؤونها المجمدة .

فبتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٧ ، قررت اللجنة قبول طلبات الانتساب للجدول ، للصحفيين الذين انهموا تدرجهم . وفي نفس الجلسة ، تقرر التشديد على حصر القبول في الجدول بالمتفرغين فعلا للعمل الصحفي .

وقد اقتضى ذلك تشكيل لجنة للتحقيق من ان كل المنتسبين للجدول النقابي ، يستمرون عمليا في ممارستهم الصحفية دون سواها . فيصار بعد ذلك لتنجية من يثبت انصرافه لاشغال اخرى . (٢)

وان غموض هذا البيان الصادر عن لجنة الجدول النقابي ، حدا بمجلة « الحساء » ان تجري تحقيقا حول اوضاع نقابة المحررين ، ومعضلة قبول ذوي الحق بالانتساب اليها . وغموض البيان متأت من عدم الافصاح عن عدد الذين قبلوا في الجدول ، وعدد طالبي الانتساب اليه . وقد انقضى على طلباتهم سنوات عديدة ، رغم استجماعهم لكل الشروط المفروضة قانونا .

وممن شملهم الاستفتاء ، نقيب الصحافة الاستاذ رياض طه ، الذي اعترف بان « المجلس الاعلى للصحافة معطل في الواقع ، مع الاسف . اي انه لم يجتمع منذ سنوات وسنوات . وان عدد الذين سجلوا في الجدول ، في جلسة واحدة سنة ١٩٧٧ ، بلغ ١١٩ محررا » . (٣)

وبرزت من التحقيق الامور الهامة الآتية :

عدم اكتراث معظم المحررين بشأن نقابتهم ، لان فوائدها « انحصرت حتى الان بتخفيض فواتير الهاتف » (٤)

- (١) جريدة السفير : بيروت ، ٤ - ١٠ - ١٩٧٧ .
- (٢) جريدة السفير : بيروت ، ٢٨ - ٦ - ١٩٨٠ .
- (٣) مجلة الحساء : بيروت ، عدد ١٨ - ٧ - ١٩٨٠ .
- (٤) جوزف نصر : المرجع السابق .

ان منتحلي صفة محرر ، تسجلهم صحفهم « كمستخدمين اداريين » ، بفية الافلات من موجبات قانون المطبوعات . ونقابة المحررين احجمت عن ملاحقتهم حتى الان .

ان بعض اعضاء نقابة المحررين ، طعن بشرعية مجلسها وانتخاباتها ، لان هذه تأتي « بمجلس يحصل على ٩٩٪ من الاصوات ، ويغيب عنها ٩٩٪ من المحررين . وان النقيب لم يقدم ابدا قائمة بكامل اسماء المسجلين ، والمقترح ادخالهم للجدول . وان خدمات النقابة تقدم فقط للمحيطين بالنقيب » . (١) كما حصل اعتراض على الجمع بين صفة المحرر ، وصفة صاحب صحيفة . وهناك عدد وافر من الصحفيين الذين يصوتون في النقابتين معا .

وبعض المحررين ، ذوي حق الانتساب ، احجموا عن ذلك ، لانهم لم يجدوا « فائدة عملية من الانتساب الى النقابة ، سوى حصولهم على حق المشاركة في انتخاب نقيب المحررين » . (٢)

وبعضهم الاخر ، ممن قدموا طلبات انتساب الى النقابة ، وهم من خريجي كلية الاعلام والتوثيق ، لم يلاحقوا طلباتهم ، لانهم « سمعوا من الزملاء انه يجب ان ينتظروا بضع سنوات ، حتى يقبل انتسابهم » . (٣)

ج - فتوى هيئة التشريع والاستشارات

بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠ ، افتت هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل اللبنانية ، بصحة موقف لجنة الجدول ، مؤكدة ان التسجيل في الجدول النقابي هو شرط اساسي وجوهري لممارسة المهنة . ولا يجوز تعليق الانتساب على دفع اي رسم . واكدت الفتوى حق اللجنة بتثبيت تسجيل الصحفي لديها بمنحه البطاقة الصحفية .

وبالنسبة لدفع رسوم الانتساب الى نقابة المحررين ، فقد افتت الهيئة بانه اذا كان القانون قد اناط بالجهاز النقابي تحديد الرسم ، فهذا لا يعني ان هذا الجهاز يتمتع بسلطات مطلقة ، بل عليه مراعاة المبادئ العامة ، كعدم جواز اساءة استعمال الحق وتحويل الرسم الى عائق مالي ، لا سيما وان القانون لا يفرض اي شرط مالي على صعيد الانتساب للجدول . وفرض مثل هذا القيد يؤدي الى ايجاد حالة عدم اهلية لم يلحظها القانون .

- (١) محمود غزالة : المرجع السابق .
- (٢) مودي بيطار : المرجع السابق .
- (٣) ايمان عليوان : المرجع السابق .

واستشهدت الفتوى بقول الاستاذ بيه في اطروحته ، عن الفرق بين النقابات العادية والنقابات الالزامية : « ان النقابة العادية هي مجموعة قتالية هدفها الرئيسي الدفاع عن المصالح المادية لاعضاء المهنة . بينما النقابات الالزامية تتولى المحافظة على المناقبة المهنية . وبالتالي فان الاولى تحافظ على الحقوق ، والثانية على الواجبات » . (١)

د - منتخو العمل الصحفي

ان عددا كبيرا من محرري الصحافة اللبنانية ، يمارسون عملهم بشكل غير قانوني ، وهم غير منتسبين لجدول نقابة المحررين ، ولا تتوفر فيهم الشروط القانونية . وقد تصل نسبة هؤلاء الى ٤٠ او ٥٠ ٪ .

وان هذا الوضع الشاذ قد ادى الى تفشي البطالة في صفوف الصحفيين الحقيقيين ، وإلى هجرة العديد منهم خارج لبنان . وان احتجاجات المحررين الشرعيين ، في الجمعيات العامة لنقابة المحررين ، لم تؤد الى نتيجة . (٢)

واننا نرى وجوب تعديل قانون المطبوعات ، لجهة الدرجة العلمية المطلوبة للعمل الصحفي . فيحصر حق الانتساب للنقابة بخريجي كليات الاعلام ، منعاً لاي سوء تطبيق واستغلال لشرط التدرج ، واستيعاباً لاعداد الخريجين الاعلاميين المؤهلين .

الفصل الثالث الصحف غير السياسية

١ - عدم حصر عددها

لم يحدد القانون عدد الصحف غير السياسية ، خلافاً لما هو الحال في الصحف السياسية . والصحيفة غير السياسية ، لا يجوز ان تكون يومية ، بل موقوتة ، سندا للمادة ٧ من قانون المطبوعات الصادر في ١٤/٩/١٩٦٢ .

٢ - غاياتها

ان غايات الصحف غير السياسية متنوعة ، منها : الفنية والرياضية والنسائية والصحية والاجتماعية والدينية وغير ذلك .

٣ - شروط الترخيص

ان شروط الحصول على ترخيص باصدار مطبوعة صحفية غير سياسية ، هي تقديم استدعاء الى مصلحة الصحافة في وزارة الانباء يشتمل على ما يلي :

- اسم طالب الترخيص وجنسيته ومكان ولادته وسنه - محل اقامته - .
- اسم المطبوعة - صفتها (اي غايتها وموضوعها) - مواعيد نشرها .
- مكان صدورها وتحريرها - لفتها - اسم المطبعة وعنوانها .
- اسم المدير المسؤول وهويته وتصريح منه بقبول المسؤولية .
- شهادات المدير المسؤول وسجله العدلي .
- شهادة مسلكية وحرفية من نقابة الصحافة .
- ضمانه بعشرة الاف ليرة لبنانية (نقدية او مصرفية) . (١)

وفي اخر هذه المحاضرة ، انموذج الطلب المفروض من قبل مصلحة الصحافة في وزارة الاعلام .

فاذا كان الطلب مستوفياً كافة الشروط السابقة ، اصدر وزير الاعلام

(١) المادة ٣٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ٢٠ - ٦ - ٧٧ ، بعد ان كانت ثلاثة الاف ليرة لبنانية في قانون المطبوعات .

(١) جريدة السفير : بيروت ، ٢٨ - ٢ - ٧٨ .

(٢) عامر مشموشي (رئيس جمعية خريجي كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية) : محاضرة في الدورة التدريبية الثانية ، منشورات الكلية ١٩٧٩ ، صفحة ١٥ .

قرارا بالترخيص للمطبوعة بالصدور ، في مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب (فيما يلي نص قرار بالترخيص لاحدى الصحف غير السياسية ، على سبيل اعطاء نموذج للدرس والتطبيق) :

قرار رقم ٦٣٧ (نموذج تطبيقي)

الترخيص باصدار مطبوعة « ايفنتز »

الاسبوعية غير السياسية

ان وزير الاعلام

بناء على المرسوم الرقم ٥٧٦٦ تاريخ ٨ تموز سنة ١٩٧٣ .

بناء على قانون المطبوعات الصادر في ١٤ ايلول سنة ١٩٦٢ .

بناء على طلب السيد محمد سليم اللوزي المسجل تحت رقم ٢٥٢ تاريخ

١٩٧٣/٢/٣ .

بناء على اقتراح المدير العام لوزارة الاعلام .

وبعد استشارة نقابة الصحافة اللبنانية .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يمنح السيد محمد سليم اللوزي ترخيصا باصدار مطبوعة دورية اسبوعية غير سياسية في بيروت باللغة الانكليزية باسم : « ايفنتز » .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار ويباغ حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٧٣ .

وزير الاعلام : فهمي شاهين

٤ - رفض الترخيص

اذا وجد وزير الاعلام ان طلب انترخيص غير مستوف للشروط القانونية ، يصدر قرارا معللا بالرفض ، خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب .

اما اذا انقضت مدة الشهر ، دون صدور اي قرار ، ايجابي او سابي ، من الوزير ، عد سكوته رفضا ضمنيا .

وفي حالتي الرفض المذكورتين ، التصريح او الضمني ، حق لطالب الترخيص تقديم مراجعة الى مجلس الشورى ، ضد قرار الرفض ، لعله تجاوز حد السلطة .

٥ - الصحف غير المرخصة

ان اصدار صحيفة بدون ترخيص ، يعرضها للمصادرة والتعطيل (١) ، كما يعرض صاحبها للفرامة من الف الى خمسة الاف ل.ل. والى منع الترخيص عن صاحبها لمدة سنة . ويمنع مديرها المسؤول من تولي مسؤولية اي صحيفة اخرى ، خلال نفس المدة . وتطبق هذه التدابير في حالتي كون الصحيفة سياسية ام غير سياسية . وفيما يلي نص قرار ترخيص ومصادرة صحيفة غير سياسية :

قرار رقم ٥٦١ (نموذج تطبيقي)

ان وزير الاعلام

بناء على المرسوم الرقم ٥٧٦٦ تاريخ ٨/٧/١٩٧٣ .

بناء على قانون المطبوعات الصادر في ١٤/٩/١٩٦٢ ، لا سيما المادة ٤٣ منه .

وبناء على اقتراح المدير العام لوزارة الاعلام .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تعطل المطبوعة الدورية غير المرخصة « صوت المجتمع »

(الصادرة في بلدة قام الريم - محافظة البقاع) عن الصدور وتصادر نسخها .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٧٣ .

وزير الاعلام : فهمي شاهين

٦ - حالة خاصة بالمجلات الاسلامية

تعرضت ، في مطلع سنة ١٩٨٢ ، في بيروت ، مجلة « الفكر الاسلامي » ، للملاحقة القضائية امام محكمة المطبوعات . وسبب الملاحقة ، اقدماء المجلة على نشر ابحاث سياسية ، بينما ترخيص المجلة محصور بالامور الدينية الاسلامية فقط .

وقد اعترض مدير المجلة المسؤول على هذه الملاحقة معتبرا ان « الاسلام سياسة كله » . (٢) ولم تنته المحاكمة بعد . انما نعتقد انها سوف تدان ، نظرا للمفهوم الضيق للقانون ، في التفريق بين الصحف السياسية والصحف غير السياسية .

(١) المادة ٤٣ من قانون المطبوعات الصادر في ١٤ - ٩ - ٦٢ .

(٢) جريدة « السفير » : بيروت ، ٥ - ٢ - ١٩٨٢ .

وهذا ما يستوجب اعادة نظر اساسية ، في قانون المطبوعات ، ليرتفع احتكار الفكر السياسي لفئة الرأسماليين الكبار القادرين على شراء ترخيص سياسي . وقد ناهز سعره هذه الايام ، المليون ليرة لبنانية .

(نموذج تطبيقي)

وزارة الاعلام
مصلحة الصحافة والقضايا القانونية

طلب ترخيص باصدار صحيفة

- ١ - اسم طالب الرخصة وجنسيته ومكان ولادته وسنه .
- ٢ - محل اقامته وعنوانه .
- ٣ - اسم المطبوعة .
- ٤ - صفتها : سياسية ، او غير سياسية ، ادبية ، علمية الخ ...
- ٥ - مواعيد نشرها : يومية ، او موقوتة ، اسبوعية ، شهرية ، الخ ...
- ٦ - مكان صدورها وتحريرها وطبعها .
- ٧ - اللغة او اللغات التي تصدر بها .
- ٨ - اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ولقبه العلمي ومحل اقامته وعنوانه وتصريح منه بقبول المسؤولية .
- ٩ - اسم المطبعة التي تطبع المطبوعة وعنوانها .
- ١٠ - اسم المدير المسؤول لهذه المطبعة وعنوانه .
- ١١ - ويرفق بالتصريح :
- أ - صورة مصدقة عن شهادات المدير المسؤول ونسخة عن سجله العدلي .
- ب - شهادة من نقابة الصحافة تثبت تدقيق مجلسها في وضع المدير المسؤول من الناحيتين المسلكية والحرفية .
- ج - الضمانة النقدية او المصرفية المنصوص عليها في القانون .

بالاضافة الى المستندات المطلوبة السابقة يجب ان يتضمن التصريح المذكور وبصورة ثابتة واكيدة كيفية تملك المطبوعة : بالرخصة او بالارث او بالانتقال من الآخرين ، شراء او هبة :

بيروت في
امضاء المدير المسؤول

امضاء صاحب المطبوعة

الفصل الرابع الصحف السياسية

١ - تحديد عددها

أ - القاعدة القانونية :

نظرا للاهمية البالغة التي تشكلها الصحف السياسية في حياة الوطن وفي التأثير على الراي العام ، وادراكا للمخاطر التي يمكن ان يجره تكاثر عددها على اصحاب الصحف انفسهم من الناحية المادية وعلى الراي العام من الناحية السياسية ، فقد عمدت الدولة الى اصدار مرسوم اشتراعي في ١٣/٤/١٩٥٣ .

ان هذا المرسوم الاشتراعي الهام قد حظر اصدار اي ترخيص جديد لصحيفة سياسية ما لم يتدن عدد الصحف السياسية الى ٢٥ صحيفة يومية و ٢٠ صحيفة دورية (اي اسبوعية ونصف شهرية وشهرية) . وعلى ان تكون ١٥ صحيفة من الاولى و ١٢ صحيفة من الثانية باللغة العربية .

الا انه يعطى ترخيص جديد باسم جديد اذا وافق صاحب صحيفتين من نفس الفئة على التخلي عن رخصتيهما . (١)

اما من حيث باقي الشروط ، فتتبع نفس الاصول المذكورة سابقا في باب الصحف غير السياسية . اما قيمة الضمان فترتفع هنا الى عشرين الف ليرة لبنانية . (٢)

وقد سارت وزارة الاعلام على اجتهاد خاص بها ، يشمل وكالات الانباء بهذا التحديد الحصري لعدد الصحف السياسية . وهي بالتالي ترفض اعطاء تراخيص لوكالات انباء جديدة .

وقد توخى المشرع من ذلك اولا الحد من تضاعف عدد الصحف السياسية وثانيا تشجيعها على الاندماج . فنجحت خطته في الاولى واخفقت في الثانية اذ ان الاندماج لم يحصل بالشكل الذي رجته الدولة في حينه .

(١) مرسوم اشتراعي رقم ٧٤ صادر في ١٣ - ٤ - ١٩٥٣ .

(٢) المادة ٣٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ٣٠ - ٦ - ٧٧ .

ب - حالات خاصة قضائية

فيما يلي ، نص القرار الصادر عن مجلس الشورى ، بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠ ، والقاضي باحياء ترخيص جريدة « الجديد » اليومية السياسية ، للأسباب الواردة فيه . ويعتبر ذلك ، حالة قانونية استثنائية ، لصدوره بعد المرسوم الاشتراعي ١٩٥٣/٤/١٣ :

رقم الدعوى ١٩٥٩/٦١ - قرار / ١٦١ /

تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٤

المدعي : محسن سليم

المدعى عليها : الدولة

الهيئة السادة : باز - عويدان - نون

مجلس شورى الدولة

باسم الشعب اللبناني

ان مجلس شورى الدولة ،

بعد الاطلاع على اوراق الدعوى وعلى تقرير المستشار المقرر وعلى مطالعة حضرة مفوض الحكومة .

حيث ان الاستاذ محسن سليم طلب بالمراجعة المقدمة بتاريخ ١٩٥٩/٢/٥ ابطال القرار الضمني بالرفض الصادر عن الدولة اللبنانية - وزارة الانباء والقاضي بعدم احياء امتياز جريدته « الجديد » خاصته وذلك لتجاوز حد السلطة وعملا بقاعدة المساواة مع القرارات الادارية النافذة المتعاقبة بجرائد الانوار ، الشعب ، الجمهورية ، اللواء ، التي هي بوضع مماثل لجريدته بأعتراف الادارة نفسها والسماح لجريدته باستئناف الصدور مع اعطاء القرار بتجديد امتياز هذه الجريدة ، وتضمنين الدولة العطل والضرر واتعاب المحاماة .

حيث ان المدعي يدلي بأن السلطات اللبنانية كانت قد عطلت جريدته « الجديد » لاجل غير مسمى بموجب المرسوم رقم ٩١٥١ / تاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٤٧ وبتاريخ ١٩٤٨/٩/٣ صدر قانون المطبوعات الجديد وواجبت المادة ٦٩ / منه على المطبوعات الدورية والمطابع والمكاتب ودور النشر الكائنة حين صدوره ان تتقيد بأحكامه في مهلة ستة اشهر تبتدىء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولكن مطبوعة « الجديد » كانت في وضع يستحيل عليها فيه ان تصدر ضمن المهلة المذكورة بسبب المرسوم الذي قضى بتعطيلها ولذلك فقد الغي امتيازها مع عدد من الصحف التي كانت في نفس الوضعية . الا ان الحكومة عادت واحيت في

خلال سنة ١٩٥٨. جرائد يومية كانت في نفس الوضعية ، وهي الانوار ، والشعب ، والجمهورية ، واللواء عندئذ راجع المدعي شفهيها الوزير ثم تقدم بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٢ بطلب يرمي الى اتخاذ قرار يجيز له بأصدار جريدته فلم يتلق جوابا من الدولة فتقدم بالمراجعة الحالية طالبا الطعن بالقرار الضمني بالرفض للأسباب التالية :

السبب الاول - ان المرسوم رقم ٩١٥١ / الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٦/٤ والقاضي بتعطيل جريدة « الجديد » هو مخالف للقانون والدستور لانه مسند الى اسباب سياسية تتعلق بصاحب الجريدة وبمعارضته لتصرفات رجال الحكم ضمن الحدود القانونية في ابداء الرأي بحرية .

السبب الثاني - كان يتوجب على وزارة الانباء اما معاملة المدعي بالمثل بالنسبة الى الجرائد الاربع التي احيت امتيازها وهي بوضع مماثل لجريدته واما اعتبار ان عدم صدور الجريدة ضمن مهلة الستة اشهر تنفيذا لقانون المطبوعات كان مستحيلا باعتبار ان الجرائد التي تسري عليها نصوص القانون هي الجرائد المسموح لها بالصدور وليس الجرائد التي كانت معطلة بمرسوم لاجل غير مسمى .

السبب الثالث - ان الحكومة قد تجاوزت حدود صلاحياتها عندما رفضت احياء امتياز جريدة « الجديد » بينما احيت امتياز اربع جرائد هي في وضع مشابه لوضعها مع العلم بأن مطالعة وزارة الانباء تفيد بأن وضعها من وضع الجرائد الاربع المذكورة ، وان المدعي لم يتبلغ حتى الان اشعارا يفيد بالغاء امتياز مطبوعته « الجديد » وهو لا يزال في وضع يسمح له بالمطالبة بحقوقه .

حيث ان الدولة بلائحتها المؤرخة في ١٩ تموز سنة ١٩٦٣ طلبت رد المراجعة وتضمنين المدعي الرسوم والمصاريف وادلت بأن المرسوم ٩١٥١ / تاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٤٧ اوقف جريدة « الجديد » لاجل غير مسمى لنشرها مقالات من شأنها الاخلال بالامن العام وكان القانون الساري المفعول بذلك التاريخ يجيز التوقيف لمثل هذا السبب وهو القرار / ٣٠٨٠ / تاريخ ٢١ نيسان ١٩٢٥ ولم يطعن المدعي بمرسوم التعطيل ضمن مهل المراجعة وان مراجعته الحالية مردودة للأسباب التالية :

١ - ان القرار المطلوب ابطاله غير مشوب بأي عيب لان المرسوم ٩١٥١ / الذي قضى بتوقيف الجريدة يمنع ذلك وهو صحيح وكان على الادارة ان تعتبره نافذ المفعول .

٢ - ان حق المدعي قد سقط بمرور الزمن لانقضاء احد عشر عاما قبل المطالبة باعادة الجريدة الى الصدور .

٣ - وبالإضافة الى ذلك فان الاسباب والعلل الواردة في مطالعة وزارة الانباء رقم / ٨٠٧ / تاريخ ١٩٦٢/٧/٩ تؤول الى رد المراجعة والدولة تتبنى ما ورد في هذه المطالعة .

حيث ان المدعي بلائحته المؤرخة في ١٩٦٣/٨/٢٤ اجاب كما يلي :

اولا - ان الدولة صرحت ان رقص اعادة اصدار جريدته لم يستند الى قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢ بل استند الى مرسوم تعطيل الجريدة وهذا تسليم بأن امتياز الجريدة لم يكن ملغى بتاريخ الرقص وان الامتياز كان لا يزال قائما رغم صدور قانون المطبوعات ، والنتيجة المترتبة على هذا التصريح ان الدولة لم تقصد برفضها صدور الجريدة تطبيق نصوص قانون المطبوعات بل قصدت التقييد بمرسوم التعطيل السابق لهذا القانون والمستقل عنه، والبحث يكون منتهيا في موضوع بقاء او عدم بقاء امتياز اجريدة على اساس ان امتيازها ورخصتها باقيا - ثانيا - طالما ان موضوع بقاء الرخصة لم يعد واردا بنفس الوقت لم يعد وارد البحث في موضوع تصحيح وضع الجريدة على اثر صدور قانون المطبوعات ما دامت المدعي عليها تصرح بأنها لم تستند الى هذا القانون في قرارها المطعون فيه ، ثالثا - هب ان موضوع الرخصة ما زال واردا فان الاسباب المدلى بها ليست مسموعة اذ لم يكن مطلوبا من المدعي ان ياجأ الى طلب الغاء مرسوم التعطيل ولا الى اعلام السلطة بوجود ذلك المرسوم وذلك من جهة ، لانتفاء النص القانوني الذي يوجب عليه اجراء ذلك ومن جهة اخرى لوجود نصوص قانونية صريحة تحدد حالات الغاء الرخصة تحديدا حصريا ، رابعا - ان تذرع الجهة المدعى عليها بمرور الزمن على حق المدعي مردود لان نظرية مرور الزمن لا تطبق الا في علاقة دائن صاحب دين بمدين ملتمزم بموجب ، لان الموضوع ليس الطعن بمرسوم تعطيل الجريدة بل الطعن برفض اعادة امتيازها .

حيث ان الدولة بلائحتها المؤرخة في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٦٣ اصرت على مطالبتها السابقة بعد ان اكدت سقوط الحق بمرور الزمن العادي وادلت باجتهادات فرنسية في الموضوع تؤيد وجهة نظرها .

وحيث ان الدولة قدمت ملاحظاتها على التقرير مدلية بأن مرسوم التعطيل صدر صحيحا في حينه وان الغاء التعطيل الاداري ليس من شأنه المساس بصحته وان الحق يسقط بمرور الزمن القانوني وكررت ما ادلت به سابقا من اسباب ومطالب .

في الشكل

حيث ان المراجعة مستوفية كافة شروطها فهي مقبولة شكلا .

في الاساس

حيث ان القرار المطعون فيه بالمراجعة الحاضرة هو قرار الرقص الضمني الناشئ عن سكوت وزارة الارشاد والانباء والسياحة على العريضة التي تقدم بها المستدعي بتاريخ ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥٨ وطالب اعادة السماح له باصدار جريدة « الجديد » التي يملك امتيازها .

وحيث ان المراجعة لا ترمي الى الطعن بالمرسوم رقم / ٩٩٥١ / المؤرخ في ٤ حزيران سنة ١٩٤٧ الذي قضى بتعطيل الجريدة لاجل غير مسمى وانما بقرار الرقص الضمني المذكور استنادا لاسباب لا علاقة لها بمرسوم التعطيل وتختص بعوامل لاحقة له ، وهو هذا القرار الضمني بالرفض الذي يجب بت المراجعة بشأنه على ضوء الاسباب والعوامل التي يستند اليها .

وحيث ان مرسوم تعطيل الجريدة بقي قائما ولم يلغ بالرغم من صدور قانون المطبوعات الصادر في ٢ ايلول سنة ١٩٤٨ الذي الفى التعطيل الاداري للاسباب التي استند اليها مرسوم التعطيل .

وحيث ان الغاء التعطيل الاداري بالقانون يلزم الادارة بتنفيذه ، وتوفيره احكامه على الحالات القائمة عند صدوره ومنها وجوب الرجوع عن مرسوم تعطيل جريدة الجديد .

وحيث انه اذا كانت المادة / ٦٩ / من القانون المذكور قد اوجبت على المطبوعات الدورية والمطابع والمكاتب ودور النشر الكائنة وقتئذ ان تتقيد بأحكامه في مهلة ستة اشهر تبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فان عدم تقيد المستدعي ناشيء عن عدم مبادرة الادارة تمكينه من القيام بهذا الموجب بالافراج عن الجريدة تطبيقا لاحكام القانون الخاص بالغاء التعطيل الاداري للصحف للسبب الذي استند اليه مرسوم التعطيل ، فضلا عن ان النص الانتقالي لا يتضمن عقوبة ما ادارية ومادية في حالة عدم تقيد اصحاب الجرائد بأحكامه ضمن المهلة المحددة.

وحيث ان لا مرور زمن مسقط في موضوع الحق طالما ان تأخير المستدعي يقابله ويوازيه فعل الادارة الناشيء عن الافراج عن الجريدة تطبيقا لاحكام القانون .

وحيث ان القرار الضمني بالرفض يكون لذلك مستوجبا الابطال .

- لهذه الاسباب -

يقرر بعد المذاكرة :

١ - قبول المراجعة شكلا .

٢ - ابطال قرار الرفض الضمني الخاص بالاخراج عن جريدة « الجديد » وتضمين الدولة الرسوم والتفقات .

قرار اعطي وافهم علنا في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٤

الكاتب المستشار المستشار الرئيس

تعليق :

نستنتج من قرار مجلس الشورى هذا ، انه بعد اقبال باب الترخيص للصحف السياسية الجديدة ، منذ صدور قانون المطبوعات في ٤٨/٩/٢ ، تم احياء خمسة تراخيص بصورة استثنائية ، كما يلي :

١ - اربعة صحف يومية سياسية ، هي الانوار والشعب والجمهورية واللواء ، جدد ترخيصها اداريا ، كما مبين اعلاه .

٢ - صحيفة « الجديد » ، تم احياء ترخيصها قضائيا بموجب قرار مجلس الشورى هذا .

٢ - تكاثر الصحف غير المرخصة ظاهرة ترافق كل ثورة او حرب اهلية (١)

في فترة الحرب اللبنانية الداخلية ، التي امتدت زهاء سبع سنوات وما زالت ، منذ ١٩٧٥ الى ١٩٨٢ ، تكاثرت الصحف المحلية غير المرخصة ، بشكل يلفت النظر . بلغت ٦٦ صحيفة سياسية ، بين يومية وموقوتة (أي اسبوعية ، نصف شهرية وقصصية) . هذا عدا السهو والخطأ ، اللذين قد تكون وقعنا فيهما ، نتيجة عدم اهتمائنا للصحف التي اغفلنا ذكرها ، عن غير قصد .

وقد جمعنا نماذج من كل هذه الصحف ، عرضناها على المعنيين بالاعلام في لبنان ، تعميما للفائدة العلمية وتسجيلا لحدث سيزول مع زوال فترة تقلص الدولة الرسمية . فاصدار الصحف عندنا ، كما في كل دولة منظمة دستوريا وقانونيا يخضع لتشريعات خاصة بالمطبوعات .

وكما يلفت نظر المراقب ان الصحف غير المرخصة موضوع دراستنا بلغ عددها في المنطقة الغربية من بيروت ثمانين واربعين صحيفة . بينما انحصر عددها بثمانين عشرة في المنطقة الشرقية من العاصمة أي بنسبة ثمانية الى ثلاثة . وقد

(١) نص المؤتمر الصحفي الذي عقده الدكتور ميشال غريب بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١ في كلية الاعلام والتوثيق (الفرع الاول) في الجامعة اللبنانية ، بإشراف العميد الدكتور حسن صعب ، والمديرة السيدة ليلى غندور قدورة .

يصح تفسير هذا التفاوت بالطابع الثوري او التطويري للمنطقة الاولى ، وبالطبع المحافظ للثانية .

وما شهدته لبنان في هذه المرحلة المضطربة مرت بمثله دول اخرى في مراحل ثورية مشابهة . فابان الثورة الفرنسية العظمى ، سنة ١٧٨٩ وبعدها ، تكاثرت الصحف السياسية المناضلة حتى بلغت زهاء الالف . وتنوعت اسماؤها الطريفة المعبرة عن نقمة الشعب والاعلاميين على الاوضاع الاقطاعية التي كانت سائدة فنلاحظ بعضا من هذه التسميات ، كالشيطان ، والاصدقاء ، وحامي الدستور ، وصديق الشعب ، والفث والسمين وانجيل اليوم .

اما عن سبب عدم استصدار رخص للصحف اللبنانية التي نستعرضها الان ، فكون باب الترخيص قد اقفل نهائيا بوجه كل طالب ترخيص سياسي جديد ، بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ تاريخ ١٣/٤/١٩٥٣ فغدا الترخيص القديم امتيازًا لصاحبه . واخذ سعره يرتفع بشكل فاحش حتى اصبح الان يناهز المليون ليرة لبنانية .

او اذا صدف وجود بعض الصحف المرخصة النادرة في القائمة المدرجة ادناه ، فلان تراخيصها ادبية . واذ تتعاطى السياسة تصبح غير شرعية ، وبحكم الصحف غير المرخصة اطلاقا .

وفيما يلي استعراض لاسماء صحفنا غير المرخصة ، مع ذكر مؤسسيها او مديريها ، مرتبة حسب التسلسل الهجائي :

صحف المنطقة الغربية من بيروت (غير المرخصة)

| اسم الصحيفة | صاحبها |
|---------------|--|
| ١ - الارض | الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين (شهرية) |
| ٢ - الاشتراكي | الاتحاد الاشتراكي العربي - التنظيم الناصري |
| ٣ - امل | حركة امل (اسبوعية) |
| ٤ - البديل | صوت المسيحيين من اجل لبنان ديمقراطي |
| ٥ - البيان | علماني (اسبوعية) |
| ٦ - التصدي | الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين |
| ٧ - التصدي | الاتحاد الوطني لطلبة سوريا - فرع لبنان (فصلية) |
| | الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين |

اسم الصحيفة

صاحبها

اسم الصحيفة

صاحبها

- (بالفتين الانكليزية والفرنسية) منظمة التحرير الفلسطينية (نصف شهرية)
 منظمة التحرير الفلسطينية (يومية)
 جبهة التحرير الفلسطينية (يومية)
 المكتب الطلابي-الجان والروابط الشعبية
 منظمة كفاح الطلبة (شهرية)
 تجمع لبنان الواحد (نشرة اسبوعية)
 جيش لبنان العربي
 حركة الناصريين المستقلين « المربطون » (اسبوعية)
 القوات المسلحة الثورية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
 اتحاد قوى الشعب العامل (اسبوعية)
 منظمة الشباب العربي (اسبوعية)
 قوات ناصر
 جبهة النضال الشعبي الفلسطيني (اسبوعية)
 لجان العمل الطلابي
 حزب العمال الشيوعي اللبناني (نصف شهرية)
 الحركة الوطنية اللبنانية (يومية)

صحف المنطقة الشرقية من بيروت (غير المرخصة)

- مكتب الخدمات الصحفية (اسبوعية)
 جبهة الحرية (اسبوعية)
 صاحبها غير معلن (اسبوعية)
 حراس الارز (اسبوعية)
 فاضل عقل وانطوان الجبيلي (اسبوعية)
 الرابطة السريانية (نصف شهرية)
 الحركة الطلابية اللبنانية (نصف شهرية)
 حزب الوطنيين الاحرار (اسبوعية)
 منظمة الحركة اللبنانية (نبيل مشنتف ، يومية)
 حزب الوطنيين الاحرار (اسبوعية)

- ٣٢ - فلسطين
 ٣٤ - فلسطين الثورة
 ٣٥ - القاعدة
 ٣٦ - كفاح الطلبة
 ٣٧ - كفاح الطلبة
 ٣٨ - لبنان الواحد
 ٣٩ - لبنان العربي
 ٤٠ - المربطون
 ٤١ - المقاتل الثوري
 ٤٢ - الموقف
 ٤٣ - الميثاق
 ٤٤ - الناصرية
 ٤٥ - نضال الشعب
 ٤٦ - نضال الطلاب
 ٤٧ - ٢٣ نيسان
 ٤٨ - الوطن

- ٤٩ - البناءون الاحرار
 ٥٠ - جبهة الحرية (الزميل)
 ٥١ - الجلاء
 ٥٢ - حراس الارز
 ٥٣ - الحرب في لبنان
 ٥٤ - الرابطة
 ٥٥ - الشباب
 ٥٦ - صوت الاحرار
 ٥٧ - صوت الارز
 ٥٨ - صوت النمر

- الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية فرع لبنان (شهرية)
 حزب العمل الاشتراكي العربي (اسبوعية)
 التنظيم الثوري الناصري - قوات ناصر (نصف شهرية)
 حزب البعث العربي الاشتراكي (اسبوعية)
 منظمة المسيحيين الديمقراطيين (نصف شهرية)
 حزب زكاري الكردي اللبناني (شهرية)
 الحزب الديمقراطي الاشتراكي (نصف شهرية)
 المكتب الطلابي لجبهة التحرير العربية
 حركة رواد الاصلاح
 منظمة البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في لبنان (شهرية)
 رابطة الطلبة العرب والحدويين الناصريين (الاتحاد الاشتراكي العربي)
 الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم الناصري)
 منظمة قوات الثورة العربية (شهرية)
 جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحاول الاستسلامية
 اللجان والروابط الشعبية في لبنان (اسبوعية)
 رابطة الشفيلة (يومية)
 اتحاد الشباب الوطني في لبنان (اسبوعية)
 الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان (البارتي القيادة المؤقتة)
 جيش التحرير الفلسطيني (شهرية)
 حركة صلاح الدين (شهرية)
 حزب العمل الشيوعي الفلسطيني
 جبهة التحرير الفلسطينية
 الحزب الشيوعي العراقي
 منظمة الاشتراكيين الثوريين
 قوات العاصفة - فتح (نصف شهرية)

- ٨ - التضامن
 ٩ - الثوري
 ١٠ - الثوري الناصري
 ١١ - جماهير لبنان
 ١٢ - الحقيقة
 ١٣ - خه بات
 ١٤ - الرابطة
 ١٥ - الرسالة
 ١٦ - رواد الاصلاح
 ١٧ - روكلات
 ١٨ - الشباب الناصري
 ١٩ - الشبيبة العربية
 ٢٠ - الشروق
 ٢١ - الصمود
 ٢٢ - صوت الجماهير
 ٢٣ - صوت الشفيلة
 ٢٤ - صوت الشباب الوطني
 ٢٥ - صوت الشبيبة الكردية
 ٢٦ - صوت فلسطين
 ٢٧ - الصلاح
 ٢٨ - طريق الانتصار
 ٢٩ - طريق الثورة
 ٣٠ - طريق الشعب
 ٣١ - الطليعة
 ٣٢ - العاصفة

ان الدول الاشتراكية ، ذات الطابع الثوري ، حلت مشكلة تعدد الصحف ، عن طريق تأميم الملكية الصحفية ، باعتبارها وسيلة توجيه سياسي هامة ، لا يجوز التنازل عنها وتركها لعبث الميول والغايات الخاصة . وفيما يلي نماذج عن هذا المسلك ، مأخوذة من بعض الدول العربية :

أ - في الجماهيرية العربية الليبية

عدد الصحف اليومية السياسية اثنان : الجهاد والفجر الجديد . اما الصحف الموقوتة ، فعددها محصور ايضا ، اسبوعية : الفاتح ، الثقافة ، الاسبوع السياسي ، مجلة المرأة ، مجلة البيت ، مجلة المرأة الامة . نصف شهرية : مجلة العلم والايمان . شهرية : مجلة الشورى ، ومجلة الثقافة العربية .

ب - في الجمهورية العربية الجزائرية

هنا ايضا الصحف كلها مؤمنة . وعددها بالتالي محصور جدا .

- الصحف اليومية : الشعب (تصدر في العاصمة الجزائر)
الجمهورية (تصدر في مدينة وهران)
النصر (تصدر في مدينة قسنطينة)
المجاهد (في العاصمة - فرنسية)

- صحيفتان اسبوعيتان : المجاهد (باللغة العربية)
الثورة الافريقية (باللغة الفرنسية)

ج - في الجمهورية العربية السورية

الصحف السياسية اليومية هي ثلاث مؤسسات عامة تشرف عليها وزارة الاعلام :

البعث - الثورة - تشرين .
واهم الصحف الاسبوعية : مجلة جيش الشعب والمجلة العسكرية . وابرز المجلات الشهرية : مجلة المعرفة .

د - في جمهورية مصر العربية .

يراجع الباب الاول من هذا الكتاب .

٥٩ - الصيحة

٦٠ - العيون

٦١ - المقاتل اللبناني

٦٢ - الكتائب

٦٣ - لبنان

٦٤ - اللبناني

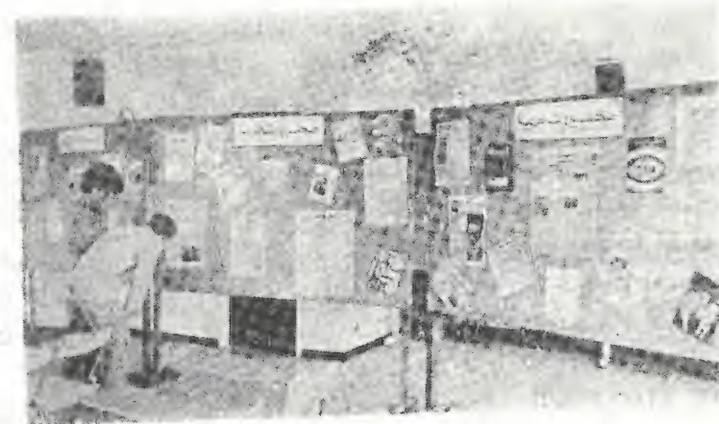
٦٥ - لبنان المستقبل

٦٦ - الماروني

لواء عكار (اسبوعية)
المشغل الاعلامي (عين الرمانة ، شهرية)
حركة الشبيبة اللبنانية - الباش مارون خوري (اسبوعية)
المجلس الحربي في حزب الكتائب اللبنانية (اسبوعية)
حراس الارز (اسبوعية)
مجموعة مفكرين
نادي لبنان المستقبل (الجعيتاوي ، نصف شهرية)
انطوان الجبيلي (اسبوعية)



الدكتور ميشال الفريب يلقي محاضراته بحضور العميد الدكتور حسن صعب والمديرة ليلي قبورة والاساتذة والطلاب



نماذج من المعرض

هـ - في الجمهورية العربية العراقية

الصحف اليومية السياسية هي اربع ، كما يلي :

الثورة : تصدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي
الجمهورية : تصدر عن الحكومة العراقية
طريق الشعب : جريدة الحزب الشيوعي العراقي
العراق : جريدة الاكراد التقدميين

اما الصحف الاسبوعية فاهمها :

الرافض : سياسية خاصة
صوت الفلاح : يصدرها اتحاد جمعيات الفلاحين
وحي العمال : لاتحاد عام نقابات العمال
الف باء : سياسية حكومية
الاذاعة والتلفزيون : حكومية
صوت الطلبة : يصدرها الاتحاد الوطني لطلاب العراق
مجلة الشباب : يصدرها الاتحاد العام لشباب العراق
افاق عربية : شهرية ، سياسية اجتماعية

و - في جمهورية اليمن الديمقراطية

يوجد صحيفة يومية سياسية واحدة هي صحيفة « ١٤ اكتوبر » تنطق باسم الدولة ، كونها تسير على نظام الحزب الحاكم الواحد .

وفيها اربع صحف اسبوعية هي : الثوري ، صوت العمال ، الشرارة ، الشباب . بالاضافة الى الجريدة الرسمية ، ووكالة انباء عدن . وكلاهما تصدران باللغتين العربية والانكليزية .

ز - في جمهورية الصين الشعبية

صحف الصين كلها ملك الدولة ، نظرا لشأنها الخطير في توجيه الرأي العام ، ودورها في ابراز سياسة الحزب الشيوعي الحاكم الواحد .

وهذا ما يفسر قلة عددها ، وانتفاء المنافسة التجارية بينها ، وعدم عمالتها لاية دولة اجنبية ، او اية قوة سياسية محلية معارضة . فالصحف السياسية الكبرى تصدر في بكين ، عاصمة دولة الصين الموحدة . وعددها ثلاث : الشعب والنور وصحيفة بكين .

كما يوجد في معظم المدن الاخرى ، صحف محلية ، او مطابع تطبع محليا كمية الاعداد المطلوبة ، نقلا عن صورة الصحيفة الام التي تكون اعدت للعاصمة . وهكذا تتوفر نفقات النقل الهائلة ، التي كان لا بد ان تستوجبها عشرات الطائرات يوميا ، لنقل ملايين الاعداد الى المحافظات ، لو كان الطبع كله يجري في العاصمة .

اما اكبر صحف بكين ، فهي صحيفة الشعب ، التي اعدت لنا زيارتها ، واجراء حوار مفيد ومتبادل مع مديرها ورؤساء اقسامها . وكانت جمعية الصداقة للشعب الصيني مع البلدان الاجنبية ، قد اعدت لنا برنامجا حافلا من الزيارات واللقاءات ، في مختلف انحاء الصين ، وخصصت لنا خيرا مرافقا ومترجما وسائقا . فنستقبل ونودع دائما في المطارات من قبل المسؤولين وننزل في احدث الفنادق .

وعودا الى صحيفة الشعب ، نذكر ان مجموع عدد العاملين فيها يبلغ الفا ومئتين . منهم خمسمائة عامل مطبعة ، واربعماية محرر ، وثلاثماية من الموظفين الاداريين . وعمال الصين عامة ، منضون في نقابات ، ترعى شؤونهم وتراقب انتاجهم في العامل والمكاتب . وقد قسمتهم لذلك الى فئات سبع ، تختلف رواتبها تبعا لتمييز انتاج العامل كما ونوعا .

عدد صفحاتها ست ، وثمان يبعها من القراء يوازي عشرة غروش لبنانية . اما الملفت هنا ، ان ٩٥ بالمئة من القراء هم مشتركون دائمون . ويتم الاشتراك في مركز بريد كل حي ، حيث يوجد ساع مختص بايصال الاعداد الى المنازل حوالي الساعة العاشرة صباحا . واذا ما قارنا هذه النسبة ، بغيرها في العالم الراسمالي ، وجدناها معكوسة تماما . ففي لبنان مثلا ، تبلغ نسبة المشتركين في جريدة النهار ، ١٠ بالمئة حسب احصاء مؤسسة التحقق من الانتشار .

وعمال الصحف ، ككل عمال الصين اجمالا ، لا يعملون جميعا في دوام واحد بل هم مقسمون فرقاء ، تتناوب على العمل ، صباحا وبعد ظهر ومساء . وهذا ما يؤمن استمرارية الانتاج ، وراحة العامل ، وتخفيفا لضغط السير وان على البسكلات ، ولاكتظاظ المطاعم . فما اسعد شعب ، نظم شأنه ، فوفر حاجته ، وكفى نفسه .

والغريب ايضا في صحافة الصين ، ان مبيعات الاعداد وحدها ، تغطي كل نفقاتها ، وتترك نسبة ربح كبيرة ، تقدم فائضا لخزينة الدولة . بينما صحف العالم اجمالا ، حسب احصاء الاونسكو ، لا يرددها ٣٠٪ من ثمن المبيعات ، بينما تعتمد على الاعلانات التجارية التي تدر عليها ٧٠٪ من مداخيلها . ووصلت نسبة المداخيل من المبيعات في جريدة النهار الى ٦٣٪ اما في الصين ، فلا ثمة تجارة حرة ، ولا مضاربة تجارية ، بل كل شيء في ايدي الدولة ، ولا حاجة بالتالي الى اعلانات او معلنين .

اما تفسير تفوق مردود المبيعات على الكلفة ، فيرجع الى توفر اليد العاملة الرخيصة بكثرة . فهنا على الجميع ان يعمل ، رجالا ونساء ، تطبيقا لمبدأ : « من لا يعمل لا يأكل » . فخاضت المرأة ميادين العمل ، بكل اشكاله وانواعه ، من اكثرها خشونة الى اقساها ظروفا ، تقنية كانت ام فكرية ام جسدية ، نهائية ام مسائية . فحطمت التقاليد البالية ، القائلة بان المرأة لا تصلح لبعض انواع العمل . فالمساواة السياسية الكاملة تستوجب مساواة في كل اصناف العمل . وتلاقت الصين هنا ، مع ما سبق الافلاطون ان قاله في القرن الرابع ق. م. ان المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل .

يضاف الى ذلك ، قلة ثمن الورق . فيصنعون لذلك ، سيقان نباتات الارز ، عوض الاعتماد على الخشب وحده . كما ان الاعداد المقروءة ، يحتفظ بها قارؤها ويجمعونها ، ليعيوا يبيعها الى ادارة الصحيفة ، بثلاث ثمن شرائها . فتعيد تحويلها من جديد الى ورق ابيض ناصع ، صالح للطبع مجددا . وهناك ايضا نردد : سبحان من خلق للانسان عقلا مدبرا .

ولهذه الصحيفة اربعة مراسلين في كل من بريطانيا وباكستان وكوريا الشمالية وطوكيو . وهو عدد قليل اذا ما قيس ببعض الصحف العالمية ، امثال جريدة التايمس في نيويورك ، التي لها اربعون مراسلا منتشرا في كبريات عواصم العالم . ولكن صحيفة الشعب الصينية تسعى لان تزيد عدد مراسليها في وقت قريب . وهي تعتمد من جهة ثانية على وكالة انباء الصين الجديدة « شينخوا » التي لها مكاتب عديدة في الخارج ، ومنها بيروت . انما نرى وجوب اصدار صحف يومية بعدة لغات اجنبية ، منها العربية ، وكذلك تكثيف النشرات الاذاعية بها . (١)

٤ - الصحف في الانظمة العربية غير الاشتراكية

ان لبنان ينتمي الى هذه الفئة من الانظمة العربية اليمينية ، وقد درسنا وضع صحفه مطولا . وانا نأخذ ، على سبيل المثال ، الوضع الصحفي في كل من المملكة العربية السعودية ، ودولة الكويت ، حيث الصحف مؤسسات خاصة ، يملكها افراد او شركات .

أ - في المملكة العربية السعودية

الصحف اليومية

الندوة

الصحف الموقوتة

اقرا

(١) الدكتور ميشال الفريب : محاضرة القاها في مقر منظمة المسيحيين الديمقراطيين ، بيروت

١٩٧٨/٥/١٣ .

| | |
|---------------------------|-----------------------|
| عكاظ | اليمامة |
| البلاد | الخفجي |
| الجزيرة | الرياضة |
| المدينة المنورة | الدعوة |
| الرياض | المنهل |
| أراب نيوز (بالانكليزية) | اخبار العالم الاسلامي |
| جازيت (بالانكليزية) | الفصل |
| سعودي برس (بالانكليزية) | اهلا وسهلا |
| اليوم | العربية |
| عسير | المجلة الشرقية |
| أم القرى | |

ب - في دولة الكويت

الصحف اليومية

الصحف الموقوتة

| | |
|-------------|--------------|
| القبس | الرسالة |
| السياسة | الامة |
| الراي العام | الفن |
| الوطن | اليقظة |
| الانباء | الرياضي |
| | صوت الخليج |
| | البلاغ |
| | اضواء الكويت |
| | النهضة |
| | العامل |
| | الرائد |
| | اسرتي |

٥ - الضمانة المالية

فرض قانون المطبوعات اللبناني الصادر سنة ١٩٦٢ (المادتان ٣٦ و ٣٧) ، على كل مطبوعة صحفية تقديم ضمانة مالية ، نقدية او مصرفية . قيمتها ثلاثية الاف ليرة لبنانية للصحف غير السياسية ، وخمسة الاف للصحف السياسية . ولكن المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ ، تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ ، بمادته ٣٦ ، رفع قيمة الضمانة الى عشرة الاف ل.ل. للصحف غير السياسية ، وعشرين الفا للصحف السياسية .

الفصل الخامس

اوصاف الصحيفة

١ - اسم الصحيفة

ان المادة ٤٥ من قانون المطبوعات الصادر في ١٤ ايلول ١٩٦٢ ذكرت المعلومات التي يتوجب على كل صحيفة ان تتضمنها في رأس الصفحتين الاولى او الاخيرة .

— اسم المدير المسؤول — اسم صاحب الصحيفة — مكان صدورها — تاريخ صدورها — بدل الاشتراك — ثمن العدد الواحد — اسم المطبعة .

مما تقدم يتضح ان المشترع لم يذكر اسم الصحيفة ضمن هذه المعلومات . وذلك ناتج حتما عن سهو لا عن عمد ، اذ ان الاسم هو اهم المعلومات التي يقتضي ايرادها .

ونكاد نكون في غنى عن التشديد على ما للاسم من شأن في كيان الجريدة . فهو عنوانها واختصار لموضوعها او سبب وجودها ، او اشارة لواقعة تاريخية حاسمة في حياة الوطن .

ومن الاسماء ما يشير لمكان صدورها ، كما ظاهر من الصحف اللبنانية السياسية الاتية :

Revue du Liban

بيروت — بيروت المساء — تلغراف بيروت — زحلة الفتاة — صدى الجنوب — صدى الشمال — صدى لبنان .

ونلاحظ ، خارج لبنان ، الاسماء الاتية ، على سبيل المثال :

— القدس —

— Journal de Genève

— Frunkfurter Alghameineh

— New - York Times

— Nice Matin

— Washington Post

(١) وفق الطيبي : محاضرة له في كلية الاعلام والتوثيق ، دورة سكرتيري التحرير ، بيروت ١٥ - ٣٠ آذار ١٩٨٠ (المعهد القومي للصحفيين ، الاتحاد العام للصحفيين العرب) .

اما الغاية من هذه الضمانة ، فهي تأمين دفع ما قد يحكم به على الصحيفة ، وبالأفضلية وفقا للتسلسل الاتي :

— الغرامات

— نفقات ورسوم المحاكمة

— التعويض للاشخاص المتضررين .

وعلى منفذ الحكم ان يستنفد قيمة الضمانة اولا . حتى اذا لم تكن كافية لايفاء كل المطلوب ، امكن المنفذ ان يلاحق المحكوم عليهم من مسؤولي الصحيفة ، في اموالهم الخاصة .

٦ - الصحف العربية في فلسطين المحتلة

تصدر في القدس الشرقية المحتلة ، ثلاث صحف عربية هي : **الشعب والفجر والقدس** . وهي توزع ، اضافة للقدس ، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

وبالرغم من الاحتلال الاسرائيلي ، فان هذه الصحف تسير بثبات ، في سياسة المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني ، الوطنية والقومية المشروعة . وهي لذلك تتعرض للرقابة المسبقة الدائمة ، ولاقتطاع اجزاء كبيرة منها قبل الطبع . فيضطر محرروها ، لتحضير مواد اضافية بنسبة ٢٥٪ يوميا ، احتياطا لاي تشطيط تتعرض له صحفهم . وهي تتعرض للتعطيل مددا طويلة ، وللتهديدات الدائمة ، والقاء المتفجرات .

والراقبون الصحفيون الاسرائيليون ، يتمتعون بسلطات شبه مطلقة ، بموجب قوانين الطوارئ التي كان معمولا بها ابان الانتداب البريطاني على فلسطين .

ويبلغ استبداد المراقبين الاسرائيليين ، حد منع نشر بعض المواد في الصحف العربية ، بينما يسمح للصحف غير العربية بنشر نفس هذه المواد . وكثيرا ما يحذف المراقبون في الصحف العربية ، اخبارا ومقالات تكون نشرت في اليوم السابق في صحيفة « جيروز الم بوست » . (١)

وهكذا يبقى الاعلام العربي ، ان في فلسطين او في بقية الدول العربية ، اعلاما داخليا محدودا . بينما الاعلام الصهيوني ، مدعوما بالاعلام الامريكى والاوروبي الغربي ، يمتد على مدى العالم بأسره فيشوه الحقائق ويجعل من الظالم مظلوما . (٢)

(١) وكالة رويتر : تحقيق منشور في جريدة « السفير » ، بيروت عدد ٢٦/٨/١٩٨٠ .

(٢) محمد جبريل : محاضرة في الدورة التدريبية للصحفيين الموريتانيين . مطبوعات المركز العربي للدراسات الاعلامية ، دمشق ١٩٧٥ ، ص ٢٠٠ .

هذا وان المادة ٤٧ من قانون المطبوعات المذكور قد حظرت على اي صحيفة استعمال اسم صحيفة اخرى ، او حتى استعمال ترجمة لذلك الاسم بلغة اجنبية .
انما الظاهر ان هذه القاعدة لم تطبق بدقة . فنرى ان هنالك جريدتين تحملان نفس الاسم ، وهما « النهار » الصادرة باللغة العربية و « لوجور » الصادرة بالفرنسية . وكذلك « الشرق » و « الاوريان » مع العلم ان اللوجور والاوريان قد اندمجتا .

وان تلك القاعدة تصبح لاغية في حال توقف الجريدة عن الصدور وسحب ترخيصها . وما عدا هذه الحالة الاستثنائية ، فان كل استعمال غير محقق لاسم صحيفة اخرى ، يعرض صاحبها لجزاء يتراوح بين الف وخمسة الاف ليرة لبنانية بالإضافة الى تعليق صدور الصحيفة بقرار من وزير الاعلام .

وتجدر الاشارة اخيرا الى ان الحق في الاسم لا يتعدى نطاق الدولة الجغرافي ، اذ كثيرا ما توجد صحف اخرى تحمل نفس الاسم انما في نطاق دولة اجنبية .

كما ان بعض الصحف ايضا ، يشير الى اسم مؤسس الصحيفة الى جانب اسم صاحبها الحالي . وذلك يذكر القارئ بماضي الصحيفة واقدمية نضالها الوطني .

٢ - مكان صدور الصحيفة

ان ذكر مكان صدور الصحيفة هو احد مستلزمات المادة ٤٥ من قانون المطبوعات . وهذا ما استتبع تحريم انشاء فروع للصحيفة مستقلة تماما عن الصحيفة الام .

والجدير بالانتباه ، ان كل الصحف اليومية السياسية في لبنان مركزها بيروت ، باستثناء واحدة في طرابلس ، هي صحيفة الانشاء . وفي ذلك احد مظاهر التضخم المدني الذي يميز عصرنا الحاضر ، حيث تبتلع المدن الكبرى وتحتكر اهم النشاطات العمرانية . وذلك ناتج بدوره عن المركزية الادارية التي تستقطب التجمعات التجارية والصناعية والثقافية ، وبالتالي التكاثر السكاني .

٣ - تاريخ الصدور واسم صاحب الصحيفة

ان بعض الصحف ، رغبة منها في ان تباع اعدادها على مدى يومين او ثلاثة متعاقبة ، خاصة اذا كانت ايام تعطيل ، تقدم تاريخ الصدور المذكور في اعلاها يوما او اثنين .

انما هذه الوسيلة سرعان ما يكتشفها القارئ ، وقد تكون نتيجتها اضافة الشك وعدم الجدية على مجمل مضمون الصحيفة ، لا سيما في عصر السرعة هذا ، حيث « تدبل » الانباء او « تشيخ » اي تفقد رونقها وجاذبيتها بعد ان تمضي عليها ساعات قلائل فقط . هذا بالإضافة الى شعور القارئ بان القيمين على الصحيفة يتوخون خداعه .

اما تاريخ الصدور ، فمعظم الصحف اللبنانية تذكره ميلاديا اي مسيحيا ، بينما البعض الاخر يذكر التاريخ الهجري اي الحمدي مقرونا بالتاريخ الميلادي ، وفقا لرقعة انتشار الصحيفة وطائفة صاحبها .

وذكر اسم صاحب الصحيفة هو ايضا الزامي . اما ذكر اسم مؤسسها فاختياري .

٤ - شكل الصحيفة

ان قانون المطبوعات الصادر عام ١٩٦٢ لم يحدد شكلا معيناً للصحيفة . ولكنه اعطى مجلس نقابة الصحافة صلاحيات شاملة فيما يتعلق بممارسة المهنة ، ومنها تحديد اشكال الصحف .

وبناء عليه ، فقد قرر مجلس نقابة الصحافة في ٢١ شباط ١٩٦٤ وضع اربع فئات من الصحف اليومية وفقا لعدد صفحاتها ، كما يلي : جرائد الصفحتين ، والاربع والست والثمان صفحات .

كما ان حجم الصفحة في كل هذه الفئات الاربعة ، يجب ان يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ سنتيمترا عرضا ، و ٦٠ و ٧٠ سنتيمترا طولا . واصطلاحا ، تعتبر هذه القياسات عادية .

انما نفس القرار قد اتاح للصحف اليومية مجال اصدار عدد اسبوعي خاص ، بزيادة اربع صفحات في العدد ، في الفترة الممتدة بين العاشر من اذار والعاشر من ايار . وكذلك ، لها الحق في اصدار ثلاثة اعداد خاصة في الاعياد الوطنية او الدينية او في المناسبات التي تختارها الصحيفة .

انما ما يعتبر قياسا عاديا للصفحات في لبنان ، ليس كذلك في كل دول العالم . ففي بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، ان الشكل الاكثر رواجاً هو ما يسمى « تابلويد » وقياسه هو نصف قياسنا العادي تقريبا . وترجع اسباب هذا الرواج الى ان معظم القراء يستعملون وسائل النقل العامة للذهاب الى اعمالهم والعودة منها . وهذه تكون دائما مكتظة ولا تتيح بالتالي مجالا كافيا لفتح

صحيفة كبيرة الحجم . ثم ان هذه الصحف (تابلويد) يقتصر مضمونها على صور مشروحة يناسب ايضا العديد من الاجانب الذين لا يتقنون لغة البلاد اتقاناً تاماً . وقد اجريت احصاءات في الولايات المتحدة دلت على ان ٧٠ بالمئة من القراء لا يتوفر لهم سوى ربع ساعة لطالعة الصحف يوميا .

وفي محاضرة القاها في بيروت ، المدير الفني لمجلة « **باري ماتش** » ، ذكر ان الصورة في مجلته تسبق النص ، حجما واهمية . وان المدير الفني فيها توازي رتبته رئيس التحرير . قال ذلك في دورة المعهد القومي لاتحاد الصحفيين العرب ، التي عقدت في الفرع الاول لكلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية ، خلال شهر اذار ١٩٨٠ . وقال ان اهم مصدرين للصور ، هما وكالتا سيفما وغاما . وهذا ما يعزز نهج صحف « التابلويد » التي تعتبر الصورة اكثر اهمية وفعالية من النص الطويل : « **الصورة يجب ان تتكلم** تماما كالنص » . (١)

والامثلة على هذا الميل الحديث ، لاعتماد **الحجم الصغير** (النصفي) قسي الصحف ، متعددة . نذكر منها في باريس : (٢)

Le Parisien Libéré
Le Matin de Paris
Le Quotidien de Paris
Le Monde

ومن الصحف ما يعتمد **الصفحات الملونة** ، لتمييزها بعضا عن بعض ، وفقا للمواضيع المخصصة لها تلك الصفحات . فتكون صفحات السياسة المحلية باللون الازرق مثلا ، وصفحات السياسة الخارجية بالاصفر ، والاخبار الاقتصادية بالاخضر ، الى آخره . ونذكر مثالا لتلك الصحف ، جريدة « لو بوان » الفرنسية، وجريدة « ورلد ريبورت » الامريكية .

٥ - ملاحق الصحف

ان بعض الصحف اليومية الكبرى التي ازدهرت واتسعت في نموها وانتشارها ، قد طمحت لان تتعدى النطاق السياسي الصرف المحدد لها في رخصتها . فهي ترغب بان تزود قراءها المثابرين الكثر بالموضوعات الاخرى التي تهمهم في الاجتماعيات والاقتصاد والزراعة وغيرها ، فكان « ملحق الاحد » الذي ابتدعته بعض الصحف .

(١) جريدة « النهار » : بيروت ١٩٨٠/٩/٢١ .

(٢) المادتان ٦ و ٧ : قانون المطبوعات الصادر في ١٩٦٢/٩/١٤ .

وانه لو اوضح ان هذا الملحق لا يتمتع بوضع قانوني مريح . فقانون المطبوعات الصادر سنة ١٩٦٢ لم يشر الى هذه الامكانية الصحفية مطلقا . بل انه صنف الصحف كلها اربع فئات : يومية وموقوتة وسياسية وغير سياسية . بينما نرى ان الملحق ينتمي الى هذه الفئات الاربع في آن واحد .

فكان منتظرا بالتالي ان يكون لهذه « البدعة » بعض المضاعفات على الصعيد النقابي . ففي جلسة مجلس نقابة الصحافة المنعقدة في ٩ اذار سنة ١٩٦٦ ، اشار مدير احدى المجلات السياسية الاسبوعية اعتراضا على الملاحق الاسبوعية التي تصدرها بعض الصحف اليومية ، اذ انها تشكل بالفعل مزاحمة غير مشروعة للمجلات ذات الامتياز الاسبوعي . فقرر المجلس تأييد هذا الاعتراض وكلف رئيس النقابة شخصا بنقل هذا الاعتراض الى اصحاب الصحف اليومية المعنية . (١)

كما انه في جلسة اخرى منعقدة في ١٥/٣/١٩٦٦ احتج اصحاب مجلات سباق الخيل على هذه المزاحمة . فايد المجلس ايضا هذا الاحتجاج وارسل مذكرة الى الصحف اليومية ، بان القانون لا يبيح هذا التصرف . ان اولى الصحف اليومية التي ابتدعت الملاحق هي صحيفة النهار التي اصدرت اربعة منها . وقد بررت الصحيفة تصرفها بشبه ثورة على الاوضاع الصحفية معتبرة انها « معركة الصحافة ضد نفسها وضد نقابتها وانظمتها والقوانين التي ترعاها . انها معركة صحافة تريد التقدم ، ربما لانها قادرة ، ضد صحافة لا تريد ، اذ قد تكون عاجزة عنه » .

وكحل لهذه المشكلة ، اقترحت صحيفة النهار على مجلس النقابة ، الزام كل صحيفة يومية راغبة في اصدار ملحق اسبوعي ، ان تشتري امتيازاً ثانيا لقاءه . وقد مرت الصحافة الفرنسية بمثل تلك المشكلة . فالقرار الصادر في ٢٩ ايلول ١٩٤٨ قد حظر اصدار وبيع الصحف يوم الاحد في محافظة « السين » ويوم الاحد او الاثنين في بقية المحافظات . فعمدت الصحف اليومية الى المداورة على هذا القرار ، واخذت تصدر يوم الاحد ملحقا اعتبرته ملحقا لعدد يوم السبت .

٦ - شعار الصحيفة

ان خمس عشرة صحيفة من صحفنا اليومية تحمل الى جانب اسمها رسماً، او شعاراً يمثل هدف الصحيفة وغايتها . وهذه بعض نماذج عنها :

(١) محاضر اجتماعات مجلس نقابة الصحافة اللبنانية (محاضر سرية غير منشورة) . اطلعنا عليها باذن من النقيب الاستاذ روبري ابيلا .

الشعار

اسم الصحيفة

| | |
|-----------------------------|-------------|
| بلاد العرب للعرب | صوت العروبة |
| في خدمة لبنان | العمل |
| ان الحياة عقيدة وجهاد | الحياة |
| جريدة الشعب للدفاع عن الشعب | التلغراف |

٧ - الجريدة الضوئية

في مطلع سنة ١٩٥٨ ، افتتحت شركة « نيوسكوب » التي كانت تابعة لجريدتي الجريدة والاوريان ، جريدة ضوئية كهربائية ، لأول مرة في لبنان .

وقد استعملت سطح احدى الابنية في ساحة الشهداء في بيروت ، لتعرض الانباء مجاناً على الجمهور بواسطة جهاز يضيء احرفاً متحركة . وكان لا بد لتغطية نفقات هذه الجريدة ، من اللجوء الى عرض الاعلانات المختلفة .

انما ظهر ان هذه الوسيلة الاعلانية لم تجتذب عدداً كافياً من المعلنين ، وبالتالي لم تكن ايراداتها المالية وفيرة . فلم تعمر طويلاً واضطرت الى التوقف عن العمل نهائياً بعد فترة قصيرة .

٨ - محتوى الصحيفة

تعتمد الصحف العصرية الى تبويب محتوياتها في صفحات متخصصة ، وذلك تسهيلاً للقارئ ليطلع المعلومات التي يبتغيها بسرعة .

اما الصفحة الاولى ، فهي الاهم لانها وجه الصحيفة الخارجي الذي يعرض على الجمهور ، من قراء ومارة . وهي تميل لان تصبح مخصصة للعناوين الكبيرة الرئيسية التي تحيل القارئ الى الصفحات الداخلية ، استزادة في المعلومات . ومن العناوين ما هو رئيسي ومتوسط وثنائي .

وفي لبنان لم يحصل بعد أي احصاء حول مجموع مساحة العناوين في كل صحيفة ، ونسبة هذه المساحة لكل الصحيفة ، وبالتالي تأثير ذلك على القراء . اما في فرنسا ، فقد ثبت سنة ١٩٦١ ان نسبة مساحة العناوين تبلغ حوالي ١٥ بالمئة من مجموع مساحة الصحف اليومية السياسية في باريس ، بشكل اجمالي .

وكالعناوين الضخمة ، فان الصور تحتل مكاناً مرموقاً في الصفحة الاولى لكل الجرائد . فالاطلاع السريع عليها يعطي القارئ فكرة معبرة عن الوقائع اليومية . اما المقال الافتتاحي في الصفحة الاولى ، او ما يسمى بالافتتاحية ، فانه ما زال رائجاً في لبنان . بل ان معظم صحفنا تتضمن مقالين في الصفحة الاولى ، بينما معظم صحف اوروبا قد تخلت عن المقال في الصفحة الاولى ، لتحل محله موجز

الانباء الهامة والعناوين والصور . وسبب ذلك هو ضيق وقت القارئ الاوروبي والسرعة في العمل والتنقل . اما الصفحات الداخلية فيمكن تضمينها مثل تلك المقالات والتعليقات .

اما الترتيب التالي للصفحات في لبنان فغالبا ما يكون على الوجه الاتي : تختص الصفحة الثانية بأنباء السياسة الداخلية ، كششاطات الشخصيات السياسية ، والقوانين والمراسيم الجديدة ، والمشاريع التي هي قيد الاعداد ، استقبالات رئيسي الدولة والحكومة ، تصاريح الوزراء والنوب وسوى ذلك .

وغالبا ما تختص الصفحة الثالثة بالانباء القضائية ، كالمحاكمات الهامة الجارية امام المحاكم ، والتحقيقات في الجرائم الجديدة ، والاحكام الصادرة التي تهم الرأي العام .

ثم تأتي صفحة لانباء العالم العربي مع او مستقلة عن انباء الدول الاجنبية . كما هنالك صفحة مخصصة لقضايا الاقتصاد والتي راحت تأخذ اهمية اكبر ، يوما بعد اخر . والمعلومات الاقتصادية تتضمن سياسة الدولة الاقتصادية الداخلية ، وعلاقتها بالدول الاخرى ، وجدولا بأسعار البورصة والعملات الاجنبية وحركة المرفأ ، وعند الاقتضاء تسعير الحاجيات الضرورية ، وانباء واعلانات المؤسسات الاقتصادية الكبرى .

وهناك الصفحة المخصصة الاعلانات المبوبة التي تتضخم باضطراد ، حتى انها اصبحت في بعض الصحف تمتد الى نصف صفحة اخرى . وهذه الاعلانات الصغيرة الحجم والزهيدة الكلفة ، تجد اقبالا كبيرا من المعلنين والقراء على السواء اذ انها تلبي حاجات الفريقين . فمنها الاعلانات العقارية ، والتجارية ، وطلبات الاستخدام والتوظيف وبيع وشراء السيارات المستعملة والمفروشات وغيرها .

هذا بالإضافة الى بعض المعلومات العامة التي تهم الجمهور في حياته اليومية ، كبرامج الاذاعة والتلفزيون ، ونشرة الاحوال الجوية ، ومواقيت فتح الصيدليات ، ولائحة الافلام السينمائية الجاري عرضها خلال الاسبوع .

ويلي ذلك صفحتان للنشاطات الرياضية والطالبية الاخذة في التطور .

اما الصفحة الاخيرة ، فمعظم محتواها مؤلف من تتمات لما نشر في الصفحة الاولى والصفحات الداخلية . ومنذ فترة غير بعيدة ، راجت عادة طريفة في نشر صورة « كاريكاتورية » في رأس هذه الصفحة الاخيرة ، تعبر عن ابرز حدث يومي يهم الجمهور . وكثيرا ما يكون هذا المصور اشد لذة وتعبيراً من اطول وأبلغ مقال او تعليق . وكثيرا ايضا ما عرض الصحيفة للملاحظات قضائية بسبب شدة وقعه على المسؤولين .

الفصل السادس

تصنيف الصحف اليومية السياسية

١ - لغة الصحيفة

ان مجموع عدد الصحف اليومية السياسية في لبنان يبلغ ثلاثا وخمسين صحيفة موزعة من حيث لغة صدورها كما يلي :

| | |
|----|--------------|
| ٤٢ | لغة عربية |
| ٦ | لغة فرنسية |
| ٣ | لغة أرمنية |
| ٢ | لغة إنكليزية |
| ٥٣ | المجموع |

جدول بالصحف

اليومية السياسية باللغة العربية

| اسم المطبوعة | اسم صاحبها |
|----------------------|--|
| ١ - الانوار | دار الصياد للصحافة والطباعة والنشر ش. م. ل. |
| ٢ - الاحرار | دار الصحافة للطباعة والنشر في بيروت ش. ت. ب. |
| ٣ - الاتحاد اللبناني | زيدان زيدان |
| ٤ - الانشاء | محمود عبد الغني الادهمي - طرابلس |
| ٥ - البيرق | ريمون عزيز قواص |
| ٦ - البلاغ | دار البلاغ للطباعة والنشر ش. ت. ب. |
| ٧ - بيروت | المؤسسة الوطنية للصحافة والطباعة والنشر ش. م. م. |
| ٨ - بيروت - المساء | محسن ابراهيم |
| ٩ - البناء | نسيب الياس عازار |
| ١٠ - تلغراف بيروت | توفيق المتني |
| ١١ - الجريدة | جورج وديع سكاف |

اسم المطبوعة

اسم صاحبها

| | |
|----------------------|--|
| ١٢ - الجمهورية | ورثة سميع الاسمر |
| ١٣ - الجديد | محسن سليم - وشركة الاستثمار الصحفي |
| ١٤ - الحياة | جميل ومحمد كريم ومالك كامل مروة |
| ١٥ - الخطيب | خير الله الشمالي |
| ١٦ - الدنيا | سليمان ابو زيد |
| ١٧ - الديار | شركة الديار الصحفية |
| ١٨ - الراصد | شركة المرباط للصحافة والطباعة والنشر |
| ١٩ - رقيب الاحوال | سمعان فرح سيف |
| ٢٠ - الراية | شركة دار الراية للصحافة والطباعة والنشر |
| ٢١ - الرابطة الشرقية | كامل الاسعد |
| ٢٢ - الزمان | ورثة روبر ابيل |
| ٢٣ - السياسة | فاروق البربر |
| ٢٤ - السفير | طلال سلمان |
| ٢٥ - الشعب | محمد امين دوغان |
| ٢٦ - الشمس | كمال اسبر الغريب |
| ٢٧ - الشرق | عوني ومعين وهدية الكعكي |
| ٢٨ - صوت العروبة | عدنان الحكيم |
| ٢٩ - صدى لبنان | محمد البعلبكي |
| ٣٠ - الطيار | شركة دار الصياد للصحافة والطباعة والنشر ش. م. ل. |
| ٣١ - العمل | حزب الكتائب اللبنانية |
| ٣٢ - الكفاح العربي | شركة ابو ذر الففاري للطباعة والاعلام المحدودة المسؤولة |
| ٣٣ - لسان الحال | جبران طانيوس حايك |
| ٣٤ - اللواء | عبد الغني سلام |
| ٣٥ - المحرر | ورثة هشام ابو ظهر |
| ٣٦ - النهار | شركة النهار ش. ت. م. |
| ٣٧ - نداء الوطن | الياس الغرياني |
| ٣٨ - النداء | عبد الكريم مروة - وجورج حاوي |
| ٣٩ - النضال | شركة النور للصحافة - يوسف وشركاه |
| ٤٠ - الهدف | ورثة غسان كنفاني |
| ٤١ - الهدى | ورثة احمد السبع |
| ٤٢ - اليوم | وفيق الطيبي |

الصحف اليومية السياسية باللغة الفرنسية

| اسم المطبوعة | اسم صاحبها |
|-------------------------------|------------------------|
| ٤٣ - الصفاء | رنيه عجوري |
| ٤٤ - لوجور (دمجت مع الاوريان) | شركة لوجور ش. م. ل. |
| ٤٥ - لومتان | شركة لوجور ش. م. ل. |
| ٤٦ - لوريان (دمجت مع لوجور) | شركة الاوريان |
| ٤٧ - لوسوار | ديكران توسباط |
| ٤٨ - لورفاي | شركة «لورفاي» ش. م. ل. |

الصحف اليومية السياسية باللغة الانكليزية

| اسم المطبوعة | اسم صاحبها |
|-----------------|----------------|
| ٤٩ - ايك | فواز ناجيا |
| ٥٠ - دايلي ستار | ورثة كامل مروة |

الصحف اليومية السياسية باللغة الارمنية

| اسم المطبوعة | اسم صاحبها |
|--------------|------------------|
| ٥١ - ازتاك | هايك باليان |
| ٥٢ - ارارات | كريكور هاجنليان |
| ٥٣ - زارتونج | باروناك طوماسيان |

ب - تغيير لغة الصحيفة

ان تغيير لغة الصحيفة ممكن ، شرط استصدار قرار بذلك . واننا نورد فيما يلي نص قرارين بتغيير لغة صحيفتي «لوماتان» و «ايك» .

قرار رقم ٥٥٦ (نموذج تطبيقي)

اببدال اللغة الفرنسية لمطبوعة «لوماتان» اليومية السياسية باللغة الانكليزية

ان وزير الاعلام
بناء على المرسوم الرقم ٥٧٦٦ تاريخ ١٩٧٣/٧/٨

بناء على المرسوم الاشتراعي الرقم ٧٤ تاريخ ١٩٥٣/٤/١٣
بناء على قانون المطبوعات الصادر في ١٩٦٢/٩/١٤
بناء على القرار الرقم ٣٣٥ تاريخ ١٩٦٦/٤/١٩ (نقل ملكية المطبوعات الى
شركة له جور ش.م.ل.) المسجل تحت رقم ٥٨٧ تاريخ ١٩٧٣/٥/١٧ .
وبناء على اقتراح المدير العام لوزارة الاعلام .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تبديل اللغة الفرنسية التي تصدر بها مطبوعة «لوماتان»
اليومية السياسية باللغة الانكليزية على ان لا يستتبع ذلك اي ترجمة او تبديل
باسمها .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ١٩٧٣/١١/١٥
وزير الاعلام : فهمي شاهين

قرار رقم ٥٦٤ (نموذج تطبيقي)

اببدال اللغة الارمنية لمطبوعة «ايك» اليومية السياسية باللغة العربية

ان وزير الاعلام
بناء على المرسوم الرقم ٥٧٦٦ تاريخ ١٩٧٣/٧/٨ (تشكيل الوزارة)
بناء على المرسوم الاشتراعي الرقم ٧٤ تاريخ ١٩٥٣/٤/١٣
بناء على قانون المطبوعات الصادر في ١٩٦٢/٩/١٤
بناء على القرار الرقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٣/٢/١٦ (الترخيص باصدار
المطبوعة)

بناء على طلب السيد ديكران توزبات المسجل تحت رقم ١٢٧٦ تاريخ
١٩٧٣/١١/١٧ .

وبناء على اقتراح المدير العام لوزارة الاعلام .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تبديل اللغة الارمنية التي تصدر بها مطبوعة «ايك» اليومية
السياسية باللغة العربية على ان لا يستتبع ذلك اي تحريف او ترجمة لاسمها .
المادة الثانية - ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٧٣
وزير الاعلام : فهمي شاهين

ج - تعددية اللغة

طرح على وزارة الاعلام ، امكانية السماح للصحيفة الواحدة ، بالصدور باكثر من لغة . فاستفتت لذلك وزارة العدل ، التي اجابت بالنفي ، في مذكرتها المؤرخة في ٢٣/٥/١٩٦٠ . واعتبرت ان استعمال لغة ثانية ، يوازي اصدار صحيفة ثانية . وهذا ما لا يجوز دون استصدار ترخيص ثان . وهذا مقتطف من المذكرة :

« اذا كان يجوز تغيير لغة الصحيفة ، مع الاحتفاظ باسمها ونوعها ، فلا يجوز اصدار الصحيفة باكثر من لغة ، لان ذلك يؤدي بالواقع الى اصدار صحيفة جديدة . وبهذه الحالة يجب التقيد باحكام المرسوم الاشتراعي ٧٤ ، اي بالغاء صحيفتين » . (١)

٢ - موعد الصدور

ان صحفنا موزعة ، من حيث مواعيد صدورها ، كما يلي :

| | |
|----|--------|
| ٤٤ | صباحية |
| ٧ | ظهرية |
| ٢ | مساءية |

وظاهرة الكثرة الكبرى في الصحف الصباحية ليست مقصورة على لبنان . ففي باريس مثلا ، نرى ان ثمانية صحف تصدر صباحا من اصل اثنتي عشرة صحيفة موجودة فيها ، بينما الاربع صحف الاخرى تصدر مساء . اما مجموع الصحف اليومية السياسية في محافظات فرنسا فهو ٨٨ صحيفة ، منها ٦٧ صباحية و ٢١ مساءية .

اما في الولايات المتحدة الامريكية ، فان هذه النسبة هي عكسية تقريبا . اي ان عدد صحف المساء يفوق بكثير عدد صحف الصباح . ان آخر احصاء لسنة ١٩٨٠ ، يشير الى ١٣٨٨ صحيفة مساءية ، مقابل ٣٨٧ صحيفة صباحية . (٢) ولذلك بضعة اسباب :

أ - المتسع الاكبر من الوقت

ان الشعب الامريكي كثير العمل ، ومسافات الانتقال طويلة . وهذا لا يسمح

١ - محمد ابو مرعي : حرية الصحافة في لبنان ، مؤسسة مطابع مفتوق ، بيروت ١٩٨٠ ، صفحة ٨٥ .

٢ - جريدة « النهار » : بيروت عدد ٢٧ - ٧ - ١٩٨١ .

القارئ بالتمهل والتعمق في القراءة . فارتأت ادارات الصحف التوجه الى القراء في المساء ، اذ تكون الاعمال قد انتهت وعاد معظمهم الى المنازل ، حيث جو الراحة والتأمل اكثر ملائمة للمطالعة .

ب - الزوجة و افراد الاسرة

ان جلب الصحيفة للمنزل مساء يتيح للزوجة والبنين مطالعتها . والزوجة قارئة هامة جدا بالنسبة للمعلنين ، اذ هي التي تقرر ، في معظم الاحيان ، ما يجب شراؤه للمنزل من حاجات وادوات .

ج - الجيران

الجريدة تنتقل عادة من منزل لآخر في المساء ، على سبيل الاعارة ، لا سيما في القرى والاماكن النائية . وهذا ما يوفر مزيدا من القراء ، وبالتالي مزيدا من الانتشار ومن اهتمام المعلنين بالجريدة .

٣ - الصحف اليومية السياسية في العالم

ان احصاء منظمة الاونسكو لسنة ١٩٦٩ ، اظهر ان مجموع عدد الصحف اليومية السياسية في العالم ، بلغ ٧٦٨٠ صحيفة . وان نسبة الزيادة السنوية في عدد هذه الصحف ، لا تتعدى ٠.٤٪ اي اقل من نصف واحد بالمئة .

واضاف نفس التقرير ، ان ٤١ دولة في العالم ، ليس فيها صحيفة يومية واحدة تصدر على ارضها . وهو رقم كبير ومذهل ، في عصر تميز بسرعة انتشار وسائل التواصل الاعلامي . (١)

١ - منظمة الاونسكو : تقرير عن الصحف في العالم ، ١٩٦٩ .

الفصل السابع

ملكية الصحف السياسية وتمويلها

١ - انتقال ملكيتها

اما انتقال ملكية الصحف القائمة فيمكن ان يحصل اما عن طريق الشراء ، او عن طريق الارث لدى وفاة المالك الاصلي . وفي كلا الحالتين يقتضي اجراء معاملة الانتقال لدى وزارة الاعلام واستصدار قرار بذلك .

ولكن المادتين ٣١ و ٣٢ من قانون المطبوعات بعد التعديل الجاري عليهما منذ سنة ١٩٧١ ، اشترطتا على الشاري ان يكون صحفيا او شركة صحفية لبنانية ، والا اعتبر بيع الترخيص باطلا . ويستثنى من هذا الشرط اصحاب الحقوق المكتسبة ، اي الذين تملكوا صحفا قبل صدور قانون ١٩٧١ .

ولكن هذا الشرط المهني الذي يطبق على الشاري ، لا يطبق على الوريث ، اذا ما آلت اليه ملكية الصحيفة عن طريق وراثته لما كلفها المتوفي . وهذا امر يبدو بديهيا ، اذ لا يجوز حرمان الوريث من حقه في ارث مورثه ، ان لم يكن هو نفسه (اي الوريث) صحفيا .

وقد سار اجتهاد وزارة الاعلام ، على جواز تفرغ بعض الورثة للبعض الآخر ، في ملكية ترخيص الصحيفة . وقد يكون هذا التفرغ هبة او شراء ، فيصدر قرار الترخيص الجديد باسم من انحصرت به او بهم ، ملكية الصحيفة .

ولكن الوزارة تسمح باستعمال هذا الحق ، اي حرق تفرغ بعض الورثة لبعضهم الآخر ، مرة واحدة ، وقبل صدور قرار نقل الملكية . فاذا صدر القرار ، لا يعود من حق الشريك في ملكية الصحيفة ، ان يبيع حصته الا لمن كان صحفيا ، كما جرى تعريفه في المادة ٣١ من القانون . (١)

وان الاتجاه الحديث في عالم الصحافة ، هو نحو تمليك الصحيفة للعاملين فيها ، على شكل **تعاونيات صحفية** . وهو ما نجذ حصول مثله في لبنان ، رفعا للهيمنة الفردية من مالِك الصحيفة على مجموعة محرريها . ويصبح الصحفي عندئذ ، شريكا في العمل الصحفي لا اجيرا او مستخدما فيه .

ومثالا لذلك ، نشير الى جريدة « لوموند » السياسية الفرنسية ، التي لها

١ - محمد ابو مرعي : مرجع مذكور انفا ، ص ١٤٥ .

صدور يومي واسبوعي وشهري ، رفيع المستوى . وهي تقرأ عالميا من معظم رجال القانون والسياسة والاجتماع . فالمحررون فيها يملكون معظم اسهم شركتها ، وهم بالتالي ينتخبون رئيس تحريرها . وعددهم حوالي مئتي محرر . (١)

وفيما يلي نموذج عن قرار نقل ملكية ترخيص احدى المطبوعات .

قرار رقم ٦٦٠ (نموذج تطبيقي)

نقل ملكية ترخيص مطبوعة « الهدى » اليومية السياسية الى ورثة السيد احمد حسن السبع

ان وزير الانباء

بناء على المرسوم الرقم ٤٣٨ تاريخ ١٩٧١/١/٢٠ .

بناء على قانون المطبوعات تاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ .

بناء على كتاب دائرة المطبوعات الرقم ٢٢٨٠ تاريخ ٧ تموز ١٩٤٣ (نقل ملكية المطبوعة الى اسم السيد احمد حسن السبع) .

بناء على قرار حصر الارث الصادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية في بيروت تاريخ ١٩٧١/٦/٢٩ .

بناء على طلب السيد طارق احمد السبع المسجل تحت رقم ٧٣٧ تاريخ ١٩٧١/٧/٢١ .

بناء على موافقة مصلحة الصحافة والقضايا القانونية على مطالعة دائرة الصحافة تاريخ ١٩٧١/٧/٢٤ .

بناء على اقتراح المدير العام لوزارة الانباء .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ينقل كامل ملكية ترخيص مطبوعة « الهدى » اليومية السياسية من اسم صاحبه السيد احمد حسن السبع الى ورثته الشرعيين وفق توزيع الانصبة التالي من اصل ثمانين سهما :

- لزوجته نعمات حسن وهبي : عشرة اسهم .

- لاولاده الذكور : طارق ووائل وباسم وحسن : لكل منهم اربعة عشر سهما .

١ - جريدة « السفير » : ٣١ - ١ - ١٩٨٢ بيروت .

- لا ينتبه : مها وامينة لكل منهما : سبعة اسهم .
 المادة الثانية — يتحمل مسؤولية المطبوعة الصحافي السيد محسن دلول .
 المادة الثالثة — ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .
 بيروت في ٢٣ آب سنة ١٩٧١

وزير الانباء

الامضاء : هنري طربيه

٢ — اندماجها :

١ — خطة الدمج

بالرغم من كثرة عدد الصحف اليومية السياسية في لبنان ، فان عددا ضئيلا منها يزدهر ، نظرا للامكانيات الهائلة التي تستلزمها المؤسسة الصحفية الحديثة . وهذا ما كان يفترض به ان يؤدي الى اندماج الصحف بعضها ببعض ، كما حصل في فرنسا اذ هبط عددها من ٢٩٩ صحيفة عام ١٩١٤ الى ٨٨ صحيفة حاليا . ولكن الاندماج في لبنان لم يحصل الا نادرا ، لعدم وجود الحوافز المادية عليه .

وقد سبق لنقابة الصحافة ان تنبعت لهذه المعضلة الجسيمة التي تواجه معظم الصحف ، وللعجز المتفاحم الذي تقع فيه والذي من شأنه ان يؤثر على استقلالها السياسي وعلى مستواها الفكري ، فقررت في جمعيتها العامة المنعقدة في ايلول ١٩٦٨ التقدم باقتراح قانون بفتح اعتماد بمبلغ ستة ملايين ليرة لبنانية ينفق على الصحف الراغبة في الاندماج كما يلي :

ل.ل.

| | |
|--------|--|
| ٧٥٠٠٠ | لكل صحيفة اذا حصل الاندماج بين صحيفتين |
| ١٠٠٠٠٠ | لكل صحيفة اذا حصل الاندماج بين ثلاث صحف |
| ١٢٥٠٠٠ | لكل صحيفة اذا حصل الاندماج بين اربع صحف |
| ١٥٠٠٠٠ | لكل صحيفة اذا حصل الاندماج بين خمس صحف او اكثر . |

ويلاحظ هنا تصاعد قيمة المساعدة المفترضة نسبة لتصاعد عدد الصحف المندمجة في صحيفة واحدة ، وذلك رغبة من النقابة في تشجيع اكبر عدد من الصحف على الاندماج ، وبالتالي تقليل عدد الصحف ما امكن ، ولكن هذا الاقتراح لم يسلك طريقه نحو الصدور الفعلي عن طريق المجلس التشريعي ، رغم ان الحاجة الى الاندماج ما زالت ملحة .

وفيما يلي نص مشروع النقابة بكامله ، مع اسبابه الموجبة .
 كما نورد بعده نص اقتراح القانون ، الذي وضعناه بنسأ لطلب نقابة الصحافة ، بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢ .

ب — مشروع قانون

بتشجيع دمج المطبوعات السياسية وتعديل بعض احكام قانون المطبوعات

المادة الاولى : اجيز للحكومة في مهلة ستة اشهر من تاريخ صدور هذا القانون فتح اعتماد لغاية تسعة ملايين ليرة تعطي بواسطته وزارة الانباء سلفات طارئة الى المطبوعات السياسية التي تندمج بعضها ببعض الاخر .

المادة الثانية : يعني بالدمج انضمام مطبوعتين او مجموعة مطبوعات سياسية من نفس الفئة (يومية ، اسبوعية ، شهرية) بعضها الى بعض بحيث تُلغى الامتيازات الخاصة بكل منها وينشأ عن هذه العملية امتياز جديد يمنح باسم جديد او باسم احدى المطبوعات المندمجة اذا طلب القراء ذلك .

المادة الثالثة : يجب ان يتم الدمج خلال مدة ستة اشهر من تاريخ صدور هذا القانون .

المادة الرابعة : تشجعا للدمج تمنح كل من المطبوعات المندمجة سلفة تقدر على النحو الاتي :

١ — بالنسبة الى الصحف اليومية :

اذا كان عدد المطبوعات المندمجة اثنتين يعطى صاحب كل منهما خمسة وسبعين الف ليرة .

اذا كان عدد المطبوعات المندمجة ثلاثا يعطى صاحب كل منها مئة الف ليرة .
 واذا كان عدد المطبوعات المندمجة اربعا يعطى صاحب كل منها مئة وخمسة وعشرين الف ليرة .

اذا كان عدد المطبوعات المندمجة خمسا وما فوق يعطى صاحب كل منها مئة وخمسين الف ليرة .

ب — بالنسبة الى المطبوعات السياسية الاسبوعية والشهرية :

اذا كان عدد المطبوعات المندمجة اثنتين يعطى صاحب كل منها ستين الف ليرة .
 اذا كان عدد المطبوعات المندمجة ثلاثا يعطى صاحب كل منها ثمانين الف ليرة .

إذا كان عدد المطبوعات المندمجة اربعاً وما فوق يعطى صاحب كل منها مئة ألف ليرة .

المادة الخامسة : لا يعطى المبلغ الى صاحب المطبوعة الا بعد تبليغ وزارة الانباء عقد الدمج موقعا حسب الاصول من كافة الفرقاء المعنيين ومكتملا كافة عناصره القانونية ويصرف المبلغ بعد صدور قرار وزير الانباء بالغاء الامتيازات القديمة ومنح الامتياز الجديد .

المادة السادسة : يستوفى مجمل المبلغ الممنوح للمؤسسات الجديدة دون فائدة وذلك باقتطاع ما يوازي خمسة بالمئة سنويا من مجموع الاعلانات التي تنشر في المطبوعات التي استفادت من عملية الدمج ، وخمسة بالمئة من الاعلانات العائدة للسينما وخمسة بالمئة من اعلانات التلفزيون وذلك حتى تاريخ الاستيفاء التام . تستوفى هذه النسبة من المعلن او وكيله من الحساب الخاص بادارة الاعلان .

المادة السابعة : ينشأ لدى وزارة الانباء صندوق خاص تتمثل فيه ايضا نقابة الصحافة وتكون مهمته اقتطاع النسبة المذكورة في المادة السابقة على ان تحدد بمرسوم لاحق دقائق تطبيق مهام هذا الصندوق وكيفية ممارسة اعماله .

المادة الثامنة : خلال مدة خمس سنوات من تاريخ بدء العمل بهذا القانون يعفى دخل المؤسسات الناجمة عن الدمج من ضريبة الدخل ومن الرسوم البلدية كما تعفى موجودات ومقدمات المطبوعات المندمجة من رسم الانتقال عند الدمج .

المادة التاسعة : بعد انقضاء مهلة الستة اشهر المنصوص عليها سابقا فسي المادة الثالثة ، تمنح كافة المطبوعات السياسية مهلة ستة اشهر لتصحيح اوضاعها واجراء الترتيبات اللازمة للصدور .

المادة العاشرة : بعد انقضاء المهلة المنصوص عليها في المادة الثالثة لا يمنح اي ترخيص جديد بأية مطبوعة سياسية مهما بلغ عدد المطبوعات الباقية الا لمن كان يملك مطبوعتين من نوع المطبوعة المطلوب اصدارها تتوقفان نهائيا عن الصدور لقاء الترخيص المطلوب .

المادة الحادية عشرة : تلغى المادة السادسة من قانون المطبوعات ويستعاض عنها بالنص التالي :

يعني بالمطبوعة السياسية اليومية المطبوعة التي تصدر ثلاثمائة يوم في السنة على الاقل ، وبالمطبوعة الصحفية الاسبوعية التي لا تصدر اكثر من مرة في الاسبوع بما في ذلك ملاحقها على الاقل صدورها عن ثمان واربعين مرة في السنة وكل مطبوعة لا تتقيد بهذه الشروط تلغى بعد اذارها باسبوع وذلك بموجب قرار من

وزير الانباء وفي حال تكرار المخالفة خلال السنة نفسها بعد الرضوخ للانذار الاول يلغى الامتياز حكما ويتم ابلاغ الالغاء بقرار من وزير الانباء .

المادة الثانية عشرة : تبقى سارية المفعول القوانين والنصوص السابقة المتعلقة بالمطبوعات والتي لا تتعارض ولا تختلف او تتناقض مع احكام هذا القانون ويلغى هذا القانون احكام المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ تاريخ ١٣/٤/٥٣ .

المادة الثالثة عشرة : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

الاسباب الموجبة

لقد كان متطلق الدولة اللبنانية وما يزال ، في نظرتها الى الصحافة ، احترام دورها البارز في توجيه الرأي العام ، وتقدير المهمة الجليلة الملقاة على عاتق القلم الحر المسؤول ، والاعتزاز بما قدمه لبنان قديما وحديثا من خدمات جلى للقضايا العربية والقضايا الانسانية ، عن طريق منبر الصحافة العالي .

وتنبع نظرية لبنان هذه من السياسة التي يعتبرها القاعدة الاساسية ، لحياته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وهي سياسة النظام الحر التي اليها يعود الفضل فيما يتمتع به لبنان من استقرار وازدهار في الداخل ودور فعال في الخارج .

وقد دأبت الدولة ، ان ترى في تنوع الرأي ، وتعدد وجهات النظر ، وتصارع الافكار ظاهرة قوة وسلامة ، لا ظاهرة ضعف وتشتت ، وآية خصب ، لا فوضى ، ودليل هداية ، لا سبب ضلال او انحراف .

وقد حق للبنان ان يفخر بصحافته ، وبجهود العاملين الجادين في اسرتها ، وبالمستوى الذي بلغته في بعض نواحيها من تحسس المسؤولية . كما يفخر بنوع خاص بان الصحافة اللبنانية لم تكن في يوم من الايام ، ولا هي في الحاضر ، ولن تكون في المستقبل وستظل الميدان الذي يتسع لمختلف الآراء والاتجاهات .

فالصحافة في لبنان تمثل تيارات عالمية مختلفة وتعبّر عن اتجاهات تكاد تشمل كل المعسكرات والكتل والمبادئ المعروفة في العالم .

ان ابرز ما تعانيه الصحافة اللبنانية في الوقت الحاضر حساسية الاوضاع الاستثنائية التي يجتازها لبنان والبلاد العربية ، ولا سيما في اعقاب العدوان الاسرائيلي . وقد زادت حراجة هذه الاوضاع من مسؤولية الكلمة وجعلت الهدم والبناء والتعمير والتدمير معقودين على شق القلم ، اليوم اكثر من اي وقت مضى .

ان عدد الصحف اللبنانية هو امر غريب جدا ، ونادر في العالم كله ، بالنسبة

الى عدد سكان لبنان ، وهذا ما يجعل من الصعب ، لا بل من المستحيل ، على الصحافة اللبنانية من ان تظل قادرة على الاستمرار وعلى الخروج من دائرة القارئ اللبناني الى دائرة المحيط العربي والمحيط العالمي .

كما ان ظروفًا عديدة ، منها ضيق السوق الصحفية الداخلية ، قد حدثت من قدرة بعض الصحف اللبنانية على الاستمرار والعيش ، والصدور بمظهر لائق مما يجعلها عرضة لبعض العوامل قد تعطل نيتها في حسن القيام برسالتها . كما ان عدد الصحف اللبنانية ونسبة طباعتها وتوزيعها قد تجاوزت باشواط قدرة السوق اللبنانية ، بل العربية على الاستيعاب فتضطر بعض الصحف الى الاحتجاب عن الصدور حيناً ، او الظهور بشكل هزيل يسيء الى سمعة الصحافة اللبنانية ومكانتها حيناً آخر ، او الصدور بصورة غير منتظمة او خلافاً للامتياز المعطى بها فنرى الصحيفة اليومية تصدر اسبوعية فقط او حتى نصف شهرية .

وقد عملت كل هذه الاسباب على دفع الحكومة الى معالجة الوضع الصحفي من ضمن مبادئ الحفاظ على الحرية والتمسك بالرسالة الصحفية وباعداد مشروع هذا القانون الرامي الى تخفيض عدد الامتيازات الصحفية السياسية وذلك بتشجيعها على الاندماج بعضها ببعض فتندمج مطبوعتان او ثلاث او اربع او اكثر ، وينجم عن هذا الدمج امتيازات جديدة لديها امكانات التطور السريع الذي سيجعلها بصورة تليق بمكانة لبنان ، وتتوافر لديها امكانات التطور السريع الذي سيجعلها حتماً طليعة صحف البلاد العربية ، ويرتفع مستواها ونسبة توزيعها ، كما انها ستتعاون وتتجاوب اكثر مع الدولة التي شجعتها وصانتها لما فيه مصلحة البلد ، فتوفر اذ ذاك الكثير من الازمات مع الدول الشقيقة .

هذا مع العلم ان الصحافة في اكثر بلدان العالم تعاني الازمات المختلفة وقد اعتمدت في كثير من الاحيان مبدأ الدمج وعلى سبيل المثال ، فمجلة « كانديد » الفرنسية الواسعة الانتشار قد توقفت عن الصدور في اواخر كانون الاول عام ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنها من متابعة رسالتها بالمستوى اللائق ، ونرى ايضا ، انه بالرغم من اتساع عدد القراء في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، جرى دمج الكثير من الصحف الكبرى . فقد اندمجت كل من : « النيويورك تايمز » و « الوشنطن بوست » و « النيويورك هيرالد تريبيون » في الولايات المتحدة ، وتوقفت النيويورك هيرالد تريبيون عن اصدار طبعتها الاميركية لتصدرها في باريس فقط .

وقد توقفت في انكلترا بعض الصحف عن الصدور واندمجت بصحف اخرى بالرغم من سعة انتشارها : « المورنغ بوست » و « الدايلي كرونكل » و « الوست منستر غازيت » وتعرضت عام ١٩٦٠ في انكلترا بعض الصحف لنفس المصير واعلنت عن اندماجها مع صحف اخرى : « النيوز كرونكل » و « سندي اسبيرنيوز » ، « سندي غرفك » وصحيفة « الستار » اللندنية المسائية .

وما هذه الامثال التي تقدمها الا برهان على صحة المشروع الذي نتقدم به والذي يهدف قبل كل شيء الى انقاذ الصحيفة من الازمة الخائفة التي تتخط بها ورفع مستواها ودفعها دوماً الى الامام لتكون بمستوى رسالتها التي انما هي رسالة لبنان .

وتجدر الاشارة الى ان الدولة عندما تقدم سلفة للمطبوعات لتشجيعها على الدمج فان تتكبد من جراء ذلك اية خسارة مالية ، اذ انها سوف تعتمد على استيفاء هذه السلفة بطريقة اقتطاع خمسة بالمئة سنوياً من اعلانات الصحف المستفيدة من السلفة ومن اعلانات السينما والتلفزيون . والسبب الذي يحث الحكومة الى فرض هذا العبء على التلفزيون والسينما ايضا ، فلان هاتين المؤسستين ، وخصوصاً الاولى ، قد اخذتا قسماً كبيراً من الاعلانات التي كانت مخصصة في الاساس للصحافة وقد تسببتا نوعاً ما ولو بجزء من الازمة التي تعانيها .

وبعد انقضاء المهلة الممنوحة لاتمام عملية الدمج سيطبق القانون بحذافيره على المطبوعات ، وهذا ما يجعل من الضروري تعديل بعض مواد قانون المطبوعات بحيث لن تبقى في حقل الصحافة الا المطبوعات التي تملك فعلاً كامل مقومات الصدور بكل ما لهذه الكلمة من معنى .

وبناء على ما تقدم فان الحكومة اذ تحيل على مجلس النواب الكريم مشروع القانون المرفق ترحو التفضل بالموافقة عليه واقراره .

٣ - ظاهرة الاحتكار الصحفي في العالم

ان ظاهرة الاحتكار الصحفي ، في العالم الرأسمالي ، آخذة في البروز اكثر فأكثر ، تماماً كظاهرة الاحتكار التجاري لمجلات « السوبر ماركت » التي تقضي على الحوانيت والدكاكين الفردية . فصحيفة « **التايمز** » اللندنية ، رغم جديتها وعاميتها ، لا توزع سوى بضعة عشر الفاً ، بينما صحيفة « **دايلي ميرور** » ذات المستوى الشعبي الخفيف ، يتعدى توزيعها اليومي الخمسة ملايين عدد . وكذلك صحيفة « **نيوز كرونكل** » الناطقة بلسان حزب الاحرار في بريطانيا ، لم تتمكن من استمرار تحمل ضغط المنافسة . فاضطر مالكوها لبيعها الى اصحاب صحيفة « **دايلي مايل** » . (١)

وفي واشنطن احتجبت في ١٩٨١/٨/٧ ، صحيفة « **واشنطن ستار** » اليومية

١ - شاكر ابراهيم : « الاعلام ووسائله ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، مؤسسة ادم للنشر والتوزيع ، مالطا ١٩٧٥ ، صفحة ٧٦ .

السياسية المسائية ، بعد ١٢٨ عاما على انشائها . وتعطل معها عن العمل الف واربعمائة شخص . ويعزى سبب هذا الاحتجاب الى المزاحمة التي تتعرض لها الصحف المسائية من التلفزيون ، والى صعود نجم « **الواشنطن بوست** » بعد فضيحة « **ووترغيت** » . وقد رثاها رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، رونالد ريغان ، بقوله : « هناك صمت عظيم في واشنطن اليوم . فقد رحلت صحيفة جيدة وانتهى تقليد نبيل » . (١)

وفي باريس بدأت صحيفتا الحزب الشيوعي « **اومانيتيه** » و « **اومانيتيه ديماش** » ، تعانيان من قلة التوزيع وشح الاعلانات التجارية . فتسبب ذلك بتسريح عدد من العاملين فيهما . وكانت كمية المبيعات اليومية قد انحدرت الى مئة وعشرين الف عدد . (٢)

٤ - مراقبة المواد المشبوهة

ان موضوع اقدام بعض الصحف على قبض عطاءات مالية من دول اجنبية ، بغية التأثير على سياستها الوطنية المستقلة ، هو موضوع قديم ، شكت منه كثير من دول العالم . وهو امر خطير على الراي العام داخل البلد . لذا ، كان موضوع الاعلانات الاجنبية للصحيفة ، موضع نقد وتجريح ، من القراء دائما ، وموضع تدابير رادعة من السلطة احيانا .

ومما يذكر ، في هذا المجال ، ان بيسمارك ، مستشار المانيا ، كان يمارس وسيلة الرشوة الصحفية بنجاح ، مع العديد من الصحف الفرنسية . وكان يرمي الى تحريض الراي العام الفرنسي ، ضد سياسة حكومته في التسليح الحربي ، وفي تجهيز المصانع الحربية . وقد استمر يمارس هذه الخطة البارة ، حتى اندلاع حرب ١٨٧٠ ، بين المانيا وفرنسا ، وما قيد فيها من نصر للاولى .

أ - في بريطانيا

وفي بريطانيا ، اتخذت قضية الهبات الخارجية للصحافة ، طابع الفضيحة العامة ، واهتز لها المجتمع . فما كان من مجلس العموم البريطاني ، الا ان قرر سنة ١٩٤٧ انشاء لجنة ملكية للتحقيق بالامور الاتية :

تمويل الصحف البريطانية - مراقبتها - ادارتها - ملكيتها .
وكانت اللجنة المذكورة برئاسة السير دافيد روس ، وعضوية عدد من :
- رجال القانون - رجال الدين - نقابيين - اساتذة الجامعات - صحفيين .

ان ما يؤسف له ، ان اللجنة المذكورة ، لم تتوصل الى نتائج عملية ، تؤكد حصول الرشوى . ولا يخفى ان تحقيقا كهذا ، غالبا ما يكون عسيرا . اذ ان الصحفي يتخذ كل الاحتياطات لعدم كشف اسراره ، وعدم ابرازها في سجلاته الحسابية .

في بريطانيا ، سيطرت وزارة الخارجية ، ومعها وكالة الاستخبارات السرية (S. I. S.) ، على العديد من المؤسسات الاعلامية الخاصة . ويحصل ذلك منذ حوالي اربعين عاما ، داخل بريطانيا وخارجها ، عن طريق الرشوة . وتتم هذه باشكال مختلفة ، بواسطة شراء المعدات اللازمة ، والعملاء الذين يعملون تحت غطاء صحافي في كبريات الصحف البريطانية ، ودور النشر .

١ - جريدة « النهار » : بيروت ، عددا ٢٧ - ٧ - ١٩٨١ و ٨ - ٨ - ١٩٨١ .

٢ - جريدة « النهار » : بيروت ، ٢٠ - ١ - ١٩٨٢ .

والبرلمان البريطاني يقرر ميزانية هذه العمليات سنوياً ، بجلسة سرية . وهي تتجاوز ٣٥ مليون دولار امريكي ، كل عام . وتحتل وكالة رويتر الخاصة ، الحيز الاهم في هذه العملية . وهي ترتشي ايضا من وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .

وعملت وكالة الاستخبارات السرية البريطانية على تأسيس وكالات اخبار محلية مموهة في العديد من البلدان الاجنبية ، بغية تضليل الرأي العام ، واعطاء انبائها المزيفة ، المظهر المحايد الصادق . نذكر من تلك المؤسسات على سبيل المثال : وكالة الانباء العربية (مقرها القاهرة) ، وكالة انباء الشرق الادنى والاقصى ، وكالة انباء آسيا ، وكالة غاوب (مقرها في الهند) ، وستار نيوز (مقرها في باكستان) ، وافريقيا فيتشرز (في كينيا) . وان معظم الاخبار التي توزعها هذه الوكالات المسماة محلية ، تعد وتحرر سلفاً في بريطانيا .

ويرجع تعامل وكالة رويتر مع الحكومة البريطانية ، الى فترة الحرب العالمية الاولى . حيث وقعت في عجز مادي كبير ، اضطرها للخضوع الى ابتزاز الحكومة ، ونشر الدعاية لجهود الحلفاء الحربي . وتعززت هذه العلاقة اكثر خلال الحرب العالمية الثانية .

وكان من بين مراسلي رويتر ، السيد كيم فيليبي الذي عمل صحفياً في بيروت . ثم انتقل الى الاتحاد السوفياتي حيث طلب حق اللجوء السياسي . (١)

ب - في الولايات المتحدة الاميركية

ان الدولة هي الاخرى ، في العديد من البلدان ، تتدخل في شؤون الصحافة الخاصة الحرة ، عن طريق الرشوة ، لكسبها الى جانبها وتجنب معارضتها وتحريضها للرأي العام . ففي الولايات المتحدة الاميركية ، انيطت هذه المهمة بوكالة الاستخبارات المركزية C. I. A. ، التي تنفق سنوياً مبالغ ضخمة على الصحف من اجل تأمين نشر المواد الاعلامية لصالح الحكومة .

وقد جاء في تقرير للجنة من مجلس الشيوخ ، ان وكالة الاستخبارات هذه ، تغفلت بشكل واسع في ست عشرة مؤسسة اعلامية خاصة ، منها : الاسوشيتد برس ، يونايتد برس ، سي بي سي ، ان بي سي ، رويتر ، تايم ، نيوزويك - واشنطن بوست وغيرها .

كما ان وكالة الاستخبارات الاميركية ، تتدخل بالرشوة في شؤون العديد من

١ - ادوارد راسن وريتشارد فلنشر : تحقيق منشور في جريدة « السفير » ، بيروت

دور النشر ، لمنع طباعة وتوزيع المقالات او الكتب المعادية للحكومة . (١)

ج - المشاريع السابقة في لبنان

- موقف نقيب الصحافة السابق الاستاذ عفيف الطيبي

ليس الموضوع غريباً عن لبنان ايضا . ففي جلسة مجلس نقابة الصحافة اللبنانية ، المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٢ (وقد تمكنا من الاطلاع على محضرها) ، صرح نقيب الصحافة ، بان كل جريدة في لبنان ، تتهم الاخرى بالرشوة . وقد اتخذت القضية طابعاً واسعاً ، لدرجة يصح معه القول : « من فمك ، ادينك يا اسرائيل » .

- اقتراح الصحفي الاستاذ كامل مروءة

أيد الصحفي كامل مروءة ، في مقال له ، نقيب الصحافة ، اذ كان عضواً في مجلس النقابة ، وصاحب جريدتي الحياة ودائلي ستار ، فكرة مراقبة موارد الصحف . فاقترح انشاء محكمة خاصة ، مؤلفة مناصفة من القضاة والصحفيين ، لفاية مراقبة حسابات الصحف .

- اقتراح الصحفي الاستاذ غسان تويني

كما ان عضواً اخر في مجلس النقابة ، السيد غسان تويني ، صاحب جريدة النهار ، ذكر بانه سبق له ، اذ كان نائباً سنة ١٩٥٢ ، ان اقترح مراقبة موارد الصحف .

وفي الحلقة الدراسية ، التي عقدت في برمانا سنة ١٩٧٥ ، عاد السيد غسان تويني ، واقترح تبني مشروعه بشأن انشاء هيئة مراقبة .

- اقتراح الدكتور ميشال الغريب المقدم لنقابة الصحافة في ١٩٧٧/٣/٢

المادة الاولى : انشئت هيئة رقابة على مداخل الصحف السياسية ، مؤلفة من مندوب واحد عن كل من :

- وزارة العدلية : رئيساً
 - نقابة الصحافة اللبنانية - وزارة الاقتصاد
 - وزارة الاعلام - وزارة المالية
- اعضاء {

١ - عبد القادر ياسين : وكالة انباء نوفوستي ، بيروت ، شباط ١٩٨١ .

يستبدل اعضاء الهيئة مرة كل سنتين . ولا يجوز تجديد تعيينهم ، قبل انقضاء مدة فاصلة مماثلة .

المادة الثانية : ان الصحف الخاضعة لرقابة الهيئة ، هي الصحف السياسية ، يومية كانت ام موقوتة ، كما حددت في قانون المطبوعات الصادر في ١٤/٩/١٩٦٢ .

المادة الثالثة : يعتبر دخلا غير مشروع للصحيفة ، كل مبلغ ، او اية تقديرات عينية اخرى ، ترد اليها ، لا يكون ثمننا لاعلان تجاري او اقتصادي او اجتماعي ، وفقا لتعريف الاعلانات الصادرة عن نقابة الصحافة ، او ثمن المبيعات وبذل الاشتراكات في الصحيفة .

المادة الرابعة : تجري الهيئة كشفا على جميع مكاتب الصحف ، مرة كل سنة كما تجري كشفا استثنائيا وطارئا ، لدى صدور قرار معلل من النيابة العامة . وتطلع على جميع سجلاتها ومستنداتها ، وكذلك على سجلات ومستندات الغير عند الضرورة ، تحقيقا لغاية المادة الثالثة اعلاه . ولها ، بنوع خاص ، ان تتحرى ، بجميع الوسائل ، عن كميات الطبع والمبيع ، والبيانات الجمركية ، وايصالات الاعلانات وسواها .

المادة الخامسة : كل دخل غير مشروع ، او موضع شك ، يصادر . ويحال المدير المسؤول ، مع اي شريك او متدخل ، الى النيابة العامة ، بناء لتقرير الهيئة ، لاستكمال التحقيق والاحالة ، عند الاقتضاء ، الى محكمة المطبوعات . وعلى المحكمة ان تنهي المحاكمة وتصدر الحكم ، في مدة لا تتجاوز الشهرين . وتطبق نفس المهلة في حال انتقال القضية قانونيا الى محكمة التمييز .

المادة السادسة : كل دخل غير مشروع ، يعرض الصحيفة للتعطيل عن الصدور ، بقرار من المحكمة ، لمدة تتراوح بين الاسبوعين والسنتين ، وفقا لماهية الجرم وضرره على المجتمع . كما يعرض المسؤولين عنه للسجن من اسبوعين الى سنتين ، وللغرامة من خمسمائة الى خمسة الاف ليرة لبنانية ، بالإضافة الى مصادرة قيمة الدخل غير المشروع .

المادة السابعة : تباشر الهيئة مهماتها في الاسبوع الثاني لصدور هذا القانون وتتناول كل الصحف بالتتابع ، وفقا لتسلسل اسمائها الابجدي ، وتسهر على دقة تنفيذه هيئة التفتيش القضائي .

الاسباب الموجبة

ان الرشوة الصحفية ، امر خطير جدا ، اذ ينأى بالصحيفة عن رسالتها الوطنية والاجتماعية ، ويعرض الشعب لشتى المزالق الاخلاقية والسياسية . وقد سبق لمجلس العموم البريطاني ، سنة ١٩٤٧ ، ان الف لجنة للتحقيق في « تمويل وتسير وادارة وملكية الصحف » . وضمت في عضويتها ممثلين عن القضاء ، والاساتذة الجامعيين ، والكنيسة ، والصحافة ، والنقابات . وفي لبنان ، فان مجلس نقابة الصحافة نفسه ، تدارس هذا الموضوع الهام ، قسي جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٢/٦١ .

فاقترح النقيب ، والاستاذان كامل مروة وغسان تويني ، انشاء هيئة او محكمة خاصة ، للنظر بمدخيل الصحف .

فمشروع القانون الحالي ، يهدف الى تطهير الصحافة من الشوائب التي تلحقها بسمعتها ، بعض الصحف غير القادرة على تلبية متطلبات العمل الصحفي المادية الباهظة في هذا العصر . فيكون اجدر بها ان تبيع امتيازها الى المؤسسات الاكثر قدرة على اصدارها كالحزب مثلا .

ففي تقريره الى الجمعية العامة لاصحاب الصحف ، في جلسة ، ٢٧/٩/٦٨ ، قال النقيب رياض طه : « ان العجز المالي يشكل اكبر خطر على حرية الرأي » .

كما ان اللورد طومسون ، صاحب اكبر مجموعة صحف بريطانية ، صرح سنة ١٩٦٧ ، بأن : « الربح المادي الذي تنتجه الصحيفة ، بوسائلها التجارية السليمة هو الضمانة الوحيدة لاستقلالها الفكري ، ولابقائها في خدمة المجتمع » .

مع موافقته على مراقبة موارد الصحف ، يرى نقيب الصحافة اللبنانية الاستاذ رياض طه ، وجوب تطبيقها في نفس الوقت مع قانون الانثراء غير المشروع ، لمحاسبة الوزراء والنواب وكبار الموظفين ، لان عملية الاصلاح يجب ان تتناول المؤسسات ككل . وفيما يلي ما يقوله بهذا الصدد :

« وهل الصحافة حزب واحد او فئة معينة او مؤسسة موحدة ، حتى نطالبها بالمسؤولية المشتركة او بوحدة التكافل والتضامن ؟ »

الواقع ان الصحافة الاصيلية الشريفة هي أولى ضحايا الاخطاء التي ترتكب باسم هذه المهنة .

اما نقابة الصحافة فهي - وان كانت سلكا قانونيا وتنظيما رسميا كنقابات

المحامين والاطباء والمهندسين - لا تملك وحدها من الصلاحيات ما يسمح لها بتطهير الجدول النقابي وتأديب الخارجين على آداب المهنة وأصولها وأخلاقيها .

فلقد وضعت النقابة ميثاق شرف وسنت شرعة أخلاق المهنة ، بما لها من نفوذ أدبي ومكانة معنوية لدى الصحف والصحفيين . غير ان الدولة لم تنفذ ما اقترحت النقابة من نصوص تكفل ضبط التجاوزات وصون الصحافة من المنتسبين اليها زورا .

كذلك ، فقد اهتمت الدولة مشاريع تنظيم الصحافة وتأمين اكتفائها الذاتي ، ولم تف بالوعود التي قطعتها للنقابة في سبيل الحفاظ على مستوى المهنة العالي وحمايتها من الطقليات والمتاجرة بكرامة الصحافة بل بكرامة الوطن .

« جزء من كل »

ان اصلاح الصحافة امر ممكن وضروري ، وان كان الاصلاح كلا لا يتجزأ . وليس من المعقول ان نكتفي باتهام الصحافي وحده ، فيما نعجز عن محاسبة النائب او القائد او الوزير او الرئيس نفسه !

ولطالما كانت لنا مناقشات حادة مع المسؤولين - ومع رئيس الدولة - بالذات - في هذا الصدد . لطالما قلنا لهم اننا مستعدون ان نتقبل محاكمة من يمول صحيفته من خارج الحدود ، او من خارج اطار المهنة المشروعة ، ولكن من حقنا ان نطالب في الوقت نفسه ، بمحاكمة المسؤول الذي يتلقى اموالا واسلحة من الخارج ، مع العلم ان الصحافي هو مواطن غير مسؤول قانونا ، ولم ينتخبه الشعب لرعاية مصالحه وتسيير شؤونه .

ولقد اطلع الراي العام ، في لبنان وبلاد العرب ، على وقائع ذلك الحوار الذي اكتسب حدة وتحديا ، في السنتين الاخيرتين اللتين سبقتا الاحداث الدامية . كنا دائما نعلن استعدادنا التام لاصلاح المهنة ، في مقابل التزام الدولة بتأمين حقوقها المتوازية مع واجباتها .

ولقد ذهبنا الى ابعد من ذلك ، حينما اقترحنا استصدار تشريع لانشاء محكمة خاصة تنظر في موارد الصحف وفي سلوكها الوطني والخلقي .

بل اننا مضينا في المغالة الى آخر حدودها ، عندما اقترحنا تطبيق قانون الانثراء غير المشروع على الصحافيين ، وهو القانون الذي وضع لمحاسبة المسؤولين المنتخبين والمعينين ، المؤتمنين على مصالح الشعب وارواح المواطنين .

وربما كانت اثاره هذا الموضوع الحساس ، من جهتنا ، سببا في احجام المسؤولين عن بحث قضيتنا بجذ ، فامتنعوا حتى عن متابعة الحوار معنا !

والحقيقة اننا لم نكن نريد ان نخرج الحكم او نتجده ، بقدر ما كنا نرمي الى معالجة المسألة معالجة جذرية ، في معزل عن تهويل السلطة وتهديداتها ، التي كانت تبثفي تطويع بعض الصحف وارهائها أكثر مما كانت تريد اصلاح الصحافة !

ولعل اغرب ما في تلك المعركة التي دارت بين السلطة والصحافة ، هو اقدام السلطة على محاولة ايجاد انقسام في النقابة لتهديمها ، ولجوء الدوائر الرسمية الى تشجيع الشتامين من ادعياء المهنة ، بوضع مخصصات الدولة في متناولهم ، بدلا من أن تدعم وحدة النقابة وسيادتها ، وتشجيعها على تأديب الخارجين على آداب المهنة ومقاضة منتحلي الصفة .

« خطر النشر وخطر التعتيم »

لنعد الى اسباب المحنة وعلاقة الصحافة بها :

ثمة من يزعم أن الصحف شحنت الراي العام وعبأت المقاتلين ، فكانت الاثارة المتواصلة سببا في الانفجار وسببا في مواصلة الاقتتال والتدمير .

وهناك من يدعي ان الفلوف في نشر الاخبار وكشف الاسرار هو الذي هيا الاجواء للحرب الاهلية .

اما نحن ، فاننا نرى ان الذين اعدوا العدة للقتال ، منذ سنوات ، لم ينتظروا ان تمهد الصحف لهم ارض المعركة ، بدليل انهم لم يكتفوا بالصحف الشرعية ، بل اصدروا ، في البدء نشرات سرية تنشر كل ما تمتنع الصحف عن اثباته . ثم اصدروا ، اثر انهيار الدولة ، عددا ضخما من المجلات والجرائد غير الشرعية ، توزع اليوم على نطاق واسع ، وبعضها يباع بقوة الرشاشات ، عند الحواجز ، في مختلف المدن والقرى .

ونحن نرى كذلك ان ما نشرته الصحف لم يؤثر في الاحداث تأثرا سياسيا . ولكن ما امتنعت الصحف عن نشره هو الذي تسبب في استفحال امر الكارثة .

ذلك ان الصحف كانت تتقيد عادة بالقانون ، فتمتنع ، غالبا ، عن نشر الاسرار العسكرية والانباء التي « تمس ما لا يمس » .. وهذا ما جعل الصحف تعففل نشر الاخبار الخطيرة التي بدأت تتسارى اليها ، اثر حوادث ايار ١٩٧٣ ، حول اقدام جهات وقيادات على تكوين ميليشيات سرية مسلحة لمواجهة ... »

- المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ٣٠ - ٦ - ٧٧

حسما لهذا الموضوع المزمع في لبنان ، عمدت الحكومة اللبنانية ، في فترة صلاحيتها الاستثنائية ، الى اصدار المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ

(١) حساب الاستثمار

على كل صاحب صحيفة ان يقدم ، كل ستة أشهر ، الى وزارة الاعلام ، حسابا يتضمن « الموارد التي تنتج عن ممارسة الصحافة بمفهومها المهني والقانوني » . وللوزارة حق التدقيق في صحة هذه الحسابات بكل الطرق .

وتعليقنا على ذلك ، انه كان يفضل تحديد شرعية الموارد بقيمة المبيعات والاعلانات فقط . « فالمفهوم المهني والقانوني » للموارد يمكن ان يؤول بطرق مختلفة ، ويدع بالتالي مجال الرشوة الصحفية رحبا .

(٢) العجز

في حال ثبوت عجز الصحيفة بما يوازي ثلاثة ارباع اموال الصحيفة ، يحق لوزير الاعلام امهال الصحيفة ستة أشهر . فاذا استمر عجزها بعد ذلك ، حق له احوالها لمحكمة المطبوعات التي لها ان توقفها عن الصدور لمدة لا تتجاوز السنة .

وبعد ذلك ، لا يحق للمطبوعة استئناف الصدور ما لم تثبت للوزير ، اعادة تمويلها بطرق « سليمة » .

ملاحظتنا على ذلك ، ان الملاحقة والتوقيف عن الصدور معلقان على رغبة وزير الاعلام الكيفية وحده .

(٣) الكسب غير المشروع

اذا ثبت لوزير الاعلام ان صحيفة ما حصلت على مورد لسم يتحقق من شرعيته ، جاز له احواله الصحيفة على محكمة المطبوعات . وعلى هذه ان تحكم بوقفها عن الصدور لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر . وبغرامة مقدارها ضعفا قيمة الدخل غير المشروع .

واذا كانت غاية هذه الرشوة « خدمة مصالح دولة او هيئة اجنبية او محلية بما يتعارض مع المصلحة العامة او بما يمس النظام السياسي او يثير النعرات الطائفية او يحرض على الاضطرابات واعمال الشغب » ، جاز للمحكمة ان تلفي الترحيص نهائيا ، بالاضافة الى حبس المسؤول .

الفصل الثامن

مراقبة كميات الطبع والتوزيع

١ - نسبة المداخل من المبيعات والاعلانات

اما عن كميات الطبع والمبيع ، فقلما تبوح به الصحف ، لا سيما الضعيفة منها ، كي لا تتضح حقيقة مدى انتشارها فيؤثر ذلك على اقبال المعلنين عليها . فالمعلوم ان المعلن يبحث عن الصحيفة التي تؤمن لبضاعته اوسع نطاق ممكن من الانتشار . ولذلك ، فان المؤسسة الصحفية ترغب في المحافظة على سعر زهيد لثمن بيع اعدادها اليومية من القراء ، رغبة منها في مضاعفة عدد القراء وبالتالي توسيع رقعة الانتشار . والمعروف ، على نطاق دولي ، ان ثمن مبيع الاعداد من الجمهور لا يفي مطلقا بنفقات اصدار الصحيفة الباهظة . فتتأمن تغطية العجز من مداخل الاعلانات ، وهذه تشكل عادة نسبة تصل الى ٧٤ بالمئة من مجموع مداخل الصحيفة .

اما جريدة النهار في لبنان ، فهي ، حسب بيانها ، تشكل استثناء لهذه القاعدة العالمية العامة . فنسبة مدخولها من المبيعات بلغت ٥٥ بالمئة ، ومن الاعلانات ٤٥ بالمئة ، وذلك في سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ (١) .

وفي حالات الحروب والاضطرابات العامة ، حيث الاعلانات تخف او تختفي كلية من الصحف ، فان مبيعات الاعداد من القراء ، تستعيد اولويتها بالنسبة لمداخل الصحيفة . وقد حصل مثل ذلك في لبنان ، اثناء الحرب الاهلية التي اجتاحتها في اعوام ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ . (٢)

٢ - مؤسسات التحقق من الانتشار

بما ان المعلنين يصرون على معرفة كميات المبيع الحقيقي ، ونسب التوزيع الجغرافية وعلى انواع القراء من حيث درجة ثقافتهم وجنسهم واعمارهم وغير ذلك ، فقد لجأت مؤسسة في بيروت واسمها الكامل : Associated Business Consultants (A.B.C.)

لجأت الى محاولة سد هذا الفراغ ، وباشرت اجراء تحقيقاتها واستقصاءاتها مزودة بجهاز بشري من الاختصاصيين وبجهاز الكتروني .

١ - جريدة النهار : عدد : ١٩ - ٦ - ١٩٧٤ .

٢ - مروان حمادة : محاضرة بموضوع « تأثير الحرب في دور لبنان الاعلامي » ، منشورات كلية الاعلام والتوثيق (الجامعة اللبنانية) بعنوان : تطوير القطاع الاعلامي تطورا وطنيا عصريا ، بيروت ١٩٧٩ .

نموذج من محاضر التحقق من الانتشار

OFFICE DE JUSTIFICATION DE LA DIFFUSION DES SUPPORTS DE PUBLICITÉ

8, RUE DANIELLE CASANOVA - PARIS 2^e

Association Loi de 1901 - N° 144.129 - Janvier 1926

Membre Fondateur de l' " International Federation of Audit Bureaus of Circulations "



22 M PROCÈS-VERBAL DE CONTRÔLE

Titre : AN-NAHAR
Périodicité : Quotidien
Siège : Rue de la Banque du Liban - Beyrouth (Liban)

Nous soussignés J. Bonherbe, Officier de la Légion d'honneur, Directeur de l'Office de Justification de la Diffusion des Supports de Publicité (O. J. D.), L. Henry et P. Martinetti, Experts-Comptables diplômés, membres de l'Ordre des Experts-Comptables, certifions avoir constaté, à l'aide de tous livres et documents comptables qui nous ont été communiqués conformément aux statuts et règlements de l'O. J. D., que

POUR LA PÉRIODE de janvier à Décembre 1967

A MOYENNE DE LA DIFFUSION TOTALE PAR NUMÉRO A ÉTÉ DE... 23.731

correspondant à une moyenne de tirage de 33.179 par numéro et à un pourcentage de diffusion de 71,52 %

et que cette diffusion, pour les mois ci-dessous mentionnés, a été celle qui ressort du tableau ci-après, étant précisé que ne sont pas compris dans les chiffres de diffusion indiqués : les justificatifs d'insertions, les numéros utilisés pour la prospection de la publicité, ceux réservés aux collections et les invendus.

| Année | Mois | Nbre de nos (mois) | Tirage utile par numéro | DIFFUSION PAYÉE | | DIFFUSION NON PAYÉE | | DIFFUSION TOTALE PAR NUMÉRO | Services Prime d'annonce |
|---|-----------|--------------------|-------------------------|---|-----------------|---------------------|----------|-----------------------------|--------------------------|
| | | | | Abonnements | Vente au numéro | Services réguliers | | | |
| | | | | | | parmianna | demandée | | |
| 1967 | Janvier | 24 | 29.952 | 1.767 | 19.002 | 213 | - | 20.982 | - |
| | Février | 24 | 30.534 | 1.794 | 19.188 | 211 | - | 21.193 | - |
| | Mars | 25 | 31.105 | 1.819 | 21.220 | 212 | - | 23.251 | - |
| | Avril | 26 | 32.510 | 1.820 | 21.399 | 230 | - | 23.449 | - |
| | Mai | 26 | 34.148 | 1.813 | 23.495 | 236 | - | 25.544 | - |
| | Juin | 26 | 37.870 | 1.753 | 21.972 | 257 | - | 23.982 | - |
| | Juillet | 26 | 35.146 | 1.903 | 23.957 | 248 | - | 26.108 | - |
| | Août | 27 | 32.319 | 1.919 | 21.175 | 256 | - | 23.550 | - |
| | Septembre | 26 | 33.119 | 1.911 | 23.236 | 255 | - | 25.402 | - |
| | Octobre | 26 | 33.520 | 1.938 | 21.219 | 262 | - | 23.419 | - |
| | Novembre | 27 | 34.326 | 1.969 | 20.563 | 268 | - | 22.800 | - |
| | Décembre | 30 | 33.598 | 1.952 | 23.098 | 242 | - | 25.292 | - |
| 1° "An-Nahar" paraît chaque jour (sauf le lundi) en lan- | | | | | | | | | |
| gue arabe. | | | | | | | | | |
| 2° La diffusion géographique pour le mois de Décembre 1967 | | | | | | | | | |
| a été la suivante : | | | | | | | | | |
| | | | | - Ville de Beyrouth | 47,65 % | | | | |
| | | | | - Banlieue de Beyrouth | 15,08 % | | | | |
| | | | | - Région de Tripoli-Bayblos | 9,23 % | | | | |
| | | | | - " " Saïda-Tyr | 4,21 % | | | | |
| | | | | - " " de la ligne Zahré-Baalbeck | 5,02 % | | | | |
| | | | | - Pays arabes (sauf Egypte) (Koweït, Jordanie, Golfe Persique, Syrie, Irak, Libye, Tunisie) | 18,09 % | | | | |
| | | | | - Reste de l'étranger | 0,72 % | | | | |
| 3° Dans le numéro du dimanche est encarté un supplément | | | | | | | | | |
| magazine illustré en couleurs dont les chiffres de diffusion et | | | | | | | | | |
| de tirage figurent sur un Procès-Verbal de contrôle annexe au | | | | | | | | | |
| présent Procès-Verbal. Il est précisé que les chiffres du | | | | | | | | | |
| présent Procès-Verbal comportent la totalité des diffusions et | | | | | | | | | |
| tirages des numéros de la semaine et du dimanche. | | | | | | | | | |

En foi de quoi nous avons établi le présent procès-verbal en deux exemplaires, dont l'un a été remis à l'organe contrôlé et l'autre versé aux archives de l'O. J. D.

Fait à Beyrouth le 5 Février 1968

Les Experts-Comptables.

[Signature]

Le Directeur.

[Signature]

ونشرت نتيجة تحقيقاتها ، حول مدى انتشار كل صحيفة ونوعية قرائها ، في تقرير اصدرته ووزعته على مشتركها المهتمين بهكذا معلومات ، كالمصارف والشركات التجارية وسواها . وما كاد هذا التقرير يبرز للوجود حتى قامت ضده عاصفة من الاعتراضات الصادرة عن ليس من مصلحته كشف الحقائق في هذا الميدان .

ويقتضي التفريق بين هذه المؤسسة الاحصائية اللبنانية وبين مؤسسة اميركية اخرى تحمل نفس الاحرف الاولى A.B.C. انما اسمها الكامل هو :
Audit Bureau of Circulation (A. B. C.)

انما هذه المؤسسة الاميركية لها دعائم ثابتة اذ انها تعاونية مؤلفة من كل الاطراف اصحاب المصلحة في استمرار الاعتماد على هكذا احصاءات . وهؤلاء الاطراف هم اصحاب الصحف وممثلون عن المعلنين وعن مؤسسات الدعاية والاعلان . ومهمة هذه المؤسسة التعاونية هي مراقبة كميات الطبع والمبيع ونسب التوزيع جغرافيا ونوعيا ، ونشر هذه المعلومات على المشتركين ممن يهمهم الامر .

وفي لبنان ، ازاء غياب هكذا مؤسسة تدقيقية احصائية ، عملت جريدة النهار الى الاعتماد على المؤسسة الفرنسية المعروفة باسم « مؤسسة التحقق من الانتشار » O.J.D. منذ سنة ١٩٦٩ :

Office de Justification de la Diffusion (O.J.D.)

التي توقد رئيسها مع مدقق حسابات ، كل سنة الى لبنان بغية اجراء المراقبة الدائمة على كميات الطبع والتوزيع لجريدة النهار . وفي الصفحة الاخيرة من كل عدد يومي ، نلاحظ ختم المؤسسة مع كمية الطبع التي تراوحت عام ١٩٧٥ بين ٧٥ الفا ومئة الف عدد . وقد حذت حذو النهار ، فيما بعد ، كل من جريدة « الاوريان - لوجور » ، ومجلات « الاسبوع العربي » و « ماغازين » و « الحوادث » ، وفيما يلي نموذج عن محاضر المراقبة :

٢ - مشروع انشاء مؤسسة لبنانية للتحقق من الانتشار

ورد في صحيفة « النهار » الصادرة في ١٠/١٢/١٩٧٧ ، الخبر الاتي :
« او . جي . دي » تقترح على نقابة الصحافة مؤسسة في لبنان للتحقق من الانتشار

استقبل النقيب رياض طه ، في دار النقابة ، مدير مؤسسة التحقق من الانتشار (O.J.D.) السيد غاستون تريو ، الذي قدم من فرنسا خصيصا للاشراف على مراقبة انتشار بعض الصحف والمجلات اللبنانية .

وقد تناول البحث شؤون مراقبة انتشار الصحف في صورة عامة ومراقبة الصحف الصادرة في لبنان في صورة خاصة . وتمنى السيد تريو على نقيب الصحافة اللبنانية رعاية انشاء مؤسسة تحقق من الانتشار في لبنان ، وشرح له اهداف المؤسسة التي انشئت لخدمة وسائل الاعلام والمعلنين على حد سواء . فأكد النقيب للزائر الفرنسي حرص النقابة على كل ما فيه مصلحة الصحف اللبنانية كلها ، معلنا ان نقابة الصحافة مستعدة لرعاية انشاء مؤسسة لبنانية للتحقق من انتشار الصحف ، بالتعاون مع الاطراف المعنية كافة .

وقد رافق السيد تريو في زيارته خير المحاسبة السيد تري لافين ، عضو نقابة خبراء المحاسبة في فرنسا ، الذي يتولى مهمة المراقبة المالية والتدقيق في السجلات من اجل التحقق من صحة الانتشار .

٣ - نسبة قراء الصحف

وتقدر نسبة قراء الصحف في لبنان ، بما فيها المجلات ، بخمسة بالمئة فقط من مجموع سكانه . وهي نسبة ضئيلة جدا ، اذا ما قورنت بمثلها في الدول الراقية . ففي بريطانيا مثلا ، ترتفع الى ٦٦٪ .

مع العلم بان عدد القراء ، ليس محصورا بعدد مشتري الصحف والمشاركين فيها . فهو يتعدى ذلك الى خمسة اصعاف احيانا في الصحف اليومية ، والى خمسة عشر ضعفا في الصحف الموقوتة (المجلات) ، بفعل انتقال الصحيفة من يد الى يد بالاعارة . (١)

في احصاء لجمعية تنظيم الاسرة في لبنان ، ان ١٧٪ فقط من النساء المتزوجات يقران الصحف . بينما لا يذهب منهن الى دور السينما سوى ٦٪ . وان النسبة تنحدر الى ١٪ ، للنساء الجنوبيات المنتسبات الى الجمعيات والاحزاب .

١ - الدكتور نقولا صيغلي : محاضرة ١٩٧٩ ، منشورات كلية الاعلام والتوثيق . مرجع مذكور انفا . صفحة ٤٧ .

وغني عن البيان ، ان المستوى العلمي لشعب ما ، ينعكس على نسبة قراء الصحف فيه . ومن المؤسف جدا ان يكون ما زال للامية في العالم العربي ، مرتع خصب . فهي كانت ما زالت تبلغ ، حسب احصاءات نشرت سنة ١٩٧٤ ، ٧٨،٤٪ كنسبة اجمالية . وتصل في بعض الدول العربية الى ٩٠،٢٪ . (١)

٤ - الطبع في بلدان متعددة

ان تضخم عدد مبيعات كبريات الصحف ، على نطاق عالمي واسع ، طرح مشكلة نقل هذه الكميات جوا ، وما يستلزمه من نفقات باهظة وصعوبات . فكان الحل عن طريق طبع نفس الصحيفة ، في عدة امكنة قسي العالم . وكانت الاقمار الاصطناعية ، هي التي وفرت سرعة نقل صورة الصحيفة ، من المركز الرئيسي الى دول الخارج .

فصحيفة Wall Street الاميركية تطبع نفس العدد في اربعة عشر مكانا ، منها هونغ كونغ .

وصحيفة Herald Tribune الاميركية ايضا ، تطبع في عدة مدن اجنبية ، منها باريس ولندن وزوريخ ، واخيرا سنة ١٩٨٠ في هونغ كونغ ، حيث تتنافس مع زميلتها « وول ستريت » . فقراء اللغة الانكليزية ، ووفرة المعلنين ، هما عاملان اساسيان في اجتذاب الصحف وازدهارها . (٢)

٥ - مركز « النهار » الابحاث والمعلومات

انشأت جريدة « النهار » سنة ١٩٦٨ ، « مركزا للابحاث والمعلومات » . واهم ما قام به هذا المركز ، خلال اثني عشر عاما على عمله ، ما يلي :

- تصوير مجموعة صحيفة « النهار » اليومية ، على ميكروفيام ، بكل اعدادها ، منذ تأسيسها في اب ١٩٣٣ . وهذا ما حل مشكلة حفظ الاعداد بذاتها ، وما تحتله من مستودعات وخزائن ، وما تتعرض له من تلف .

- ارشيف صور ، يزيد على نصف مليون صورة .

- قصاصات صحفية ، مقتطفة من عشرين صحيفة .

- مكتبة من اربعة الاف وخمسمائة كتاب وكراس ، بالاضافة لمجموعات الصحف بمختلف اللغات .

١ - غسان بسترس : دور الصحافة اللبنانية ، مطبعة قلفاط ، بيروت ١٩٧٧ ، صفحة ٣٠ .

٢ - صحيفة « السفير » : بيروت ، عدد ٢١ - ٩ - ١٩٨٠ .

والجدير بالذكر ، ان هذا المركز يؤمن خدماته للجمهور ، ولا يحصرها في العاملين بمؤسسة « النهار » . (١)

٦ - تحدي التكنولوجيا لليد العاملة الصحفية

ان ادخال الآلة المتطورة في العمل الصحفي ، يزداد أهمية وخطورة يوما بعد يوم . وهذا يتوافق مع تقدم التقنيات ، في شتى مجالات العلم والعمل . فالكومبيوتر ، والتلفزيون ، و « الروتاتيف » ، وما شابهها من الاختراعات المذهلة ، بدأت تشكل مزاحمة جديدة للأعمال التحريرية والطباعة ، في صناعة الصحافة .

فالآلة تعطي نتائج أسرع وأدق ، وتختصر الحاجة الى اليد العاملة البشرية ، وحتى احيانا كثيرة ، الى الادمغة المفكرة الحية . فتستعيز عنها بادمغة آلية ، تستوعب كمية اكبر من المعلومات ، وتصنفها وتسجلها بدقة وامانة ، وتقدمها للمحرر جاهزة ، بمجرد كبسة زر .

ولعل اهم ظاهرة لهذا الاثر المنافس ، من التكنولوجيا على العمل الصحفي ، تكرار الاضرابات في صحيفة « التايمز » اللندنية . فاقدت على الاقفال الوقت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣ ، محملة المسؤولية لاتحاد نقابات العمال الحرفيين .

و « التايمز » اقوى صحيفة بريطانية حالية ، ومن اقدم الصحف الأوروبية . فقد تأسست سنة ١٧٨٥ ، وكان قد انقضى على صدورها المتواصل ، حتى توقفها ، ١٩٣ عاما . وهي تابعة لشركة « صحف التايمز المحدودة » ، التي تصدر ايضا صحيفة « الصانداي تايمز » وملحق « التايمز » الادبي والثقافي . وهذه الشركة تملكها بدورها مؤسسة اللورد طومسون ، المتعددة النشاطات .

وفي اعلانها عن توقفها الاضطرابي ، بسبب الخسارة الفادحة التي تلحقها بها كثرة الاضرابات العمالية ، صرحت ادارة الصحيفة بمرارة « ان كل نسخة نخسرها ، تعني خسارة قارئ ، وخسارة محتملة لمعلن ، وهي خسارة لا يمكن ان تعوض » . (٢)

وبعد احتجاج دام زهاء السنة ، عادت « التايمز » للصدور ، بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٣ . فتهافت القراء عليها ، واضطفوا صفوفها طويلا امام المكتبات . ففقد من الاسواق ، كل ما طبعته في ذلك اليوم ، وهو خمسمائة الف نسخة .

١ - سام منس : محاضرة له في كلية الاعلام والتوثيق (الفرع الاول) . منشورة في « النهار » عدد ٢٤ - ١ - ١٩٨٠ .

٢ - صحيفة « السفير » : بيروت ٤ - ١٢ - ١٩٧٨ .

فالجمهور البريطاني ، المشهور بتقاليده القديمة ، يعتبر « التايمز » « صديقه القديم » . (١)

٧ - صحيفة نيويورك تايمز (دراسة نموذجية)

١ - تأسيسها

أسست صحيفة نيويورك تايمز ، سنة ١٨٥١ في مدينة نيويورك ، الولايات المتحدة الاميركية . وتعتبر اليوم اكبر صحيفة في العالم .

٢ - اعداد التوزيع

توزع هذه الصحيفة الجبارة ، زهاء مليون عدد يوميا . ويرتفع هذا الرقم الى اكثر من مليون ونصف ايام الاحاد . وهذا ثابت من مراقبة شركة A.B.C. الاميركية . (٢)

٣ - جهازها الاداري

عدد موظفيها يناهز الستة الاف . يتقاضون سنويا تسعين مليون دولار تقريبا .

لها في الخارج اربعون مراسلا ، موزعون على مختلف دول العالم .

٤ - اعلاناتها

ان الاعلانات التي تنشر في هذه الصحيفة ، لا تبلغ مقدارها اية صحيفة اخرى . وهي لوحدها تستوعب ٥٣ بالمئة من مجموع ما ينشر في مجموع صحف الولايات المتحدة .

٥ - مكتبها

تحتوي مكتبها سيرة حياة ٢٥٠.٠٠٠ شخصية ، وعشرة الاف خريطة ، واربعين الف كتاب مرجع .

١ - صحيفة « النهار » : بيروت ١٤ - ١١ - ١٩٧٩ .

٢ - من زيارتنا الشخصية لمركز الصحيفة في نيويورك .

كما ان كل أعدادها ، منذ عددها الاول الصادر سنة ١٨٥١ ، مصورة على ميكروفيلم . فيسهل على الباحث ، بصورة آلية سريعة ، الاطلاع على اي عدد قديم له فيه رغبة .

٦ - مقطوعة الورق والحبر

يبلغ مجموع ما تستهلكه هذه الصحيفة من الورق سنويا ، حوالي ٣٤٠.٠٠٠ طن . وهذا يمثل ما يستخرج من ستة ملايين شجرة .

اما مقطوعة الحبر ، فتبلغ ١٠٠ طن سنويا .

٧ - عدد الصفحات

صفحات العدد اليومي تبلغ ٧٨ صفحة . اما عدد الاحد فيرتفع الى ٥٢٦ صفحة ، ويبلغ وزنه ٢/٥٠ كيلو تقريبا .

الفصل التاسع

الصحف السياسية الموقوتة

١ - الصحف السياسية الاسبوعية

ان مجموع الصحف اللبنانية السياسية الاسبوعية هو ٤٢ صحيفة . وهي موزعة حسب لغة صدورها كما يلي :

| | |
|-----------------|----|
| باللغة العربية | ٣٩ |
| باللغة الفرنسية | ٢ |
| باللغة الارمنية | ١ |
| المجموع | ٤٢ |

اننا نرى الصحافة اليومية السياسية قد تحولت ، من صحف مقالات وتعليقات ، الى صحف نشر الوقائع بامانة ودقة ، تاركة للقارئ حرية التحليل والتقييم . بينما الصحف الاسبوعية السياسية ، ليس دورها نشر وقائع تراكمت خلال الاسبوع وسبق نشرها في الصحف اليومية . بل « ينتظر منها ان تكمل وتفسر الاخبار التي نشرت ساعة حدوثها » . (١)

وهكذا نرى ان دور الصحافة الاسبوعية يخالف ويكمل دور الصحافة اليومية . فهي صحافة الابحاث والتحليل ، التي تورد تفاصيل اوسع ، وتأخذ وقتها الكافي في التأمل في الاحداث الانية السريعة .

٢ - الصحف السياسية الشهرية

ان الصحف الشهرية ذات الامتياز السياسي (وان لم تكن كلها تعالج فعلا السياسية) عددها خمس وتصدر كلها باللغة العربية وهي الاتية :

مجلة الاداب
مجلة الاديب

١ - فيليب غايار (المستشار الصحفي لرئيس جمهورية السنغال) : تقنية الصحافة ، ترجمة فادي الحسيني ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٧٣ .

وفيما يلي ، جدول بكل الصحف السياسية الاسبوعية والشهرية .

الصحف الاسبوعية السياسية باللغة العربية

| اسم الصحيفة | اسم صاحبها |
|----------------------|---|
| ١ - الاسبوع العربي | المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر ش.م.ل. |
| ٢ - الافكار | شركة الافكار للصحافة والنشر والعلاقات العامة (وليد عوض) راشد خالد الخازن - انطلياس نسيب نمر |
| ٣ - الاذاعة | المؤسسة الاسلامية - طرابلس |
| ٤ - الى الامام | سهيل يموت ويوسف خطار الحلو رياض طه |
| ٥ - الامان | بهاء رفعت مواوي - طرابلس |
| ٦ - الاخبار | كمال جنبلاط |
| ٧ - الاحد | مؤسسة عشروت - ش.م.م. (الشريك المفوض : عفيف الصايغ) |
| ٨ - الانتقاد | شركة دار البلاد للطباعة والاعلام ش.م.م. (طرابلس) |
| ٩ - الانباء | رفيق منير سمهون |
| ١٠ - البلاد | فريد ابو شهلا |
| ١١ - التمدن | طلال سلمان |
| ١٢ - الثقافة الوطنية | شركة الحوادث ش.م.م. |
| ١٣ - الجمهور الجديد | محسن ابراهيم - شركة دار التقدم العربي |
| ١٤ - الجهاد | انور عثمان عدرة - طرابلس |
| ١٥ - الحوادث | جورج عارج سعادة |
| ١٦ - الحرية | دار الرواد للصحافة والنشر ش.م.م. |
| ١٧ - الحضارة | اميل الحايك |
| ١٨ - الحديث المصور | ريشار وقواد وفريد مكرزل |
| ١٩ - الحركة | علي بلوط |
| ٢٠ - الخواطر | دياب اسكندر نصر |
| ٢١ - الدبور | |
| ٢٢ - الدستور | |
| ٢٣ - الرقيب | |

اسم الصحيفة

اسم صاحبها

| | |
|----------------------|--|
| ٢٤ - الرائد | الاب رومانوس جوهر - طرابلس |
| ٢٥ - زحلة الفتاة | ورثة شكري بخاش |
| ٢٦ - الشعلة | فاضل سعيد عقل |
| ٢٧ - الصياد | شركة دار الصياد للصحافة والطباعة والنشر ش.م.ل. |
| ٢٨ - صوت الفيحاء | رهيف علي الحاج - طرابلس |
| ٢٩ - صدى الجنوب | انطوان راضي دخيل |
| ٣٠ - صباح الخير | انعام رعد |
| ٣١ - صدى الشمال | فريد قبلان انطون |
| ٣٢ - العصر | شركة البقاع للصحافة والنشر سكاف وشركاه |
| ٣٣ - العواصف | ضاهر خليل زيدان |
| ٣٤ - القلم الصريح | الفريد ابو سمرا |
| ٣٥ - كل شيء | محمد بديع سريه |
| ٣٦ - الكواكب | الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام ش.م.ل. |
| ٣٧ - المستقبل | شركة دار الصحافة ش.م.م. |
| ٣٨ - المجالس المصورة | شركة دار المجالس ش.ت.ب. |
| ٣٩ - النهضة | نديم ابو اسماعيل |
| ٤٠ - الوادي | جميل وتقولا ندره الوف - زحلة |

الصحف الاسبوعية السياسية باللغة الفرنسية

| اسم الصحيفة | اسم صاحبها |
|--------------------|--------------------------------|
| ٤١ - ماغازين | المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر |
| ٤٢ - ريفي دي لبيان | ورثة اميل مخلوف |

الصحف الاسبوعية السياسية باللغة الانكليزية

| | |
|--------------------|------------|
| ٤٣ - مونداي مورننغ | فواز ناجيا |
|--------------------|------------|

الصحيفة الأسبوعية السياسية باللغة الأرمنية

بارسيخ طوبوزيان

٤٤ - ماسيس

المطبوعات الصحافية السياسية الشهرية باللغة العربية

| اسم الصحيفة | اسم صاحبها |
|-------------|-----------------|
| ١ - الأديب | البر أديب |
| ٢ - الآداب | سهيل ادريس |
| ٣ - الطريق | ورثة انطوان تاب |
| ٤ - العرفان | نزار الزين |
| ٥ - الوقت | صوايا صوايا |

٤ - الصحافة العربية النسائية

من استعراضنا السابق لتاريخ الصحافة العربية ، في هذا الكتاب ، يتضح لنا انه كان للمرأة العربية بدايات خجولة مترددة في هذا المضمار .

وان شئنا عزو ذلك لاي سبب ، فالى وضعها الاجتماعي العام المتخلف في امتنا . وهذا ناتج عن تقاليد رجعية بالية ، تكبت المرأة وتحبسها عن مواكبة تطور العلم والعمل والثقافة ، في كل مضامير الحياة العامة .

وتخلف المرأة عن الركب الصحفي ، هو بالتالي جزء من تخلفها العام فسي المجتمع الحضاري العربي المتطور . وهو ما يقتضي علاجه عن طريق العلم والاعلام الجريئين .

ويظهر ان الاتحاد العام للصحفيين العرب ، برئاسة الاستاذ حنا مقبل ، واتحاد وكالات الانباء العربية ، برئاسة الدكتور فريد ايار ، تنبها الى ضرورة مجابهة مشكلات الصحفيات العربيات . فدعيا الى حلقة دراسية ، عقدت في بيروت في شباط ١٩٨١ .

ومن مجمل الابحاث التي القيت في تلك الحلقة ، نستخلص ما يلي :

ذكرت الصحفية زهور حارث من المغرب ، ان المرأة المغربية بدأت تفرض نفسها وتشتغل في كل المجالات الاعلامية . وانه اصبح في وكالة انباء المغرب العربي ثمانى صحفيات من اصل مئة . (١)

١ - جريدة « النهار » : بيروت عدد ١٩٨١/٢/٨ .

- ١٩٨ -

وقالت الصحفية مي صايغ ، ان المرأة الفلسطينية لا تقل عن الرجل نشاطا في الحقل الصحفي . فوكالة « وفا » اسستها نساء . وجريدة « فتح » معظم من فيها محررات ، وكذلك في جريدة « شؤون الاردن » وفي مجلة « شؤون فلسطينية » . ويشرف على مجلة الاعلام الفلسطيني في واشنطن سيدات .

واضاف الصحفي عبد القادر ياسين ، ان الصحافة الفلسطينية ، كالمجتمع الفلسطيني عامة ، عانت من كبت واضطهاد المستعمرين البريطانيين ، في فترة الانتداب . ورغم ذلك فقد برزت صحفيات فلسطينيات قديرات ، امثال ماري بولس شحادة ، وساذج نصار ، واسما الطوبسي ، ووداد سكاكيني ، وسميرة عزام . (١)

وتحدثت عن الصحفيات الكويتيات امال الخالد . وردت اسباب ضعف المساهمة النسائية في العمل الصحفي ، الى « العادات والتقاليد التي تفرض على المرأة الا تعمل حتى ساعة متأخرة من الليل ، والى النظرة غير الجدية التي يواجهها بها المجتمع » .

وعن الوضع الصحفي النسائي في تونس ، تحدثت نقيبة صحفيها ، السيدة رشيدة النيفر . وهي اول نقيبة صحافة عربية . ووصفت وضع المرأة التونسية عن حق بأنه « يشهد تغيرا متواصلا كونه يرتبط بالواقع السياسي والاجتماعي » . وان عدد الصحفيات التونسيات العاملات ، يبلغ ٤٧ . (٢)

وكشف في الحلقة الدراسية هذه ، عن مشروع تعده منظمة الاونسكو ، للعالم العربي ، باسم « الخدمة الاعلامية النسوية » . فعرض الدكتور فريد ايار ، اتجاها لانشاء مركز اول لهذا المشروع في وكالة الانباء العراقية ، ومركز ثان لدى وكالة الانباء التونسية .

وقد بينت مندوبة الاونسكو في الحلقة ، التدني المذهل في كمية الاخبار النسائية التي ترد في وكالات الاخبار عامة . فهذه النسبة لا تتعدى ٣٠ ٪ في الوكالات الغربية . بينما هذه النسبة لم تتعد ٤ ٪ في الوكالات اللبنانية .

ولذلك ، فقد انشأت الاونسكو الى الان اربعة مراكز مرتبطة بمشروعها النسوي هذا ، في كل من امريكا اللاتينية ، والبحر الكريبي ، وآسيا وافريقيا . (٣) اما التوصيات التي خلص اليها المؤتمر ، فأهمها :

- تشكيل لجنة من الصحفيات العربيات لاستمرار البحث عن مشاكلهن .

- دعوة المؤسسات الصحفية العربية الى زيادة نسبة النساء العاملات فيها .

١ - جريدة « السفير » : بيروت عدد ١٩٨١/٢/٧

٢ - جريدة « السفير » : بيروت عدد ١٩٨١/٢/٦

٣ - جريدة « السفير » : بيروت عدد ١٩٨١/٢/٧

- ١٩٩ -

الفصل العاشر

الرقابة الصحفية

ان الرقابة على الصحف موضوع هام طرح على بساط البحث في بعض الفترات التي تعرضت فيها البلاد لازمات حادة . انما كان الدستور اللبناني يقف دائما حائلا دون تقرير الرقابة المسبقة . اذ ان مادته ١٣ ضمنت حرية الرأي قولا وكتابة .

وكان يوجد استثناء للحالة السابقة وهو ظرف اعلان حالة الطوارئ سندنا للمرسوم الاشتراعي رقم ٥٢ تاريخ ٦٧/٨/٥ . تعلن حالة الطوارئ بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء لدى تعرض الوطن لاضطراب داخلي او خارجي تهدد الامن العام . عند ذلك تتسلم السلطات العسكرية مهمات حفظ الامن مع حق منع الاجتماعات والنشرات التي تخل بالامن . وفيما يلي تفصيل المرسوم الاشتراعي المذكور .

١ - تعليق الحرية الصحفية اثناء اعلان حالة الطوارئ في لبنان

أ - مرسوم الاعلان

تعلن حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء ، على ان يلتئم مجلس النواب بمهلة ثمانية ايام من صدور المرسوم ، للنظر في صحته وضرورة اصداره .

وهذا التدبير يمكن ان يشمل كل الاراضي اللبنانية او جزءا منها .

اما مبرراته فهي حدوث حرب او اضطرابات داخلية مسلحة تهدد النظام العام او سلامة الدولة . (١)

ب - السلطة المكلفة بتطبيقه

تكلف السلطة العسكرية بتنفيذ مرسوم اعلان حالة الطوارئ ، فور صدوره عن مجلس الوزراء .

١ - مرسوم اشتراعي رقم ٥٧ صادر في ٥ - ٨ - ١٩٦٧ .

وتنطاط بامرة قيادة الجيش كل قوى الامن الاخرى ، من درك وشرطة وامن عام وخفر الموانئ والجمارك . فتطبق بحقها انظمة الجيش فيما يتعلق بعقوبات المخالفين وبتعويضات مباشرة العمليات الحربية .

ج - صلاحيات السلطة العسكرية في حالة الطوارئ

اثناء سريان مفعول اعلان حالة الطوارئ ، يحق للسلطة العسكرية القيام بما يأتي :

- المصادرة المؤقتة للاشخاص والحيوانات والممتلكات ، بما فيها الاسلحة والذخائر .

- منع الاجتماعات والنشرات المخلة بالامن وفرض الرقابة العسكرية الالزامية على المطبوعات ، وعلى التلفزيون والافلام السينمائية والمسرحيات ، مع منعها اذا اقتضى الامر .

- دخول المنازل ليلا ونهارا وتفتيشها .

- فرض الإقامة الجبرية على الاشخاص (وهذا يشكل استثناء لحرية التنقل) وابعاد المشبوهين من الاجانب خارج حدود البلاد .

- فرض الغرامات الاجمالية (عند حصول مخالفة لتعليمات الجيش وقراراته) .

- تطبيق الاجراءات الضرورية لتأمين سير العمليات الحربية ، وتنقلات افراد الجيش وآلياته .

د - الهيئة القضائية المختصة

ان كل مخالفة للتدابير العسكرية الانفة الذكر ، تحال الى المحكمة العسكرية . كما تحال اليها ايضا جرائم اجتياز الحدود بصورة غير شرعية ، والاتيان بأعمال من شأنها تعريض امن الدولة وسلامتها للخطر .

٢ - الرقابة الذاتية

تجاه المآزق الذي كانت تجد فيه الحكومة نفسها في التوفيق بين حرية الصحافة وبين ضرورة ضبط هذه الحرية ضمن حدود الاعتدال وعدم إثارة الرأي العام ، لجأت نقابة الصحافة اللبنانية الى ابتداء فكرة الرقابة الذاتية .

وتعني الرقابة الذاتية ان تكون كل صحيفة رقيبة على نفسها فتعتمد الرصانة والجدية والاعتدال وعدم مخالفة القوانين .

انما يقتضي المبادرة للتنبيه بان هذه الرقابة الذاتية المبتدعة ليست ذات مفعول قانوني . أي لا يمكن محاكمة الصحفي بمجرد كونه خالف توصيات نقابة الصحافة فيما تعلق بالرقابة الذاتية . فالمحاكم لا تطبق العقوبات الا حيثما وجد النص القانوني الصريح . ولذلك ، يمكن اعتبار ان الرقابة الذاتية لم يكن لها الا تأثير معنوي وشخصي على المؤسسات الصحفية .

وقد لجأت الصحافة اللبنانية الى الرقابة الذاتية في ثلاث مناسبات ، الاولى بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٤ (وسمي عهد الشرف) اثر الحوادث المؤسفة التي تعرض لها لبنان تلك السنة . والثانية في ٦٥/٢/٢٦ (وسمي ميثاق الشرف) اثر حملات صحفية ضد بعض السياسات العربية . والثالثة (ميثاق شرف المهنة) فسي ٧٤/٢/٣ . وفيما يلي نص كل من هذه النصوص :

١ - عهد الشرف ٤ - ١٠ - ١٩٥٨

يوم السبت في ١٩٥٨/١٠/٤ ، دعا وزير الانباء ، الاستاذ شارل حلو ، رجال الصحافة اليومية السياسية ، لاجتماع طارئ ، عقد في ديوانه بالوزارة ، وقد حضره عدد من اصحاب الصحف ومديرها المسؤولين ، وعلى رأسهم الاستاذ روبر ابيلا ، نقيب الصحافة ، والاستاذ وفيق الطيبي ، نقيب المحررين ، من اجل :

- وقف جميع الدعايات التي من شأنها زيادة احتدام الازمة .

- القيام بحملة للتهذبة والدعوة الى ضرورة الاسراع بعقد المصالحة الوطنية .

وبعد تداول المجتمعين في الموقف الراهن ، اثر حوادث ١٩٥٨ الدامية ، وفي واجبات الصحافة ازاء تطورات الازمة ، وفي وسائل تهذبة الجو ، والاسراع باجراء مصلحة وطنية ، صيانة للوطن ، تم الرأي على وضع « عهد شرف » ، بين رجال الصحافة ، على اساس المقررات الآتية :

- التركيز على الناحية السياسية في الازمة القائمة ، بحيث لا تستف مطلقا ، على الصعيد الطائفي .

- الامتناع عن نشر الاخبار المثيرة ايا كانت .

- العمل على تسهيل توزيع الصحف ، من جميع نزاعاتها ، في مختلف المناطق .

- الاتصال ببقية زملاء ، من اصحاب صحف يومية وموقوتة ، الذين لم يتمكنوا من حضور الاجتماع ، لاشراكهم في عهد الشرف هذا .

كما وضع وزير الانباء ، افتتاحية واحدة . نشرت في جميع الصحف ، بموضوع « عهد الشرف » المذكور . وجاء فيها ، ان على كافة فئات الشعب ، ان تحذو حذو الصحافة ، « لان لبنان بلد الفوارق الحتمية والاتحاد الضروري . فليس لنا الخيار الا بين الاخاء او الزوال » . (١)

ب - ميثاق الشرف ٦ - ٢ - ٦٥

ان الصحافة اللبنانية

وهي التي اكسبها نضالها الطويل مراسا بالحرية جعلها شديدة التعلق بحقوقها امينة على مسؤولياتها .

ادراكا منها لخطورة المرحلة التي يجتازها العالم العربي ، ولمضاعفات اوضاعه على الصعيد اللبناني .

رات ان تعلن ، في مؤتمر عام المبادئ التي ترى ان تستلهمها في قيامها بنشاطها ، والقواعد التي ترى تركيز عملها عليها ، وذلك في ميثاق تلتزم به وتسل نفسها عنه :

اولا : ان تكون معالجتها للقضايا العربية معالجة موضوعية ، تبتعد عن المهاترة ، وترقع عن الخوض في الشؤون الداخلية التي تخص الدول الشقيقة وتمتنع عن اذكاء خلافاتها الحزبية على نحو يسيء الى اوضاعها ويعيق تقدمها ويعرض امنها وسلامتها .

ثانيا : ان تحاط مواضيع الجيوش العربية بما تستأهل من سرية واحترام ، بحيث لا يساء اليها ولا تضعف معنوياتها ولا تفشي خباياها على نحو يفيد العدو .

ثالثا : ان تصان وحدة اللبنانيين الوطنيين من كل ما يمكن ان يعرضها لهزة او خطر ، سواء كان مرد ذلك الى نغمة طائفية تذكي ، او اثارة حزبية تحرك ، فتكون سياسة لبنان العربية وليدة شعور مشترك ورأي عام واحد يجتمع عنده اللبنانيون ايا كانت ميولهم ونزعاتهم في الشؤون الداخلية ، وتكون سياسة لبنان الخارجية حرة طليقة لا يعرقل تصرف الحكومة بها مواقف نافرة او محرجة تسوقها اليها الصحافة في حملاتها على دول صديقة .

١ - روبر ابيلا ، مجموعة القوانين الصحفية الملفة (محفوظات غير منشورة) ١٩٦١ .

واذ تعلن الصحافة اللبنانية هذه القواعد ، دستور عمل ، وميثاق شرف ، تجد نفسها منسجمة مع مبادئ الحرية التي تتجوهز بها رسالتها ، والتي وحدها ضمنت لها هذا المركز الفذ في التوجيه ، وهذا التقدم في الميادين المهنية والفنية ، بل هذه الحقوق المقدسة التي ظفرت بها من نضال طويل ، وكرسها الزمن وصدقها القوانين مكاسب لا تؤخذ وسياجا لا يمس .

وضع في بيروت في المؤتمر المنعقد يوم السبت في ٦ شباط ١٩٦٥ برئاسة النقيب الاستاذ عفيف الطيبي .

ج - ميثاق « شرف المهنة » (٧٤/٢/٣)

عقدت الجمعية العمومية لنقابة الصحافة جلسة طارئة برئاسة النقيب الاستاذ رياض طه وحضور خمسين عضوا من ممثلي الصحف السياسية .

وبعدما افتتح النقيب الجلسة عرض اوضاع الصحافة وتحدث عن « شرعة الاخلاق » التي تمثل شرف المهنة ، فقال ان مجلس النقابة قد ناقش هذا النص وانه يرى اقراره بالاجماع تأكيدا لقيام الصحافة بتبعاتها وتمسكها بقواعد السلوك التي تمارسها .

وتوالى على الكلام خمسة عشر زميلا . فتحدثوا عن مطالب الصحافة والاحطار التي تهددها ، واكدوا التزامها بالمبادئ الاخلاقية وبالضبط الذاتي .

واعلن النقيب ان المجلس الاعلى للصحافة سينعقد اليوم لتوحيد جهود الجسم الصحفي واتفق الرأي على ضرورة التضامن ، والوقوف بقوة في وجه كل خطر يهدد مصير الصحافة او كرامتها .

ثم صوتت الجمعية العمومية بالاجماع على قرار شرعة الاخلاق « شرف المهنة » كما قررت الجمعية العمومية والاجماع ايضا اعتبار جلساتها مفتوحة للبحث في اوضاعها .

ميثاق شرف المهنة :

« اعتزازا منها بتاريخها المشرف ، الحافل بالنضال والاستشهاد ، في سبيل حرية الوطن والمواطن ، بحيث امتزج تاريخها بتاريخ الفكر الحر والنضال الوطني والشعبي يسعد الصحافة ان تعلن ، في شرعة اخلاق المهنة هذه ، مجمل مبادئ السلوك التي طالما استلهمها روداها ، فكونوا للمهنة ادابها واعرافها وتقاليدها وهي المبادئ التي تلتزم بها المهنة منذ تأسيسها ولا تزال اقوى من القوانين

والقرارات وتبقى الان تكرر اعلانها تلقائيا حتى تضع حدا لما يثار من لفظ حول اصول ممارسة قواعدها :

١ - ان الصحيفة مؤسسة تقوم بخدمة عامة (ثقافية ، وطنية ، قومية ، انسانية) وان كانت ذات مقومات تجارية وصناعية . وهي اذ تمارس حريتها ، ملتزمة بالدفاع عنها وعن الحريات العامة .

٢ - لا تقتصر المسؤولية على مراعاة القانون وحده ، وانما تلتزم المطبوعة بمسؤولية امام الضمير المهني وازاء القارىء .

٣ - تلتزم الصحيفة بالصدق والامانة والدقة وبمبدأ سرية المهنة .

٤ - المطبوعة منبر يملكه القراء ، ولهم فيها فرصة التعبير عن الرأي وحقوق الرد والتصحيح .

٥ - للصحيفة ان تعبئ الرأي العام دفاعا عن البلاد ، وعن الحق والعدل ، ولقاومة العدوان والقوة الفاشمة .

٦ - تجتنب المطبوعة التعصب واثارة النفرات ، وتتحاشى القبح والتحقير .

٧ - الانباء المختلفة او المحرفة ليست صالحة للنشر .

٨ - الافتراء او الاتهام دونما دليل يسيء الى الصحافة .

٩ - تتحاشى الصحيفة نشر الاخبار غير الموثوق بصحتها ، واذا نشرتها ، فعليها ان تنوه بانها غير مؤكدة .

١٠ - تجتنب المطبوعة نشر المواد التي من شأنها تشجيع الرذيلة والجريمة .

١١ - الصحافة تحترم سمعة الفرد وتصور كرامته ولا تعرض لحياته الخاصة .

١٢ - الشتم والتهويل والابتزاز : من صفات الصحافة التي لا تعرفها صحافة لبنان .

١٣ - المهاترات الشخصية تحط من كرامة المهنة .

١٤ - لا تلجأ الصحيفة الى وسائل غير مشروعة في سبيل اقتناص الانباء والاسرار .

١٥ - المصلحة العامة قبل السبق الصحفي ، وهي اولى من حق الصحيفة في النجاح والاستمرار .

ان الصحافة اللبنانية ، اذ تتمسك بهذه الاسس الخلقية ، انما تفتخر بانها وضعت ميثاق شرف تبناه مؤتمر الصحفيين العرب ، وبأنها تشارك في تسجيل تاريخ عصرها ، وفي تكوين الرأي العام ، متطوعين لاداء رسالة ، او القيام بدور في ممارسة الديمقراطية والذود عن المصالح العامة » .

د - بيان ١٩٧٨ تأييدا لمؤتمر بيت الدين

بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٠ ، صدر بيان عن نقابة الصحافة اللبنانية ، يطلب من اصحاب الصحف ومديريها المسؤولين ، ممارسة الرقابة الذاتية . حصل ذلك في خضم الحرب الاهلية اللبنانية ، التي بدأت سنة ١٩٧٥ .

وكان تبرير الصحفيين « تحسسا منهم بالواجب الوطني في هذه المرحلة وتجاوبا مع مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين » . (١)

٣ - الرقابة النقابية

وهناك نوع اخر من الرقابة غير المنصوص عنها في القانون والتي اعتمدتها النقابة بطريقة ادارية وداخلية . نسميها اصطلاحا الرقابة النقابية . فهنا تجري الرقابة فعلا ومسبقا على الصحف وانما من قبل مراقبين صحفيين مخولين من قبل النقابة نفسها وليس من قبل موظفين رسميين من جانب الحكومة . وهذا النوع من الرقابة ايضا ليست له عواقب قانونية تمكن المحاكم من تطبيقها ، بل قد يؤدي عدم الخضوع لهذه الرقابة الى مؤاخذة مسلكية من قبل النقابة نفسها . وقد طبقت هذه الرقابة النقابية في مناسبتين : الاولى في اواخر سنة ١٩٦١ اثر محاولة انقلابية قام بها الحزب القومي السوري ، والثانية في اذار ١٩٦٣ اثر مشادة صحفية حادة ، بين جريدة العمل وبعض الصحف الاخرى .

وفي كل الاحوال ، فان ميثاق الشرف الذي ابتكرته الصحافة اللبنانية لنفسها كان له وقع حسن في العالم العربي . ففي مؤتمر الصحفيين العرب المنعقد في الكويت ما بين ٥ و ١٢ شباط ١٩٦٥ ، تقرر بالاجماع توجيه تهاني المؤتمرين الى الصحافة اللبنانية واعتماد نفس ميثاق الشرف للصحافة العربية .

٤ - قانون الصلاحيات الاستثنائية الصادر في ١٩٧٦/١٢/٣٠ (٢)

فرضت الرقابة المسبقة على كافة المطبوعات ، بموجب المرسوم الاشتراعي

١ - جريدة « السفير » : بيروت ١٩٧٨/١٠/٢١ .

٢ - نص القانون في صحف بيروت : ١٩٧٦/١٢/٢٤ .

رقم ١ تاريخ ١٩٧٧/١/١ . وحصل ذلك على يد اول حكومة ، برئاسة الدكتور سليم الحص في عهد رئيس الجمهورية ، الاستاذ الياس سركيس .

ولكي ندرك اسباب ومغازي هذه الرقابة المسبقة ، التي اتت بعد فتنة عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، لا بد من العودة اولا ، الى قانون الصلاحيات الاستثنائية . وقد صدر هذا القانون في ٧٦/١٢/٣٠ .

١ - اسبابه الموجبة (وفق نص الحكومة)

ان احداث ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، وما نتج عنها من خراب عام وشامل ، اوصلت البلاد الى وضع مالي واقتصادي ، رازح تحت عبء الخسارة البالغة التي حلت به . والخزانة العامة فارغة تشكو عجزا يقدر بمئات الملايين . والادارات العامة في شبه شلل . وخطر البطالة يتفاقم . فالضرورة الماسة تستدعي اعادة تعمير البلاد ، وتطوير وتنظيم قطاعات وحقول مختلفة ، واعادة النظر ببعض التشريعات القائمة . ومعالجة هذه المشاكل والصعوبات ، لا يمكن ان تتم بدون اصلاح تشريعي واسع وسريع .

وقالت الحكومة في تبريرها لطلب الصلاحيات الاستثنائية ايضا : انها واثقة بان المجلس النيابي ، الذي هو صاحب السيادة المطلقة ، في تنسيق وتعديل او اكمال الاحكام التشريعية ، يشاركها في ضرورة اتخاذ التدابير اصلاحية اللازمة لانقاذ البلاد ، واعادة بنائها ، والتي يصعب توفيرها بالسرعة المطلوبة ، دون منح الحكومة حق التشريع في الحقول المار ذكرها .

وان رغبة السلطة التنفيذية ، في استخدام المهلة التي يحددها المجلس النيابي ، والسلطات التي يمنحها ايها ، لكفيلة ببلوغ الاهداف ، التي تسمى الى تحقيقها .

ب - فحوى السلطات الاستثنائية

- مدتها

سنة اشهر من تاريخ تعليق القانون على باب مركز رئاسة الحكومة .

- عرضها على المجلس النيابي

لم يشترط القانون على الحكومة ، ضرورة تصديق المجلس النيابي على المراسيم الاشتراعية . بل اكتفى بان تعرضها عليه عرضا . انما هذا لا ينفي حق المجلس النيابي في تعديل هذه المراسيم الاشتراعية او الفائها ، فيما بعد .

ج - مدتها

لم يحدد المرسوم الاشتراعي مدة معينة ، تنتهي بعدها الرقابة المسبقة . ولكنها بدأت في ١٩٧٧/١/٣ .

د - صلاحية الهيئة

لمديرية الامن العام الحق بان تلغي كليا او جزئيا ، ما هو معد للنشر . كما لها ان تمنع صدور النشرة المعروضة على الرقابة ، « اذا رأت داعيا لذلك » .

هـ - مخالفة اوامر الهيئة

اذا صدرت احدى المطبوعات ، خلافا لاوامر الهيئة ، تصدر اعدادها بقرار من المدير العام للامن العام ، وتوقف عن الصدور بقرار منه . ويبقى قرار التوقيف ساري المفعول ، الى ان تفصل محكمة المطبوعات باسناد الدعوى .

ويعاقب المسؤولون بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات ، وبالغرامة من خمسة الاف الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية . ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهر .

وللمحكمة ان تقرر توقيف المطبوعة عن الصدور لمدة تتراوح بين الشهر وثلاثة اشهر . على ان تحسب من ضمنها مدة التوقيف تنفيذا لقرار مدير عام الامن العام .

وفي حال تكرار المخالفة ، لا يجوز ان تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهرين . وعلى محكمة المطبوعات ان تفصل في الدعوى . في جميع الحالات ، في مهلة اقصاها اسبوعان من تاريخ احالتها عليها .

و - انتفاء حق المراجعة

لا تقبل قرارات مدير عام الامن العام ، المتخذة بالاستناد الى هذا المرسوم الاشتراعي ، اية مراجعة تسلسلية او ادارية او قضائية . ولا يحق لاصحاب الشأن المطالبة بأي تعويض من جرائها .

وهنا لا بد من التعليق ، على هذه السلطة الرقابية المطلقة ، التي حصنها القانون ضد اي مراجعة ادارية او قضائية ، بانها حرمان من يعتبر نفسه متضررا او مظلوما ، حتى من حق المطالبة بتعويض من القضاء . وكان يمكن طرح موضوع دستورية هذا الجزء من القانون ، لو كان في لبنان هيئة مؤهلة للنظر بدستورية القوانين ، كما في فرنسا والولايات المتحدة الاميركية ، مثلا .

هـ - المرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ١٩٧٧/١/١

اجاز المجلس للحكومة ، ان تتخذ في مجلس الوزراء ، مراسيم اشتراعية ، لتعديل أو إلغاء الأحكام التشريعية النافذة ، أو وضع نصوص جديدة لها ، ترمي إلى إعادة تعمير البلاد ، وإلى تطوير وتنظيم الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية والأعلامية والتربوية .

وما يمكننا ملاحظته ، هو ان هذه الصلاحيات ، هي شبه شاملة ، رغم ظاهر حصرها بمواضيع محددة .

و - المرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ١٩٧٧/١/١

ان ما يدل على أهمية الاعلام ، وخطورة شأنه ، كون الدولة سارعت ، في أول يوم بعد نيلها للصلاحيات الاستثنائية ، وفي عيد رأس سنة ١٩٧٧ ، رغم كونه يوم عطلة رسمية ، إلى إصدار أول مرسوم اشتراعي ، فرضت فيه الرقابة المسبقة على كافة المطبوعات .

وكان ذلك حدثا هاما جدا ، في تاريخ الصحافة اللبنانية ، اذ انه فرض رقابة مسبقة عليها . وقد جاء ذلك بعد تعطيل عملي وقسري ، من قبل قوات الردع العربية ، لاربع صحف تصدر في المنطقة الغربية . هي : السفير والمحرر وبيروت والنهار ، بالإضافة لمجلة الدستور . وقد رافق هذا التعطيل ، غير المنصوص عنه في قانون المطبوعات اللبناني ، ولا في أي من القوانين اللبنانية ، احتلال عسكري لمكاتب الصحف المذكورة .

وقد التأم شمل الجمعية العامة لنقابة الصحافة اللبنانية ، لدراسة الموضوع واتخاذ الموقف المناسب . انما بالنظر لدقة الظرف الحرج والصعب الذي كانت تمر به البلاد ، ارتأت النقابة تفويض رئيسها معالجة الموضوع مع السلطات المختصة بحكمة وروية .

اما وقد صدر مرسوم الرقابة المسبقة ، وتلاه رفع الاحتلال عن مكاتب الصحف ، فما هي شروط الرقابة ومداه ؟

أ - المطبوعات المعنية

ان كل المطبوعات دون استثناء ، قد اخضعت للرقابة المسبقة .

ب - هيئة الرقابة

انيطت الرقابة بالمديرية العامة للامن العام .

ز - قرار وزير الداخلية التطبيقي

بتاريخ ٧٧/١/٣ ، اصدر وزير الداخلية ، قرارا تطبيقيا ، حدد فيه شروط واصول الرقابة المسبقة على المطبوعات . وفيما يلي اهم مواده :

• - انشاء مركزي رقابة

احدهما في المنطقة الشرقية ، والثاني في الغربية من العاصمة (قد يرى المراقب في ذلك ، انعكاسا للقسمة النفسية الموقته بين المواطنين) . والدوام فيهما ٢٤ ساعة .

• - مواد الرقابة

كل المطبوعات دون استثناء . وكل النشرات الاذاعية (العائدة لمحطات الاحزاب الخاصة) ولشركتي التلفزيون . وكذلك نشرات الانباء التي ترد من الخارج ، والمسرحيات والمناسير .

ح - تعميم الامن العام

حدد تعميم صادر عن المديرية العامة للامن العام ، المواضيع الممنوع نشرها ، كما يلي :

- كل ما من شأنه احداث الفرقة بين المواطنين ، او ترويعهم .
- اثارة النعرات الطائفية وتعريض الوحدة الوطنية .
- تشجيع الاعمال المخلة بالامن العام .
- التأثير في معنويات وامن القوى المسلحة .
- اعادة الجدل المؤدي لاشعال الفتنة من جديد .
- التعرض لرئيس الدولة اللبنانية ورؤساء الدول الاخرى .
- التعرض لكرامة الدولة ومؤسساتها .
- تعكير علاقات لبنان بالدول الاجنبية ، او المساس بالدول الشقيقة والصديقة .
- ترويج الاشاعات والاضاليل .
- كل معلومات تتعلق بالقوى المسلحة ، لم يعلن عنها رسميا .
- التعرض للاداب العامة . (١)

ط - مواقف نقابة الصحافة المعارضة

كان دائما لنقابة الصحافة اللبنانية ، مواقف معارضة لاية رقابة مسبقة على الصحف . ففي ٦٩/٤/٢٣ ، صدر بلاغ من قيادة الجيش اللبناني ، تطبيقا لاعلان حالة الطوارئ ، فرضت فيه الرقابة المسبقة . فاصدرت النقابة البيان الاحتجاجي الاتي :

« دعا نقيب الصحافة رياض طه اصحاب الصحف ... »

وقد اجمع الرأي على ان الصحافة كانت على مستوى « مسؤولياتها » كذلك اجمع الرأي على وجوب تحمل الصحافة تبعاتها في قيادة الرأي العام ... وكلف المجتمعون النقيب مراجعة السلطات لتأكيد حرص الصحافة على القيام بدورها الوطني في التوعية ... واتفق الرأي على النظر في الموقف بعد انتهاء مفعول حالة الطوارئ يوم الاحد المقبل » . (١)

بديهي ان هذا البيان صيغ بأسلوب « تمريره » على الرقابة التي يتضمن احتجاجا عليها واسفا لفرضها . وان ثمة سوابق يشير اليها البيان مارست فيها قدرتها على تحمل مسؤوليتها .

٦ - تثبيت الرقابة المسبقة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

ان المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ الصادر في ١٩٧٧/٦/٣٠ ، في مواده ٣٨ الى ٤٣ ، اعطى السلطة التنفيذية حق فرض الرقابة المسبقة على جميع المطبوعات ، كلما استدعت حالة الامن ذلك . وهذا الحق الدائم الذي اعطي للسلطة التنفيذية ، هو الاول من نوعه ، في تاريخ الصحافة اللبنانية ، بعد ان كان في السابق منوطا بشرط اعلان حالة الطوارئ . وكان قد سبقه المرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ١٩٧٧/١/١ . الذي فرض الرقابة المسبقة لمرة واحدة ، بينما هذا المرسوم الاشتراعي جاء يخول الحكومات في المستقبل فرض الرقابة المسبقة كلما رأت ضرورة لذلك .

١ - في مفعول مرسوم فرض الرقابة المسبقة

تفرض الرقابة المسبقة بمرسوم عادي يصدر عن مجلس الوزراء ، بناء لاقتراح وزير الاعلام . وهذا المرسوم غير قابل لاي طريق من طرق المراجعة ، بما فيها دعوى الابطال امام مجلس الشورى ، حسب نص المرسوم الاشتراعي .

اننا نرى في ذلك تجاوزا على الدستور ، اذ يحرم المواطنين من حق مقاضاة الدولة عندما يتعرضون للظلم او الضرر من تصرفات الادارة .

ب - مخالفة اوامر الرقابة

اذا صدرت صحيفة خلافا لوامر الرقابة ، تتعرض اعدادها للمصادرة والصحيفة للتعطيل عن الصدور . ويبقى التعطيل ساريا الى ان تفصل محكمة المطبوعات بالدعوى . ويعاقب المسؤولون بالحبس والغرامة . وفي حال تكرار المخالفة للمرة الثالثة ، تتعرض الصحيفة لالغاء رخصتها .

ج - قرارات محكمة المطبوعات

خلافا لاصول المحاكمة المنصوص عنها في قانون المطبوعات ، ان قرارات محكمة المطبوعات المتعلقة بشؤون الرقابة لا تقبل اي طريق من طرق المراجعة . بينما كانت هذه القرارات في السابق تقبل الاستئناف امام محكمة التمييز . وفي ذلك تقييد اضافي للحريات الصحفية والفكرية عامة .

٧ - تعطيل مفعول الرقابة لاسباب امنية

ان هذه الرقابة المسبقة لم تطبق فعلا ، الا لفترة وجيزة بعيد صدور المرسوم الاشتراعي الذي فرضها .

وسبب هذا التعطيل القسري ، استمرار الحرب الاهلية اللبنانية منذ ١٩٧٥ ، وعلى مراحل متقطعة من التأزم والانفراج . فقوات الدولة ، من شرطة ودرك وجيش ، لم تكن من القدرة الكافية بحيث تفرض مشيئة الدولة على الفئات الحزبية المسلحة تسليحا ثقيل .

٨ - موقف الاونسكو من الرقابة

بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، اصدرت منظمة الاونسكو ، التابعة للأمم المتحدة ، اعلانا هاما يتضمن المبادئ الاساسية الخاصة باسهام وسائل الاعلام في دعم السلام والتفاهم الدوليين ، وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية .

وقد اكد الاعلان على حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير ، سنداً للمادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الصادر في ١٠/١٢/١٩٤٨ .

وبعد تذكيره بالقرارات الكثيرة الصادرة عن الامم المتحدة ، اوصى الاعلان الصادر عن الاونسكو بما يلي :

- ضمان حصول الجمهور على المعلومات ، عن طريق تنوع وسائل الاعلام .
- تمتع الصحفيين بحرية الاعلام ، وتوفير اكبر التسهيلات لهم .
- اشراك الجمهور في صنع الاعلام .

تقييمنا لهذا الاعلان انه مجموعة توصيات وتمنيات غير ملزمة للدول الاعضاء في الامم المتحدة . ولكنها توصيات مفيدة ، تتعارض مع رغبة الحكومات في مراقبة الصحافة وتقييدها . (١)

٩ - انقلاب الادوار :

الصحافة رقيبة على الدولة والمجتمع

عندما يحدث في بلد ما ، ان تتعطل وظائف الدولة الاعتيادية ، من تشريعية وادارية وقضائية ، يتعاضد شأن الصحافة ودورها . فتتقلب من اداة اعلامية مراقبة من الدولة ، الى سلطة معنوية تراقب الاحداث وتوجه المجتمع ، وتثير الرأي العام ضد كل ما يرتكب من تجاوزات تأبأها تقاليد الشعوب الراقية .

وقد حصل مثل ذلك خلال احداث لبنان الدامية ، وما رافقها من فوضى وفتان جبل الامن ، وتعطل سلطات الدولة . فراحت الصحافة اللبنانية ، تحل محل المجلس التشريعي في عرض الحول والاقتراحات ، ومحل المحاكم في التشهير باعمال الفساد (رشاي ، خوات ، سرقات ، خطف ، وغير ذلك) ، ومحل الادارة في ابراز شكاوى المواطنين ومطالبهم (انقطاع المياه والكهرباء ، تراكم النفايات ، غلاء الحاجيات ، وغير ذلك) . (٢)

١٠ - الادارة التعاونية قد تحل مشكلة الرقابة

ولعل اهم رقابة على الصحف ، كي تصبح اداة توجيه ديمقراطي سليم ، تحويل ادارتها وملكيته الى مجلس امناء ، يشارك فيه المحررون والقراء واساتذة الجامعات .

اما صحافة الدول الليبرالية ، فهناك من يتهمها بانها « ليست صحافة الشعب ، بل صحافة الاحتكارات واداة الرأسمالية الجشعة ، تحولها التكنولوجيا الحديثة الى امبريالية جديدة » . (٣)

١ - مجموعة قرارات الامم المتحدة (الاونسكو) .

٢ - مروان حمادة : محاضرة منكورة انفا .

٣ - Denis Pierre : La Liberté de la presse n'est pas à vendre ,
Daville - Seuil, Paris. P. 98. مذكور في محاضرة الدكتور نقولا صيقل (مرجع سابق) .

العفو عن جرائم المطبوعات

أ - العفو العام

نظرا لما يتمتع به الصحفيون في لبنان ، من عطف الرأي العام ، وقناعة سلطات الدولة ، بان ما يحكم به عليهم ، غالبا ما يكون سببه حرية ابداء الرأي ، فان المجلس النيابي قرر في عدة مناسبات منح العفو العام عن جرائم المطبوعات .

وقدما يلي ، على سبيل الدراسة النموذجية ، نص القانون الصادر في ١٩٦٥/٦/٢٤ :

قانون رقم ٣٧ - ٦٥ (نموذج تطبيقي)

العفو العام عن جرائم المطبوعات

اقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الاتي نصه :

المادة الاولى - يمنح عفو عام عن جرائم المطبوعات المنصوص عنها في المواد ٥٦ الى ٦٤ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ ايلول سنة ١٩٦٢ والمرتبكة قبل ٦ ايار سنة ١٩٦٥ .

المادة الثانية - تفصل المحاكم بالدعوى العالقة لديها لجهة الحقوق الشخصية فقط .

المادة الثالثة - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

الدوق في ٢٤ حزيران سنة ١٩٦٥

ب - العفو الخاص

ان العفو الخاص عن جرائم المطبوعات ، هو حق معطى لرئيس الدولة سنداً للمادة ٥١ من الدستور اللبناني . وهو يعني حق الرئيس في العفو عن أي محكوم بمفرده ، بموجب مرسوم يصدر عنه ، ويوقعه معه رئيس الحكومة ووزير العدل .

ومما يؤسف له ، ان هذه المادة قد اسيء استعمالها من قبل بعض رؤساء الجمهورية ، لتدعيم موقعهم السياسي .

الفصل الحادي عشر

دور نقابة الصحافة اللبنانية

ان نقابة الصحافة اللبنانية هي مؤسسة هامة ونشطة . ويمكن تبويب اعمالها في ابواب ثلاثة : المحافظة على حقوق الصحفيين المهنية ، دورها الصلحي والتأديبي ، ودورها البروتوكولي والاجتماعي ، واننا نفصل فيما يلي كلا من تلك النشاطات .

انه من الطبيعي ان تخصص نقابة الصحافة معظم نشاطها للمحافظة على حقوق ومصالح الصحفيين المهنية . لا بل ان ذلك يكاد يكون السبب الجوهرى لوجودها ، ككل نقابة اخرى . وما يعزز من شأن نقابة الصحافة ككون الانتساب اليها الزاميا عملا بالمادة ٧٧ من قانون ١٤ ايلول ١٩٦٢ .

وتتجلى هذه المحافظة على مصالح الصحفيين في نواح عدة اهمها ما يلي :

١ - التعاون مع نقابة وكالات الاعلان والدعاية

ففي المجال الاعلاني هنالك تعاون وثيق بين نقابة الصحافة ونقابة وكالات الاعلان والدعاية في لبنان ، وتضم هذه الاخيرة ثلاثا واربعين وكالة ، اي معظم الوكالات العاملة في لبنان ، ويشترط في طالب العضوية ان يستجمع الشروط الاتية :

- ١٨ سنة من العمر - التمتع بالحقوق المدنية - التفرغ لاعمال الدعاية - ممارسة مهنة الدعاية مدة ثلاث سنوات على الاقل - التسجيل لدى محكمة التجارة - رأسمال ٤٠.٠٠٠ ل.ل للافراد و ٨٠.٠٠٠ ل.ل للشركات - عدم تملك صحيفة - اشغال مكتب يتضمن جهازا هاتفيا ، وصندوق بريد وعنوانا برقيا ، وعددا كافيا من المستخدمين (يلاحظ هنا ابهام شرط الكفاية في العدد) يكون من بينهم رسام واحد على الاقل .

- ايداع تأمين بمبلغ ثلاثة الاف ليرة لبنانية لمدة سنتين من تاريخ قبول انتسابه للنقابة . وذلك ضمانا للانصياع لاحكام النقابة .

- تأدية رسم انتساب قدره الف ليرة لبنانية ، بالاضافة الى رسم سنوي قدره ٢٥٠ ليرة لبنانية .

وكان مجلس ادارة هذه النقابة ، حرصا منه على رفع مستوى العمل الدعائي قد تقدم بكتاب للحكومة يقترح فيه امرين . الاول ، جعل نقابتهم الزامية ، اسوة بنقابتي الصحافة والمحرفين وبما هو عليه الحال في بعض الدول ، مع اضافة شرط اخر الى شروط الانتساب وهو حيازة الاجازة في الاقتصاد او الصحافة .

وقد حرصت هذه النقابة على التفاهم والتعاقد مع نقابة الصحافة ، بغية ضبط امور الاعلان لمصلحة الطرفين . وبنتيجة التفاوض ، توصلنا الى وضع اتفاق في العاشر من شباط ١٩٦١ هذه اهم بنوده :

— ان وكالات الاعلان والدعاية غير المنتسبة الى النقابة ، تخسر حقها في اية عمولة على الاعلان ، ما لم يتم انتسابها خلال خمسة اشهر من تاريخ الاتفاق . (هذا الشرط من شأنه ان يحول النقابة الى نقابة الزامية ORDRE بصورة غير مباشرة ، ودون الاستناد الى اي تشريع) .

— يحظر على اية صحيفة منح عمولة للمعلن الذي يأتي مباشرة ، اي دون واسطة وكالة دعاية ، وتدفع الصحيفة عمولة ١٥ بالمئة للوكالة و ٥ بالمئة لنقابة الوكالات ، من اصل قيمة الاعلان . كما يحظر على الوكالة ، من جهة ثانية ، التنازل عن جزء من العمولة لمصلحة المعلن (وضع هذا الشرط لمنع المزاومة غير المشروعة بين الوكالات ، ولكنه صعب المراقبة عمليا) . ويترتب على نقابة الصحافة تزويد نقابة الوكالات بتعرفة اجور الاعلانات في الاسبوع الاول من كل سنة ، فتبقى سارية المفعول طيلة السنة .

— يحق للوكالة طلب نقل مكان الاعلان في الصحيفة او تاريخ نشره او تعديل مساحته او الفائه ، على ان يحصل ذلك قبل خمسة عشر يوما من الموعد المتفق عليه سابقا .

— ان المعلن الذي يمتنع عن تسديد ما يترتب عليه ثمننا لاعلاناته ، تصير مقاطعته بقرار من اللجنة المشتركة من النقابتين .

— تتألف اللجنة المذكورة من عضوين منتدبين من كل من النقابتين . والاعضاء الاربعة المذكورون يختارون بالاجماع عضوا خامسا من بين موظفي وزارة العدل او المحامين العاملين .

— قرار اللجنة لا يقبل الطعن امام أي مرجع .

٢ — مزاحمة اجهزة الاعلام الاخرى للصحافة

ان نشاط وكالات الدعاية والاعلان لا يقتصر على الصحافة . بل يتعداه الى وسائل الاعلان الجذابة الاخرى ، وهي الاذاعة والسينما والتلفزيون . وهذه الوسائل الحديثة تشكل مزاحمة خطيرة للاعلان الصحفي .

ولكن ليس لدينا احصاءات دقيقة في لبنان حول نسبة المزاومة . وقد بحث مجلس نقابة الصحافة تكرارا مسألة هذه المزاومة ، ونقل مخاوفه الى الحكومة . ويستفاد من الاحصاءات التي سبق لمؤسسة A.B.C اللبنانية ان وضعتها بين مئة مالك جهاز تلفزيون ، ان نسبة ٤٩٪ يقرأون الصحف ، وبالتالي يطلعون على الاعلانات . وبين مئة شخص اخرين لا يملكون جهاز تلفزيون ، هنالك فقط ٣٧٨ بالمئة يطلعون الصحف اليومية . انما هذه الاحصاءات لا تفي بحاجتنا العلمية لمعرفة نسبة مجموع الاعلانات التلفزيونية الى مجموع الاعلانات الصحفية .

وتخفيفا لوطأة مزاحمة دور السينما في ميادين الاعلان ، ارتأى مجلس نقابة الصحافة ، في احدى جلساته سنة ١٩٦١ ، مطالبة نقابة اصحاب دور السينما برفع اجور اعلاناتها لتخفف من الاقبال عليها . ولكن هذه المطالبة لم تؤد الى نتيجة .

وقد اعترض مجلس نقابة الصحافة ايضا على فكرة بث برنامج اعلاني قبي الاذاعة . ونجح هذا الاعتراض في منع تنفيذ البرنامج .

كما ان النقابة نجحت ايضا في منع شركة الريجي من طبع الاعلانات على علب السجائر .

٣ — العلاقات مع نقابات مستخدمي الصحافة

يقصد بمستخدمي الصحافة هنا ، كل الاشخاص المأجورين ، عدا المحرفين ، العاملين في مكاتب الصحف والمطابع ووكالات الانباء ووكالات توزيع الصحف . ومهماتهم تختلف ، فمنها الادارية والحسابية والطباعة والتصويرية والزنكوغرافية وغيرها .

وقد حرصت نقابة الصحافة على المحافظة على علاقات حسنة مع هؤلاء المستخدمين . فتقرر مثلا منح زيادة على الرواتب اثر زيارة قام بها وفد من عمال المطابع سنة ١٩٦٤ .

ويمكن هؤلاء المستخدمين من تأسيس نقابة لهم في ٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ ، باسم « نقابة مستخدمي الصحف اليومية والاسبوعية ووكالات الانباء » . وقد سارع مجلس نقابة الصحافة في الترحيب بهذه النقابة وتهنئتها .

وتحددت غاية النقابة في نظامها الاساسي ، بأنها للدفاع عن مصالح اعضائها ، في ظل القانون وبالوسائل المشروعة ، ورفع مستواهم المعيشي ورواتبهم وشد اواصر الصداقة بينهم . وحظر عليها ، ككل نقابة مهنية اخرى ، الاشتغال بالسياسة .

أما عدد أعضائها فيراوح التسعمائة ، يؤدون اشتراكا سنويا قدره اثنتا عشرة ليرة لبنانية .

يدير هذه النقابة مجلس إدارة مؤلف من ثمانية أعضاء ينتخبون لمدة سنتين ، ويستبدل نصفهم كل سنة بالقرعة . ويمكن إعادة انتخاب الأعضاء المنتهية ولايتهم ، ويشترط في المرشح أن يكون قد أتم الخامسة والعشرين من عمره وسدد اشتراكاته . ويتألف مكتب المجلس من رئيس ونائب رئيس وخازن وأمين سر ، ينتخبهم مجلس الإدارة من بين أعضائه .

وقد سعت هذه النقابة دوما لتوحيد جهودها مع نقابتين أخريين متخصصتين ، وهما نقابة عمال المطابع ، ذات الاتجاه اليساري ، ونقابة عمال الطباعة والتجليد ، ذات الطابع اليميني . وقد كان لهذا السعي فضل توحيد الجهود لرفع شأن المهنة عامة ، وفضل جمع عمال متعارضين عقائديا حول طاولة عمل واحدة . وكانت نتيجة هذا التقارب ، أحداث مؤسسة علوية جامعة جديدة ، باسم « الاتحاد المهني لعمال ومستخدمي المطابع والصحف في لبنان » . وقد وضعت انظمة هذا الاتحاد ، ووقع طلب الترخيص بها الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، فلم يعط الترخيص به ، لأسباب لم يفصح عنها ، كما أن الطلب لم يرد صراحة .

وبالرغم من هذا الرفض الضمني لاعطاء الترخيص ، فقد تابع الاتحاد أعماله كما لو كان مرخصا به ، إنما باسم « اللجنة النقابية المشتركة » . وقد أصدر مناشير في مناسبات عمالية معينة ، وأجرى مقابلات مع نقابة الصحافة وطالبها برفع الأجور .

أما غاية هذا الاتحاد المبينة في انظمته ، فهي تحسين شروط العمل ، ورفع المستوى المعيشي لأعضائه ، وتوثيق التضامن بين النقابات التي يتألف منها ، والدفاع عن حقوق أعضائه بالنضال المشترك .

وتحقيقا لهذه الأهداف ، فقد لحظ الاتحاد اتخاذ التدابير الآتية :

- تأسيس صندوق تعاوني لمساعدة الأعضاء .
- تأسيس مكتب توظيف مجاني .
- عقد جلسات مشتركة للنقابات المنضوية في الاتحاد .
- إصدار نشرة دورية .
- عقد حلقات علمية بغية تثقيف الأعضاء بالمبادئ النقابية الصحيحة .

وقد أعلن الاتحاد انفتاحه على كل نقابة تود الانضمام اليه ، شرط أن تكون عابدة في الميدان الصحفي أو الطباعي .

وإن هذا التضخم في اتساع الحركة العمالية ليس مقصورا على مستخدمي صحافة لبنان ، فقد بلغ أحجاما أكبر بكثير في بعض الدول الغربية ، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا . وإن سلاح الاضراب الذي تستخدمه هذه النقابات ، هو سلاح فعال جدا . وقد استعمل مرارا للحؤول دون تسريح بعض عمال الطباعة ، نتيجة لاستخدام الآلات التقنية والاستغناء عن اليد العاملة الفائضة . وهذا ما يعتبر أحيانا متعارضا مع مستلزمات التطور التقني في الصحافة .

- نقابة عمال باعة الصحف والمجلات في لبنان

بتاريخ ١٩٧٣/٩/٧ أصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية قرارا رقم ١/٥٣١ ، رخص بموجبه تأسيس نقابة جديدة باسم « نقابة عمال باعة الصحف والمجلات في لبنان » .

وقد حددت غاية هذه النقابة ، بحماية المهنة والدفاع عن مصالح أفرادها ورفع مستواهم ماديا ومعنويا .

- نقابة مصححي وموضبي الصحف والمجلات في لبنان

تأسست سنة ١٩٧٧ ، نقابة جديدة باسم « نقابة مصححي وموضبي الصحف والمجلات في لبنان » .

وقد دعت الهيئة التأسيسية ، جميع العاملين في هذا القطاع ، الى جمعية عامة تنتخب أول مجلس تنفيذي ، في أيار ١٩٧٧ ، في مركز الاتحاد العمالي العام . (١)

- نقابة المصورين الصحفيين في لبنان

بتاريخ ٧ آب ١٩٨٠ ولدت نقابة جديدة باسم نقابة المصورين الصحفيين في لبنان . وعقدت جمعيتها العمومية بحضور ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . وشارك فيها أربعة وستون مصورا ، موزعون على مختلف الصحف اللبنانية .

تم في هذه الجمعية انتخاب أول هيئة إدارية ، برئاسة السيد زهير سعادة .

فشدد على الطابع المهني الصرف للنقابة ، بعيدا عن كل تحيز سياسي او حزبي . (١)

٤ - الدفاع عن حرية الصحافة

تدخل مجلس نقابة الصحافة مرات عديدة للدفاع عن حرية الصحفيين في التعبير عن آرائهم ، مستندا في دفاعه الى المادة ١٣ من الدستور اللبناني التي ضمنت حرية القول والقلم ، ضد كل تجاوز من الحكومة لحد سلطتها .

ولنا مثال على ذلك ما حصل في ٣ حزيران ١٩٦١ ، اذ نشرت جريدتا صوت العروبة والنداء مقالين ، اعتبروا يهددان الوحدة الوطنية . والمقالان وقعا تحت طائلة المادة ٤٤ من قانون ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٢ الذي كان يرعى الصحافة . وهذه المادة كانت تخول وزارة الاعلام حق تعطيل الصحيفة مؤقتا لمدة ثلاثة ايام ، في حال نشرها تحريضا ضد امن الدولة او وحدتها او سيادتها او حدودها . وهذا التعطيل المحدود بثلاثة ايام ، كان يمكن تمديده بقرار من المحكمة . وقد اعتبر البعض هذه المادة سلاحا رهيبا في يد السلطة الاجرائية ، يمكنها من النيل من حرية المعارضة ، نظرا لقابلية المادة للتفسير الموسع .

فاجتمع مجلس النقابة في تلك المناسبة ، وقرر تأييده لحرية الصحافة وشجبه للتعطيل الاداري . ولكنه يتضح ان تلك المعارضة لم تؤد الى نتيجة ، اذ ان الدولة احتفظت لنفسها بحرية التعطيل هذه ، في المادة ٦٢ من قانون الصحافة الصادر في ١٤ ايلول ١٩٦٢ .

وهناك مثل اخر على اصطدام الصحافة بالسلطة ، لدى توقيع مرسوم اشتراعي في اذار ١٩٦٤ ، يعاقب على نشر الاخبار والصور المتعلقة بالجرائم على الصفحات الخارجية . وهذا بعض ما جاء فيه :

« يحظر نشر صور المجرمين والجرائم والحوادث الدامية على كل صفحات الجرائد والمجلات ، وكذلك الانباء المتعلقة بهذه الحوادث على الصفحتين الاولى والثامنة وعلى غلافات الجرائد . كل مخالفة لهذه الاحكام يعاقب عليها بالسجن مدة اسبوع الى ثلاثة اشهر ، وبغرامة تتراوح بين مئة و الف ليرة لبنانية ، او باحدى هاتين العقوبتين » .

وقد ابتغت الحكومة من ذلك ، تطهير محتويات الصحف من كل ما من شأنه ان يضر بمعنويات القاريء ، او أن يشجعه على الجريمة . فاعتبر مجلس نقابة

الصحافة ذلك ، تدخلا غير مشروع من قبل الحكومة بقضايا تتعلق بتقدير الصحفيين وحدهم . فقرر اعلان الاضراب العام في حال نشر المرسوم الاشتراعي في الجريدة الرسمية .

وان موقف نقابة محوري الصحف لم يكن اقل عنفا . فقرر بالاجماع استنكار المرسوم الاشتراعي المذكور ، وطلب الى اعضاء النقابة عدم التقيد به ، متحملا هو نفسه تبعه هذا العصيان .

وكانت النتيجة ان تراجعت الحكومة عن مرسومها ، ولم يجر نشره ، وصرح نقيب المحررين في جلسة ١١ حزيران ١٩٦٤ انه تلقى وعدا من « المراجع العليا » بعدم نشره .

لكن الامر يختلف عندما يكون الصحفيون مذنبين ذنبا ظاهرا في كتاباتهم ، فتضطر نقاباتهم للتوسط من اجل تخفيف التدابير المتخذة بحقهم . حصل مثل ذلك عندما حكم على المديرين المسؤولين لثلاثة صحف يومية ، الحياة والبرق والصفاء ، خلال آب ١٩٦٥ ، بالسجن شهرا واحدا وقد انزلت بهم هذه العقوبة بحجة نيلهم من معنويات الجيش وقوى الامن الداخلي ، فتدخل نقيب الصحافة لدى كل من وزير الداخلية ومدير السجن ، لادخال المحكومين المستشفى بدل ابقائهم في غياهب السجن . فوافقت اللجنة الطبية الدائمة للسجون على هذا الطلب ، رغم ان الصحفيين لم يكونوا مرضى . كما ان وزير الداخلية وعد حينذاك النقيب ، بالتقدم باقتراح الى مجلس الوزراء ، يرمي الى معاملة الصحفيين كالسجناء السياسيين .

ولا بد لنا هنا من استغراب هذا الامر الاخير ، اذ انه لم يكن يوجد في لبنان تشريع خاص بالمساجين السياسيين ، ولا حتى سجون خاصة بهم .

وقد ثابرت نقابة الصحافة على الدفاع عن حرية الصحافة ، وحرمة القول والرأي ، مهما كانت ميول الصحيفة السياسية . ففي ليل ٦ كانون الاول ١٩٦٦ ، تعرضت صحيفتا الحياة والصفاء لاعتداء بالمتفجرات . وكانت كلاهما معروفتين بميولهما المحافظة وغير محبذتين لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر . وفي تلك الاثناء ، كان ملتثما في القاهرة مجلس الدفاع العربي ، يتدارس امكانية دخول جيوش عربية الى الدول المتاخمة لاسرائيل . وهو موضوع حساس ، لا سيما في لبنان ، حيث تتجاوزه اطراف متنازعة .

وخشية وقوع مضاعفات شعبية خطيرة لهذين الاعتدائين ، سارع وزير الاعلام في الاتصال بنقبي الصحافة والمحررين ، معربا لهما عن اسف الحكومة ومعلنا ان مثل تلك الاعمال الارهابية تشكل مؤامرة على حرية التعبير في لبنان .

وبالرغم من ذلك ، فقد اصدرت نقابة الصحافة عقب الحادث اعنف بيان لها ضد الحكومة ، معتبرة اياها مسؤولة كلياً عنه .

وحذت نقابة المحررين حذو نقابة الصحافة في اصدار بيان شديد اللهجة ، وهددت باعلان اضراب شامل . كما طيرت نقابة عمال المطابع ودور التجليد ، برقية احتجاج الى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء .

وكانت نتيجة ذلك ، ان اخذت الحكومة تسير دوريات ليلية لمراقبة اعمال الشغب ، ووضعت حراساً امام مقر الصحف الرئيسية .

٥ - المساهمة في تطوير التشريع الصحفي

ان الصحافة حرصت دائماً على ابداء رأيها في اي مشروع قانون متعلق بالعمل الصحفي ، او يمت اليه بصلة ما ، عملاً بالقاعدة الديمقراطية التي تتمسك بها - تمسكاً شديداً ، والا فان باستطاعتها ان تحارب اي تشريع يفرض عليها فرضاً . وهي تملك لذلك وسيلتين فعاليتين وهما الاضراب وتحريض الرأي العام .

وتطبيقاً لهذا المبدأ ، عمدت نقابة الصحافة في جالستها المنعقدة في ٧ كانون الاول ١٩٦٠ ، الى تأليف لجنة خاصة لدراسة مشروع قانون الصحافة المعمول به حالياً ، قبل صدوره . وكانت مؤلفة من خمسة اصحاب صحف .

فتجاوبت وزارة الاعلام مع رغبة النقابة ، ووجهت كتاباً اليها تعرب فيه عن رغبتها في الاتفاق معها على التعديلات الواجب ادخالها الى مشروع الحكومة .

٦ - دور نقابة الصحافة في التزام الاعتدال

ليس دور نقابة الصحافة محصوراً بالمحافظة على مصالح الصحفيين المادية . بل انها تعنى ايضاً بمعنوياتهم ومستواهم الاخلاقي . وهي لذلك تدعوهم دائماً الى الاعتدال في مواقفهم ، ليس فقط تجاه بعضهم البعض بل تجاه الغير ايضاً .

وهذا الدور يتخذ اهمية خاصة في بلدان كـلبنان ، حيث تتعدد الطوائف وتباین الميول السياسية المتضاربة . فان ايراد اي نبأ عن حادث طائفي ، بشكل مشير ، من شأنه ان يجر مضاعفات خطيرة على الوحدة الوطنية .

ونكتفي ، لدراسة هذا الدور ، بايراد الامثلة الاتية :

خلال شهر رمضان من سنة ١٩٦٣ ، اذاعت الاذاعة اللبنانية خطبة لاجد رجال الدين قابل فيها القيم الروحية في كل من الدين الاسلامي والمسيحي .

فاعتبر البعض ذلك تعريضاً للمسيحية ، ونتجت عنه تحركات شعبية مقلقة ، وتناولته الصحف بشتى التعليقات المؤيدة او المعارضة .

فسارعت الحكومة لنشر بيان القت فيه اللائمة على الصحافة مدعية انها شوهت الحقيقة ، وهنا تدخلت النقابة بشكل فعال ، لتهديء الاجواء المتلبدة بين الصحفيين . فأجرت عدة اتصالات شخصية بهم ادت الى وضع حد للارزمة .

ومثل ثان عن توسط نقابة الصحافة الفعال ، حصل في شهر آب ١٩٦٤ ، اذا كانت البلاد منشغلة بأمر انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية المقبلة ، وكان المجلس النيابي منقسماً قسماً : احدهما تبغي التجديد للرئيس السابق ، وتسعى لتعديل المادة ٤٩ من الدستور اللبناني التي حددت مدة الولاية الرئاسية بست سنوات ، والمادة المذكورة اشترطت للتجديد انقضاء فاصل زمني من ست سنوات يتولاه رئيس آخر .

والفئة الثانية كانت تعارض تعديل الدستور لاي سبب كان . ووقفت بالتالي في وجه التجديد . وهذا الخلاف النيابي الحاد وجد له انعكاسات خطيرة بين الصحف وفي الرأي العام . فلعبت هنا ايضاً نقابة الصحافة دورها الفعال في تلطيف الاجواء ومنع المشاحنات الصحفية .

وخلال سنة ١٩٦٨ جرت الانتخابات النيابية في لبنان ، وادت الى بعض النتائج المفاجئة . فراح المرشحون الفاشلون يستعملون بعض الصحف لسوق الاتهامات الساخنة ضد أجهزة الدولة وضد اخصامهم . وكان لذلك مضاعفات شعبية هامة ، ادت الى تدخل نقابة الصحافة . فاذاعت بياناً دعت فيه الصحفيين الى الاعتدال وعدم التعرض الى « المراجع العليا والى بعض المؤسسات القومية التي لها حصانتها » .

وان دعوات النقابة الى الاعتدال لم تكن مقصورة على المواقف السياسية . فقد وسطتها وزارة الاعلام لتقنع بعض الصحفيين بعدم نشر الصور الخلاعية وبالمحافظة على مستوى اخلاقي رفيع . وطلبت الوزارة ذلك لئلا تلجأ الى الملاحقات القضائية . واعربت عن حرصها على التجاوب مع نداءات الهيئات الدينية والعائلات ، ضناً بمصاحبة الناشئة .

من كل ذلك ، يمكن الاستخلاص ان دور النقابة التوقيقي والتنسيقي من شأنه ان يعود الصحفيين على ضبط النفس ، وعلى تحمل مسؤوليات الحفاظ على المصلحة الوطنية ، وهذا الدور ، في الحالات المستعصية ، يترك المجال مفتوحاً لتطبيق القانون بحزم ، بكل ما نص عليه من تدابير رادعة في المادتين ٦٢ من قانون المطبوعات و ٣١٧ من قانون العقوبات ، وهي : تعطيل الصحيفة المؤقت لمدة ثلاثة

ايام مع مصادرة اعدادها بأمر من المدعي العام ، تمديد التعطيل بقرار من محكمة المطبوعات ، والسجن والغرامة .

٧ - دور النقابة التأديبي

أ - تحديد المخالفات

ان الصحفيين معرضون للملاحقة التأديبية في حال ارتكابهم مخالفات مسلكية هامة . وهذه المخالفات منصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون المطبوعات الصادر في ١٤ ايلول ١٩٦٢ ، وهي :

- الإخلال بشرف المهنة بموجب حكم قضائي صادر ضد الصحفي .

- التطاول على اتحاد الصحافة او المجلس الاعلى او رئيسه او على نقابة الصحافة او مجلسها او نقيبها او على المجلس التأديبي او أحد اعضائه او على لجنة الجدول تشفيا من ملاحقته هو او اي زميل له امام المجلس التأديبي او القضاء او السلطات الادارية ذات العلاقة بالحكم الصادر .

- مخالفة الانظمة والقرارات الادارية او المسلكية الصادرة عن المجلس الاعلى للصحافة او احدى النقابتين .

وقد حصلت بعض الاحالات على المجلس التأديبي ، تطبيقا لهذه المادة ، ولا يسعنا أيراد تفصيلات عنها ، نظرا لطابعها الشخصي وحرصا على سمعة الصحفيين المعنيين .

ب - تأليف مجلس التأديب

يتألف مجلس التأديب من خمسة اعضاء : نقيب الصحافة مع احد اعضاء مجلس نقابة الصحافة ، ونقيب المحررين مع احد اعضاء مجلس نقابة المحررين ، وعضو خامس من الحقوقيين يتم انتخابه باكثرية ٦ اعضاء من قبل مجلس اتحاد الصحافة اللبنانية .

ج - العقوبات

ينزل المجلس التأديبي ، بالعضو المخالف ، احدى العقوبات الاتية :

- اللوم .
- التوقيف الموقت عن ممارسة المهنة ، على الا تتجاوز السنتين .
- الشطب النهائي من الجدول الصحفي .

٨ - دور نقابة الصحافة الاجتماعي

ان عصرنا الحاضر مطبوع بوفرة العلاقات الاجتماعية وتبادل اللياقات الاجتماعية في شتى المناسبات . وانه ليدو طبيعيا ، في نقابة متداخلة في المجتمع كنقابة الصحافة ، ان تتخذ علاقاتها الاجتماعية حجما ضخما .

فهذه النقابة تتلقى **زيارات** السفراء الجدد المعتمدين في لبنان ، وكذلك زيارة بعض الوزراء وغيرهم من الشخصيات السياسية والدينية . وتقيم **الآداب** على شرف بعضهم احيانا . او تلبي الدعوات التي تدعى اليها .

وهي تشارك ايضا في المناسبات الاجتماعية ، **كهم** احدى افراد النقابة او افراد عائلته او ماتم كبار السياسيين . فلدى وفاة امير الكويت في كانون الاول ١٩٦٥ ارسلت النقابة وفدا الى الكويت لتقديم التعازي ، كما **لتهنئة** الحاكم الجديد ، وقد كان للكويت مواقف سخية تجاه النقابة في السابق .

ولدى اغتيال الصحفي المرحوم الاستاذ كامل مروة ، صاحب جريدتي الحياة والدايلي ستار (الثانية تصدر باللغة الانكليزية) ، في ١٦ ايار ١٩٦٦ ، اهتز الجسم الصحفي بكامله . وكان شاب مسلح بمسدس صامت ، قد تسلل الى مكتبه خلصة واغتاله . فبادرت نقابة الصحافة الى عقد اجتماع طارئ لمجلسها اعلنت فيه **الاضراب** العام طيلة اليوم التالي ، وطالبت بالكشف عن كل ملابسات الحادث . كما قررت اتخاذ صفة **الادعاء الشخصي** في الدعوى .

وهناك المؤتمرات الدولية للصحفيين التي تتيح امام نقابة الصحافة اللبنانية مجال التعبير عن رأيها الحر . ولعل ابرز تلك المواقف ، ما حصل في مؤتمر الصحفيين العرب المنعقد في الكويت سنة ١٩٦٥ . فقد تمكن الوفد اللبناني من تقريب وجهات النظر المتناقضة ، بين وفود الدول العربية الاشتراكية ووفود الدول المحافظة . ونجح في حمل المؤتمر على تبني ميثاق الشرف اللبناني ، كميثاق شرف للصحافة العربية كافة .

وقد تمثلت الصحافة اللبنانية ايضا في **مؤتمر الصحفيين العرب** المنعقد في القاهرة في شباط ١٩٦٨ . وقد ترأس الوفد اللبناني رئيسا نقابتي الصحافة والمحررين ، نظرا لاهمية الظرف المنعقد فيه ، اي بعد حرب العرب مع اسرائيل في حزيران ١٩٦٧ . وكان للوفد اللبناني مواقف جريئة وصريحة ، اذ قال رئيس نقابة المحررين ، ان على اجهزة الاعلام ان تذكر كل الحقيقة للرأي العام لئلا تفقد ثقته ، وبالتالي تحط من معنوياته .

ثم كان لنقابة الصحافة طموح دائم في ان تكون **مثلة في اية حكومة** . وقد اتخذت قرارا بذلك في جلسة ٨ كانون الاول ١٩٦٦ ، أبلغته الى رئيس الجمهورية.

وعلى الصعيد النقابي الداخلي ، فقد قرر مجلس النقابة في جلسة ١٠ آب ١٩٥٦ ، انشاء **مجلة فصلية** خاصة تعنى بشؤون الصحافة . قاجريت المعاملة اللازمة ، وصدر الترخيص عن وزارة الاعلام في العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٦ تحت رقم ٢٢٩ .

وقد حددت غاية المجلة في الترخيص بانها مهنية ، غير سياسية ، يمكن اصدارها باللغات الثلاث ، العربية والفرنسية والانكليزية .

وصدر من المجلة بالفعل ستة اعداد ، في عهد رئيس النقابة الاستاذ روبر ابيلا ، وكان تاريخ العدد الاول في كانون الثاني ١٩٥٧ ، اذ قدم له النقيب ، بان غاية المجلة هي حاجة الصحافة لمطبوعة خاصة بها ، تعالج مشاكلها وتغطي انباء الصحفيين وتطلعاتهم . وان صدورها باللغات الثلاث يجعل منها اداة وصل بين الصحافة اللبنانية والصحافة العالمية .

٩ - تخفيف الاعباء الضريبية

ان الضائقة المالية التي يتخبط بها معظم صحفيينا ، حملت نقابتهم على ان تتدخل لدى المراجع المختصة مرات عديدة ، لحملها على تخفيف الضرائب عن كاهلهم . وفيما يلي بعض نماذج عن تلك المداخلات .

ففي جلسة مجلس النقابة المنعقدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٠ ، اعلن ان محافظ مدينة بيروت وعد بتأجيل تحصيل **الضرائب البلدية** من الصحفيين . وفي نفس الجلسة تقرر تكليف نقيب الصحافة بالاتصال بنقبيي المحامين والمهندسين ، لاقتناعهما بعدم تقديم طلب اعفاء من ضريبة الدخل ، اثناء دراسة طلب نقابة الصحافة بهذا الشأن .

وبعد سنة من ذلك ، قرر بعض اعضاء النقابة الذين كانوا في نفس الوقت اعضاء في مجلس بلدية بيروت ، تقديم استقالتهم من هذا الاخير احتجاجا على استمرار جباية الرسوم البلدية ، من الصحفيين . لكن مجلس نقابة الصحافة طالب اليهم التريث في تقديم هذه الاستقالة ، حتى انتهاء المباحثات التي كانت جارية بهذا الخصوص .

وفي اواخر سنة ١٩٦٤ ، قام وفد نيابي بزيارة كل من وزيري الداخلية والمالية ، لاقتناعهما بتأخير جباية ضريبتى البلدية والدخل . فوعد الوزيران بتأخير الجباية ، ريثما يبت هذا الامر نهائيا بتدبير قانوني .

وتابعت النقابة سعيها ، فارسلت سنة ١٩٦٦ مذكرة الى رئيس الجمهورية ، مشددة على ضرورة تحقيق هذا الاعفاء الضريبي .

وفي جلسة نقابية اخرى ، اعلن ان رئيس الوزراء امر بتأخير جباية الضرائب ، وانه شكل لجنة من بعض الموظفين والصحفيين لدراسة هذا الموضوع .

ولم يقتصر الصحفيون على المطالبة بالاعفاء من ضريبتى البلدية والدخل . فازاء ارتفاع تكاليف المواد الاولية للطباعة ، قرروا في جلسة ١٠ كانون الثاني ١٩٦١ المطالبة باعفاء ورق الصحف من الرسم الجمركي .

ثم قرروا مطالبة وزير الاشغال العامة بتخفيض ثمن استهلاك الكهرباء ، نظرا لكميات الطاقة الكبيرة التي تستلزمها الصحف في التحرير والطباعة .

وفكرت النقابة ، تأييدا لمطالبها السابقة ، في الاستشهاد ببعض التشريعات الاجنبية ، حيث للصحف امتيازات خاصة . ولكن هذه الفكرة لم تتأيد بدراسة علمية حقيقية ، تصلح اساسا للمقابلة .

اما على صعيد النتائج العملية لكل هذه المساعي ، فكانت ما يلي :

اعفيت الصحف من ٩٠ بالمئة من الضرائب البلدية على الاجارات ، بموجب المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٩ الصادر في ٥ آب ١٩٦٧ . ويشمل هذا الاعفاء كافة الصحفيين والمحجرين المسجلين في نقابتهم .

وبما ان المحجرين لا يملكون مكاتب خاصة بهم ، بل يعملون في مكاتب الصحف ، ورغبة في اشراكهم بهذه الافادة من الاعفاء ، فاعتبرت منازلهم بمثابة مكاتب ، وشملهم بالتالي الاعفاء .

وكذلك فيما يتعلق **بالاشتراكات الهاتفية** . فقد اعفي الصحفيون من نصف قيمة المخابرات ، واعتبرت منازل المحجرين بمثابة مكاتب .

ونختتم هذا الباب بالقول ان نقابة الصحافة مخولة لتقديم بعض **الاعانات المالية** للصحفيين المعوزين او لعائلاتهم ، على ان يكونوا قد مارسوا المهنة مدة عشر سنوات على الاقل ، وعلى الا يكونوا قد حكم عليهم من قبل مجلس التأديب .

١٠ - ندوة الحوار العربي - الاوروبي

عقدت في شهر كانون الثاني ١٩٨٠ ، في بغداد ، ندوة الحوار العربي - الاوروبي . شاركت فيها نقابة الصحافة اللبنانية بوقد رئسه النقيب . وكانت ابرز توصيات البيان الختامي ، ما يلي :

- ان بعض اجهزة الاعلام الاوروبي ، خاضع للمصالح الراسمالية والصهيونية ، وبالتالي معاد للقضايا العربية . (١)

- رفض اتفاقات كمب ديفيد ، التي عقدت بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية برعاية اميركية ، لانها تتضمن تصفية القضية الفلسطينية ، وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني . (٢)

١١ - اتحاد الصحافة اللبنانية

يتألف اتحاد الصحافة اللبنانية من نقابتي الصحافة والحررين . رئيسه نقيب الصحافة ، وامين سره نقيب المحررين .

١ - نقابة الصحافة اللبنانية

تتألف نقابة الصحافة اللبنانية من جميع اصحاب الصحف في لبنان ، الذين تتوفر فيهم شروط الصحفي القانونية . ولها هيئتان :

أ - الجمعية العمومية

تضم الجمعية العامة جميع الصحفيين مالكي الصحف . اما اذا كان المالك غير صحفي ، فيتمثل بالمدير المسؤول او رئيس التحرير او المدير التجاري .
تنعقد الجمعية العامة مرة بالسنة ، في جلسة عادية . ومرة كل ثلاث سنوات ، في جلسة انتخابية . ويمكن ان يكون لها جلسات استثنائية .
وتنقسم الجمعية العامة ، في جميع جلساتها ، الى فئتين : سياسية وغير سياسية .

ب - مجلس النقابة

يتألف مجلس نقابة الصحافة من ثمانية عشر عضوا ، موزعين كما يلي :

| | |
|----|-------------------|
| ١٢ | صحف سياسية يومية |
| ٥ | صحف سياسية موقوتة |
| ١ | صحف غير سياسية |

ولمجلس النقابة مكتب مؤلف من رئيس النقابة (اي النقيب) ، ونائب النقيب ، وامين سر وامين صندوق .

١ - توفيق عسيران : محاضرة في نادي التضامن في صور . منشورة في « السفير » ١٩٧٩/١/٢١ .

٢ - جريدة « السفير » : بيروت ١٩٨٠/١/٣٠ .

أ - الهيئة العامة

تتألف نقابة المحررين من جميع الصحفيين اللبنانيين المسجلين ، على الا يكونوا من اصحاب الصحف . وتنعقد جلساتها كما لدى نقابة الصحافة .

اما المحررون الاجانب ، فيحق لهم ممارسة العمل الصحفي في لبنان ، شرط استحصالهم على بطاقة عمل والمعاملة بالمثل من قبل دولتهم .

ب - مجلس النقابة

يتألف مجلس النقابة من اثني عشر عضوا .

٣ - المجلس الاعلى للصحافة

يتألف المجلس الاعلى للصحافة من مكثبي النقابتين ، بالاضافة الى عضوين اخرين من كل نقابة ينتخبهما مجلسها لمدة سنة . ويعقد اجتماعا عاديا مرة في الشهر على الاقل ، بحضور رئيس مصلحة الصحافة والقضايا القانونية في وزارة الاعلام ، بصفة مفوض الحكومة .

١٢ - صندوق تقاعد واسعاف الصحفيين اللبنانيين

١ - انشاؤه

انشىء صندوق تقاعد واسعاف الصحفيين اللبنانيين ، بموجب القانون رقم ٦٥/٥٦ ، الصادر في ٢٠/١٠/١٩٦٥ .

٢ - ادارته

يدير الصندوق مجلس مؤلف من تقيبي الصحافة والمحررين ، ومندوبين عن كل من نقابتي الصحافة والمحررين ، واحد رجال القانون .

٣ - مهماته

ان مهمات الصندوق حددت بتأمين الضمانات والتعويضات ومعاشات التقاعد للصحفيين ، وفقا لشروط حددت تفصيلا في مواد هذا القانون .

٤ - موارده

تتأتى موارد الصندوق من بدلات اشتراك يدفعها الصحفيون المنتسبون اليه ، واصحاب الصحف عن المحررين العاملين لديهم ، ومن مساعدة سنوية تقدمها الدولة ولم يحدد القانون مقدارها ، بالاضافة لبعض رسوم اخرى . (١)

٥ - نزاعه مع الدولة

ان عدم تحديد قيمة المساعدة المطلوبة من الدولة سنويا ، وتلكؤ الحكومة بتقديمها اثار نزاعا بينها وبين نقابة الصحافة ، ادى الى لجوء الاولى لمجلس الشورى . ولكن ببطء القضاء الاداري ، كمعظم القضاء اللبناني ، ترك هذا الخلاف قائما ، والصندوق شبه مشلول .

وخلال الاحداث اللبنانية الداخلية (١٩٧٥ - ١٩٨٠) ، اضطر الصندوق لتقديم العديد من الخدمات ، كالتعويض لورثة المتوفين ، وتطبيب اصحاب

١ - مجموعة القوانين الصحفية : مرجع مذكور انفا ، الصفحات ٢٥٧ الى ٢٦٤ .

الصحف والصحفيين . فاجبرت نقابة الصحافة « على اللجوء لاصدقائها وتأمين مبالغ من خارج لبنان » . (١)

٦ - ضمان المحررين ضد الاخطار

قررت نقابة المحررين سنة ١٩٨١ وضع عقد ضمان على الحياة وضد طوارئ العمل ، التي قد يتعرض لها المحررون في حالاتي الحرب والسلام . وتجدر هذا العقد لسنة ١٩٨٢ .

١٣ - الاتحاد العام للصحفيين العرب

أ - تأسيسه

اسس الاتحاد العام للصحفيين العرب في ١٧ شباط ١٩٦٥ ، في مؤتمر تأسيسي عقد في الكويت .

ب - مؤتمراته

يعقد الاتحاد مؤتمرات دورية ، واخرى استثنائية . وفيما يلي جدول بتواريخ انعقاد هذه المؤتمرات :

| | |
|------|--|
| ١٩٦٥ | المؤتمر التأسيسي في الكويت . |
| ١٩٦٨ | المؤتمر الثاني في القاهرة . |
| ١٩٧٢ | المؤتمر الثالث في بغداد . |
| ١٩٧٤ | المؤتمر الرابع في دمشق . |
| ١٩٧٦ | المؤتمر الخامس في الجزائر . |
| ١٩٧٧ | اجتماع الامانة العامة في بغداد ، بعد زيارة الرئيس المصري انور السادات لاسرائيل . |
| ١٩٧٨ | مؤتمر استثنائي عقد في بغداد . |
| ١٩٧٩ | مؤتمر الحبانية في العراق . (١) |

ج - تقييم نشاطه

يقوم الاتحاد العام للصحفيين العرب ، بنشاط اعلامي بارز ، على صعيد دولي ، في الدفاع عن حقوق الامة العربية ، وبيان امالها وتطلعاتها . وهو لذلك ، عنصر هام في دفع قضية الوحدة العربية الى الامام ، وفضح ما تتعرض له من اعتداءات ساقرة ، على يد الصهيونية العالمية ومؤيديها المستعمرين .

ولكن الاتحاد يشكو من ضعف الحس النقابي ، لدى بعض اعضائه . كما ان « بعض الانظمة تخشى التنظيم النقابي ولا تؤمن بدوره . وتخشى ما تطرحه

١ - حنا مقبل : محاضرة له في كلية الاعلام والتوثيق ، بيروت ، ١٩٨٠ (وهو الامين العام للاتحاد العام للصحفيين العرب) .

١ - رياض طه : تصريح منشور في جريدة « السفير » ، بيروت ١٩٧٩/٦/٢٩ .

التنظيمات النقابية . واهداف الاتحاد لا تتحقق الا حين تقوم كل نقابة في قطرها بترجمة تشريعاته فتتجسد مبادئه » . (١)

د - مؤسساته

- المؤتمر العام

يضم المؤتمر العام وفودا تمثل نقابات الصحافة الاعضاء في الاتحاد . ويتألف كل وفد من اربعة اعضاء .

- اللجان

تنبثق عن المؤتمر العام ثلاث لجان هي : اللجنة السياسية ، لجنة فلسطين ، اللجنة المهنية ، اللجنة الدائمة للحريات .

- الامانة العامة

تنتخب الامانة العامة من المؤتمر العام لمدة سنتين . وتتألف من رئيس الاتحاد ، ونواب الرئيس والامين العام والامين المالي . تجتمع كل ثلاثة اشهر .

- المكتب الدائم

يتألف المكتب الدائم من نقيب وامين سر كل نقابة . يجتمع مرة كل ستة اشهر .

- التنظيمات المتعاونة

يتعاون اتحاد الصحفيين العرب مع التنظيمات الآتية : الرابطة الرياضية العربية التابعة للاتحاد الدولي للصحافة الرياضية ، الرابطة الزراعية التابعة للنادي الدولي للصحافة الزراعية وهو احد تشكيلات منظمة الصحفيين العالمية ، رابطة صحافة الاطفال ، رابطة رسامي الكاريكاتور ، جمعية الصحفيين العرب في اوروبا (انشئت بعد احداث لبنان وزيارة الرئيس السادات للقدس) .

- المعهد القومي للصحفيين العرب

تم انشاؤه في المؤتمر الثاني للاتحاد سنة ١٩٦٨ . فاقام في بغداد دورة في

٢ - سجاد الفايز : محاضرة في دورة المعهد القومي لاتحاد الصحفيين العرب ، منشورة

في صحيفة « النهار » ٢٩/٣/١٩٨٠ .

التوثيق الصحفي ، ودورة اخرى في بيروت سنة ١٩٨٠ بموضوع سكرتارية التحرير .

- تجميد عضوية نقابة الصحفيين المصريين

نتيجة لزيارة نقيب الصحافة المصري ، يوسف السباعي ، لاسرائيل ، بصحبة الرئيس انور السادات ، قرر الاتحاد العام للصحفيين العرب ، تجميد عضوية نقابة الصحفيين المصريين . وكان يوسف السباعي آنذاك ، رئيسا لتحرير جريدة « الاهرام » .

ثم قام الاتحاد ، في اواسط شهر آب ١٩٨٠ ، بتوجيه دعوة للصحفيين المصريين العاملين خارج مصر ، لعقد مؤتمر لهم في باريس . وهؤلاء الصحفيون معارضون لسياسة السادات الاستسلامية مع اسرائيل . (١)

١ - فتحي عبد الفتاح : مقال منشور في جريدة « السفير » ، بيروت ٢٦/٨/١٩٨٠ .

١٤ - المنظمة العالمية للصحفيين

١ - تاليفها

تتألف المنظمة العالمية للصحفيين ، من أعضاء منتشرين في مئة دولة ، يبلغ عددهم حوالي مئة وثمانين ألف عضو . رئيسها الدكتور كارل نورد نسترونغ من هلسنكي (فنلندا) . وهو صحفي وأستاذ جامعي . (١)

ب - طابعها

ان المنظمة مفتوحة لكل صحفي عامل ، بغض النظر عن انتماءاته السياسية او الدينية او الاقليمية .
ولكن للمنظمة هدف واحد وهو « مصارعة الامبريالية ومقارعتها » .

ج - نشاطاتها

للمنظمة اجتماعات ومؤتمرات دورية . كان آخرها في موسكو ، في شهر تشرين الاول ١٩٨١ .

ولها مجلتان ، شهرية ونصف شهرية . تصدران باربع لغات : الاسبانية والانكليزية والفرنسية والروسية . وتنتشر العديد من المؤلفات الاعلامية . وتقيم دورات تدريبية للصحفيين .

كما ان لديها منتجعات ومصايف لرجال الصحافة في هنغاريا وبلغاريا .

د - دورها في العالم العربي

قام وفد من المنظمة العالمية للصحفيين ، بزيارة بيروت في آب ١٩٨١ . وعقد لقاءات مع نقابة الصحافة اللبنانية ، ومع الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين . (٢)

واعلان رئيس المنظمة ، انه تقرر انشاء اول مكتب اقليمي لها في العالم الثالث ، مؤقتا في بيروت ، على ان ينقل الى القدس بعد تحريرها . كما اعلن ان كلية الصحافة في العراق ، تلعب دورا هاما في أعداد الصحفيين العرب . واعتبرها احدى فروع المنظمة العالمية للصحفيين .

١ - مجلة « نضال الشعب » : بيروت ، عدد ١٩٨١/٨/٢٢ .

٢ - جريدة « السفير » : بيروت ١٩٨١/٨/٩ .

دعاوى المطبوعات

١ - المحكمة الصالحة

ان غرفة خاصة من محكمة الاستئناف انيطت بها صلاحية النظر بدعاوى المطبوعات ، وهي تسمى محكمة المطبوعات ، وان كانت هذه المحكمة احدى غرف المحكمة الاستئنافية الا انها تعتبر محكمة من الدرجة الاولى . (١)

اما الغاية من هذا التبديل الوظيفي في درجة المحكمة ، فهي اضعاف طابع الحرص والاهمية الاكبر على الدعاوى الصحفية ، لئلا تكون في عهدة حاكم جزائي منفرد ، قد يخطيء او يتطرف في احكامه على الصحفيين . وغالبا ما يكون لهؤلاء انصار فكريون متعددون في اوساط الراي العام . فمحكمة الاستئناف ، المؤلفة من قضاة ثلاثة ، رئيس ومستشارين ، بالاضافة الى المدعي العام ، تشكل ضمانة علمية موثوقة اكبر من رأي قاض فرد .

وان احكام محكمة المطبوعات هذه تستأنف امام محكمة التمييز ، لا بصفتها محكمة تمييزية بل كمحكمة استئنافية جزائية عادية .

٢ - اصول المحاكمة

ان الدعوى الصحفية تحال الى محكمة المطبوعات اما مباشرة من قبل المدعي العام ، او بعد اجراء تحقيق من قبل قاضي التحقيق . كما يمكن اقامة دعوى مباشرة من المتضرر ، دون وساطة النيابة العامة ، وفقا للاجتهاد . (٢)

انما القانون قد خص الدعاوى الصحفية بالصفة المستعجلة ، في كل مراحلها . فعلى قاضي التحقيق ان ينهي تحقيقه ويحيل الملف الى المحكمة بمهلة لا تتعدى خمسة ايام . وعلى هذه ان تبدأ بالمحاكمة في مهلة خمسة ايام ، وان تصدر حكمها خلال شهر من ختام المحاكمة .

وكذلك فان مهلة الاعتراض على الحكم الغيابي هي خمسة ايام ، ومهلة الاستئناف امام محكمة التمييز هي عشرة ايام . (٣)

١ - المادة ٦٧ من قانون المطبوعات ، ثم المادة ٢٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ .

٢ - مجموعة اجتهادات محاكم المطبوعات ، جان بصيبص ، بيروت ١٩٧٧ ، صفحة ٨ .

٣ - المادتان ٢٩ و ٣٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ .

٣ - حق الرد والتصحيح

ان كل شخص يرد ذكره في مقال او خبر تنشره صحيفة ما ، له الحق في طلب نشر تصحيح او تكذيب للخبر المذكور ويجب ان يتم النشر مجاناً في اول عدد يصدر بعد تبليغ طلب التصحيح او التكذيب من قبل المدير المسؤول ، وبنفس الاحرف والمكان الذي نشر فيه الخبر اصلاً ، واذا كان الخبر الكاذب يتعلق بمصلحة عامة ، فحق الادعاء يعود لوزير الاعلام . (١)

اما اثبات تبليغ المدير المسؤول ، فيمكن ان يحصل بموجب كتاب مضمون مع اشعار بالاستلام . وان صدف ان الرد يزيد حجمه عن حجم الخبر الاصلي ، فبإمكان المدير المسؤول ان يتوقف عن نشره الى ان يدفع طالب الرد اجرة نشر الكلمات الزائدة .

وان حق الرد هذا يجب ان يستعمل في مهلة لا تتعدى الثلاثين يوماً من تاريخ نشر الخبر . كما ينتقل الى الورثة في حال وفاة الشخص المعني به ، على ان يستعمله الورثة مجموعون او احدهم مرة واحدة .

انما نشر الرد والتصحيح ، لا يعفي المسؤولين عن نشر الخبر الكاذب عن سوء نية ، من التعويض الذي قد يطالب به المتضرر من نشر هذا الخبر . وهذا ما جاء في قرار محكمة المطبوعات ، رقم ١٦ ، تاريخ ١٩٧٣/٢/١ (الغرفة الاولى) :

« وحيث ان هذا الحق مستقل عن الحقوق التي تنشأ لمصلحة المتضرر من جرائم المطبوعات المنصوص عليها في الباب الثاني ، الفصل الاول (المادة ٥٦ وما يليها من قانون المطبوعات) .

« وحيث لو صح وثبت ان المعترض نشر التكذيب ، فهذا لا يعفيه من المسؤولية اذا كانت شروطها متوافرة » . (٢)

ويصبح المدير المسؤول في حل من نشر الرد في الاحوال الاتية :

- اذا صيغ بعبارات مهينة او منافية للاداب .
- اذا صيغ بلغة غير لغة المطبوعة .
- اذا لم يكن موقفاً بالاسم الحقيقي .

اما اذا رفض المدير المسؤول نشر الرد القانوني ، فلصاحبه الحق باستصدار

- ١ - المواد ٤ الى ١١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ .
- ٢ - مجموعة اجتهادات محاكم المطبوعات : مؤلف مذكور سابقاً ، صفحة ٣١ .

قرار من قاضي الامور المستعجلة . على ان يعطيه هذا مهلة ثلاثة ايام لبدء ملاحظاته على طلب النشر ، وان القرار لا يقبل اي طريق من طرق المراجعة .

واذا تمتنع المدير عن النشر ، رغم القرار ، فيعاقب بالجس من شهر الى ثلاثة اشهر وبالغرامة من الف الى خمسة الاف ليرة لبنانية ، او باحدى هاتين العقوبتين .

اما اذا كانت المطبوعة اجنبية ، ولم تمثل لهذه الموجبات ، فيمكن منعها من دخول الاراضي اللبنانية ، بقرار من وزير الاعلام .

٤ - جرائم المطبوعات

١ - النشر المحظور

تحت طائلة العقوبة يحظر نشر ما يلي : (١)

- وقائع التحقيقات القضائية والمحاكمات السرية ، قبل تلاوتها في جلسة علنية ، وقضايا الاحوال الشخصية المتعلقة بالطلاق والهجر والبنوة الطبيعية ، ووقائع الجلسات السرية التي يعقدها المجلس النيابي او اللجان البرلمانية ، وتحقيقات التفتيش الاداري والعدي ، ووقائع جلسات مجلس الوزراء . وتبقى التحقيقات القضائية كلها سرية ، بما فيها القرار الظني وقرار الاتهام ، حتى تلاوتها في جلسة محاكمة علنية . (٢)

ولكن محكمة المطبوعات تعتبر ان نشر معلومات عن التحقيق ، اي غير النص الحرفي لوقائع التحقيق ، « لا يقع تحت طائلة العقاب ، لان جمع هذه المعلومات يدخل في صميم العمل الصحفي » . (٣)

- الاوراق الادارية المؤشر عليها بعبارة « سري » ، والتي من شأن نشرها تعريض سلامة الدولة للخطر .

- كل ما هو مناف للاداب والاخلاق العامة .

- فتح اکتتاب للتعويض عما تحكم به المحاكم الجزائية من غرامات ورسوم .

- ١ - المواد ١٢ الى ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ .
- ٢ - مجموعة اجتهادات محاكم المطبوعات : قرار محكمة استئناف بيروت (الغرفة الاولى) رقم ١٢ ، تاريخ ١٩٧٣/٢/١ ، صفحة ٢٤ .
- ٣ - المرجع اعلاه : صفحة ٢٧ (قرار محكمة استئناف بيروت) رقم ٣٩ ، تاريخ ١٩٧٤/٤/٢٣ .

- نشر امور سياسية في صحيفة غير سياسية .

- نشر اسماء الاشخاص الذين يرفضون دفع قيمة الاشتراك في الصحيفة ، اذا لم يكن اشتراكهم ثابتا خطيا .

ب - الاخبار الكاذبة

ان الخبر الكاذب المنشور في احدى المطبوعات والذي من شأنه تعكير السلام العام ، يعرض ناشره للعقوبة ، بناء على دعوى الحق العام التي تسوقها النيابة العامة . وفي حال التكرار للمرة الثالثة خلال خمس سنوات ، يحكم بالغاء ترخيص المطبوعة نهائيا . (١)

اما الخبر الكاذب المتعلق بالافراد ، والذي ليس من شأنه تعكير السلام العام ، فتتوقف الملاحقة عنه على شكوى الشخص المتضرر .

ج - التحقير والذم والقذف (٢)

التحقير هو توجيه اهانة غير علنية ، الى موظف الدولة ، بمناسبة قيامه باعمال الوظيفة ، سواء شفاهة او كتابة او رسما .

الذم هو نسبة امر مهين ، باحدى وسائل النشر العلنية ، الى شخص ما ، موظفا كان ام غير موظف .

القذف هو توجيه اهانة ، باحدى وسائل النشر العلنية ، دون نسبة امر محدد ، الى اي شخص ، موظفا كان ام غير موظف . والقذف ، بالتالي ، يفرض استعمال لفظة ازدراء او سباب .

هذه الجرائم الثلاث معاقب عليها بالحبس والغرامة ، الا في حالة اثبات الذم الواقع على الموظف . اما الذم الواقع على رئيس الدولة ، فلا يجوز اثبات صحته .

ان مهلة تقديم الشكوى عن هذه الجرائم ، وسائر جرائم المطبوعات ، هي ثلاثة اشهر للشاكنين المقيمين في لبنان ، وستة اشهر للمقيمين خارجه . (٣)

١ - المادة ٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٩/٣٠ .

٢ - قانون العقوبات اللبناني : المواد ٣٨٣ الى ٣٨٩ .

٣ - نفس المرجع اعلاه : المادة ١٧ .

د - الجرائم الاخرى (١)

١ - التحريض على الجريمة

يحظر تحريض الغير بالنشر على ارتكاب الجرائم ، حتى وان كان التحريض غير مباشر ، كان يأخذ شكل الترغيب او التشويق .

٢ - تعريض سلامة الدولة

يعاقب كل تعريض لسلامة الدولة او وحدتها او سيادتها او حدودها .

٣ - اثارة الاغراض الطائفية والعنصرية

٤ - القذف والذم والتحقير بحق رئيس دولة اجنبية او رئيس الدولة اللبنانية :

يمكن للنيابة العامة تحريك الدعوى دون ادعاء شخصي ، وبامكانها توقيف الصحيفة عن الصدور بين ثلاثة وعشرة ايام . والمحكمة المطبوعات حق تمديد التوقيف حتى انتهاء المحاكمة . وفي حال التكرار للمرة الثالثة يمكن للمحكمة الغاء الترخيص .

في الحالتين (٢) و (٣) اعلاه ، يحق للنائب العام الاستئناف ان يوقف الصحيفة عن الصدور لمدة تتراوح بين الاسبوع والشهر ، وان يصادر اعدادها . والمحكمة ان تمدد مدة التعطيل حتى انتهاء المحاكمة .

وقد اعتبرت محكمة المطبوعات ، في حكمها الصادر في ١٩٧٢/٧/٢٧ ، رقم ١٦٤ (الفرقة الاولى) اي حتى قبل صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ ، ان الادعاء والملاحقة في كل هذه الحالات يمكن ان يحصل تلقائيا من المدعي العام ، دون شكوى المتضرر :

« وحيث ان المادة ٦٢ من قانون ١٩٦٢/٩/١٤ ، اعطت النيابة العامة تلقائيا ودون اية شكوى حق توقيف المطبوعة ومصادرة اعدادها واحالتها على القضاء ، ويكون اذن تحريك الدعوى العمومية مباشرة من قبل النيابة العامة ودون شكوى في محلها » . (٢)

١ - مجموعة اجتهادات محاكم المطبوعات : جان بصيص ، بيروت ١٩٧٧ .

٢ - المواد ٢٣ الى ٢٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ المذكور انفا .

ه - التهويل

يقصد بالتهويل تهديد شخص ما يفضح أمر ينال من كرامته ، أو كرامة احد اقاربه عن طريق نشر الامر باية مطبوعة ، لغاية الانتفاع والابتزاز . (١)

هـ - المسؤولون عن جرائم المطبوعات

يسأل عن جرائم المطبوعات الكاتب والمدير المسؤول للمطبوعة ، بصورة تضامنية ، اما صاحب المطبوعة ، فلا يسأل الا مدنيا ، وبالتكافل والتضامن مع الاثنين السابقين ، عن التعويضات المدنية التي قد يحكم بها للغير ، (٢) وعن نفقات المحاكمة ، واذا لم يعرف الكاتب والناشر ، فيسأل صاحب المطبعة .

وقد اعتبرت محكمة المطبوعات ان المدلي بتصريح صحفي ، يتحمل نفس مسؤولية كاتب المقال ، وان ادلى بتصريحه شفاه . (٣)

و - في نشر الاحكام

يحق لمحكمة المطبوعات ان تأمر بنشر حكمها في الصحيفة المحكوم عليها ، وفي اول عدد يصدر بعد تبلغها الحكم . على ان يتم النشر في نفس المكان وبنفس الاحرف التي سبق بها نشر الخبر او المقال او الصورة موضوع الدعوى .

كما يحق للمحكمة ان تأمر ايضا بنشر حكمها ، او خلاصة عنه ، في ثلاث جرائد اخرى ، على نفقة المحكوم عليه .

واذا تمنع المحكوم عليه عن تنفيذ ما تقدم ، امكن الحكم عليه بالحبس والغرامة . (٤)

هـ - حصانة النائب في قضايا المطبوعات

ان كل ما يقوله ويصرح به او يكتبه النائب في لبنان ، بوصفه نائبا يمارس عمله السياسي ، مشمول بالحصانة القضائية ، سندا للمادة ٣٩ من الدستور اللبناني ، وهذا نصها :

١ - المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ المذكور انفا .

٢ - المادة ٢٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ .

٣ - مجموعة اجتهادات محاكم المطبوعات : مذكورة سابقا ، صفحة ٤٥ .

٤ - المادة ٢٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ .

« لا يجوز اقامة دعوى جزائية على اي عضو من اعضاء المجلس بسبب الاراء والافكار التي يبديها مدة نيابته » .

وقد تكرر هذا المبدأ في الاجتهاد ، نذكر منه قرار محكمة استئناف بيروت (الغرفة الاولى) الصادر في ١٧/١٢/١٩٧٢ (رقم القرار ٢٠) ، الذي صدق بالقرار رقم ٢١ تاريخ ٢/٤/١٩٧٣ . وفيما يلي مقتطفات من حيثياته :

« وحيث ان اللامسؤولية اذن تشمل جميع اقوال النائب وكتابات وتصريحات واعماله الصادرة عنه في معرض ممارسته عمله النيابي ووظيفته البرلمانية حتى ولو تضمنت هذه التصريحات قدحا وذما بالافراد وبالتالي الحقت الضرر بهم » وحتى لو صدرت عن النائب خارج المجلس النيابي .

« وحيث ان هذه اللامسؤولية تتعلق بالنظام العام ولا يحق للنائب التنازل عنها لانها ليست حقا من حقوقه وهي تحول بالتالي دون ملاحقته جزائيا » . (١)

وقد اثير حذل قانوني طويل ، حول ما اذا كانت حصانة النائب تمتد لتشمل ناشر تصريحاته . وقد استقر رأي محكمة المطبوعات على الايجاب ، كما يتضح من قراري محكمة التمييز رقم ٤٥ - ٧٤ و ١١٠ - ٧٤ ، الصادرين في ١٠/١٢/١٩٧٤ و ٣٠/١٢/١٩٧٤ ، تقتطف منهما :

« وحيث انه عندما لا يجوز اقامة الدعوى الجزائية على احد مرتكبي الجرم فانه لا يجوز اقامتها ايضا على كل شخص اخر ممن يشتركون في تكوين عناصر هذا الجرم .

« وحيث انه لا يجوز ملاحقة النائب ، فانه يستحيل ايضا ملاحقة الناشر الذي يعلن للجمهور اراء النائب وافكاره حرفيا كما وردت عنه » . (٢)

٦ - المدعي الاجنبي

ان المدعي الاجنبي ، في قضايا المطبوعات ، يطبق عليه نفس شرط الادعاء امام المحاكم الجزائية العادية ، فبمقتضى المادة ٦١ من اصول المحاكمات الجزائية ،

١ - مجموعة اجتهادات محاكم المطبوعات : صفحة ١٢ .

٢ - المرجع السابق : صفحة ١٦ .

« يلزم المدعي الشخصي ، اذا كان اجنبيا ، ان يقدم كفالة نقدية او عقارية ، يعين مقدارها المرجع القضائي الذي يتخذ لديه صفة الادعاء الشخصي » . (١)

٧ - الجنايات المرتكبة بواسطة النشر

ان الجنايات المرتكبة بواسطة النشر ، تبقى من صلاحية محكمة الجنايات وحدها ، دون محكمة المطبوعات . فهذه لا تختص الا بالجناح المذكورة حصرا في قانون المطبوعات ، وتطبق اصول المحاكمات الخاصة المذكورة فيه . (٢)

الفصل الثاني عشر

اولا - دور النشر

١ - عدم تحديد عددها

ان قانون المطبوعات الصادر في ١٤/٩/١٩٦٢ ، لم يحدد عدد دور النشر . وبالتالي فان بإمكان وزير الاعلام اعطاء الترخيص لكل راغب تتوفر فيه الشروط القانونية . (١)

٢ - شروط الترخيص

على طالب الترخيص ، شخصا طبيعيا كان ام معنويا ، ان يقوم بما يأتي :

أ - الطلب

يذكر فيه معلومات شخصية عن الطالب وعنوانه واسم دار النشر ، واسم المطبعة .

ب - المدير المسؤول

لا يشترط في المدير المسؤول لدار النشر ان يكون صحفيا ، بل فقط لبنانيا مقيما ، متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية وغير محكوم عليه بجناية او جنحة شائنة . ولا يجوز ان يكون بخدمة دولة اجنبية .

٣ - سحب الترخيص

كما في الصحف ، على وزير الاعلام ان يلغي الترخيص ، اذا لم تبدأ دار النشر بالعمل خلال ستة اشهر من اصدار الترخيص ، او اذا توقفت مدة ثلاثة اشهر متتالية بعد ذلك ، انما عليه اذارها مسبقا بأسبوعين .

١ - المواد ٧١ - ٧٢ - ٧٣ من قانون ١٤/٩/١٩٦٢ .

١ - مجموعة اجتهادات محاكم المطبوعات : مرجع مذكور سابقا ، صفحة ٥٠ .

٢ - مجموعة اجتهادات محاكم المطبوعات : مرجع مذكور سابقا ، صفحة ٧٤ .

ثانيا - مؤسسات التوزيع الصحفي

١ - تعريف دار التوزيع

ان مؤسسة التوزيع الصحفي ، قد حددت في المادة ٨ من قانون المطبوعات الصادر في ١٤/٩/١٩٦٢ (الفقرة ٢) ، كما يلي :

« يعنى بدار التوزيع المؤسسة التي تتولى توزيع المطبوعات وبيعها بواسطة المكتبات والباعة » .

وكما يلاحظ ، فان هذه المادة قد تجاهلت كليا دور متعهدي بيع الصحف . والمتعهد هو الوسيط ، بين دار التوزيع وبائعي الصحف المنتشرين في الشوارع والمكتبات .

٢ - الترخيص

لم يضع قانون المطبوعات ، اية شروط خاصة بدور التوزيع ، ولا بكيفية الحصول على ترخيص لتأسيس دار توزيع . فعمدت الادارة ، في غياب هكذا تشريع ، الى تطبيق نفس شروط الحصول على ترخيص للبائع المتجول ، رغم الفارق الكبير بين الاثنين . وغالبا ما تكون دار التوزيع مؤسسة رأسمالية كبرى ، اياها مكاتب وفروع متعددة .

وشروط الحصول على ترخيص لبائع متجول ، وردت في المادة ٧٤ من قانون المطبوعات ، وهي تقتصر على تقديم طلب الى وزارة الاعلام ، مشفوعا بالمستندات الاتية :

- صورة عن بطاقة الهوية
- صورة عن السجل العدلي
- صورتان شمسيان

ويذكر في الطلب ، اسم طالب الترخيص ومهنته وعمره وعنوانه .

وكل بائع صحف ، لا يستحصل مسبقا على ترخيص ، يعاقب بغرامة من خمسين الى مئة ليرة . وفي حال تكرار المخالفة ، يمنع البائع ، بقرار من الوزير ، من بيع الصحف ، لحين استحصله على الترخيص . فعلينا ان نلاحظ هنا ، انه

كان افيد ، منع البائع غير المجاز فورا ، دون حاجة لاستصدار منع خاص من الوزير ، مع ما يستوجبه ذلك من اضاءة للوقت ، ومعاملة لا لزوم لها .
ونبين ادناه ، على سبيل الدراسة النموذجية ، نص قرار بمنع مزاوله البيع :

قرار رقم ٩٠٤ (نموذج تطبيقي)

منع بعض المواطنين من مزاوله بيع المطبوعات

ان وزير الاعلام

بناء على المرسوم الرقم ٤٣٨ تاريخ ١٩٧١/١/٢٠ .
بناء على قانون المطبوعات سيما المادة ٧٤ منه .

بناء على تكرار مخالفة احكام المادة ٧٤ من قانون المطبوعات ، الثابت بموجب المحاضر المنظمة من قبل شرطة فصيلة طريق الشام .

بناء على موافقة مصلحة الصحافة والقضايا القانونية على مطالعة دائرة الصحافة تاريخ ١٩٧١/١٠/٢ .

وبناء على اقتراح المدير العام لوزارة الاعلام .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يمنع السادة التالية اسمائهم :

١ - محمد علي شرف الدين ، المولود في تموز ١٩٣٠ ومن سكان محلة النويري .

٢ - سليم محمد فنيش ، المولود ١٩٤٧ ومن سكان الشياح .

٣ - علي حسين فقيه ، المولود في طير دبا ١٩٣٧ ومن سكان الشياح .

٤ - عصام محمود الفريب ، المولود في بيروت ١٩٣٩ ومن سكان البسطة الفوقا .

مزاوله بيع المطبوعات .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ٩ تشرين الاول ١٩٧١

وزير الاعلام : هنري طريه

اما في فرنسا ، فمقتضى توزيع الصحف ، منظمة بدقة ، خلافا للبنان ، بموجب قانون ١٩٤٧/٤/٢ . واكبر دار توزيع في فرنسا ، هي شركة « الثقليات الحديثة للصحافة الباريسية » . وهي تتولى التوزيع على خمسين ألف نقطة توزيع منتشرة في فرنسا . وتستعمل لذلك كل وسائل النقل المتوفرة ، من طائرات وقطارات وشاحنات الى الدراجات النارية والعادية . (١)

٤ - دور التوزيع في لبنان

يوجد في لبنان ست شركات توزيع صحفية ، مركزها كلها في بيروت ، وهي الآتية :

- الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل .
- شركة التوزيع العربية .
- شركة الشرق الاوسط لتوزيع الصحف والكتاب (انطوان نوفل) .
- شركة توزيع المشرق (حزام) .
- شركة توزيع دار الصياد .
- شركة توزيع دار الحياة .

ان الشركتين الاخيرتين ، تنحصر مهمتهما في توزيع الصحف التي تصدر عن داري الصياد والحياة ، دون سواهما .

بينما الشركة الرابعة (شركة توزيع المشرق) ، متخصصة بتوزيع الصحف التي ترد من الخارج ، باللغة الانكليزية فقط .

اما الشركة الثالثة (شركة الشرق الاوسط لتوزيع الصحف والكتاب) ، فهي مخصصة بتوزيع الصحف الاجنبية باللغة الفرنسية .

فتبقى الشركتان الاوليان ، الوحيدتين لتوزيع الصحف اللبنانية ، باستثناء « الصياد » و « الحياة » . واننا نختار منهما ، كنموذج دراسي ، الشركة الاولى ، اي الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات :

انها شركة مساهمة لبنانية ، رأسمالها خمسمائة ألف ل.ل.

1 - Libert Pierre : La Presse . Collection Que Sais - Presses
Universitaires de France , 1968 . P. 47 .

- جهازها الاداري

- الادارة : مدير عام ، نائب مدير عام ، امينتا سر ، حاجبان .
- المحاسبة : مدير ، نائب مدير ، اثنا عشر محاسبا .
- الفوترة : انستان مجهزتان بالتين لاصدار الفواتير .
- التوزيع : مدير ، نائب مدير للتوزيع الداخلي ، نائب مدير للتوزيع الخارجي ، ثلاثة موظفين لتحضير لوائح التوزيع .

- الجباية : موظفان .
- التوضيب : مديران وتسعة موظفين .
- النقل : مدير واربع عشرة سائقا مع ثلاث عشرة شاحنة .
- المطار : موظف نهاري وموظف ليلي ، مكلفان بتسفير الصحف المصدرة وتخليص الصحف الواردة .
- المرتجعات : ثمانية عشر موظفا لعد وتوضيب الصحف غير المباعة .
- المراقبة : مدير وخمسة مراقبين .

- كيفية عملها :

قبل طلوع الفجر ، يوزع السائقون موظفي التوزيع على مختلف المطابع المتعاملة مع الشركة . وتكون بحوزتهم جداول التوزيع المسبقة سلفا . في المطابع يكون بانتظارهم موظفو التوضيب ، الذين يتولون عد ورزم الكميات المطبوعة . ومن هناك تنطلق سيارات التوزيع ، باتجاه مختلف مناطق لبنان ، حيث تسلم الكميات المتفق عليها الى المكتبات والمحلات المشتركة (مراكز البيع الثابتة) . وفيما يلي تعدادها .

مراكز البيع الثابتة :

| | | |
|---------------|-----|-------|
| بيروت | ٣٨٦ | مركزا |
| جبل لبنان | ٢٠٧ | مركزا |
| لبنان الشمالي | ٧٧ | مركزا |
| البقاع | ٥٥ | مركزا |
| لبنان الجنوبي | ٤٢ | مركزا |
| المجموع | ٧٦٧ | |

ان مجموع عدد مراكز التوزيع هذا ، ينخفض من ٧٦٧ مركزا في فصل الصيف ، الى ٥٢٠ في بقية الفصول ، نظرا لاقلاق مراكز الاصطياف .

ان اعداد الصحف المخصصة للبيع في الشوارع والساحات ، او للتسليم الى المشتركين في منازلهم ، تسلم الى المتعهدين الذين يتولون توزيعها على الباعة المتجولين . وبالتالي فان التعامل مع باعة الشارع ، ليس من اختصاص شركات التوزيع ، بل المتعهدين فقط .

وهكذا فان الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ، تتعامل مع عشرة متعهدين في كل لبنان . اثنان منهم لبيروت ، وواحد لكل من بكفيا وجونية وجبيل وطرابلس وشكا وصيدا وبنت جبيل وزحلة .

وبما ان الصحف اللبنانية مقروءة كثيرا في الدول العربية ، فقد عينت الشركة اللبنانية للتوزيع ، عميلا لها في كل من : سوريا والاردن والعراق ومصر والكويت والبحرين والعربية السعودية ودبي وابو ظبي ومسقط وعدن وتونس وليبيا ومراكش والسودان ، هذا بالإضافة الى عملاء معتمدي توزيع ، في ثلاث عشرة دولة افريقية ، حيث يكثر المغتربون العرب .

٥ - المتعهدون والباعة المتجولون

أ - تحديدهم

ان المتعهد هو الوسيط ، بين مؤسسة التوزيع الصحفي من جهة ، والمكتبات والباعة المتجولين من جهة اخرى . فالمتعهد يمثل ، الى حد ما ، دور رب العمل بالنسبة لباعة الشوارع المتجولين ، رغم انتفاء الرابطة الاستخدامية والتعاقدية، بين الفريقين .

ويمكن تشبيهه بائع الصحف ، بالتاجر الصغير . فهو يشتري الصحف من المتعهد ، ليبيعهها من القراء ، ويحتفظ بالربح الناتج عن الفرق بين سعري الشراء والمبيع . انما البائع هنا ، خلافا للتاجر العادي ، يجد نفسه بين سعرين محدودين سلفا ، ولا مجال له للمساومة على ربح آخر ، او لتخزين البضاعة طمعا بربح مستقبلي اكبر .

ب - عدد المتعهدين

في بيروت خمسة متعهدي صحف ، هم :

- شركة التوزيع الوطنية (احمد حمود ومحمد جواد الزين) : شارع سوريا .
- عبد اللطيف فواز وشركاه : شارع البسطة .

- خضر نحاس : ساحة الشهداء .

- جواد الحسيني : شارع سوريا .

- شفيق نعمة ويوسف الحسيني : شارع سوريا .

ويمكن اعتبار الاثنتين الاخرين ، متعهدين خاصين . فالمتعهد الرابع (جواد الحسيني) متخصص فقط بتوزيع الجريدتين الشقيقتين « الحياة » و « الدائلي ستار » ، الصادرتين عن نفس الدار . اما المتعهد الاخير (شفيق نعمة ويوسف الحسيني) فعمله محصور بجريدة التلغراف .

ويعتبر **خضر النحاس** رائد البائعين والمتعهدين في لبنان . فقد بدأ حياته ، صبيا صغيرا يبيع الصحف متجولا في ساحة الشهداء وشوارع بيروت . ثم اتخذ لنفسه حانوتا صغيرا ، تحت درج مقهى الباريزيانا . واصبح يستأجر عددا من الصبية لبيع الصحف اللبنانية . وكان اول من روج بيع الصحف المصرية ، وفي طليعتها « الاهرام » و « اخبار اليوم » .

ومع الوقت ، اصبح خبيرا في شؤون البيع ، وعليما بنوعية الاخبار التي تستحوز اهتمام الجمهور واقباله على الشراء . ففلسد حانوته مقصدا للعديد من الصحفيين ، يستشيرونه في افضل العناوين الرئيسية « المانشيت » للصفحات الاولى .

وفي الستينات ، فتح خضر النحاس فروعا لمؤسسته في دول الخليج العربي ، حيث اصبح متعهدا للصحف العربية ، ووكيلا لكبريات شركات التوزيع . وتوفي سنة ١٩٧٩ ، بعد ان خدم الصحافة العربية جليل الخدمات . (١)

ج - وضعهم القانوني

اما وضع المتعهدين القانوني ، فان قانون المطبوعات ، لم يتطرق اليهم باي شكل . فالمواد ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ تعنى فقط بشأن الباعة ، وليس بشأن الموزعين ، ولا المتعهدين .

ورغم ان المادة ٧٤ من قانون ١٩٦٢/٩/١٤ ، لم تلزم الباعة بايداع اية ضمانات مالية ، للحصول على ترخيص ، فنادرا ما يتقيد الباعة بالقانون ويستحصلون عليه . وعلى سبيل المثال ، فان شركة التوزيع الوطنية ، التي تضم مئتين وستة

١ - جريدة « النهار » : ١٩٧٩/١١/٢٧ .

وخمسين بائعا ، لم تستحصل على ترخيص لاي منهم . (١) والسبب في ذلك ، يعود الى عدم جدية الدولة في تطبيق القانون ، لجهة تعقب الباعة المخالفين .

وقد اقتصر تنظيم عمل بيع الصحف ، على منع الباعة من المناداة بعناوين غير واردة في الصحف ، او منافية للاخلاق والاداب العامة ، او ماسة بالشعور القومي والديني والوطني . (٢)

وان مخالفة ما تقدم ، تعرض البائع لغرامة لا تتجاوز خمسا وعشرين ليرة لبنانية . وعند التكرار ، يحكم عليه بالحبس لمدة لا تتجاوز العشرة ايام . (٣)

د - تحديث عمل الباعة

اما من ناحية تحديث عمل بيع الصحف ، فقد اقترح الاستاذ غسان تويني ، في جلسة مجلس نقابة الصحافة المنعقدة بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٠ ، انشاء اكشاك في الساحات والشوارع الرئيسية (٤) . لكن الاقتراح ، على رغم فائدته ووجاهته ، لم يلق التأييد والتشجيع الكافيين ، نظرا لكون باعة الصحف المتجولين يشكلون فئة ضاغطة هامة في لبنان . فهم ، باجمعهم تقريبا ، ينتمون الى الطائفة الشيعية الكريمة في جنوب لبنان ، ويتمتعون بالتالي ، بتأييد جميع نواب طائفتهم ، لجهة المحافظة على الوضع الراهن ، الذي يعود عليهم شخصيا بالفائدة (٥) ، وان كانت هذه على حساب تطوير عملية بيع الصحف ، مدنيا وسياحيا . وقد اصبحت هذه المهنة بالنسبة لهم ، نوعا من الامتياز الذي يتوارثونه ، ابا عن جد .

وبنظرنا ، ان الباعة المذكورين ، يشكلون فئة تستدعي الرعاية والعطف والاهتمام . فكونهم من الاميين المعوزين ، لا يجدون من سبل الاسترزاق ، الا بيع الصحف ، او العتالة (التحميل على الظهر) ، او مسح الاحذية . فيبقى بيع الصحف ، انظف وارفع شأنًا ، مما هو متاح امامهم .

وكونهم يشكلون نسبة ٩٥ بالمئة من الباعة المتجولين (٦) ، فان اقدامهم على اعلان الاضراب ، يشكل احراجا للدولة والمجتمع . فليس من السهل استبدالهم ، لانتفاء البديل المزاخم ، وافتقاره الى الخبرة الطويلة المتوارثة ، ولقلة الموارد الجذابة ، من هكذا مهنة .

١ - أحمد حمود : احد صاحبي شركة التوزيع الوطنية (من مقابلتنا معه) .

٢ - المادة ٧٥ من قانون المطبوعات .

٣ - المادة ٧٦ .

٤ - محاضر جلسات مجلس نقابة الصحافة اللبنانية .

٥ - النقيب روبري أبيلا : من مقابلتنا معه .

٦ - من استقصائنا الشخصي .

هـ - ارباحهم

ان نسبة ربح البائع ، تشكل ٢٠ بالمئة من ثمن المبيع ، بينما حصة متعهد البيع لا تتعدى ٤ بالمئة . ومع ذلك ، فان ارباح المتعهد تبقى كبيرة جدا ، قياسا على ارباح البائع ، نظرا للكميات الاجمالية الضخمة التي يتولاها المتعهد ، فيوزعها كميات جزئية على مختلف الباعة .

ان توزيع هذه النسب لم يكن مفروضا قانونا ، بل هو نتيجة اتفاق رضائي بين نقابة الصحافة والمتعهدين . انما هذا التوزيع لم يحترم دائما بدقة . فعمدت بعض الصحف ، بقصد المضاربة غير المشروعة ، الى تخصيص المتعهدين بنسبة من الربح ارفع ، يفيد منها ايضا الباعة ، بغية تشجيع بيع هذه الصحف ، على حساب الصحف الاخرى .

وقد اثار هذا الوضع اعتراض بعض اصحاب الصحف ، داخل مجلس النقابة (١) ، فقررت النقابة انشاء لجنة تتحقق من اسعار تسليم الصحف الى المتعهدين . فدعت اللجنة المتعهدين الى اجتماع عام لهذه الغاية . ولكن ، نظرا للسرية التي تحاط بها اعمال المضاربة ، لم يسفر الاجتماع عن اية نتيجة ملموسة (٢)

وثمة فوائد اخرى يجنيها الباعة من عملهم . فبعض الصحف ، تقدم مكافآت مادية ، للباعة الذين يتميزون بنشاطهم ، ويتفوقون على رفاقهم ، للاحية الكميات التي يصرفونها على القراء . وفي دول غير لبنان ، كما في الولايات المتحدة الاميركية ، فان المكافآت تصل الى اعطاء الباعة المتفوقين ، بطاقات سفر بالطائرة ، او منح دراسية وغيرها . وهناك صحف تكافئ الباعة ببوالص تأمين ضد مخاطر العمل ، في اجتياز الطرق ، وتوزيع الصحف على المنازل ، في شتى الظروف الطقسية . (٣)

و - ضرورة تحسين وضع الباعة

فالمرجو في لبنان ، هو سن قانون يربط بائع الصحف المتجول ، بالمتعهد رب العمل ، بغية اقادته من تقديمات الضمان الاجتماعي . كما يقتضي شملهم بقانون طوارئ العمل ، ورفع نسب التعويض المذكورة في هذا الاخير ، والتي لم تعد تتلاءم مع حاجات العصر وكرامة العمل .

١ - محاضر مجلس نقابة الصحافة : جلسة ١٢/١١/١٩٦٠ .

٢ - محاضر مجلس نقابة الصحافة : جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٠ .

٣ - Thayer Frank : Newspaper Business Management , Prentice Hall Inc. N. Y. 1954 P. 89 - 90 .

والواقع في لبنان ، هو ان المتعهد يفرض على البائع تأدية ضمانات نقدية ، تتراوح بين مئة وخمسة وسبعين ليرة لبنانية ، احتياطا لاية اساءة امانة ، قد يرتكبها البائع . وعليه ايضا ، ان يؤمن لنفسه وسيلة تنقله ، كدراجة عادية او دراجة نارية .

ز - الباعة في الولايات المتحدة

اما في الولايات المتحدة الاميركية ، فان متعهدي بيع الصحف ، لا يوظفون الباعة لديهم ، ما لم تتوفر فيهم الشروط الاتية :

- سمعة حسنة بالصدق والاستقامة - حبه للمهنة - طموحه للربح الاكبر ، عن طريق بيع العدد الاوفر - الطبع المرح والابتسام - النظافة والمظهر الحسن - حب التعاون مع الغير .

وفي حال قبول طالب العمل ، كبائع صحف ، يطلب منه :

- تأدية ضمانات نقدية توازي نصف راتبه الشهري .
- تعبئة بطاقة تتضمن معلومات عن اسمه وعنوانه ، وعمره ، والشارع الذي ينبغي العمل فيه .

ويمر البائع بعد ذلك ، بمرحلة تثقيف ، تهدف الى مساعدته على بيع اكبر كمية ممكنة من الاعداد . وبما ان القراء الذين يطلبون ايصال الصحف الى منازلهم ، دون ان يكونوا مشتركين بها ، يمكن اعتبارهم مشتركين غير مباشرين ، وهم يسددون ثمن الاعداد الى البائع ، مرة كل اسبوع ، او كل شهر . فيقتضي معاملتهم معاملة حسنة ، واتباع الارشادات الاتية :

- تأمين التسليم باستمرار ، ودون تأخير - عدم المجادلة - عدم طرح الصحف على ارض المدخل ، او في مكان رطب - كبس زر الجرس بلطف - مخاطبة الزبون باسمه - الاعتذار سريعا عند الخطأ - عدم اللوم - الابتسام الدائمة - اللطف والتهذيب .

٦ - المرتجعات غير المباعة

ان مسألة الاعداد غير المباعة ، اي التي تفضل مع الباعة ، دون ان يتمكنوا من تصريفها ، لم تحل بنفس الطريقة في كل الدول .

ففي لبنان ، ان الباعة والمتعهدين غير مسؤولين عن الاعداد غير المباعة .

فيرجعونها الى مصادرها لتجري المحاسبة على الكميات المباعة فعلا . لذلك ، وبغية التقليل من حجم المرتجعات المهدورة ، لا يسلم البائع الا الكمية التي يتمكن فعلا من تصريفها ، وفقا للعادة والخبرة .

اما في المانيا الاتحادية ، على سبيل المثال ، فلا ثمة مرتجعات . بل البائع ، ومثله المتعهد ، يأخذان الكميات على مسؤوليتهما . وهذا ما يوفر نفقات النقل ، والاعمال الحساية المكلفة . انما ، مقابل ذلك ، تخصص للباعة نسب من الربح اكبر ، احتياطا لتعويض الكميات الكاسدة .

قرار رقم ١٢٧٧ - ١٩٦٧/١٢/٢٧ (نموذج تطبيقي)

الترخيص باصدار وكالة صحفية اخبارية باسم « وكالة اخبار اليوم »

ان وزير الانباء

- بناء على المرسوم رقم ٦٣١٧ تاريخ ١٩٦٦/١٢/٦ .
- بناء على قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ .
- بناء على طلب السيد ريمون عزيز قواص المسجل في ١٩٦٧/٨/١٤ .
- بناء على مطالعة مصلحة الصحافة والقضايا القانونية تاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ .
- بناء على اقتراح المدير العام لوزارة الانباء .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يمنح السيد ريمون عزيز قواص ترخيصا باصدار وكالة صحفية اخبارية دورية باللغة العربية باسم « وكالة اخبار اليوم » يتحمل مسؤوليتها السيد حاتم خوري .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

قرار رقم ١٥٠ (نموذج تطبيقي)

مصادرة نسخ مطبوعتي : « وكالة الانباء الدولية »

و « وكالة الصحافة العالمية »

ان وزير الاعلام .

- بناء على المرسوم الرقم ٤٣٨ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١ .
- بناء على قانون المطبوعات الصادر في ١٤ ايلول ١٩٦٢ ، سيما المادة ٣٥ منه .
- بناء على كتاب المدير العام لوزارة الاعلام الرقم ٩٦٣ تاريخ ١٩٧١/١١/٥ (طلب ايقاف اصدار المطبوعتين) .
- بناء على موافقة رئاسة مصلحة الصحافة والقضايا القانونية على مطالعة دائرة الصحافة تاريخ ١٩٧٢/٢/٢٣ .
- وبناء على اقتراح المدير العام لوزارة الاعلام .

الفصل الثالث عشر

وكالات الانباء

١ - الوكالات المحلية

يشترط في طالب الترخيص لاصدار وكالة انباء ، الشرطان الاتيان : (١)

أ - ان يكون صحفيا

والصحفي هو من تتوفر فيه الشروط الاتية :

- شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني مع ممارسة الصحافة كمتدرج مدة اربع سنوات او ليسانس في الصحافة دون تدرج . او ليسانس اخرى مع تدرج سنة واحدة في العمل الصحفي .

- ٢١ سنة من العمر .

- متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وغير محكوم بجرم شائن .

- التفرغ كلياً لممارسة العمل الصحفي ، دون اي عمل آخر .

ب - التوكيل

ان يكون مزودا بتوكيل مصادق عليه من الكاتب العدل ، وصادر عن عشرة صحف يومية سياسية ، يكلفه بتزويدها بنشرة يومية للانباء التي يكون قد حصل عليها بوسائله الخاصة او بواسطة عملاء الوكالة .

وفيما يلي ، على سبيل الدراسة النموذجية ، نص قرار ترخيص لاحدى الوكالات واخر بايقاف صدور وكالتي ، لانتفاء مدير مسؤول عن كل منهما .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تصدر نسخ مطبوعتي : « وكالة الانباء الدولية » و « وكالة الصحافة العالمية » .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ٢٩ شباط ١٩٧٢

وزير الاعلام : هنري طربيه

٢ - الوكالات الاجنبية

اما وكالات الانباء الاجنبية ، فقد نصت المادة ٣٤ من قانون المطبوعات على وحب تقيدها بالمراسيم التي ستصدر لاحقا . ولكن هذه المراسيم لم تصدر حتى الان رغم انقضاء عدة سنوات على صدور القانون (قانون المطبوعات ٦٢/٩/١٤) . فبقيت الوكالات القديمة على حالها . اما بشأن اعطاء رخصة لوكالة انباء اجنبية جديدة ، فقد تمشت الادارة ، في غياب التشريع الموعود ، على عادة اعطاء الترخيص تحت شرطين :

١ - المعاملة بالمثل من قبل الدولة الاجنبية .

ب - الحصول على مرسوم جمهوري بالترخيص .

٣ - وصف نموذجي

وكالة انباء الاسوشيتد برس

١ - انها اكبر وكالات الانباء في العالم

- تبث الاخبار في ١١٠ من بلاد العالم عبر ما يربو على ١٠٠٠٠ صحيفة ومحطة اذاعة وتلفزيون - فتصل الى نيف ومليار قارئ .
 - تنطلق في ١٣٨ دولة حيث يعمل لها اكثر من ٢٥٠٠ من المراسلين والمصورين ، بالإضافة الى مئات المخبّرين .
 - هيئة تعاونية تمتلكها صحف ومجلات وهيئات اذاعة وتلفزيون الولايات المتحدة الاميركية ، وهي تستهدف الربح المادي ، وتنفق مداخيلها كاملة في توسيع عمليات استقاء الاخبار ونشرها في العالم .
 - عمرها ١٢٩ عاما ، تقول بانها محايدة لا تخضع لاية ضغوط ولا تنحاز . هدفها الاعلى هو الخبر الصادق والتحليل الامين . استقلالها المادي كهيئة تعاونية يكفل لها درء محاذير السيطرة بشتى اشكالها .
 - تعمل في اطار اكبر ميزانية لاية وكالة انباء في العالم ١٠٠ مليون دولار .
 - تربط العالم بشبكة من المبرقات التلفزيونية تعمل بالكمبيوتر في انحاء اميركا واوروبا ، بينما هي تسعى حثيثا لنشر تكنولوجيا المواصلات الاعلامية في كل مكان .
 - ادخلت نظام اشعة الليزر في عمليات ابراق الصور واستلامها في بلاد كثيرة ، بينما هي تسعى لتغطية العالم كله بهذا النظام في اضطراد .
 - تملك مبرقات اخبار تعمل ٢٤ ساعة يوميا ، سبعة ايام في الاسبوع .
 - اهتماماتها تشمل كافة اوجه النشاط الانساني ، من سياسة واقتصاد ورياضة وعلوم وآداب الى اخبار الجريمة والكوارث والازياء ، وغيرها .
 - تستقي عنفوانها الصحفي من رافدين : انتماءها الى العالم كله ، دون تحيز الى جنس او لون او دين ، واعتمادها اساليب العلم الحديث في كافة عملياتها .
- لعل الاسوشيتد برس قد استحققت بجدارة تقدير الكاتب الاميركي مارك توين ، اذ قال :

« هناك في العالم قوتان تملكان القدرة على حمل شعاع النور الى ارجاء الدنيا .. انهما الشمس هناك في السموات والاسوشيتند برس هنا على الارض » .

ب - العلم والعالم

في عصر وكالات الانباء اصبح العالم ، بفضل العلم ، صغيرا جدا . قد تضائل الفارق الزمني بين وقوع الحدث الاخباري في اقصى العالم وانتشاره في ادناه لدرجة جعلت ساكن القطب الشمالي لا يحس البعد الجغرافي الذي يفصله عن ساكن القطب الجنوبي . انكشفت المساحات الشاسعة فاتصل بين الشعوب ما انقطع . واليك هذا المثال :

فلنقل - افتراضا - ان مراسل الاسوشيتند برس في ماليزيا قد شهد مصادفة حادثة سقوط وتحطم طائرة ومقتل جميع ركابها بينما هو يغطي انباء لحدث اخر في مطار كوالالمبور . عندئذ يهرع المراسل الى اقرب هاتف ويملئ الخبر على زميله بالمكتب ، حيث يصار الى كتابته في فقرة واحدة تنسم بسرعة التعبير ودقة الوصف والاسناد . ثم ينتقل الخبر الى من يقوم بابعاده الكترونيا عبر خط من الموجات القصيرة الى مكتب الوكالة في سنغافورة . وهنا يسري الخبر تلقائيا الى مكتب الوكالة في هونغ كونغ حيث يصار الى توصيل الخبر الى القمر الصناعية عبر حوالي ٢٥ الف ميل الى اعلى . الى ان يستقر في مكتب الوكالة في مانيتا بالفليبين ، ومنها تسري الاشارات الالكترونية عبر خط بحري الى سان فرانسيسكو ومنها الى مركز الوكالة الرئيسي في نيويورك .

هذه العملية الدقيقة المتشعبة التي تضافرت لاتمامها عوامل التكنولوجيا الاعلامية والاستنفار البشري لم تستغرق اكثر من ٥٥ ثانية . ولكن الخبر لم يكن بعد قد وصل الى القارئ في بيته في الكويت او الرياض او ابو ظبي او سواها . فالخبر يخضع لرقابة محنكة في نيويورك ، حيث يجري التحقق من معالمة ومدى استقامة الاسناد ، تحسبا لمحاذاير الخطأ والالتباس ، ثم ينطلق الخبر في خضم اجهزة الكمبيوتر الى بلاد ما وراء البحار ، ليعود عبر الاطلنطي الى الشرق الاقصى وينحرف الى الشرق الاوسط واوروبا وافريقيا وشبه القارة الهندية عن طريق لندن .

وما هي الا دقائق معدودات حتى يكون الخبر قد اخذ مكانه في نشرات الاذاعات والتلفزيون او على صفحات الصحف التي تصل اخيرا الى القارئ في منزله .

٤ - دور وكالات الانباء

ان مجموع وكالات الانباء العاملة في لبنان يبلغ ٣٨ وكالة موزعة حسب جنسيتها كما يلي :

| | |
|---------------|----|
| وكالة لبنانية | ٢٣ |
| وكالة اجنبية | ١٥ |

٥ - جدول الوكالات الصحفية في لبنان

١ - الوكالات المحلية

صاحبها

اسم الوكالة

- ١ - وكالة اخبار المشرق
- ٢ - وكالة اورينت برس
- ٣ - وكالة اخبار العالم
- ٤ - اراب وورلد برس اجنسي
- ٥ - وكالة اخبار لبنان
- ٦ - وكالة بريد الاسبوع
- ٧ - وكالة انباء بيروت
- ٨ - وكالة الانباء الدولية
- ٩ - وكالة اخبار اليوم
- ١٠ - وكالة ذي مونيتور
- ١١ - وكالة سير
- ١٢ - وكالة انباء الشمال
- ١٣ - وكالة انباء الشرق
- ١٤ - وكالة الانباء الصحفية
- ١٥ - وكالة الصحافة العالمية
- ١٦ - وكالة الانباء العربية
- ١٧ - وكالة الانباء العامة
- ١٨ - وكالة الانباء اللبنانية
- ١٩ - وكالة لبيان برس
- ٢٠ - الوكالة اللبنانية للصحافة
- ٢١ - وكالة المعلومات الفنية
- ٢٢ - وكالة الانباء المحلية
- ٢٣ - وكالة مختارات الاخبار العربية والعالمية
- ٢٤ - وكالة الانباء المصورة
- ٢٥ - وكالة المقتطفات الصحفية
- ٢٦ - وكالة اليقظة العربية

عبد الله المشنوق (بادارة ابنه محمد)
بولس يزبك
جورج ابو معشر
شركة دار دنيا العرب
عباس بدر الدين
جورج شامي
فرانسوا غصن
جورج رجي
رؤوف الراسي
ناديا البتروني
فاضل سعيد عقل
بهاء المولوي
لوسيان جورج ، حوزف شامي
محمد الزين
جورج رجي
امال سلامة
محمد احمد الخراط
ورثة سهيل حموي
ادوار باسيل
ورثة روبر ابيلا
ميشال الحلوة
الياس عون
رجا سري الدين
انطوان الشويري
حكمة خضر
جورج متري المر

ب - الوكالات الأجنبية

اسم الوكالة

- ١ - وكالة الاسوشيتد برس
- ٢ - وكالة الانباء الاردنية
- ٣ - وكالة تاس
- ٤ - الوكالة الجزائرية للانباء
- ٥ - وكالة رويتر
- ٦ - وكالة الانباء السعودية
- ٧ - الوكالة العربية السورية للانباء (سانا)
- ٨ - وكالة انباء الشرق الاوسط
- ٩ - وكالة الصحافة الفرنسية
- ١٠ - وكالة الصحافة الدولية المتحدة (يونايتد برس)
- ١١ - وكالة الانباء العراقية

وتقتضي الملاحظة ، انه قد انشئت سنة ١٩٦١ ، الى جانب وكالة « تاس » السوفياتية الرسمية ، وكالة شعبية باسم « نوفوستي » . فهذه تعتمد الاعلام الثقافي ، في امور الفن والرياضة والادب وما شابهها ، مدعومة بالصور والالوان . وهذا النوع من الاعلام ، ثبت تفوقه على الاعلام الرسمي الجاف ، في التأثير على الشعوب .

٧ - وكالات المقتطفات الصحفية

١ - تعريفها

ان وكالات المقتطفات الصحفية المعروفة باسم ARGUS ، هي تلك التي تعنى باقتطاع الانباء الصحفية المتعلقة بشخص معين تكثر اخبارهم بالصحف ، كرجال السياسة والمؤسسات الكبرى .

ب - طريقة عملها

وطريقة عمل وكالة المقتطفات الصحفية تقتصر على مطالعة الصحف باكرا يوميا وقص الانباء المتعلقة بمشتركها ثم لصقها في دفتر خاص بكل منهم . فتوزع هذه المقتطفات على مكاتب اصحابها ليطالعوا عليها بسهولة وسرعة ، عوضا ان يصرفوا اوقاتا طويلة في مطالعة كل الصحف والبحث عما كتب عنهم فيها .

ج - وضعها القانوني

كما سبق ان اشرنا عن وكالات الانباء الاجنبية فان الفقرة ٢ من المادة ٣٤ نصت على ان تعين نقابة الصحافة في نظامها الداخلي الشروط الواجب توفرها في صاحب وكالة المقتطفات الصحفية . ولكن الى الان لم تعين نقابة الصحافة هذه الشروط . وهذا ما حدا بوزارة الانباء ان ترفض اعطاء اي ترخيص بعد صدور قانون ١٩٦٢ .

د - عددها

نظرا لما تقدم ، بقي عدد هذه الوكالات كما كان ، اي محصورا بالخمس الآتية :

وكالة المقتطفات الصحفية

الارغوس

العالم العربي

وكالة مختارات الاخبار العربية والعالمية

ذي مونيتور

وفيما يلي ، على سبيل الدراسة النموذجية ، نص قرار بنقل ملكية ترخيص وكالة « ذي مونيتور » :

قرار رقم ١٢١٢ (نموذج تطبيقي)

ان وزير الانباء .

بناء على المرسوم رقم ١٣٤١٥ تاريخ ١١/٢٥/١٩٦٩ .

بناء على قانون المطبوعات تاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ .

بناء على القرار رقم ٥٦١ تاريخ ٢٧ حزيران سنة ١٩٦٧ .

بناء على طلب الانسة ناديا البتروني ، المسجل في ١١/٢٥/١٩٦٩ .

بناء على مطالعة مصلحة الصحافة والقضايا القانونية تاريخ ٩/١٢/١٩٦٩ .

بناء على اقتراح المدير العام لوزارة الانباء .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تنقل حصة السيد الياس حنا عون في ملكية ترخيص مطبوعة « وكالة ذي مونيتور » (وكالة مقتطفات صحفية دورية) الى الانسة ناديا اسبردون البتروني التي تصبح المالكة الوحيدة لها .

المادة الثانية - يستمر السيد جوزف عبود في تحمل مسؤولية المطبوعة المذكورة .

المادة الثالثة - ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ٢٤/١٢/١٩٦٩

وزير الانباء : عثمان الدنا

٨ - ندوة الصحافة الدولية في طشقند

انعقدت في ايلول ١٩٧٩ ، في مدينة طشقند ، عاصمة جمهورية اوزبكستان ، ندوة دولية حول حرية الاعلام . شارك ممثلو ما يزيد على الخمسين دولة ، من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وممثلو المؤسسات الصحفية الدولية ومنظمة الاونسكو .

وقد تبين من الابحاث التي قدمت في الندوة المذكورة ، ان خمسا وثلاثين دولة نامية ، ليس فيها وكالة انباء واحدة خاصة بها . وان دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، التي تضم نصف سكان الارض ، لا تحوي سوى ٤٪ من اجهزة الارسل التلفزيوني ، و ١٧٪ من الكتب الصادرة في العالم . فاستفقت هذا الواقع المؤسف ، الدول الغربية اليمينية ، وغطت باعلامها المتحيز والمستعمر ، هذا الفراغ المترامي الاطراف ، جغرافيا وبشريا .

وكان من ضحايا هذا التضليل الاعلامي ، الشعوب الافريقية والآسيوية ، المناضلة في سبيل استقلالها وتحررها من الاقطاعية المحلية والاستعمار الاجنبي . وفي طليعة تلك الشعوب ، الشعب الفلسطيني المكافح ضد العنصرية الصهيونية المدعومة من الحكومات الاميركية المتعاقبة . وللإعلام الغربي ، الذي تسيطر على معظم وسائله ، الرساميل الاسرائيلية ، تأثير كبير في تشويه الوقائع ، واظهار المعتدي كانه معتدى عليه .

ولذا ، كان اجماع المشاركين في ندوة الصحافة الدولية في طشقند ، على ضرورة تنمية اجهزة الاعلام الوطنية ، وتأهيل الكوادر البشرية ، كي تتحرر من التبعية الاعلامية الاستعمارية . (١)

١ - وكالة انباء نوفوستي : بيروت ١٣/٩/١٩٧٩ .

٩ - اليونسكو واعلام العالم الثالث

في اجتماع لها في باريس ، في آب ١٩٧٩ ، اعلنت منظمة اليونسكو ، ان ثلثي انتاج العالم من الانباء ، يأتي عبر نيويورك . وهذه الحقيقة تكشف لماذا اصبح تدفق المعلومات ، ومختلف الآراء المتعلقة بحرية الصحافة ، قضايا اساسية في اجتماعات اليونسكو .

ونتيجة لهذا الاحتكار الاعلامي ، فان قراء العالم الثالث ، اصبحوا يشعرون بالظلم للمعلومات حول بلدانهم . فأعلاميو « العالم الاول » يتبنون وجهات نظر متميزة حول مشاكل بلدان العالم الثالث ، او يطمسون هذه المشاكل تماما .

وكانت منظمة اليونسكو ، في اجتماع لها في نيروبي سنة ١٩٧٦ ، قد اتخذت قرارا بانشاء وكالة انباء افريقية . فاجهزة الاعلام « يجب ان تعزز السلام وتكافح العنصرية » .

وما زال مطروحا امام اليونسكو ، مسألة تأسيس وكالة انباء للعالم الثالث . فدول هذا العالم تناضل لكسر الروابط الاستعمارية السياسية والاقتصادية والثقافية . وتريد انبثاق نظام عالمي جديد للاعلام . (١)

١ - جريدة « السفير » : عدد ١٣/٨/١٩٧٩ .

١٠ - مراسلو الصحافة الاجنبية في لبنان

ان المادة ٩٤ من قانون المطبوعات اللبناني ، الصادر في ١٤ ايلول ١٩٦٢ ، كانت قد نصت على وجوب وضع نظام خاص ، يخضع له مراسلو الصحف الاجنبية . وبالفعل حصل هذا التنظيم بموجب المرسوم رقم ١٠٣٩٤ ، الصادر في ١٩٦٨/٧/٢ . (١)

١ - تحديد المراسل الصحفي

ان مراسل الصحافة الاجنبية ، هو كل صحفي يمارس مهنته في لبنان ، كمراسل لمؤسسات اعلامية اجنبية . ويشترط ان تكون هذه المؤسسات شرعية ، اي معترفا بها من قبل الدولة التي تمارس المؤسسات نشاطها على ارضها . كما يشترط في المراسل ، ان يكون متفرغا لعمله .

٢ - ب اثبات صفة المراسل

لا يعتبر مراسلا للصحافة الاجنبية في لبنان ، الا الصحفي الذي يستحصل على بطاقة بهذا المعنى ، من وزارة الاعلام اللبنانية . وللحصول عليها ، يقدم المراسل طلبا للوزارة مشفوعا بالمستندات الاتية :

- شهادة من مؤسسته تثبت تعيينه مراسلا في لبنان .
 - نسخة عن سجله العدلي .
 - بيانا عن نشاطه خلال السنوات الثلاث الاخيرة .
 - تعهدا باعلام الوزارة عن كل تعديل يطرأ على وضعه المبين في الطلب .
- وللوزارة سلطة استئنائية مطلقة ، في قبول الطلب او رفضه . مدة صلاحية البطاقة سنة واحدة ، قابلة للتجديد .

٣ - المعاملة بالمثل

يشترط توفر المعاملة بالمثل ، في الدولة التي تنتمي اليها المؤسسة الاعلامية ، التي تعين مراسلا لها في لبنان .

١ - مجموعة القوانين اللبنانية .

الفصل الرابع عشر

معاهد التعليم الصحفي في العالم

١ - أهمية الموضوع

ان موضوع التعليم الصحفي الجامعي ، موضوع هام ، لما تنطوي عليه هذه المادة من خطورة على الدولة والمجتمع .

لذا ، فقد اولته منظمة الاونسكو بالغ اهتمامها ، منذ نشأتها . فجاء في تقريرها لعام ١٩٤٨ ما يلي :

« ان الصحافة لا يمكن ان تبلغ مستوى رسالتها الرفيع ، وتقوم بدورها في نقل الانباء والآراء ، قيما حسنا ، الا اذا توافرت في اشخاص المشتغلين فيها المزايا المهنية والعلمية والخلقية الكافية . وتوافق اللجنة كل الموافقة على اهمية الاعداد المهني باعتباره عاملا من عوامل تحسين الخدمات التي تؤديها الصحافة الى المجتمع . فليس من مهنة تقتضي صاحبها ما تقتضيه الصحافة من ثقافة متنوعة » .

فجاء هذا المبدأ ، في اعداد الصحفيين علميا واكاديميا ، يحل محل الرأي القديم القائل بان « الصحفيين يولدون هكذا ، ولا يتعلمون الصحافة » .

ويوافق هذا الرأي ، نقيب الصحافة اللبنانية رياض طه ، اذ قال في محاضرة له في كلية الاعلام ، سنة ١٩٧٨ : « ان العمل الصحفي يتوزع بنسبة ٧٠٪ تخصصا علميا ، و ٣٠٪ موهبة فطرية » .

٢ - قسم الاعلام في جامعة بغداد

أ - تأسيسه وكيانه

اسس قسم الاعلام (او الصحافة) في جامعة بغداد سنة ١٩٦٤ . وهو ليس كلية مستقلة ، بل قسم من كلية الاداب في الجامعة . (١)

١ - الدكتور سنان سعيد : عميد قسم الاعلام في جامعة بغداد ، مقابلتنا الشخصية معه .

ب - مدة الدراسة ونوعيتها

مدة الدراسة في قسم الاعلام ، اربع سنوات . اثنتان منها تتناولان المواضيع الاعلامية العامة ، وتجمع كل طلاب السنتين الاوليين . اما السنتان الاخيرتان ، فهما تخصصيتان ، ينقسم خلالهما الطلاب الى فرعين :

- فرع الصحافة والعلاقات العامة .
- فرع الاذاعة والتلفزيون .

ج - منهاج التدريس

- التحرير الصحفي
- الاخراج الصحفي
- ادارة الصحف
- الاعلان
- الارشيف
- العلاقات العامة
- نظريات الاعلام
- تاريخ الطباعة والصحافة في العراق والوطن العربي والعالم
- ثقافة عامة (تاريخ واحصاء وعلوم سياسية وقانون دولي واللغتان العربية والانكليزية)
- تمارين عملية مختلفة وتقنية .

مع الملاحظة ان المطبوعات الخطية ممنوعة ، للمحاضرات التي يلقيها الاساتذة خلال الدروس . وهذا ما يعود الطالب على الاعتماد على النفس في تدوين ملخص المحاضرات ، وفي اجراء الابحاث والاستقصاءات الشخصية ، في المراجع المختلفة .

وتؤمن الدولة ، بالاضافة الى التعليم المجاني ، زيا موحدا رسميا لكل طلاب الجامعة ، وسكنا مجانيا في الابنية الطلابية ، وراتبا شهريا . وهكذا يتمكن الطالب من التفرغ لتحصيل العلم باطمئنان .

د - مشروع التطوير

يجري اقامة بناء جديد خاص بقسم الاعلام . وسيضم هذا البناء ، الانشاءات التقنية الاتية :

— استديو للتلفزيون ذا دائرة مغلقة .

— استديو للاذاعة .

— مكتبة .

— مطبعة خاصة .

— مشغلا لاعداد التصاميم .

٣ — المركز العربي للدراسات الاعلامية وكلية الاعلام في جامعة (القاهرة)

كان المركز العربي للدراسات الاعلامية في القاهرة ، في العنوان الاتي :

الاستاذ الزبير سيف الاسلام (رئيس)

شارع طلعت حرب ، القاهرة .

ثم انتقل الى دمشق ، ساحة بلال ، جادة البيرودي رقم ٢٠ .

ويقعد المركز مؤتمرات ، من وقت لآخر ، تتمثل فيه معظم المؤسسات والمعاهد الاعلامية في العالم العربي . فيجري تبادل الدراسات والوثائق ، حول القضايا الاعلامية .

وفي جامعة القاهرة ، كلية خاصة بالاعلام ، تضم ثلاثة اقسام ، ولا فروع لها في بقية المحافظات :

— قسم الاذاعة والتلفزيون

— قسم العلاقات العامة والاعلان

— قسم الصحافة والنشر

تمتد الدراسة اربع سنوات . ويبدأ تخصص الطلاب في السنة الثالثة . الدراسات العليا تقتصر على سنتين ، ينال الطالب في نهايتها الدبلوم .

ولكل من الاقسام المذكورة اعلاه ، مختبرات عملية مجهزة بالادوات الاعلامية العصرية .

٤ — قسم الاعلام في جامعة قار يونس في بنغازي (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية)

ان جامعة قار يونس في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، تتضمن قسما للاعلام تابعا لكلية الاداب . في مدينة بنغازي .

والجديد المشجع في هذه الجامعة ان الطلاب والاساتذة يشاركون مشاركة رئيسية في اختيار العمداء والمديرين ، في كل كليات واقسام الجامعة . ويأتي ذلك تطبيقا للقاعدة الديمقراطية المعتمدة في الجماهيرية ، والقائلة بان « اللجان في كل مكان . ولا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية » .

وتحقيقا لتفرغ الطلاب للعلم والتحصيل ، الذي يستوجب كفايتهم ماديا لسد حاجاتهم الشخصية ، مأكلا وملبسا ، يعطى الطلاب جميعا راتبا شهريا متساويا بين الذكور والاناث . كما يؤمن السكن المجاني لكل طالب يقع مسكنه العائلي خارج المدينة حيث الكلية .

٥ — معهد الصحافة في جامعة الجزائر

كما في العراق وليبيا ، لا يوجد في الجمهورية العربية الجزائرية ، كلية مستقلة للصحافة او للاعلام . انما هناك معهد للصحافة تابع لكلية الاداب في العاصمة .

ولهذا المعهد فرعان في مدينتي وهران وقسنطينة . والتعليم مجاني ، والطلاب يستفيدون من كثير من الضمانات الاجتماعية .

٦ — قسما الصحافة في الجامعتين السورية والكويتية

انشأت حكومة الجمهورية العربية السورية ، في مطلع السبعينات ، معهدا خاصا بالصحافة في دمشق .

ولكنه ، على غرار الدول العربية المذكورة انفا ، ليس كلية قائمة بذاتها . انما هو قسم داخل كلية الاداب . والوضع هو نفسه في الكويت .

٧ — فرع الاعلام بجامعة الرياض

ان احد فروع جامعة الرياض (المملكة العربية السعودية) ، هو فرع الاعلام . وكلمة « فرع » هنا تقوم مقام « الكلية » في تعريفنا الجامعي .

تمتد الدراسة في فرع الاعلام ، اربع سنوات . ويبدأ تخصص الطلاب فيها ، اعتبارا من السنة الثالثة ، في احد اقسامه الثلاثة : اذاعة وتلفزيون — صحافة — علاقات عامة .

يصدر طلاب الفرع مجلة الجامعة . ويكون ذلك مجالا للاختبار والانتاج العملي ، مستفيدين من التجهيز الطباعي الكامل الذي زود به الفرع .

وقد زود ايضا فرع الاعلام ، باستديوهات خاصة به ، لاستعمال طلاب قسم الاذاعة والتلفزيون . (١)

٨ - معهد الاعلام في اليمن الديمقراطية

يوجد في عدن ، عاصمة جمهورية اليمن الديمقراطية ، معهد اعلام تابع لوزارة الاعلام . والتعليم في هذه الدولة مؤمم ، كونها اشتراكية . (٢)

٩ - رابطة معاهد التدريس ومراكز التدريب الاعلامي في العالم العربي

عقدت في الفترة بين ١٩٧٨/١/٢٨ و ١٩٧٨/٢/١١ ، ندوة للدراسات الاعلامية في العالم العربي ، في كلية الاداب في جامعة الرياض (المملكة العربية السعودية) . تقرر فيها انشاء رابطة لمعاهد التدريس ومراكز التدريب الاعلامي في العالم العربي . وتقرر عقد الاجتماع التأسيسي لهذه الغاية ، في قسم الاعلام بكلية الاداب التابع لجامعة قار يونس في بنغازي .

واتخذت الندوة عدة توصيات بناءة ، مشيرة الى « المشكلات التي تعانيها معاهد التدريس الاعلامي في العالم العربي ، خاصة النقص الكبير في اعضاء هيئة التدريس وقلة المراجع والمعدات » .

كما قررت الندوة دعم العلاقات فيما بين هذه المعاهد والمراكز وبين قريناتها في المناطق الاخرى ، وخاصة في اطار شبكة اليونسكو لمراكز البحوث الاعلامية ، والرابطة الدولية للبحوث الاعلامية ، والمعهد الدولي للاعلام ، والرابطة الافريقية للمعاهد الاعلامية . (٣)

١٠ - التعليم الصحفي في الولايات المتحدة

أ - نشأته

ان اقدم كلية لتعليم الصحافة في الولايات المتحدة الاميركية ، هي « واشنطن اندلي يونيفرستي » في مدينة لكسنغتون بولاية فرجينيا ، سنة ١٨٦٩ . وما لبث هذا التخصص الجديد ان انتشر في الولايات المتحدة ، فعمت كلياته معظم الولايات ، وتنوعت مواد التدريس ، ووسائله الفنية ، حتى غدت هذه الدولة الاولى في العالم ، بهذا المجال .

١ - مجلة « الكويت » : الكويت عدد ١/٤/١٩٧٧ .

٢ - محمد عبد القوي (سفير اليمن الديمقراطية في بيروت) ، مقابلة شخصية معه عام ١٩٧٨ .

٣ - منشورات كلية الاداب بجامعة الرياض .

ب - جمعية مدارس الصحافة

ان اقدم هذه الكليات وارقاها ، وكان عددها خمسا وثلاثين سنة ١٩٤٩ ، تكتلت في مؤسسة اتحادية جديدة باسم « جمعية مدارس الصحافة » . واخذت تصدر مجلة Journalism Quartely تتضمن مجموعة من اهم ما نشر في العالم حول الاعلام ، ولائحة بالكتب والمراجع والوثائق المتعلقة به .

وقد نظمت هذه الجمعية دورات تثقيفية للصحفيين الممارسين ، وقدمت جوائز للمبرزين منهم . (١)

ج - المجلس الاميركي لتعليم الصحافة

بعد مفاوضات طويلة ، نشأ في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٤ ، المجلس الاميركي لتعليم الصحافة . وهو يضم :

- جمعية مدارس الصحافة (مذكورة اعلاه) .
- الجامعة الاميركية لاصحاب الصحف .
- الجمعية الاميركية لناشري الصحف .
- جمعية ناشري الصحف في الجنوب .
- الجمعية الوطنية للمحررين .
- جمعية الصحافة اليومية في الداخل .

اما الغاية الرئيسية من انشاء هذا المجلس ، فكانت وضع حد لفوضى التعليم الصحفي . وكانت كليات الصحافة قد بلغت الخمسمائة ، ولم يعد بمقدور اصحاب الصحف ، حسن التمييز بين مستوى شهادات هذه الكليات . فجاء هذا المجلس ، يدرس اوضاع كل كلية على حدة ، وبدقة متناهية ، كي يعترف بها .

فعندما ، تطلب أية كلية من هذا المجلس ، الاعتراف بها ، وتقدم له المستندات اللازمة ، يوفد لجنة تحقيق خاصة ، تدرس مستوى التعليم وكفاءات الاساتذة .

فاذا تم الاعتراف بالكلية . وادرج اسمها على لائحة الكليات المقبولة ، تصبح شهاداتها ذات تقدير واحترام ، وتفتح مجالات التوظيف امام خريجها .

١ - روبرت ريمون : صناعة الصحافة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٢ .

د - تجهيزاتها

تحتوي الكلية على : ١ - غرفة اذاعة اختبارية ، مجهزة بكل وسائل البث الحديثة .

- ادوات التصوير الصحفي .
- مطبعة حديثة ، حيث يجري طبع اختباري لبعض صفحات الصحف والمجلات .
- مكتبة تحوي ثلاثة ملايين صحيفة ومجلة بالإضافة الى اشربة ميكرو فيلم ، وثلاثة ملايين كتاب .

هـ - مواد تخصصية اضافية

بامكان الطلاب ، اختيار مواد تخصص ، بالإضافة الى مواد التدريس الاعلامية العادية ، داخل الكلية . منها ، الانباء الاقتصادية ، مراسلة الانباء الخارجية ، وبعض المواد الافرادية التي تهتم بعض الصحفيين او الطلاب الاجانب الراغبين بالتعمق في احد المجالات .

كما انه على كل طالب يتابع دراسته في كلية الصحافة ، ان يختار مادة اضافية يدرسها في احدى كليات جامعة كولومبيا ، في فصل الخريف . وعند انتهاء هذا الفصل ، يخصص كل طالب ، لمدة اسبوع واحد ، يقضيه كاملا في احدى المؤسسات الاعلامية ، ليتدرج فيها على العمل التطبيقي المسؤول .

و - الندوات الدراسية

عقدت الكلية ، منذ سنة ١٩٤٦ ، مئتين وخمسين ندوة علمية ، حول مختلف الشؤون الاعلامية ، شارك فيها زهاء ٦٥٠٠ صحفي وصحفية ، من الولايات المتحدة وكندا وبورتوريكو ودول الكومنولث .

ز - الضرب على الآلة الكاتبة

من جملة شروط الانتساب ، واطرفها ، هو عدم قبول انتساب اي طالب ما لم يكن يجيد الضرب على الآلة الكاتبة . وهذا مطلب مفيد ، اذ ان رجل الاعلام يحتاج دائما ، للكتابة اليومية الجلية ، لا سيما في اسفاره ، وغالبا في منزله .

١١ - في سويسرا

ان جامعة زوريخ في سويسرا ، هي الاولى في اوروبا التي بدأت بتدريس

١٢ - كلية الصحافة في جامعة كولومبيا - نيويورك

(نموذج تطبيقي)

١ - تأسيسها

ان كلية الصحافة في جامعة كولومبيا ، اسست في نيويورك سنة ١٩١٢ . وهي لذلك ، تعتبر اهم كلية صحافية جامعية في امريكا .

ب - خريجوها

تخرج من الكلية المذكورة ، الى الآن زهاء اربعة الاف طالب . توزعوا للعمل في المؤسسات الاتية :

- الصحف (يومية واسبوعية) .
- وكالات الانباء (لا سيما في الاسوشيتد برس واليونيتد برس) .
- محطات الاذاعة والتلفزيون .
- دور الطباعة والنشر .
- مراسلة الصحف الاجنبية .
- شركات العلاقات العامة .
- شركات الدعاية .
- الادارات العامة لوضع البرامج الشعبية .
- كليات الصحافة .

ج - مركزها

ان مركز كلية كولومبيا هو مدينة نيويورك . وهذه اهم وسط عالمي اعلامي . ففيها كبريات المؤسسات الصحفية ، ومحطات الاذاعة والتلفزة ، ودور الطباعة والنشر ، والاتصالات البرقية . وفيها ، بالإضافة لكل ذلك ، مركز الامم المتحدة .

فكل هذه المؤسسات الهامة ، تشكل المحيط المجاور لكلية الصحافة ، التي تستفيد منها لا قصى حد . فهي مجالات اختبار ، وتطبيق عملي ، للدروس التي تعطى فيها .

الصحافة ، منذ ١٩٠٣ . ثم تلتها جامعات برن وفريبورغ وجنيف ولوزان .

والدراسة فيها مجانية ، وتصل الى مرتبة الدكتوراه .

١٢ - فسي الصين

سنة ١٩١١ اسست الجمعية الوطنية للصحافة الصينية ، مدرسة للصحافة في بكين . ثم حذت حذوها جامعة بكين سنة ١٩١٨ ، وسنة ١٩٢١ في شنغهاي . وراحت هكذا معاهد الصحافة تتكاثر في معظم مدن الصين الكبرى .

١٣ - في الاتحاد السوفياتي

منذ ثورة ١٩١٧ ، بدأ الاتحاد السوفياتي الاعداد لتخريج رجيل متخصص من الصحفيين . فانشأ عدة معاهد صحفية ، بلغت سنة ١٩٥٠ ثلاث عشرة .

وفي هذه المعاهد ، كما في كل المعاهد السوفياتية ، يقدم المسكن مجانا للطلاب ، بالإضافة الى مرتبات شهرية .

كما ان وكالة تاس الرسمية ، تنظم دورات تثقيفية للصحفيين الممارسين ، وكذلك معظم الصحف الكبرى .

١٤ - معهد الصحافة الدولي

معهد الصحافة الدولي ، ليس معهدا تعليميا . ولكنه منظمة انشئت سنة ١٩٥١ ، للدفاع عن حرية تدفق المعلومات ورفع مستوى الصحافة العالمية .

المعهد يضم صحفيين من ٦٣ دولة . ويعقد مؤتمرا عاما مرة كل سنة .

ففي دورته السادسة والعشرين ، التي انعقدت في مدينة اوسلو سنة ١٩٧٧ ، قرر المعهد مطالبة جميع الدول الاعضاء في منظمة اليونسكو ، احترام حرية الصحافة وكل حريات التعبير عن الرأي . واعرب « عن قلقه ازاء المعاملات القاسية التي يتعرض لها مراسلو الصحف والاذاعة والتلفزيون في عدد كبير من البلدان ، خصوصا في اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا ، حيث يتعرض الصحفيون للارهاب والقاء القبض » .

وطالب المعهد الحكومات المعنية ، بان تطبق المواد الواردة في المجموعة الثالثة من اتفاقات هلسنكي المعقودة سنة ١٩٧٥ . وهي تؤكد على توفير التبادل الحر للانباء وتحسين ظروف عمل الصحفيين . (١)

١ - جريدة « السفير » : بيروت ١٠/٦/١٩٧٧ .

الخاتمة

تطلعات مستقبلية

لا يمكننا التطلع لمستقبل الصحافة الا من خلال معطياتها الحالية ، وهذه تكمن في المشاكل التي تعانيها الصحف ، والتي تعيق تقدمها وازدهارها . فتهيئة مستقبل زاهر للصحافة ، ينطلق من اعداد العلاج لمشاكلها الحالية الكثيرة . وقد بدى بعض هذا العلاج ، ويجب التعجيل في البدء ببعض الآخر .

فالمشكلة الاولى والكبرى هي في كثرة عدد الصحف في لبنان ، بالنسبة لقلّة عدد سكانه وضيق سوقه . ولا شك بان قانون ١٣ نيسان ١٩٥٣ ، القاضي بتحديد عدد الصحف على النحو الذي اشرنا اليه سابقا ، يقتصر مفعوله على الحد من تزايد عددها . اما اذا شئنا تخفيض عددها الحالي الكبير ، فنكاد لا نرى افضل من مشروع الاندماج الاختياري ، لقاء تعويض عادل ومعقول . فان ذلك سيؤدي حتما الى انخفاض العدد بشكل محسوس وسريع . وهذا الانخفاض سيعمل على حل سلسلة من المشاكل الاخرى ، وفي طليعتها المشاكل المالية .

اما رقع مستوى الصحافة الثقافي والاخلاقي والتقني ، فمنوط بتأمين الجهاز التحريري المؤهل . والامل في ان تكون كلية الاعلام والتوثيق مصدرا هاما للاختصاصيين الكفوئين بهذا الحقل .

وهناك بعض العضلات التي يتطلب حلها تشريعا سريعا حاسما ، منها المضاربة الخطيرة التي تشكلها الصحف اليومية الكبيرة ، تجاه الصحف الاسبوعية ، عن طريق اصدارها ملاحق يوم الاحد او الجمعة . وهذا ما يستوجب اصدار قانون يزيل هذا الجيف اللاحق بالصحف الاسبوعية . وهنالك معضلة الرشوة المتهمّة بها بعض الصحف ، وقد تطلبت ايضا تدخل المشترع . وقد يكون التحقيق في مداخل ومصاريف الصحف امرا ضروريا ، لتطهيرها من كل تأثير معنوي ضار والحفاظ على شرف رسالتها .

وان بوسع نقابة الصحافة ايضا ان تهنيء لهذه الاعمال الإصلاحية ، عن طريق وضع الدروس التحضيرية لها ، فيطلب منها القيام باحصاءات في شتى المواضيع الهامة ، منها كميات الطباعة ، ومقدار الاعلانات ، وتصنيف القراء ، وتوزيعهم الجغرافي ، وكميات الصحف المرتجعة ، وغيرها . ويجدر بالنقابة ايضا ان تكمل وتتابع بانتظام سجلات الصحفيين الشخصية لديها ، وكانت قد بدأتها سنة ١٩٦٥ ثم انقطعت عن متابعتها .

انما بالرغم من كل هذه النواقص التي يشكو منها وضع المؤسسات الصحفية في لبنان ، نستطيع تسجيل ميزة كبرى لها في تمكّنها من الحفاظ على مبدأ حرية الرأي . وقد يكون ذلك احد مظاهر النظام الديمقراطي ، رغم بعض شوائبه غير الديمقراطية ، الذي تعلق به الشعب اللبناني منذ القدم . وليس ميثاق الشرف ، والرقابة الصحفية الذاتية ، الا دليلين بارزين على التعلق بهذه الحرية الدستورية ، فكرا وقولا . الى ان جاءت الرقابة الرسمية اخيرا ، في المرسومين الاشتراعيين رقم ٧٧/١ و ٧٧/١٠٤ ، تشكل تحديا لتلك الحرية التقليدية .

لذلك ، امكنا القول ان الصحافة لا تشكل فقط فئة ضاغطة كبقية فئات الضغط ، بل تتعدى ذلك الدور ، لتمارس ما وصفت به من انها سلطة رابعة (الى جانب سلطات الدولة الثلاث) .

اما احداث لبنان الاخيرة ، المتמادية منذ سنة ١٩٧٥ ، فقد قلبت المقاييس الصحفية التقليدية ، نتيجة لانقلاب المفاهيم السياسية فيه . وتضخم عدد الصحف غير المرخصة ، بالإضافة الى ضخامة عدد الصحف المرخصة والمحتجبة ، سيطرح بثقله على اي تشريع جديد .

ملاحق

١ - قانون المطبوعات ١٩٦٢/٩/١٤

٢ - المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ (تعديل قانون المطبوعات)

قانون المطبوعات

الصادر بتاريخ ١٤ ايلول سنة ١٩٦٢

اقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الاتي نصه :

الباب الاول

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى - المطبعة والصحافة والمكتبة ودار النشر والتوزيع حرة ، ولا تقيد هذه الحرية الا في نطاق القوانين العامة واحكام هذا القانون .

المادة ٢ - يعنى بالمطبعة كل جهاز اعد لانتاج المطبوعات ، ولا يشمل هذا التعريف الجهاز المعد للتصوير الشمسي ، والالات الكاتبة العادية المستعملة في الدوائر والمحلات التجارية والمؤسسات ، والجهاز الذي يستعمل من اجل اغراض تجارية بحتة او لسحب النسخ عن الوثائق .

المادة ٣ - يعنى بالمطبوعات وسيلة النشر المرتكزة على تدوين الكلمات والاشكال بالحروف والصور والرسوم ، ويجب ان يذكر في كل مطبوعة اسم المؤلف واسم المطبوعة والناشر ، وعنوانه وتاريخ الطبع .

المادة ٤ - يعنى بالمطبوعة الصحفية مختلف انواع المطبوعات الدورية .

المادة ٥ - يعنى بالمطبوعة الدورية :

أ - المطبوعة أو النشرة التي تصدر بصورة مستمرة باسم معين وبأجزاء متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور .

ب - الوكالة الصحفية الاخبارية المعدة فقط لتزويد مؤسسات نشر بالاخبار والمقالات والصور والرسوم .

ج - الوكالة الصحفية النقلية من نوع « ارغوس » المعدة لنقل قصاصات المطبوعات الصحفية وتوزيعها على طالبيها .

د - النشرة الاختصاصية المعدة للتوزيع على مؤسسات الاختصاص .

المادة ٦ - يعنى بالمطبوعة الصحفية الموقوتة المطبوعة التي لا تصدر اكثر من مرة في الاسبوع بما في ذلك ملاحقها .

المادة ٧ - تقسم المطبوعة الصحفية الى فئتين : سياسية وغير سياسية ، وتكون هذه الفئة الاخيرة موقوتة ، وتراعى عند تحويل مطبوعة صحفية موقوتة الى صحيفة سياسية ، احكام الرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ تاريخ ١٣ نيسان سنة ١٩٥٣ .

المادة ٨ - يعنى بالمكتبة المؤسسة التي تتولى بيع المطبوعات والمؤلفات في مكان معين ، ويعنى بدار النشر المؤسسة التي تتولى اعداد المطبوعات واخراجها والاتجار بها .

ويعنى بدار التوزيع المؤسسة التي تتولى توزيع المطبوعات وبيعها بواسطة المكتبات والباعة .

المادة ٩ - يعنى بالصحافة مهنة اصدار المطبوعات الصحفية .

المادة ١٠ - يعنى بالصحفي كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق وفقا للشروط المبينة بالمواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من هذا القانون . اما الذي ينتحل صفة الصحفي لاي سبب كان ، فيعاقب بموجب المادة ٣٩٣ من قانون العقوبات .

المادة ١١ - يشمل العمل الصحفي الكتابة في المطبوعات الصحفية واصلاح كتاباتها ومدها بالاخبار او الترجمات والتحقيقات وسائر المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم .

الفصل الثاني - المطبعة

المادة ١٢ - لا يجوز لاحد ان يملك او يدير مطبعة دون ان يقدم لوزارة الارشاد

والانباء والسياحة تصريحاً بذلك ، وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها من « خمس وعشرين » الى « خمسمائة ليرة لبنانية » وبتوقيف المطبعة الى ان يقدم الترخيص . وفي حال الاستمرار بالعمل دون تصريح تكون العقوبة بالحبس من عشرة ايام الى ستة اشهر .

المادة ١٣ - يجب ان يكون للمطبعة مدير مسؤول عن المخالفات التي ترتكبها ويشترط ان يكون لبنانيا متعلما اتم الواحدة والعشرين من عمره غير محكوم باحدى الجرائم الشائنة .

المادة ١٤ - يجب ان يتضمن التصريح :

- ١ - اسم صاحب المطبعة وكنيته ومحل اقامته وجنسيته .
- ٢ - المدير المسؤول ومحل اقامته وجنسيته .
- ٣ - اسم المطبعة ومحلها ونوع الآلات المستعملة فيها .

المادة ١٥ - كل تبديل يجب ان يصرح به خلال شهر من وقوعه .

اذا توفي صاحب المطبعة ، توجب على ورثته ان يقدموا الى وزارة الارشاد والانباء والسياحة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة بياناً بالواقع واذا شأؤوا ان يشارروا على العمل يجب ان يصرحوا بذلك في البيان ، وكل بيان كاذب او ناقص ، يعد ملفى ويعاقب صاحبه بالعقوبة المبينة في المادة ١٢ من هذا القانون .

المادة ١٦ - يجوز ان يكون صاحب المطبعة مديراً مسؤولاً عنها ، وفي هذه الحالة عليه ان يصرح بذلك في البيان الذي يقدمه .

المادة ١٧ - اذا تبديل صاحب المطبعة ، وجب على صاحبها الجديد ان يقدم بياناً بذلك ، على ان صاحبها ومديرها السابقين يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى تقديم البيان الجديد ما لم يعلن خطياً لوزارة الارشاد والانباء والسياحة تخليهما عن المطبعة للغير .

المادة ١٨ - على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يرفع الى وزارة الارشاد والانباء والسياحة نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وعليه ان يقوم بذلك كلما وقع تبديل في الحروف .

المادة ١٩ - يتخذ صاحب المطبعة او مديرها المسؤول سجلاً يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات والمطبوعات المعدة للنشر واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة عنها . وهذا السجل يجب ان يعرض على السلطة الادارية والقضائية عند كل طلب .

المادة ٢٠ - على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يرسل الى وزارة الارشاد والانباء والسياحة اربع نسخ عن كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية حال نشرها تحفظ واحدة منها في وزارة الارشاد والانباء والسياحة ، وترسل النسختان الباقيتان الى المكتبة الوطنية واذا كان للمطبوعة صبغة سياسية ، فترسل نسخة خاصة للنيابة العامة الاستئنافية في المنطقة .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ١٠٠ (مئة) الى ٥٠٠ (خمسمائة) ليرة لبنانية وفي حال التكرار تضاعف العقوبة .

يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة بالليتوغرافيا والتبوغرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر والوشم وعلى القطع الموسيقية .

المادة ٢١ - من يقدم على اعادة طبع المطبوعة الممنوعة وطبع مطبوعة دورية غير مرخص بها او حظر نشرها يعاقب بالحبس من عشرة ايام الى ستة اشهر وبالغرامة من ٢٥ (خمس وعشرين) الى ٥٠٠ (خمسمائة) ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة المطبوعة الممنوعة .

الفصل الثالث

المطبوعة الصحفية

الشروط الواجب توافرها في الصحفي والمدير المسؤول

المادة ٢٢ - يجب ان تتوافر في الصحفي المعرف عنه في المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون الشروط التالية :

١ - ان يكون لبنانيا قد اكمل الحادية والعشرين من عمره .

٢ - ان يكون حائزا على الاقل شهادة البكالوريا اللبنانية (القسم الثاني) او ما يعادلها وان يكون قد مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفي مدة اربع سنوات تلي قبول طلبه بالانتماء الى الصحافة كمتدرج او ان يكون حائزا شهادة ليسانس في الصحافة من معهد تابع للجامعة اللبنانية او شهادة ليسانس في الصحافة مقبولة من هذه الجامعة .

ويعفى حامل شهادة الليسانس هذه من التدرج . اما حاملو الشهادات الاخرى من درجة ليسانس ، فيخضعون للتدرج مدة سنة واحدة .

٣ - ان يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية غير محكوم عليه باحدى الجرائم الشائنة .

٤ - ان يمارس المهنة ممارسة فعلية دون اية مهنة اخرى . وفقا للاصول التي يحددها النظام الداخلي .

المادة ٢٣ - يجب ان تتوافر في المدير المسؤول الشروط التالية :

١ - ان يكون صحفيا لبنانيا تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها في الصحفي وفقا للمادة السابقة وان يمارس عمله فعلا في المطبوعة التي يكون مديرا لها .

٢ - ان يكون مقيما اقامة فعلية في محل صدور المطبوعة ، واذا غاب عنه مدة ثلاثة اشهر متتالية توجب على صاحب المطبوعة او ممثله تسمية مدير يحل محله . واذا كان التغيب قد وقع من جراء توارى المدير المسؤول بسبب ملاحقة قضائية ناشئة عن ممارسة مهنة في مطبوعته ، اوقفت المطبوعة بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة بعد مرور شهر على تواريه حتى تسمية المدير المسؤول الجديد .

٣ - ان لا يكون من الاشخاص المتمتعين بالحصانة القضائية وفقا للقانون .

٤ - ان لا يكون مديرا مسؤولا لاكثر من مطبوعة واحدة .

٥ - ان يبرز شهادة من النقابة التي ينتمي اليها تثبت انه يتقن لغة المطبوعة التي عين لها مديرا مسؤولا ، واذا كانت المطبوعة تصدر بعدة لغات توجب على المدير المسؤول ان يتقن اللغة الانسانية للمطبوعة وان يلم الماما كافيا بسائر لغاتها .

المادة ٢٤ - يحق لصاحب المطبوعة ان يكون مديرا لها او لسواها اذا كان صحفيا توافرت فيه الشروط المترتبة على المدير المسؤول . كما يحق لغير الصحفي ان يكون مديرا مسؤولا لمطبوعة غير سياسية تدخل مواضعها في اختصاصه شرط ان يتقيد بالشروط الخاصة المحددة لحالته في النظام الداخلي لاتحاد الصحافة اللبنانية ، ويشطب اسمه من جدول النقابة في هذه الحالة .

المادة ٢٥ - لا تطبق شروط الكفاءات العلمية المفروضة في هذا القانون على من سبق له ان كان مسجلا صحفيا في الجدول النقابي للصحافة عند وضع هذا القانون موضع التنفيذ .

المادة ٢٦ - كل صحفي لا يحمل شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني او ما يعادلها وكان ذا حق مكتسب بالصفة الصحفية ، مسجلا في الجدول النقابي للصحافة بهذه الصفة ، يفقد هذا الحق بتنازله عنه اختياريا او بمرور سنتين

كاملتين على انصرافه عن الصحافة الى مهنة اخرى . ولا يجوز اعادة اسمه الى الجدول النقابي للصحافة ما لم تتوافر فيه الشروط الجديدة المفروضة على الصحفيين في هذا القانون .

الفصل الرابع

الترخيص بالمطبوعة الصحفية

المادة ٢٧ - يحظر اطلاقا اصدار اية مطبوعة صحفية قبل الحصول مسبقا على رخصة من وزير الارشاد والانباء والسياحة بعد استشارة نقابة الصحافة .

المادة ٢٨ - اذا تحقق وزير الارشاد والانباء والسياحة من ان طلب الرخصة مستوف جميع الشروط القانونية فعليه ان يمنح الرخصة في خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب . واذا انقضت هذه المهلة عد السكوت رفضا ضميا . اما الرقض الصريح ، فيجب ان يصدر بقرار معلل .

يحق للمتضرر ان يطعن امام المحكمة النازرة بالقضايا الادارية بقرار الرفض سواء كان هذا القرار صريحا او ضميا لعله تجاوز حدود السلطة ضمن المهلة القانونية .

ينشر قرار وزير الارشاد والانباء والسياحة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٩ - على وزير الارشاد والانباء والسياحة ان يسترد الرخصة باصدار مطبوعة صحفية بعد انذارها باسبوعين في احدى الحالات التالية :

اولا : اذا لم تصدر خلال ستة اشهر كاملة من تاريخ اعطاء الرخصة او من تاريخ التنازل عنها او عن بعضها للغير او من تاريخ اعادة حق اصدارها بموجب حكم قضائي او تدبير اداري .

ثانيا : اذا توقفت بعد صدورها مدة ثلاثة اشهر متتالية الا انه يجوز لوزير الارشاد والانباء والسياحة ان يمدد هذه المهلة بقرار معلل يتخذ بعد استشارة نقابة الصحافة .

ثالثا : اذا تعدت رخصتها خلافا للتعريف المعين في المواد ٥ و ٦ و ٧ من هذا القانون .

رابعا : اذا تبين ان صاحبها لم تعد تتوافر فيه الشروط المفروضة عليه بموجب المواد ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

لا يعطى صاحب المطبوعة المستردة رخصته بموجب هذه المادة رخصة جديدة قبل انقضاء سنة كاملة على استرداد الرخصة .

الفصل الخامس

الشروط الواجب اتمامها للحصول على الرخصة

المادة ٣٠ - يشترط في طلب الرخصة :

ان يكون لبنانيا ، مقيما في لبنان او متخذاً لنفسه مكانا الاقامة فيه ، متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، غير محكوم عليه بجناية او بجنحة من الجنجح الشائنة المعددة في قانون الانتخاب ، والا يكون بخدمة دولة اجنبية .

المادة ٣١ - (المعدلة بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٢١٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٧١/١/٥ - ج . ر . عدد ٩١) : لا تمنح رخصة بمطبوعة صحفية سياسية الا :

١ - للصحفي .

ب - للشركات الصحفية بمختلف انواعها المتوفرة فيها الشروط التالية :

١ - في شركات الاشخاص والشركات المحدودة المسؤولية ، يجب ان يكون كامل الشركاء من الجنسية اللبنانية .

٢ - في شركات التوصية المساهمة : يجب ان يكون الشركاء المفوضون من الجنسية اللبنانية وان تكون كامل الاسهم اسمية مملوكة من اشخاص طبيعيين لبنانيين او شركات معتبرة لبنانية صرف بحكم القانون الصادر بموجب المرسوم رقم ١١٦١٤ تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٩ .

٣ - في الشركات المفلة : يجب ان تكون كامل الاسهم اسمية مملوكة من اشخاص طبيعيين لبنانيين او من شركات لبنانية صرف بحكم القانون المذكور في الفقرة اعلاه .

٤ - يحظر التفرغ عن الاسهم الاسمية المذكورة بالفقرتين المشار اليهما اعلاه الى غير الاشخاص الطبيعيين اللبنانيين او الى غير الشركات اللبنانية الصرف .

٥ - يعد باطلا بطلانا مطلقا وبحكم غير الوجود كل عقد او عمل يجري خلافا للاحكام المبينة اعلاه ، ويعاقب المخالف بالسجن مدة ادناها سنة واقصاها ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة اضعاف قيمة موضوع المخالفة ولا يسري مرور الزمن على العقوبة المذكورة .

٦ - على الشركات المنشأة سابقا ان تتقيد باحكام التعديلات اعلاه خلال مدة اقضاها سنة من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٢ - لا يجوز انتقال مطبوعة صحفية من مالك الى اخر الا اذا انطبقت عليه الشروط المحددة في المادة السابقة ولا يستثنى من هذا القيد الا الوريث .

المادة ٣٣ - يقيد منح الرخص بالشروط التالية :

١ - الصحفي حر في اصدار المطبوعة الصحفية بوسائله ، ولا يقيد الا في ما يتعلق بالوكالة الاخبارية والوكالة النقابية والنشرة الاختصاصية وفقا للشروط المعينة في المادة التي تلي من هذا القانون .

ب - يشترط في الشركات الصحفية الا يقل رأسمالها عن مبلغ خمسمائة الف ليرة لبنانية .

ج - على صاحب المطبوعة ان يقدم ضمانا نقديا او مصرفية تضمن ما قد يترتب عليه من تعويضات مختلفة . تقدر وزارة الارشاد والانباء والسياسة قيمة هذه الضمانة بعد استشارة نقابة الصحافة .

المادة ٣٤ - يشترط في صاحب الوكالة الاخبارية المحلية ان تتوافر فيه الشروط المفروضة على صاحب الصحيفة وان يكون حاملا توكيلا لدى الكاتب العدل من عشر صحف يومية سياسية تصدر بصورة فعلية ودائمة بتكليفه جمع الاخبار لصحفيها لقاء اجور معينة .

تعين في النظام الداخلي لنقابة الصحافة الشروط الواجب توافرها في صاحب الوكالة النقلية وصاحب النشرة الاختصاصية .

على الوكالات الاخبارية المحلية القائمة حاليا ان تتقيد بجميع الشروط الواردة في هذا القانون والمتعلقة بهذه الوكالات في غضون ثلاثة اشهر من نشر القانون والا عطلت فورا بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياسة .

تخضع الوكالات الاخبارية الاجنبية الصادرة في لبنان لنظام خاص يحدد بمراسيم لاحقة .

المادة ٣٥ - يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية مدير مسؤول يظل معتبرا مسؤولا حتى ابلاغ وزارة الارشاد والانباء والسياسة خطيا تنحيته او تنحيه عنها ، وعلى هذه الوزارة ان تبلغ الامر صاحب المطبوعة فيوقفها فورا ريثما يتم تعيين مدير مسؤول جديد لها والا صودرت نسخها بأمر من وزير الارشاد والانباء والسياسة .

المادة ٣٦ - على كل مطبوعة صحفية ان تقدم ضمانا نقديا او مصرفية تأمينا لدفع الغرامة التي يمكن ان تفرض على صاحب المطبوعة او على المسؤولين المبيينين في المادة ٦٢ من هذا القانون ولدفع نفقات المحاكمة والرسوم وبدل التعويض الذي قد يحكم به للمتضررين .

المادة ٣٧ - تحدد قيمة هذه الضمانة بخمسة الاف ليرة لبنانية لكل مطبوعة صحفية سياسية وثلاثة الاف ليرة لكل مطبوعة غير سياسية تخصص الضمانة بالافضلية لايفاء المبالغ المحكوم بها . وتستوفى هذه المبالغ وفقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة ولنص المادتين ٦٥ و ٦٦ من هذا القانون .

لا يجوز تنفيذ حكم قضائي بغرامة مالية او تعويضات مدنية للاشخاص قبل استنفاد قيمة الضمانة .

المادة ٣٨ - على كل من يرغب في اصدار مطبوعة صحفية ان يتقدم الى وزارة الارشاد والانباء والسياسة بتصريح موقع منه يحتوي على البيانات التالية :

- ١ - اسم طالب الرخصة وجنسيته ومكان ولادته وسنه .
- ٢ - محل اقامته وعنوانه .
- ٣ - اسم المطبوعة .
- ٤ - صفتها : سياسية ، او غير سياسية ادبية ، علمية الخ ...
- ٥ - مواعيد نشرها : يومية ، او موقوتة ، اسبوعية ، شهرية ، الخ ...
- ٦ - مكان صدورهما وتحريرها وطبعها .
- ٧ - اللغة او اللغات التي تصدر بها .
- ٨ - اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ولقبه العلمي ومحل اقامته وعنوانه وتصريح منه بقبول المسؤولية .
- ٩ - اسم المطبعة التي تطبع المطبوعة وعنوانها .
- ١٠ - اسم المدير المسؤول لهذه المطبوعة وعنوانه .
- ١١ - ويرفق بالتصريح :

١ - صورة مصدقة عن شهادات المدير المسؤول ونسخة عن سجله العدلي .

ب - شهادة من نقابة الصحافة تثبت تدقيق مجلسها في وضع المدير المسؤول من الناحيتين السلوكية والحرفية .

ج - الضمانة النقدية او المصرفية المنصوص عليها في المادة ٣٦ من هذا القانون .

المادة ٣٩ - بالاضافة الى المستندات المطلوبة بموجب المادة السابقة يجب ان يتضمن التصريح المذكورة وبصورة ثابتة واكيدة كيفية تملك المطبوعة : بالرخصة او بالارث او بالانتقال من الآخرين ، شراء او هبة .

المادة ٤٠ - عندما تكون المطبوعة ملكا لشركة أو جمعية تطبق الاحكام التالية :

يجب ان يوقع التصريح المطلوب مدير المؤسسة المفوض . ويجب ان يتضمن هذا التصريح ايضا اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامة كل منهم وعنوانهم ويربط بالتصريح نسخة عن نظام المؤسسة .

المادة ٤١ - على صاحب المطبوعة الصحفية ان يمسك الدفاتر الثلاثة المنصوص عنها في المادة ١٦ من قانون التجارة .

المادة ٤٢ - يجب على صاحب المطبوعة ان يقدم بيانا بكل تعديل او تعديل في مضمون التصريح خلال شهر من وقوعه ، وكل مطبوعة يستمر اصدارها بدون القيام بهذا الموجب تنذر رسميا وتمنح مهلة اسبوعين لتنفيذ الموجب واذا لم تنفذه عطلت بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة الى ان تقدم البيان .

اذا كان التدبير يتعلق بالمدير المسؤول ، فيجب ان يوقع البيان صاحب المطبوعة ويرفقه بتصريح يتضمن قبول المدير المسؤول الجديد .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ٢٥ (خمس وعشرين) الى ٢٠٠ (مائتي ليرة لبنانية) .

المادة ٤٣ - كل مطبوعة صحفية تصدر قبل الحصول على الرخصة وتقديم التصريح او الضمانة النقدية او المصرفية تعطل حالا بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالغرامة من ١٠٠٠ (الف) الى ٥٠٠٠ (خمسة الاف) ليرة وتمنع عنه الرخصة مدة سنة كما يمنع عن مديرها المسؤول تحمل مسؤولية اية مطبوعة اخرى خلال هذه المدة .

المادة ٤٤ - يخضع ضم نشرتين او اكثر للشروط التي يقتضيها اصدار نشرة جديدة .

الفصل السادس

الشروط المفروضة على المطبوعة الصحفية عند صدورها وبعده

المادة ٤٥ - كل عدد من النشرة يجب ان يحمل في راس الصفحة الاولى او الاخيرة اسم مدير النشرة المسؤول واسم صاحبها ، ومكان صدورها وتاريخها ، وبديل الاشتراك فيها وسعر النسخة الواحدة منها ، واسم المطبعة التي تطبع فيها . واذا كان الامر يتعلق بشركة مساهمة او شركة عادية فيجب بالاضافة الى هذا الموجب نشر اسماء اعضاء مجلس الادارة في اول عدد من كل شهر .

المادة ٤٦ - على مدير المطبوعة الصحفية ان يرسل من كل عدد فور صدوره نسخة للنياحة العامة الاستثنائية التي تصدر المطبوعة في منطقتها ونسختين الى كل من وزارة الارشاد والانباء والسياحة والمكتبة الوطنية ونقابة الصحافة .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها من ٥٠ (خمسين) الى ٢٥٠ (مئتين وخمسين) ليرة لبنانية .

الفصل السابع

اسم المطبوعة وانتقالها

المادة ٤٧ - لا يحق لصاحب مطبوعة صحفية ان يستعمل اسماء لمطبوعة ينشرها سواه ولا ان يتخذ هذا الاسم مع تعديل او ترجمة يؤدي الى الالتباس .

اما اذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى على توقيفها مدة سنتين او اعطيت لها رخصة بالصدور ولم تصدر اصلا والغيث الرخصة بسبب ذلك جاز لصاحب مطبوعة جديدة ان يستعمل اسمها .

كل مخالفة لاحكام الفقرة الاولى من هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ١٠٠٠ (الف) الى ٥٠٠٠ (خمسة الاف) ليرة لبنانية مع توقيف المطبوعة المخالفة بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة حتى تصحيح اوضاعها .

المادة ٤٨ - كل صاحب مطبوعة صحفية تنازل عنها للغير بكاملها او بجزء منها بعوض او بدون عوض ، عليه ان يقدم الى وزير الارشاد والانباء والسياحة اشعارا بذلك في مهلة شهر من تاريخ عقد التنازل .

على المالك الجديد قبل ان يتابع اصدار المطبوعة ان يستحصل على قرار بذلك من وزارة الارشاد والانباء والسياحة واذا لم يتلق المالك الجديد جوابا خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديم طلبه يحق له اصدار المطبوعة اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عنها في القانون . وفي حالة الرفض يجب ان يكون القرار معللا .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ٢٥ (خمس وعشرين) الى ٢٥٠ (مئتين وخمسين) ليرة لبنانية ، مع توقيف المطبوعة المخالفة بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة حتى تصحيح اوضاعها .

المادة ٤٩ - اذا توفي صاحب المطبوعة فعلى ورثته ان يقدموا الى وزارة الارشاد والانباء والسياحة علما بذلك خلال ثلاثة اشهر من وفاته . واذا شاؤوا

متابعة اصدار المطبوعة فعليهم ان يتقيدوا بأحكام هذا القانون ولا سيما المنصوص عنها في الفصل الاول من الباب الثالث . واذا تابعوا اصدار المطبوعة بدون ان يتقيدوا بهذه الموجبات تصادر الاعداد فوراً ويتوقف مفعول الرخصة الى ان يصار الى اتمام الموجب ضمن المهلة القانونية .

الفصل الثامن

المطبوعات الاجنبية

المادة ٥٠ - يمنع بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة دخول اية مطبوعة اجنبية الى لبنان وتصادر نسخها اذا تبين ان المطبوعة من شأنها ان تعكر الامن او ان تمس الشعور القومي و تتنافى والاداب العامة او تثير النعرات الطائفية . وكل من يطبع او ينشر او يوزع في الاراضي اللبنانية مطبوعة منع دخولها او صودرت اعدادها يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر وبالغرامة من ٥٠٠ (خمسمائة) الى ١٠٠٠ (الف) ليرة او باحدى هاتين العقوبتين .

وكل من يطبع او ينشر او يوزع نصا ممنوعا يعاقب بالغرامة من ٥٠٠ (خمسمائة) الى ١٠٠٠ (الف) ليرة لبنانية وتطبق هذه الاحكام على الخلاصات المنشورة عن سوء نية اذا كان شأنها ان تؤدي الى المحاذير التي من اجلها منع النص .

يحظر على اية صحيفة تصدر او تطبع خارج لبنان ان تنقل صدورها اليه بطبعة مستقلة او بطبعة ملحقة او بأي شكل اخر ما لم تحصل على رخصة للصدور في لبنان وفقا لاحكام هذا القانون والمرسوم الاشتراعي ذي الرقم ٧٤ تاريخ ١٣ نيسان سنة ١٩٥٣ .

تستثنى من احكام المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ الوكالات الاخبارية المعروف عنها بالفقرة (ب) من المادة الخامسة من هذا القانون اذا كانت ذات انتشار دولي او اقليمي .

الفصل التاسع

في الرد والتصحيح

المادة ٥١ - اذا نشرت احدى المطبوعات الصحفية مقالات او انباء كاذبة او مغلوطة تتعلق بمصلحة عامة فلوزير الارشاد والانباء والسياحة ان يطلب الى المدير المسؤول نشر تصحيح او تكذيب يرسله اليه وعلى هذا الاخير تحت طائلة العقوبة ان

ينشر التصحيح او التكذيب مجانا في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال او الخبر المردود عليه وبالحرف ذاتها . واذا رفضت المطبوعة نشر التصحيح تطبق بحقها العقوبة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من هذا القانون ، فضلا عن الملاحقة القضائية .

يفرض هذا الموحب ايضا على كل مطبوعة اجنبية توزع في لبنان ، فاذا لم تدعن الامر منعت من الدخول الى الاراضي اللبنانية بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة .

المادة ٥٢ - كل خبر او مقال تنشره احدى المطبوعات الصحفية ويرد فيه اشارة الى شخص معين او يقصد به ولو تلميحا شخص معين يعطى هذا الشخص حق الرد على الصورة المبينة في المادة السابقة .

ان حق الرد هو حق مطلق وتجاوز ممارسته من قبل واضعي الاثار الادبية والفنية والعلمية عند انتقاد اثارهم .

واذا تجاوز الرد قياس المقال او الخبر الذي كان سببا له يحق لمدير المطبوعة ان يتوقف عن نشره الى ان يدفع له صاحبه اجر النشرة عن العبارات الزائدة .

واذا توفي صاحب حق الرد انتقل الحق الى ورثته على ان يمارسه مجموعهم او احدهم مرة واحدة ، وللورثة ايضا حق الرد على كل مقال او خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

يستفيد من احكام هذه المادة الاشخاص المعنويون .

المادة ٥٣ - يحق لمدير المطبوعة ان يرفض نشر الرد والتصحيح او التكذيب في الاحوال التالية :

- ١ - اذا كانت المطبوعة قد صححت المقال او الخبر بصورة لا ثقة .
- ٢ - اذا كان الرد او التصحيح او التكذيب موقعا بامضاء مستعار او غير واضح .

واذا كان مكتوبا بلغة غير اللغة التي استعملت في المقال او الخبر المعارض عليه .

- ٣ - اذا كان مخالفا للقانون او تضمن عبارات يعرض نشرها للمسؤولية او عبارات منافية للاداب او مهينة للمطبوعة او للاشخاص .

- ٤ - اذا ورد بعد انقضاء ثلاثة اشهر من نشر المقال او الخبر المعارض عليه .

المادة ٥٤ - اذا رفضت ادارة المطبوعة الصحفية نشر الرد متذرعة بالاسباب الواردة في المادة السابقة فلصاحب الرد ان يطلب من قاضي الامور المستعجلة ان يتخذ قرارا بوجوب نشره ويبلغ الطلب الى الخصم الذي له ان يبدي ملاحظاته خطيا خلال ثلاثة ايام يصدر القاضي قراره بذيل الاستدعاء خلال اسبوع ويكون غير قابل اي طريق من طرق المراجعة .

اذا حكم القاضي بوجوب النشر ينشر الرد او القرار في اول عدد يصدر وتتوجب الرسوم والمصارقات على صاحب المطبوعة والمدير المسؤول .

المادة ٥٥ - اذا تمنعت المطبوعة عن انفاذ قرار القاضي يعاقب المدير المسؤول بالحبس من اسبوعين الى ستة اشهر وبالغرامة من ٥٠٠ (خمسمائة) الى ١٠٠٠ (الف) ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

الباب الثاني

في جرائم المطبوعات

الفصل الاول - في ما يحظر نشره

المادة ٥٦ - يحظر على جميع المطبوعات ان تنشر :

١ - وقائع التحقيقات والمحاكمات السرية والمحاكمات التي تتعلق بالطلاق والهجر والبنوة الطبيعية ، ووقائع ومناقشات جلسات اللجان البرلمانية ويجوز نشر مقرراتها وكذلك تقاريرها بعد ايداعها مكتب المجلس ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك .

٢ - وقائع تحقيقات ادارة التفتيش المركزي والتفتيش العدلي ما خلا القرارات والبلاغات الصادرة عنها .

٣ - الرسائل والاوراق والملفات او شيئا من الملفات العائدة لاحدى الادارات العامة والموسومة بطابع عبارة « سري » والتي من شأنها اذا نشرت ان تعرض سلامة الدولة وامنها الداخلي والخارجي اذا تضرر من جراء النشر اشخاص او هيئات ، فلها الحق بملاحقة الصحيفة امام القضاء .

٤ - وقائع دعاوى القذف والذم في الحالات التي لا يجوز فيها الاثبات .

٥ - وقائع الدعاوى الحقوقية التي تحظر المحكمة نشرها .

٦ - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور والانباء المنافية للاخلاق والاداب العامة .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس من اسبوع الى شهرين وبالغرامة من خمسمائة الى الف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الادنى للغرامة .

للمدعي العام الاستئنافي توقيف المطبوعة حتى خمسة ايام ومصادرة اعدادها .

المادة ٥٧ - يحظر الاعلان عن فتح اكتتابات للتعويض عما يقضى به من غرامة ورسوم وعطل وضرر على المحكوم عليهم بجناية او جنحة وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس حتى شهرين وبالغرامة حتى ١٠٠٠ (الف) ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٥٨ - لا يجوز للصحف غير السياسية ان تنشر ابحاثا او اخبارا او رسوما او تعليقات ذات صبغة سياسية . تعتبر ايضا من الابحاث ذات الصبغة السياسية الممنوع نشرها جميع الرسوم والاخبار والتعليقات المتعلقة بالاشخاص الرسميين وكل رسم او مديح او هجو بالاشخاص العاديين يرمي الى دعاية سياسية او انتخابية بهؤلاء الاشخاص او ضدهم .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة تعرض مرتكبها لغرامة تتراوح بين خمسمائة ليرة والف ليرة لبنانية ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الادنى للغرامة وفي حالة التكرار يقضى بالاضافة الى الغرامة بتعطيل المطبوعة لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات ويمنع عن صاحبها خلال هذه المدة الحصول على امتياز جديد من نوع المطبوعة نفسها كما يمنع عن مديرها المسؤول تحمل مسؤولية اية مطبوعة اخرى غير سياسية .

المادة ٥٩ - كل من ينشر اسماء الاشخاص الذين يرفضون تأدية الاشتراك غير المثبت في مطبوعة ما يعاقب بالغرامة حتى ٥٠٠ (خمسمائة) ليرة لبنانية .

لا يعد الاشتراك نافذا الا اذا كان هنالك طلب مبين ولا يجبر احد على اعادة المطبوعة التي ترسل اليه عفوا .

الفصل الثاني

في الاخبار الكاذبة والقذف والذم

المادة ٦٠ - اذا نشرت احدى المطبوعات اخبارا كاذبة عن سوء نية يعاقب المسؤولون بالحبس من يوم الى شهر وبالغرامة من ١٠٠ (مئة) الى ٢٠٠٠ (الف) ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

واذا نشرت عن سوء نية اخبارا كاذبة من شأنها تعكير السلام العام ، يعاقب المسؤولون بالحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من (الفين) الى ٥٠٠٠ (خمسة الاف) ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

اذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالافراد دون ان يكون من شأنه تعكير السلام العام تتوقف الملاحقة على شكوى المتضرر وتصدر المحكمة العقوبة بالغرامة المالية من ٣٠٠ (ثلاثماية) الى ٢٠٠٠ (الف) ليرة لبنانية مع مراعاة احام المادتين ٥٨٢ و ٥٨٣ من قانون العقوبات .

بجميع الحالات المبينة في هذه المادة لا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الادنى للغرامة . واذا وجهت المطبوعة اتهامات مشينة او اطلقت نعوتا تحقيرية تطعن بالاخلاق او الكرامة او السمعة يعاقب المسؤولون وفقا للفقرة السابقة من هذه المادة وتتوقف الملاحقة على شكوى المتضرر .

الفصل الثالث

في التحريض على ارتكاب الجرائم وتعريض كيان لبنان والدولة واثارة النعرات الطائفية

المادة ٦١ - كل من حرض على ارتكاب جرم او دعا اليه بالنشر والاعلان في المطبوعة الدورية وغيرها يعاقب وفقا لاحكام المادة ٢١٨ من قانون العقوبات .

ويعتبر تحريضا كل كتابة يقصد منها تجبيل الاجرام او التشويق اليه .

المادة ٦٢ - اذا نشرت احدى المطبوعات ما من شأنه ان يعرض سلامة الدولة او وحدتها او سيادتها او حدودها او ما تضمن تحقيرا لاحدى الديانات المعترف بها في البلاد او ما كان من شأنه اثارة النعرات الطائفية او العنصرية او ما تضمن ذما او قدحا او تحقيرا بحق رئيس دولة اجنبية ، يحق للنائب العام الاستئنافي ان يوقف بقرار المطبوعة لمدة لا تتجاوز الخمسة ايام وان يصادر اعدادها وعليه ان يحيل المطبوعة الى القضاء والقضاء ان يقرر في غرفة المذاكرة استمرار توقيف المطبوعة حتى نتيجة المحاكمة وللمحكمة في هذه الحال الحق بتوقيف المطبوعة موقتا على ان لا تتجاوز مدة التوقيف السنة في حال وقوع جرم الدم او القدح او التحقير بحق رئيس دولة اجنبية والخمس سنوات في خلاف ذلك .

في حال ارتكاب جرم ذم او قدح او تحقير بحق رئيس دولة اجنبية يعاقب المسؤولون بالحبس من اسبوع الى سنة ، وبالغرامة من الف الى خمسة الاف ليرة ، ولا يجوز ان تنقص العقوبة عن الحد الادنى للغرامة .

(فقرة مضافة بالقانون رقم ٢٦ - ٧٤ تاريخ ١٩٧٤/٩/٢٥) :

- يجوز للنيابة العامة الاستئنافية ان تلاحق تلقائيا الاشخاص الذين يرتكبون الجرائم المذكورة اعلاه .

الفصل الرابع

التهويل

المادة ٦٣ - كل من هدد شخصا بواسطة المطبوعات والاعلانات او اية صورة من الصور بفضح امر او افشائه او الاخبار عنه وكان من شأن هذا الامر ان ينال من كرامة ذلك الشخص او شرفه او من كرامة اقاربه او شرفهم لكي يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له او لغيره وكل من حاول ذلك يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة وبالغرامة من ٥٠٠ (خمسمائة) الى ٢٥٠٠ (الفين وخمسمائة) ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عما يحكم من تعويض للمتضرر ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الادنى للغرامة .

تطبق ايضا العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة بالصحفيين الذين يحاولون التهويل مباشرة على نزلاء لبنان في اي مكان وذلك عن طريق الاتصال بهم سعيا وراء ابتزاز الاموال منهم . واذا كان المخالفون من منتحلي الصفة الصحفية ضوعفت عقوبتهم وحق لوزير الارشاد والانباء والسياحة ان يطلب من المراجع المختصة توقيفهم الفوري حتى نتيجة المحاكمة .

المادة ٦٤ - تطبق احكام قانون العقوبات في تحديد عقوبات الافعال التي لم يرد عليها نص خاص في هذا القانون . اما المخالفات التي يرد عليها النص ولم تحدد لها عقوبة فانه يعاقب عليها بالغرامة حتى مائة ليرة لبنانية .

الفصل الخامس

في المسؤولين عن جرائم المطبوعات

المادة ٦٥ - ان العقوبات التي يقضي بها بسبب الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات الصحفية تقع على المدير المسؤول وكاتب المقال كفاعلين اصليين او على احدهما اما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولا مدنيا بالتضامن معهما عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا يترتب عليه مسؤولية جزائية الا اذا ثبت تدخله الفعلي في الجريمة المرتكبة .

المادة ٦٦ - ان مسؤولية الجرائم المقترفة بواسطة المطبوعات غير المبينة في

المادة السابقة تقع على المؤلف كفاعل أصلي وعلى الناشر كمتدخل وإذا لم يعرف الكاتب أو الناشر تقع المسؤولية على الطابع .

ان اصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر مسؤولون مدنيا عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات .

الفصل السادس

في اصول المحاكمات

المادة ٦٧ - (الفيت بالقانون رقم ٢٦ - ٧٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٥ ج . ر . عدد ٧٨ وحل محلها الاحكام الاتية) :

تنظر محكمة الاستئناف بالدرجة الاولى في جميع قضايا المطبوعات من جنائيات وجنح بما فيها تلك المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون القضاء العسكري والمنصوص عليها في المادة ٥ من قانون حالة الطوارئ اذا ارتكبت بواسطة المطبوعات الصحفية .

لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جميع جرائم المطبوعات حتى في ظل اعلان حالة الطوارئ او المنطقة العسكرية في جميع الاراضي اللبنانية او في جزء منها . خلافا لاحكام المادة ١٢٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يجوز لمحكمة المطبوعات اخلاء سبيل المتهمين بالجنايات الصحفية .

المادة ٦٨ - اذا اقتضت الدعوى تحقيقا قضائيا فعلى قاضي التحقيق ان يقوم به وان يحيل القضية على المحكمة في مهلة لا تتجاوز ثلاثة ايام . وعلى قاضي الاحالة عند الاقتضاء ان يصدر قراره في مثل المهلة المذكورة .

المادة ٦٩ - على المحكمة عندما تحال القضية اليها راسا او بقرار من المحقق ان تبدأ المحاكمة في مهلة ثلاثة ايام على الاكثر وان تصدر قرارها في مهلة اسبوع من تاريخ اختتام المحاكمة .

تكون مهلة المراجعة اسبوعا للتمييز وثلاثة ايام للاعتراض وعلى المحكمة ان تودع وزارة الارشاد والانباء والسياحة خلاصة عن الاحكام المبرمة .

الفصل السابع

في نشر الاحكام

المادة ٧٠ - للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تقرر في الحكم ذاته نشره مجانا

وبكامله او نشر خلاصة عنه في العدد الاول الذي يصدر بعد تبليغ الحكم وفي المكان ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الدعوى وبلا حرف ذاتها ولها ايضا ان تقضي في الوقت نفسه بنشر الحكم في ثلاث صحف على نفقة المحكوم عليه وبأجر الاعلانات العادية .

اذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبالغرامة من ٢٥ (خمس وعشرين) الى ٢٠٠ (مئتي) ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

الباب الثالث

دور النشر وبيع المطبوعات

الفصل الاول - في دور النشر

المادة ٧١ - على كل من يرغب في انشاء دار للنشر ان يتقدم الى وزارة الارشاد والانباء والسياحة بتصريح موقع منه يحتوي على البيانات التالية :

- ١ - اسم طالب الرخصة وجنسيته ومكان ولادته وسنه .
- ٢ - محل اقامته وعنوانه .
- ٣ - اسم الدار ومكانها .
- ٤ - صفتها : مدرسية او ادبية او سياسية الخ . . .
- ٥ - اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ولقبه العلمي ومحل اقامته وعنوانه .
- ٦ - اسم المطبعة التي تطبع فيها كتب هذه الدار واسم صاحبها .
- ٧ - اسم المدير المسؤول لهذه المطبعة وعنوانه وتصريح موقع منه بقبول المسؤولية .

اذا كانت دار النشر شركة عادية فيجب ان يوقع التصريح مديرها المفوض ، واذا كانت هذه الشركة مغفلة فيجب ان يوقع التصريح ايضا رئيس مجلس ادارتها .

ويجب في هذه الحالة ان يتضمن التصريح اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامة كل منهم وعنوانه ورأسمال تلك الشركة ، وتربط بالتصريح نسخة من نظام الشركة ، ويرفق بالتصريح :

- ١ - صورة مصدقة عن شهادات المدير المسؤول ونسخة عن سجله العدلي .

- ٢ - شهادة من اتحاد الناشرين في لبنان تثبت تدقيق مجلسه في وضع المدير المسؤول من الناحيتين المسلكية والحرفية .
٣ - صورتان شمسيان لكل من صاحب الطلب والمدير المسؤول .

المادة ٧٢ - في حالي منح الرخصة او رفضها تطبق المادة التاسعة والعشرون من هذا القانون .

المادة ٧٣ - يجب ان يكون المدير المسؤول لدار النشر حائزا الشروط المبينة في المادة ٣٠ من هذا القانون ويشترط فيه أيضا :

ان يكون حائزا على الاقل القسم الثاني من البكالوريا اللبنانية او ما يعادلها ولا يطبق هذا الشرط على من كان مديرا مسؤولا عند وضع هذا القانون موضع التنفيذ . ولا يحق للشخص الواحد ان يكون مديرا مسؤولا لاكثر من دار نشر واحدة .

الفصل الثاني

بيع المطبوعات

المادة ٧٤ - كل من اراد ان يبيع صحفا وكتبا ومجلات وصورا ورسوما وغيرها من المطبوعات وجب عليه ان يستحصل على رخصة من وزارة الارشاد والانباء والسياحة تعطى له بناء على بيان يقدمه لها ويتضمن اسمه وكنيته ومهنته وعمره ومحل اقامته ويربط بهذا البيان تذكرة الهوية ونسخة عن السجل العدلي وصورتين شمسيتين .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ٥٠ (خمسين) الى ٥٠٠ (خمسمائة) ليرة لبنانية . وفي حال تكرار المخالفة يمنع مزاوله بيع المطبوعات بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة ريثما يستحصل صاحب العلاقة على الرخصة القانونية .

المادة ٧٥ - ليس للموزعين والباعة التجولين ان ينادوا بخبر غير وارد بالمطبوعة او بما يتنافى مع الاخلاق والاداب العامة او يمس الشعور القومي او الديني او الوحدة الوطنية .

المادة ٧٦ - كل مخالفة لاحكام المادة السابقة يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى ٢٥ (خمسة وعشرين) ليرة لبنانية . وفي حالة التكرار يحكم عليه بالحبس حتى عشرة ايام .

الباب الرابع

اتحاد الصحافة اللبنانية

الفصل الاول - احكام عامة

المادة ٧٧ - ينتظم الصحفيون في هيئتين مستقلتين هما نقابة الصحافة

اللبنانية ، ونقابة محرري الصحافة اللبنانية ويتألف من هاتين النقابتين هيئة عليا تدعى « اتحاد الصحافة اللبنانية » يرئسها نقيب الصحافة ، ويتولى امانة السر فيها نقيب المحررين .

المادة ٧٨ - مركز اتحاد الصحافة اللبنانية بيروت ونطاقه جميع الاراضي اللبنانية ويتمتع بالشخصية المعنوية .

الفصل الثاني

نقابة الصحافة اللبنانية

المادة ٧٩ - تتألف الجمعية العمومية لنقابة الصحافة اللبنانية من جميع مالكي المطبوعات الصحفية في لبنان الذين تتوافر فيهم الشروط المفروضة على الصحفيين اللبنانيين وفقا للمادة ١٠ من هذا القانون دون ان يكون للمطبوعة الواحدة عند التصويت او التمثيل في اية هيئة اكثر من صوت واحد . اما المطبوعة التي يملكها غير صحفي فتتمثل اما بمديرها المسؤول او برئيس تحريرها او بمديرها التجاري اذا توافرت فيه الشروط المفروضة في المادة ١٠ من هذا القانون ويكون شأن الممثل شأن اصحاب الصحف . واذا انتخب هذا الممثل لعضوية مجلس النقابة فلا تسقط عضويته بسحب صفة التمثيل عنه طيلة مدة ولاية المجلس .

المادة ٨٠ - تعقد الجمعية العمومية دورة عادية في السنة بغضون تشرين الثاني وتعقد دورة انتخابية عامة مرة كل ثلاث سنوات في غضون كانون الاول وتعقد جلسة استثنائية وجلسات انتخابية كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٨١ - يقسم اعضاء الجمعية العمومية في جميع انواع جلساتها الى فئتين تشمل الفئة الاولى الاعضاء الممثلين للمطبوعات الصحفية السياسية وتشمل الفئة الثانية الاعضاء الممثلين للمطبوعات الصحفية غير السياسية والوكالات الاخبارية والنقلية والنشرات الاختصاصية .

المادة ٨٢ - لا يجوز ان تمثل المطبوعة الصحفية الواحدة في جلسات الجمعية العمومية اذا كانت لاكثر من مالك الا بصوت واحد كما لا يجوز لمن ملك اكثر من مطبوعة صحفية ان يمثل اكثر من مطبوعة واحدة . وعلى ان تمثل كل من مطبوعاته، اما بالمدير المسؤول او برئيس التحرير او بالمدير التجاري اذا توافرت فيه الشروط المفروضة في المادة ١٠ من هذا القانون .

المادة ٨٣ - يدخل في اختصاص الجمعية العمومية ما يلي :

١ - المصادقة على الموازنة السنوية التي يعرضها عليها مجلس النقابة .

- ٢ - تحديد بدل الاشتراك ورسم القبول المفروضين على الاعضاء .
 ٣ - مراجعة حسابات السنة المنقضية وتصديقها .
 ٤ - يبحث المسائل التي تهم النقابة والتي يرضها عليها المجلس او المسائل التي تبين في طلب انعقاد الجمعية العمومية بصورة استثنائية .
 ٥ - انتخاب مجلس النقابة واتمامه اذا انخفض عدد اعضائه وفقا لاصول تعين في النظام الداخلي للنقابة .

المادة ٨٤ - كما تعدلت بالقانون رقم ١٩ - ٧٣ تاريخ ١٩٧٣/٩/٤ (ج. ر. عدد ٧٥) يؤلف مجلس نقابة الصحافة من ثمانية عشر عضوا يوزعون على الشكل الاتي :

- اثنا عشر يمثلون المطبوعات الصحفية السياسية اليومية .
 خمسة يمثلون المطبوعات الصحفية السياسية الموقوتة .

واحد يمثل المطبوعات الصحفية غير السياسية والوكالات الاخبارية والنقلية والنشرات الاختصاصية . تنتخب كل فئة ممثلها على حدة ، وفقا للتقسيم المبين في المادة ٨١ من هذا القانون .

المادة ٨٥ - بعد انقضاء ثلاثة ايام على انتخاب المجلس ينتخب المجلس من بين اعضائه مكتبا للنقابة مؤلفا من نقيب ونائب نقيب وامين سر وامين صندوق .

المادة ٨٦ - يرأس النقيب جميع جلسات النقابة في الجمعية العمومية والمجالس واللجان وتكون له الارجحية عند التعادل في اتخاذ القرارات ويخلفه بحال غيابه نائب النقيب ويؤمن امين السر على محفوظات النقابة ويكون النقيب مسؤولا بالتضامن مع امين الصندوق عن اموال النقابة وممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة .

المادة ٨٧ - تحدد بقية صلاحيات مكتب المجلس وواجباته في النظام الداخلي للنقابة ولا ينفذ هذا النظام ما لم يصادقه وزير الارشاد والانباء والسياحة .

المادة ٨٨ - يدخل في اختصاص مجلس النقابة :

١ - النظر في جميع القضايا التي تهم اعضاء النقابة وتنفيذ قرارات جمعيتها العمومية .

٢ - وضع نظامها الداخلي وتعديله عند الاقتضاء على الا يصبح نافذا الا بعد اقتترانه بموافقة وزير الارشاد والانباء والسياحة .

٣ - تعديل نظامها المالي عند الاقتضاء واخذ موافقة الجمعية العمومية عليه على الا يصبح نافذا الا بعد اقتترانه بموافقة وزير الارشاد والانباء والسياحة .

٤ - ادارة اموال النقابة والاشراف على حساباتها وتحضير الموازنة لعرضها على الجمعية العمومية .

٥ - انتخاب اعضاء المجلس التأديبي وفقا للمادة ١٠٠ من هذا القانون .

٦ - تسوية المنازعات والخلافات التي تقع بين الاعضاء على ان تكون ناشئة عن ممارسة المهنة . ويكو تدخل المجلس بنسب على طلب الطرفين المتنازعين او طلب احدهما او طلب احد اعضاء المجلس ذاته .

ولا يجوز لصحفي تحت طائلة الاحالة الى المجلس التأديبي ان يقدم شكوى من زميل له باللجوء الى القضاء في شؤون تتصل بالمهنة الا بعد ابلاغ الامر الى المجلس لمحاولة التوفيق بينهما .

٧ - احالة الاعضاء المخالفين لمبادئ المهنة وقوانين النقابة وانظمتها او مقرراتها والعادات المرعية فيها الى المجلس التأديبي .

٨ - ملاحقة الاعضاء والاشخاص غير الصحفيين امام القضاء لدى مخالفتهم احكام هذا القانون فيما يتعلق بصيانة الصفة الصحفية وكرامة المهنة ولا سيما المواد ١٠ و ٥٨ و ٦١ منه .

٩ - النظر في جميع القضايا التي تهم المطبوعات الصحفية وابداء الراي في طلبات منح الرخص بها والواردة اليها من وزارة الارشاد والانباء والسياحة عملا بالمادة ٢٧ من هذا القانون .

١٠ - النظر في جميع القضايا المتعلقة بالمهنة ولا سيما تحديد حجم الصحف وسعرها ومواعيد صدورها وتعرفة الاعلان فيها بعد استشارة اصحاب العلاقة منعا للمزاحمة غير المشروعة .

١١ - تحديد او تعديل الرسوم المترتبة لصندوق النقابة على المطبوعات الصحفية عند تعيينها او تبديلها المديرين المسؤولين او انتدابها لممثلين في الخارج . وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية .

١٢ - ادخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء على الرسوم المترتبة لصندوق النقابة على المطبوعات الصحفية لدى انشائها او انتقالها من مالك الى اخر او من لغة الى لغة او من بلدة الى اخرى او من ميعاد الى ميعاد وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية .

١٣ - ملاحقة الاعضاء والاشخاص غير الصحفيين امام القضاء والسلطات الادارية عند مخالفتهم احكام هذا القانون فيما يتعلق بالافتئات على حقوق زملائهم عن طريق التلاعب بأنواع مطبوعاتهم الصحفية ولا سيما المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٢١ و ٢٧ و ٣٣ و ٣٥ و ٦٥ من هذا القانون .

الفصل الثالث

نقابة محري الصحافة اللبنانية

المادة ٨٩ - تتألف الجمعية العمومية لنقابة محري الصحافة اللبنانية من جميع الصحفيين العاملين في مطبوعات صحفية تصدر في لبنان دون ان يكونوا من مالكيها وفقا للمادة ١٠ من هذا القانون ، على ان يكونوا مسجلين في الجدول النقابي للصحافة .

المادة ٩٠ - يجوز للاجنبي ان يمارس التحرير دون الانتساب للنقابة وله الحق بالبطاقة الصحفية كمحرر صحفي منحى عن الجدول ضمن الشروط التالية:

اولا - ان يكون مأذونا بالاقامة في لبنان وبالمعمل فيه .

ثانيا - ان تكون قاعدة المقابلة بالمثل مطبقة بين بلده ولبنان .

المادة ٩١ - تعقد الجمعية العمومية لنقابة المحررين دوراتها وجلساتها وتعين اختصاصاتها وفقا للمادتين ٨٠ و ٨٣ من هذا القانون .

المادة ٩٢ - يؤلف مجلس نقابة المحررين من اثني عشر عضوا وبعد انقضاء ثلاثة ايام على انتخابه تطبق عليه احكام المادتين ٨٦ و ٨٧ من هذا القانون .

المادة ٩٣ - تطبق البنود الاولى الثمانية من المادة ٨٨ من هذا القانون في تعيين اختصاصات مجلس النقابة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية والتأديبية .

المادة ٩٤ - يخضع مراسلو الصحف الاجنبية لنظام خاص يحدد بمراسيم لاحقة .

الفصل الرابع

المجلس الاعلى للصحافة

المادة ٩٥ - ينشئ عن اتحاد الصحافة اللبنانية هيئة تدعى « المجلس الاعلى للصحافة » ويتألف هذا المجلس من مكنتي نقابة الصحافة ونقابة المحررين وعضوين من كل نقابة ينتخبهما مجلسها لمدة سنة واحدة يجتمع مرة في الشهر على الاقل او عند طلب مجلس احدى النقابتين .

ويكون رئيس مصلحة الصحافة والقضايا القانونية في وزارة الارشاد والانباء والسياحة مفوضا للحكومة لدى هذا المجلس وجميع اللجان والهيئات المنبثقة عنه .

ويكون رئيس دائرة الصحافة في المصلحة المذكورة مقررا للجنة النصوص عنها في المادة ٩٧ تحدد بمرسوم لاحق صلاحية مفوض الحكومة لدى هذا المجلس .

المادة ٩٦ - يدخل في اختصاص المجلس الاعلى للصحافة :

١ - النظر في جميع القضايا التي تهم الصحافة والصحفيين بصورة عامة ومشتركة باستثناء القضايا الخاصة بكل نقابة .

٢ - وضع النظام الداخلي لاتحاد الصحافة اللبنانية على الا يصبح هذا النظام نافذا الا بعد اقترانه بموافقة وزير الارشاد والانباء والسياحة .

٣ - العمل على انشاء صندوق لتقاعد الصحفيين واسعافهم على ان تساعد الدولة في تفيذته .

٤ - تعيين لجان مشتركة لتمثيل الصحفيين في المناسبات الكبرى .

الفصل الخامس

لجنة الجدول النقابي للصحافة

المادة ٩٧ - ينشئ عن اتحاد الصحافة اللبنانية هيئة تدعى « لجنة الجدول النقابي للصحافة » .

تتألف هذه اللجنة من مكنتي نقابتي الصحافة والمحررين برئاسة نقيب الصحافة .

المادة ٩٨ - يدخل في اختصاص لجنة الجدول :

١ - النظر في طلب الانتساب الى الجدول النقابي للصحافي ولا يجوز اعادة النظر في طلب الانتساب بحالة رفضه الا بعد مرور ثلاثة اشهر على ذلك الرفض ، ضمن مهلة ثلاثين يوما من تاريخ تليفها . تستأنف قرارات اللجنة امام محكمة استئناف بيروت .

٢ - منح البطاقات الصحفية والمأذونيات بالانتداب الصحفي الى الخارج على ان تؤشر عليها وزارة الارشاد والانباء والسياحة .

٣ - منح الشارات الصحفية على اختلافها .

الفصل السادس

المجلس التأديبي

المادة ٩٩ - تنشأ هيئة تابعة لاتحاد الصحافة اللبنانية تدعى « المجلس

التأديبي « مهمتها النظر في قضايا الصحافة الناشئة عن مخالفات مسلكية تستوجب العقوبة .

المادة ١٠٠ - يتألف المجلس التأديبي من خمسة أعضاء برئاسة نقيب الصحافة وعضوية أحد أعضاء مجلس نقابة الصحافة ونقيب المحررين وأحد أعضاء مجلس نقابة المحررين وأحد رجال القانون ينتخبه مجلس الاتحاد على أن يكون انتخابه بسنة اصوات على الأقل من اصل أعضاء هذا المجلس الثمانية .

يلتزم المجلس التأديبي بكامل أعضائه . يتخذ قراراته بالاكثريّة وتطبق عليه الاصول المرعية في مجالس التأديب .

المادة ١٠١ - يحق للمدعى عليه ان يستعين بمحام واحد امام المجلس التأديبي ولا يصبح حكم المجلس قطعيا الا بعد انقضاء مدة الاعتراض عليه ومدة الاستئناف وفقا للمادة التي تلي من هذا القانون .

المادة ١٠٢ - تعين في النظام الداخلي لاتحاد الصحافة الاصول الواجب اتباعها امام المجلس التأديبي والحالات التي يجوز فيها الاعتراض والاستئناف .

المادة ١٠٣ - ان مهلة الاعتراض على الاحكام الفياضية هي خمسة عشر يوما ومهلة الاستئناف ثلاثون يوما . وتسري المهلة من تاريخ التبليغ وتطبق قواعد اصول المحاكمات المدنية بهذا الخصوص .

المادة ١٠٤ - يحال الصحفي امام المجلس التأديبي :

١ - اذا اخل بشرف المهنة بموجب حكم صدر بحقه في القضاء .

٢ - اذا تناول في المطبوعات الصحفية على اتحاد الصحافة او المجلس الاعلى او رئيسه او على نقابة صحفية او مجلسها او نقيبها او على المجلس التأديبي او أحد أعضائه او على لجنة الجدول تشفيا من ملاحقته هو او أي زميل له امام المجلس التأديبي او القضاء او السلطات الادارية ذات العلاقة بالحكم الصادر .

٣ - اذا خالف الانظمة والقرارات الادارية او المسلكية الصادرة عن المجلس الاعلى للصحافة او إحدى النقابتين .

ما خلا الحالات المنصوص عنها في هذه المادة تحدد كل من نقابة الصحافة ونقابة المحررين في نظامها الداخلي القضايا التأديبية التي يعود لها النظر فيها مستقلة .

المادة ١٠٥ - للمجلس ان يقضي بالعقوبات التالية :

- ١ - اللوم .
- ٢ - المنع من ممارسة المهنة لمدة لا تتجاوز سنتين .
- ٣ - الشطب من الجدول الصحفي بصورة نهائية .

الفصل السابع احكام مؤقتة وختامية

المادة ١٠٦ - تؤلف لجنة برئاسة مدير عام وزارة الارشاد والانباء والسياحة وعضوية رجلي قانون يختارهما وزير الارشاد والانباء والسياحة واربعة صحفيين يختارهم مناصفة كل من مجلس نقابتي الصحافة والمحررين من بين أعضاء كل نقابة من النقابتين ويعهد الى هذه اللجنة القيام بالاعمال التالية :

- ١ - اعداد مشروع قانون بتحديد الامتيازات التي يتمتع بها الصحفيون .
- ٢ - تحضير مشروع قانون بانشاء صندوق تقاعد واسعاف للصحفيين .

المادة ١٠٧ - يبقى قائما حتى كانون الاول ١٩٦٢ كل من المجلسين الحاليين لنقابتي الصحافة والمحررين .

المادة ١٠٨ - يلغى هذا القانون جميع القوانين السابقة المتعلقة بالمطبوعات والنصوص التي تتعارض وتتناقض او تختلف مع احكامه ما خلا الرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٥٣ الذي يبقى ساري المفعول .

المادة ١٠٩ - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

الدوق في ١٤ ايلول سنة ١٩٦٢

الامضاء : فؤاد شهاب

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رشيد كرامي

وزير الارشاد والانباء والسياحة
الامضاء : فيليب نجيب بولس

نص المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤

تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

« ان رئيس الجمهورية ، بناء على الدستور ، بناء على القانون الرقم ٧٦-٢ تاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠ (منح الحكومة حق اصدار مراسيم اشتراعية ، بناء على قانون المطبوعات الصادر في تاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ ، وبعد استشارة مجلس شوري الدولة ، بناء على اقتراح وزير الاعلام ، وبعد موافقة مجلس الوزراء في تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ ، يرسم ما يأتي :

الباب الاول

جرائم المطبوعات

الفصل الاول :

الاخبار الخاطئة او الكاذبة

المادة الاولى - الغيت المواد من ٥١ الى ٧٠ من قانون المطبوعات الصادر في تاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ واستعوض عنها بالاحكام الاتية :

المادة ٢ - اذا نشرت احدى المطبوعات مقالات او اخبارا خاطئة او كاذبة تلزم بقبول الرد ونشر التصحيح او التذويب وفقا لاحكام هذا المرسوم الاشتراعي .

المادة ٣ - مع مراعاة احكام المادة ٢٥ من هذا المرسوم الاشتراعي ، اذا نشرت احدى المطبوعات اخبارا كاذبة من شأنها تعكير السلام العام ، يعاقب المسؤولون بالحبس من ستة اشهر الى سنة ونصف سنة ، وبالغرامة من خمسة الاف الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

ومن حكم عليه حكما مبرما بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة ثم ارتكب الجرم نفسه او جرما اخر يقع تحت طائلة الفقرة نفسها ، قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة ، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى ، مع تعطيل المطبوعة خمسة عشر يوما ، وفي حال التكرار للمرة الثانية تكون مدة التعطل ثلاثة اشهر ، اما في حال التكرار للمرة الثالثة فيحكم بالفاء ترخيص المطبوعة نهائيا .

اما اذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالاشخاص الطبيعيين او المعنويين ، من دون ان يكون من شأنه تعكير السلام العام ، فتتوقف الملاحقة على شكوى المتضرر ويعاقب المسؤولون بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر وبالغرامة من ثلاثة الاف الى عشرة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عما يحكم به من تعويض للمتضرر .

وفي جميع الحالات المبينة في هذه المادة لا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الادنى للغرامة ، وعلى المحكمة في تحديد الحقوق الشخصية ان تأخذ في الاعتبار جميع الاضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت او غير مباشرة شرط ان تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم .

الفصل الثاني :

الرد والتصحيح

المادة ٤ - اذا نشرت احدى المطبوعات مقالات او انباء خاطئة او كاذبة تتعلق بمصلحة عامة ، فلوزير الاعلام ان يطلب من المدير المسؤول نشر تصحيح او تكذيب يرسله اليه ، وعلى هذا تحت طائلة العقوبة ان ينشر التصحيح او التذويب مجانا في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال او الخبر المردود عليه وبالا حروف ذاتها . واذا رفضت المطبوعة نشر التصحيح تعاقب بغرامة من الف الى خمسة الاف ليرة لبنانية ويحق لوزير الاعلام ان يصدر قرارا بتوقيف المطبوعة عن الصدور وعلى الوزير ان يرجع عن قراره ويسمح للمطبوعة باستئناف الصدور شرط ان تنشر في اول عدد تصدره بعد التوقيف التصحيح او التذويب المطلوب .

المادة ٥ - يفرض الموجب المعين في المادة السابقة على كل مطبوعة اجنبية توزع في لبنان ، فاذا لم تدعن الامر منعت من دخول الاراضي اللبنانية بقرار من وزير الاعلام .

المادة ٦ - كل خبر او مقال تنشره احدى المطبوعات الصحافية وترد فيه اشارة الى شخص معين او يقصد به ولسو تلميحاً شخص معين ، يعطى هذا الشخص الحق في الرد تحت طائلة ازالة الغرامة بالمطبوعة حتى الف ليرة لبنانية فضلا عن الملاحقة القضائية .

المادة ٧ - اذا تجاوز الرد قياس المقال او الخبر الذي كان سببا له يحق لمدير المطبوعة ان يتوقف عن نشره الى ان يدفع له صاحبه اجرة النشر عن العبارات الزائدة .

واذا توفي صاحب الحق في الرد انتقل الحق الى ورثته على ان يمارسه

مجموعهم او احدهم مرة واحدة ، وللورثة ايضا الحق في الرد على كل مقال او خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

المادة ٨ - يستفيد الاشخاص المعنويون من احكام المادتين ٦ و ٧ السابقتين .
المادة ٩ - يحق لمدير المطبوعة ان يرفض نشر الرد والتصحيح او التكذيب في الاحوال الاتية :

- ١ - اذا كانت المطبوعة قد صححت سابقا المقال او الخبر بصورة لا تقة .
- ٢ - اذا كان الرد التصحيح او التكذيب موقعا بامضاء مستعار وغير واضح .
- ٣ - اذا كان مكتوبا بلغة غير اللغة التي استعملت في المقال او الخبر المعترض عليه .
- ٤ - اذا كان مخالفا للقانون او تضمن عبارات يعرض نشرها للمسؤولية او عبارات منافية للاداب او مهينة للمطبوعات او للاشخاص .
- ٥ - اذا ورد بعد انقضاء ثلاثين يوما من نشر المقال او الخبر المعترض عليه .

المادة ١٠ - اذا رفضت ادارة المطبوعة الصحافية نشر الرد متذرة بالاسباب الواردة في المادة السابقة ، فلصاحب الرد ان يطلب من قاضي الامور المستعجلة ان يتخذ قرارا بوجوب نشره ويبلغ الطلب للخصم الذي له ان يبدي ملاحظاته خطيا خلال ثلاثة ايام .

يصدر القاضي قراره على الاستدعاء خلال اسبوع ويكون غير قابل اي طريق من طرق المراجعة . اذا حكم القاضي بوجوب النشر ينشر الرد او القرار في اول عدد يصدر وتترتب الرسوم والنفقات على صاحب المطبوعة او مصدرها وعلى المدير المسؤول .

المادة ١١ - اذا تمنعت المطبوعة عن انفاذ قرار القاضي ، يعاقب المدير المسؤول بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر وبالغرامة من الف الى خمسة الاف ليرة لبنانية اضافة الى غرامة اكرامية عن كل يوم تأخير في نشر التكذيب . وفي اي حال لا يعفى نشر التكذيب من المسؤولية اذا توافرت شروطها .

الفصل الثالث :

في ما يحظر نشره

المادة ١٢ - يحظر على جميع المطبوعات ان تنشر :

١ - وقائع التحقيقات الجنائية والجناحية قبل تلاوتها في جلسة علنية والمحاکمات السرية والمحاکمات التي تتعلق بالطلاق وفسخ الزواج والهجرة والبنوة ووقائع جلسات مجلس الوزراء ووقائع الجلسات السرية التي يعقدها المجلس النيابي او لجانه ويجوز نشر مقررات تلك اللجان ، كذلك تقاريرها بعد ايداعها مكتب المجلس ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك .

٢ - وقائع تحقيقات ادارة التفتيش المركزي والتفتيش العدلي ما خلا القرارات والبلاغات الصادرة عن الادارة المذكورة .

٣ - الرسائل والاوراق والملفات او شيئا من الملفات العائدة الى احدى الادارات العامة والموسومة بطابع عبارة « سري » ، واذا تضرر من جراء النشر اشخاص او هيئات ، فلها الحق في ملاحقة المطبوعة امام القضاء .

٤ - وقائع الدعاوى الحقوقية التي تحظر المحكمة نشرها .

٥ - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور والانباء المنافية للاخلاق والاداب العامة .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة وبالغرامة من خمسة الاف ليرة الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين ، ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الادنى للغرامة ، وعلى المحكمة في تحديد الحقوق الشخصية ان تأخذ في الاعتبار الاضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت او غير مباشرة شرط ان تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم .

المادة ١٣ - لا يجوز للمطبوعات ، غير السياسية ان تنشر ابحاثا او اخبارا او رسوما او تعليقات ذات صبغة سياسية .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة تعرض مرتكبها لغرامة تراوح بين خمسمئة والاف ليرة لبنانية ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الادنى للغرامة . وفي حال التكرار خلال سنة على محكمة المطبوعات ان تقضي بالفاء الترخيص نهائيا ، كما يمنع على صاحب الترخيص الملقى الحصول على رخصة اخرى خلال ٣ سنوات .

المادة ١٤ - كل من ينشر اسماء الاشخاص الذين يرفضون تأدية الاشتراك غير المثبت في مطبوعة ما يعاقب بالغرامة حتى الف ليرة لبنانية . ولا يعد الاشتراك نافذا الا اذا كان هناك طلب مبين ولا يجبر احد على اعادة المطبوعة التي ترسل اليه عفوا .

المادة ١٥ - يحظر الاعلان عن فتح اكتاب لتعويض ما يقضي به من غرامة ورسوم وعطل وضرر على المحكوم عليهم بجناية او جنحة ، وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس حتى ستة اشهر وبالغرامة حتى عشرة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الرابع :

التحويل (الشانتاج)

المادة ١٦ - كل من هدد شخصا بواسطة المطبوعات والاعلانات او اية صورة من الصور بفضح امر او افشائه او الاخبار عنه وكان من شأن هذا الامر ان ينال من كرامة ذلك الشخص او شرفه او من كرامة اقاربه او شرفهم لكسي يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له او لغيره ، وكل من حاول ذلك يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبالغرامة من عشرة الاف الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عما يحكم به من تعويض للمتضرر ، ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة وعلى المحكمة في تحديد الحقوق الشخصية ان تأخذ في الاعتبار الاضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت او غير مباشرة شرط ان تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم .

تطبق ايضا العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة على الصحفيين الذين يحاولون التحويل مباشرة على نزلاء لبنان . واذا كان المخالفون من منتحلي الصفة الصحافية ضوعفت عقوبتهم وحق للمرجع القضائي المختص توقيفهم الفوري حتى نتيجة المحاكمة .

ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا الى احدى الفقرتين الاولى والثانية السابقتين من هذه المادة وارتكب الجرم نفسه او جرما اخر يقع تحت طائلة الفقرة ذاتها قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى ، مع تعطيل المطبوعة لمدة خمسة عشر يوما ، وفي حال التكرار للمرة الثانية تكون مدة التعطيل ثلاثة اشهر ، واما في حال التكرار للمرة الثالثة فيحكم بالفاء ترخيص المطبوعة نهائيا .

الفصل الخامس :

الذم والقذح والتحقيق

المادة ١٧ - في كل ما لم يرد عليه نص في هذا القانون في قضايا الذم والقذح والتحقيق ، تطبق عليه احكام قانون العقوبات العام ، على ان تحدد مدة الاسقاط لقبول الشكاوى الناشئة عنها او عن قضية اخرى من جرائم المطبوعات بثلاثة اشهر

من تاريخ نشر الخبر موضوع الشكاوى للمقيمين في داخل لبنان وستة اشهر للمقيمين في خارجه .

المادة ١٩ - اذا كان الجرم واقعا على الاشخاص المعنويين تقام دعوى القذح والذم بناء على شكوى الرئيس باسم الشخص المعنوي المتضرر .

المادة ٢٠ - يعاقب على الذم المقترف بواسطة المطبوعات بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة وبالغرامة من ثلاثة الاف الى خمسة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين ، وفي حال التكرار لا يمكن ان تقل اي من العقوبتين عن حدها الأدنى .

المادة ٢١ - يعاقب على القذح المقترف بواسطة المطبوعات بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبالغرامة من الف الى ثلاثة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين ، وفي حال التكرار لا يمكن ان تقل اي منهما عن حدهما الأدنى .

المادة ٢٢ - ان التحقير او القذح او الذم الذي يوجه الى موظف بسبب وظيفته او صفته يعاقب عليها بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبالغرامة من ثلاثة الاف الى خمسة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين ، وفي حال التكرار لا يمكن ان تقل اي من العقوبتين عن حدهما الأدنى .

اذا كان الموظف الذي وقع عليه التحقير او القذح او الذم ممن يمارسون السلطة العامة ، كانت العقوبة من ثلاثة اشهر الى سنة ، واذا كان قاضيا في منصة القضاء من سنة الى سنتين ، وبالغرامة من خمسة الاف الى عشرة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين ، وفي حال التكرار لا يمكن ان تقل اي من العقوبتين عن حدها الأدنى .

وفي جميع الحالات المنصوص عليها في المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ على المحكمة في تحديد الحقوق الشخصية ان تأخذ في الاعتبار الاضرار المادية والمعنوية مباشرة او غير مباشرة شرط ان تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم .

الفصل السادس :

المس بكرامة الرؤساء

المادة ٢٣ - اذا تعرضت احدى المطبوعات لشخص رئيس الدولة بما يعتبر مس بكرامته ، او نشرت ما يتضمن ذما او قذحا او تحقيرا بحقه او بحق رئيس دولة اجنبية تحركت دعوى الحق العام من دون شكوى المتضرر .

ويحق للنائب العام الاستئنافي ان يوقف المطبوعة لمدة لا تقل عن ثلاثة ايام ولا تتجاوز عشرة ايام وان يصادر اعدادها ، وعليه ان يحيل المطبوعة على القضاء الذي يعود اليه ان يقرر في غرفة المذاكرة استمرار توقيفها حتى انتهاء المحاكمة وان يقضي بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالغرامة من عشرة الاف الى خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين ، ولا يجوز في اي حال ان تقل عقوبة الحبس عن شهر والغرامة عن حدتها الادنى .

ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا الى هذه المادة ثم ارتكب الجرم نفسه ، او جرما اخر يقع تحت طائلة المادة المذكورة نفسها قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة او مرور الزمن عليها ، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية ، مع تعطيل المطبوعة شهرين ، وفي حال التكرار للمرة الثانية تكون مدة التعطيل ستة اشهر . اما في حال التكرار للمرة الثالثة فيحكم بالفناء ترخيص المطبوعة نهائيا .

الفصل السابع :

في التحريض على ارتكاب

الجرائم واثارة النعرات

وتعريض سلامة الدولة

المادة ٢٤ - كل من حرض على ارتكاب جرم بالنشر والاعلان في المطبوعة الصحافية وغيرها يعاقب وفقا لاحكام المادة ٢١٨ من قانون العقوبات ، ويعتبر تحريضا كل كتابة يقصد منها الدعوة الى الاجرام او التشويق اليه .

المادة ٢٥ - اذا نشرت احدى المطبوعات ما تضمن تحقيرا لاحدى الديانات المعترف بها في البلاد او ما كان من شأنه اثارة النعرات الطائفية او العنصرية او تعكير السلام العام او التعريض بسلامة الدولة او سيادتها او وحدتها او حدودها او تعكير علاقات لبنان الخارجية في شكل يعرض سلامة الدولة الخارجية للمخاطر ، يحق للنائب العام الاستئنافي ان يوقف المطبوعة لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز الشهر وان يصادر اعدادها وعليه ان يحيل المطبوعة على القضاء . وللنائب ان يقرر في غرفة المذاكرة استمرار توقيف المطبوعة حتى نتيجة المحاكمة ، وللمحكمة في هذه الحال ان تحكم بتوقيف المطبوعة موقتا على الا تتجاوز مدة التوقيف سنة واحدة ، ولها ان تقضي ايضا بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالغرامة من عشرة الاف الى خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا الى هذه المادة وارتكب الجرم ذاته او جرما اخر يقع تحت طائلة المدة المذكورة نفسها قبل مرور سبع سنوات على انقضاء

العقوبة او مرور الزمن عليها ، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، مع تعطيل المطبوعة لزوما لمدة ستة اشهر ، وفي حال التكرار للمرة الثانية يحكم بالفناء ترخيص المطبوعة نهائيا .

الفصل الثامن :

في المسؤولية عن جرائم المطبوعات

المادة ٢٦ - ان العقوبات التي يقضى بها بسبب الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات الصحافية تقع على المدير المسؤول وكاتب المقال كفاعلين اصليين . وتطبق في هذا المجال احكام قانون العقوبات المتعلقة بالاشتراك او التدخل الجرمي . اما صاحب المطبوعة الصحافية فيكون مسؤولا مدنيا بالتضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا تترتب عليه مسؤولية جزائية الا اذا ثبت تدخله الفعلي في الجريمة المرتكبة .

ان الحصانة التي يتمتع بها عضو المجلس النيابي في اثناء مدة نيابته لا تعفي المدير المسؤول وصاحب المطبوعة من المسؤولية في حال نشر اقوال وتصاريح لعضو المجلس وتقع تحت طائلة قانون المطبوعات لجهة النشر .

المادة ٢٧ - ان مسؤولية الجرائم المقررة بواسطة المطبوعات غير المبينة في المادة السابقة تقع على المؤلف كفاعل اصلي وعلى الناشر كمتدخل واذا لم يعرف الكاتب او الناشر تقع المسؤولية على المسؤول عن المطبعة ويكون صاحبها مسؤولا معه مدنيا .

تطبق على الحالات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة احكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦ السابقة .

ان اصحاب المطابع ودور النشر والتوزيع مسؤولون مدنيا عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات . يحظر على المطبوعة المعطلة او الملقى ترخيصها بقرار او بحكم ان تصدر في اي شكل من الاشكال اما تحت اسم صحيفة اخرى وذلك باستعارة ترخيصها او بما يثير الالتباس بابرار اسمها مثلا بطريقة او باخرى او بما يوحي للقارئ بانه يطالع المطبوعة المعطلة الى ما هنالك من اساليب يقصد بها تجاوز التعطيل ، وفي هذه الحال تصدر المطبوعة المخالفة فورا بقرار من وزير الاعلام وتعطل المطبوعة المشتركة بالتواطؤ في القرار نفسه لمهلة تراوح بين شهر وثلاثة اشهر .

الفصل التاسع :

في اصول المحاكمات

المادة ٢٨ - تنظر محكمة الاستئناف بالدرجة الاولى في جميع القضايا المتعلقة

بجرائم المطبوعات وتخضع احكامها للمراجعة امام محكمة التمييز بصفتها مرجعا استثنافيا .

لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جرائم المطبوعات الا في الاحوال المنصوص عليها في المادتين ٢٣ و ٢٥ اعلاه من هذا المرسوم الاشتراعي .

المادة ٢٩ - اذا اقتضت الدعوى تحقيقا قضائيا ، فعلى قاضي التحقيق ان يقوم به وان يحيل القضية على المحكمة في مهلة لا تتجاوز خمسة ايام .

المادة ٣٠ - على المحكمة عندما تحال القضية عليها راسا او بقرار من المحقق ان تبدأ المحاكمة في مهلة خمسة ايام على الاكثر وان تصدر قرارها في مهلة اقصاها شهر من تاريخ احالة القضية عليها .

تكون مهلة المراجعة عشرة ايام للتمييز وخمسة ايام للاعتراض ، وعلى المحكمة ان تودع وزارة الاعلام نسخة عن الاحكام المبرمة .

المادة ٣١ - يطبق قانون اصول المحاكمات الجزائية لدى محكمة المطبوعات في جميع نصوصه التي لا تتعارض مع هذا المرسوم الاشتراعي او قانون المطبوعات الصادر في تاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٢ .

الفصل العاشر :

في نشر الاحكام

المادة ٣٢ - للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تقرر في الحكم ذاته نشره مجانا وبكامله او نشر خلاصة عنه في العدد الاول الذي يصدر بعد تبليغ الحكم وفي المكان ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الدعوى وبلا حروف ذاتها . ولها ايضا ان تقضي في الوقت نفسه بنشر الحكم في ثلاث صحف على نفقة المحكوم عليه وبأجر الاعلانات العادية . واذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وبالغرامة من الف الى ثلاثة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الحادي عشر :

احكام عامة ومختلفة

المادة ٣٣ - تطبق احكام قانون العقوبات في تحديد عقوبات الافعال التي لم يرد عليها نص خاص في هذا المرسوم الاشتراعي . اما المخالفات التي يرد عليها النص ولم تحدد لها عقوبة فانه يعاقب عليها بالغرامة حتى الف ليرة لبنانية .

المادة ٣٤ - تعتبر النصوص المتناقضة مع احكام هذا المرسوم الاشتراعي في قانون العقوبات العام وسائر القوانين اللبنانية الاخرى ملفاة بنصوص هذا المرسوم الاشتراعي ، وتراعي لمصلحة الظنين بالنسبة الى الافعال المقترفة قبل صدوره نصوص هذا المرسوم الاشتراعي اذا كانت العقوبات التي تضمنتها مواده اخف وطأة من العقوبات التي فرضتها في المواد التي تضاهيها نصوص قانون العقوبات العام وبقيّة القوانين اللبنانية .

المادة ٣٥ - عدل في المادة العاشرة من قانون المطبوعات الصادر في تاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ ، ما يأتي :

اما الذي ينتحل صفة الصحافي لاي سبب كان فيعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة وبالغرامة من الف الى خمسة الاف ليرة . وفي جميع الحالات لا يمكن ان تقل العقوبة عن الحد الادنى للحبس والغرامة معا .
(والبقية من دون تعديل) .

المادة ٣٦ - عدل في المادة ٣٧ من قانون المطبوعات الصادر في تاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ ما يأتي :

تحدد قيمة هذا الضمان بعشرين الف ليرة لبنانية لكل مطبوعة سياسية وبعشرة الاف ليرة لكل مطبوعة غير سياسية .
(والبقية من دون تعديل) .

المادة ٣٧ - عدل في المادة ٤٣ من قانون المطبوعات الصادر في تاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ ما يأتي :

ويعاقب صاحبها بالغرامة من عشرة الاف الى عشرين الف ليرة على الا تقل الغرامة عن حدها الادنى .
(والبقية من دون تعديل) .

الباب الثاني :

الرقابة على المطبوعات

المادة ٣٨ - تخضع الرقابة على المطبوعات ووسائل الاعلام للاحكام الاتية :

المادة ٣٩ - في حالات استثنائية كأن تتعرض البلاد او جزء منها لخطر مما ناتج عن حرب خارجية او ثورة مسلحة او اضطرابات او اوضاع او اعمال تهدد

النظام او الامن او السلامة العامة ، او عند وقوع احداث تأخذ طابع الكارثة ، يمكن الحكومة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاعلام اخضاع جميع المطبوعات ووسائل الاعلام للرقابة ، على ان يحدد في هذا المرسوم تنظيم هذه الرقابة وطريقتها ويعين المرجع الذي يتولاها .

ترفع الرقابة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاعلام ، وتطبق هذه الاصول ايضا على رفع الرقابة القائمة بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم ١ تاريخ ١/١/١٩٧٧ .

لا يكون مرسوم اخضاع الرقابة على المطبوعات ووسائل الاعلام او رفعها قابلا لأي طريق من طرق المراجعة بما فيها دعوى الابطال امام مجلس شورى الدولة .

المادة ٤٠ - اذا صدرت احدى المطبوعات خلافا لمرسوم اخضاع المطبوعات للرقابة السابقة ، تصدر اعدادها في الصورة الادارية وتوقف عن الصدور ويبقى قرار التوقيف ساري المفعول الى ان تفصل محكمة المطبوعات في اساس الدعوى .

المادة ٤١ - يعاقب المسؤول فاعلا او مت دخلا او شريكا او محررا بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة الاف الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية ، ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهر ، وللمحكمة ان تقرر توقيف المطبوعة لمدة تراوح بين شهر وثلاثة اشهر على ان تحسب من ضمنها مدة التوقيف تنفيذا للقرار الاداري الذي سبق الدعوى .

ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا الى المادة ٤٠ السابقة او الى هذه المادة (٤١) وارتكب الجرم نفسه او جرما اخر يقع تحت طائلة العقوبة ذاتها قبل مرور سنتين على انقضاء العقوبة الاولى ، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مع تعطيل المطبوعة لمدة ستة اشهر ، وفي حال التكرار للمرة الثانية ، يحكم بالغاء رخصة المطبوعة نهائيا .

المادة ٤٢ - لا تقبل قرارات محكمة المطبوعات اي طريق من طرق المراجعة العادية او غير العادية ، وعلى المحكمة ان تفصل في الدعوى في مهلة اقصاها عشرون يوما من تاريخ احالتها عليها .

المادة ٤٣ - ان القرار الاداري القاضي بتوقيف المطبوعة او بمصادرتها لا يخضع لأي طريق من طرق المراجعة بما فيها دعوى الابطال او دعوى القضاء الشامل امام مجلس شورى الدولة .

الباب الثالث :

الرقابة على مداخل المطبوعات

المادة ٤٤ - مع مراعاة احكام المادة ٤١ من قانون المطبوعات الصادر في تاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ التي توجب على صاحب المطبوعة ان يمك الدفاتر الثلاثة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون التجارة ، يفرض على صاحب المطبوعة بما يأتي :

المادة ٤٥ - على صاحب كل مطبوعة ان يقدم كل ستة اشهر الى وزارة الاعلام حساب الاستثمار العائد الى مطبوعته . لا يدخل في حساب الاستثمار الا المبالغ او الموارد التي تنتج عن ممارسة الصحافة بمفهومها المهني والقانوني .

وعلى الوزارة ان تتأكد مما ورد في الحساب كما عليها ان تتأكد من موارد الاعلانات والمبيع ، وذلك بكل طرق الاثبات بما في ذلك مراجعة سجلات شركات الاعلان ومراقبة الاصدار .

اذا اتضح ان ثمة عجزا ماليا وكان هذا العجز لا يتجاوز ثلاثة ارباع الاموال الخاصة بالمطبوعة حسب موازنتها الاخيرة ، فلوزير الاعلام ان يمنح المطبوعة مهلة ستة اشهر تقدم في نهايتها حساب استثمارها . فاذا تبين بعد هذه المهلة ان المداخل الصافية لم تغط نصف هذا العجز يحق لوزير الاعلام ان يطلب من محكمة المطبوعات اتخاذ القرار بتعليق صدور المطبوعة لمدة متروكة لتقديرها على الا تتعدى السنة .

اما اذا كان العجز يتجاوز ثلاثة ارباع الاموال الخاصة بالمطبوعة ، فيحق لوزير الاعلام ان يطلب من محكمة المطبوعات اتخاذ القرار بتعليق صدور المطبوعة فورا من دون امهال ولمدة لا تتعدى السنة .

يقصد بعبارة العجز المالي ، العجز المالي المتراكم .

المادة ٤٦ - بعد انقضاء مدة التعليق لا يجوز للمطبوعة ان تصدر مجددا الا اذا اثبت صاحبها حصوله على الاموال اللازمة لتغطية العجز بكليته ، وعليه في هذه الحال ان يثبت مصدر تلك الاموال وطريقة حصوله عليها ، ولوزير الاعلام ان يطلب مزيدا من الايضاحات والادلة وان يتخذ قراره بالسماح للمطبوعة بالعودة الى الصدور في ضوء ما يكون قدمه صاحبها من بينات ، وادلة تتناول سلامة مصادر التمويل وصحته وعدم التزام المطبوعة بما يمكن ان يتعارض والمصلحة العامة .

المادة ٤٧ - كل مخالفة لاحكام المادتين ٤٥ و ٤٦ السابقتين او لاحدهما يعاقب المسؤول عنها بالحبس من ثلاثة الى ستة اشهر ، وبالغرامة من الف الى

ثلاثة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن المصادرة الفورية لاعداد المطبوعة من قبل النيابة العامة الاستئنافية في حال صدورها على رغم قرار التعليق .

المادة ٤٨ - وازافة الى ما تقدم : اذا تبين لوزير الاعلام ان مطبوعة ما نالت كسبا لم يتمكن صاحبها من اثبات حصوله عليه بطريقة مشروعة ، لوزير الاعلام في هذه الحال ان يطلب من محكمة المطبوعات اصدار القرار بوقف المطبوعة عن الصدور لمدة تراوح بين ٣ اشهر وستة اشهر ، وعلى المحكمة ان تقضي على المخالف بغرامة مقدارها ضعفا المبلغ الذي حصل عليه . واذا تبين ان المنفعة حصلت بغية خدمة مصالح دولة او هيئة اجنبية او محلية بما يتعارض مع المصلحة العامة او بما يمس النظام السياسي او يثير النعرات الطائفية او يحرض على الاضطرابات واعمال الشغب ، كانت العقوبة الحبس من ستة اشهر الى سنتين والغرامة من عشرة الاف الى مئة الف ليرة لبنانية . وللمحكمة ان تصدر قرارا بوقف المطبوعة عن الصدور لمدة تراوح بين ٦ اشهر وسنتين . كما لها ان تقضي بلفاء الترخيص المعطى لها نهائيا .

المادة ٤٩ - تحدد دقائق تطبيق الرقابة على مداخل المطبوعات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاعلام .

المادة ٥٠ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا المرسوم الاشتراعي او غير المتفقة ومضمونه .

المادة ٥١ - يعمل بهذا المرسوم الاشتراعي فور نشره في الجريدة الرسمية .

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : سليم الحص

وزير الاعلام
الامضاء : سليم الحص

بعبدا في ٣٠ حزيران ١٩٧٧
الامضاء : الياس سركيس

المراجع

(مرتبة ابجديا حسب الاسم الاول)

- اميل بواقان : تاريخ الصحافة ، منشورات وزارة التربية والتعليم ، مصر ١٩٤٩ .
- اديب مروءة : الصحافة العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٦١ .
- الاعلام في الحياة الحاضرة : معهد الصحافة ، بيروت ١٩٦٩ .
- ايمان عليوان : مجلة « الحسناء » ، بيروت ١٩٨٠/٧/١٨ .
- ا. ب . بروخوف : الصحافة الاشتراكية ، ترجمة اديب خضور ، منشورات دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٧ .
- توفيق عسيران : محاضرة في نادي التضامن في صور ، منشورة بجريدة « السفير » ١٩٨٠/١/٣٠ .
- توفيق وهبة : مقال في مجلة « الورود » ، عدد كانون الاول ١٩٧٩ .
- جان دايه : جريدة « النهار » ، بيروت ١٩٧٨/٨/٦ و ١٩٧٧/٩/٢٠ و ١٩٧٩/٥/٤ و ١٩٨٠/١/٤ .
- جورج عارج سعادة : الصحافة في لبنان ، وكالة النشر العربية ، جونية ١٩٦٥ .
- جورج عارج سعادة : النهضة الصحفية في لبنان ، وكالة النشر العربية ، جونية ١٩٦٠ .
- جريدة لبنان الرسمية .
- جوزف ابو زيد : مقال بجريدة « السفير » ، بيروت ١٩٧٨/٥/١١ .
- جوزف نعمة : مقال في جريدة « النهار » ، بيروت ١٩٧٩/٧/٧ .
- جورج انطونيوس : النهضة العربية (باللغة الانكليزية) ، ١٩٤٥ .
- جريدة « السفير » ، بيروت (عدة تواريخ) .
- جريدة « النهار » ، بيروت (عدة تواريخ) .

- جوزف نصر : مجلة « الحسناء » ، بيروت عدد ١٨/٧/١٩٨٠ .
- جريدة « اوريان - لوجور » : عدد ١٩٧٧/١/٤ ، بيروت .
- جريدة « المحرر » ، بيروت عدد ١٩٧٧/٥/١١ .
- حنا مقبل : محاضرة في كلية الاعلام والتوثيق ، بيروت ١٩٨٠ .
- الدستور اللبناني .
- رياض طه : اخطاء الحرية وخطايا الاستبداد ، عيتاني للطباعة والتجارة ، بيروت ١٩٧٦ .
- روبر دي جوفنيل : الصحافة في عشرين درسا ، المكتبة الوطنية ، حيفا ، ١٩٣٠ .
- روبر ابيلا : مجموعة القوانين الصحفية الملفة (غير منشورة) ١٩٦١ .
- روبر ابيلا : مقابلة شخصية معه .
- روبرت ريمون : صناعة الصحافة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٢ .
- الزبير سيف الاسلام : محاضرة في الدورة التدريبية للصحفيين الموريتانيين ، مطبوعات المركز العربي للدراسات الاعلامية ، دمشق ١٩٧٥ .
- سام منس : محاضرة في كلية الاعلام والتوثيق ، بيروت ١٩٨٠ .
- سجاد الفايزي : محاضرة في دورة المعهد القومي لاتحاد الصحفيين العرب ، بيروت ١٩٨٠ .
- سجاد الفايزي : محاضرة في الدورة التدريبية للصحفيين الموريتانيين ، مطبوعات المركز العربي للدراسات الاعلامية ، دمشق ١٩٧٥ .
- د. سنان سعيد : عميد قسم الاعلام في جامعة بغداد (مقابلتنا الشخصية معه ، ١٩٧٧) .
- سامي ذبيان : الصحافة اليومية والاعلام ، دار المسيرة ، بيروت ١٩٧٩ .
- شاكرا ابراهيم : الاعلام ووسائله ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع ، مالطة ١٩٧٥ .
- الصحفيون الموريتانيون والتدريب المهني : مطبوعات المركز العربي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير ، دمشق ١٩٧٥ .
- طاهر عبد الحكيم : جريدة « السفير » ، بيروت ١٩٨٠/٨/١٠ .
- عماد الصلح : احمد فارس الشدياق ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٨٠ .

- عامر مشموشي : الدورة التدريبية الثانية ، منشورات كلية الاعلام والتوثيق ، بيروت ١٩٧٩ .
- عبد القادر ياسين : وكالة انباء نوفوستي ، بيروت ١٩٨١ .
- علي الفولي ، محاضرة في الندوة التدريبية للصحفيين الموريتانيين ، مطبوعات المركز العربي للدراسات الاعلامية ، دمشق ١٩٧٥ .
- الدكتور عبد اللطيف احمد حمزة : الصحافة المصرية في مئة عام ، دار القلم ، القاهرة .
- غسان بسترس : دور الصحافة اللبنانية ، مطبعة قلفاط ، بيروت ١٩٧٧ .
- قليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، مطبعة صادر ، بيروت .
- فليب غيار : تقنية الصحافة ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٧٣ .
- فتحي عبد الفتاح : مقال في جريدة « السفير » ، بيروت ١٩٨٠ .
- قانون المطبوعات اللبناني : ١٩٦٢/٩/١٤ .
- قانون العقوبات اللبناني : مجموعة القوانين اللبنانية .
- كلية الاداب بجامعة الرياض : منشورات الكلية .
- ليلي غندور قدورة : محاضرة بموضوع « مشاكل الصحفيات العربيات » .
- صحف بيروت ١٩٨١/١٢/٦ .
- محجوب عمر : تحقيق منشور في جريدة « السفير » ، بيروت ١٩٨٠/٧/٦ .
- مجلة « الصحافي » : كلية الاعلام والتوثيق ، الجامعة اللبنانية ، عدد ايار ١٩٨٠ .
- مجلة « المسيرة » : بيروت عدد حزيران ١٩٨٠ .
- مجموعة قوانين المطبوعات في لبنان : عني بجمعها الاستاذ عادل بطرس ، بيروت ١٩٨٠ .
- مجلة « ريفو دي لبنان » : بيروت ، عدد ١٩٦٩/١/٢٥ .
- مرسوم اشتراعي رقم ١٠٤ : تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ (مجموعة القوانين اللبنانية) .
- مجلة « الحسناء » ، بيروت ١٩٨٠/٧/١٨ .

- محمود غزالة : مجلة « الحسناء » ، بيروت عدد ١٨/٧/١٩٨٠ .
- مودي بيطار : مجلة « الحسناء » ، بيروت عدد ١٨/٧/١٩٨٠ .
- مرسوم اشتراعي : رقم ٧٤ تاريخ ١٣/٤/١٩٥٣ .
(مجموعة القوانين اللبنانية)
- مجموعة القوانين اللبنانية : وزارة العدل ، بيروت .
- محاضر اجتماعات نقابة الصحافة اللبنانية : (محاضر سرية غير منشورة)
- مجلة البيان : عدد كانون الاول ١٩٧٢ .
- محمد ابو مرعي : حرية الصحافة في لبنان ، مؤسسة مطابع معتوق ،
بيروت ١٩٨٠ .
- منظمة الاونسكو : تقرير عن الصحف في العالم ١٩٦٩ .
- مروان حمادة : مجازرة في كلية الاعلام والتوثيق ، بيروت ١٩٧٩ .
- مرسوم اشتراعي رقم ٥٧ : تاريخ ٥/٨/١٩٦٧ (مجموعة القوانين
اللبنانية) .
- مجموعة قرارات الامم المتحدة : (الاونسكو) .
- مجموعة اجتهادات محاكم المطبوعات ، اعداها جان بصيبص ، بيروت
١٩٧٧ .
- محمد عبد القوي : (سفير اليمن الديمقراطية في بيروت) مقابلتنا
الشخصية معه ، ١٩٧٨ .
- مجلة الكويت : الكويت عدد ١/٤/١٩٧٧ .
- مجلة الهدف : بيروت ١٩٨٠ .
- د. محمد عمارة : تعقيب على « اسطورة الخوف » ، المؤسسة العربية
للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠ .
- محمد فرحات : جريدة « السفير » ، بيروت ١٧/٤/١٩٨٠ .
- محمد عنان : مجلة « القدس » بيروت ١/٤/١٩٨٠ .
- محاضر مجلس النواب اللبناني .
- محمد جبريل : محاضرة في الدورة التدريبية للصحفيين الموريتانيين ،
دمشق ١٩٧٥ .
- مجلة « نضال الشعب » : بيروت ٢٢/٨/١٩٨١ .

- د. نقولا صيقلبي : محاضرة في كلية الاعلام والتوثيق ، بيروت ١٩٧٩ .
- ناجي علوش : مجموعة اعمال اديب اسحق ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨
- هنري زغيب : مقال في جريدة « النهار العربي والدولي » ١٩٨٠ .
- وليد تويني : محاضرة في الدورة التدريبية ، كلية الاعلام والتوثيق ،
الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٩ .
- وفيق الطيبي : محاضرة في كلية الاعلام والتوثيق ، بيروت ١٩٨٠ .
- وكالة رويتر : جريدة « السفير » عدد ٢٦/٨/١٩٨٠ .
- وكالة انباء نوفوستي : بيروت ١٣/٩/١٩٧٩ .
- يوسف اسعد داغر : قاموس الصحافة اللبنانية ، منشورات الجامعة
اللبنانية ، ١٩٧٨ .

٢ - باللغتين الفرنسية والانكليزية

- 1 — Albert Pierre : La Presse , Collection Que Sais - Je Paris 1968 .
- 2 — Associated Business Consultants : Catalogue Avril 1966 .
- 3 — Baroud Antoine : La Situation Juridique des Journalistes au
Liban , Librairie Gén. de Droit et de Jurisprudence, Paris 1965 .
- 4 — Cooper Kent : The Associated Press , Random House , N. Y. 1959.
- 5 — Denoyer Pierre : La Presse Moderne , Que Sais - Je Paris 1965.
- 6 — Directory Newspapers and Periodicals, Philadelphia. Penn. U.S.A.
- 7 — Domenach R. : La Propagande Politique, Que Sais - Je Paris 1959.
- 8 — Encycopédie Larousse : Paris .
- 9 — Kayser Jacques : Le Quotidien Français, Armand Colin. Paris. 1963
- 10 — Leloup Jean - Marie : Le Journal. les Journalistes et le Droit
d'Auteur. Institut Français de Presse. 1962 .
- 11 — Moradian Krikor : Cours d'Information, Un. Lib. (Stencil)
- 12 — Revue du Liban : Beyrouth , 1969 .
- 13 — Rifaat Hassan : Les Libertés Publiques en Dr. Pos. Lib. Thèse,
U. S. J. Beyrouth 1964 .
- 14 — Sauvy Alfred : L'Opinion Publique , Que Sais - Je Paris 1958 .
- 15 — Thayer Frank : Newspaper Business Management , Prentice
Hall Inc. N. Y. 1954 .
- 16 — Voyenne Bernard : L'Information du Citoyen , Caen 1963 .

الفهرس

الباب الاول

تطور قوانين الصحافة اللبنانية

صفحة

٤

توطئة

الفصل الاول

قوانين الصحافة في العهد العثماني

- | | |
|----|---|
| ٨ | ١ - نظام المطبوعات العثماني والرقابة عليها ١٨٦٥/٢/١ |
| ١٠ | ٢ - التعليمات العثمانية قبل ١٩٠٩ |
| ١٢ | ٣ - قانون ١٩٠٩/٧/١٦ |

الفصل الثاني

قوانين الصحافة في عهد الانتداب الفرنسي

- | | |
|----|--|
| ١٤ | ١/ - اول قانون لاصول المحاكمات الصحفية ١٩١٤/٧/٢٩ |
| ١٥ | ٢/ - انشاء مصلحة مطبوعات في لبنان الكبير ١٩٢٢/٩/٧ |
| ١٦ | ٣ - نظام المطبوعات (تحليل قرار المفوض السامي ١٩٢٤/٥/٦) |

الفصل الثالث

قوانين الصحافة في عهد الاستقلال

- | | |
|----|--|
| ٢٣ | ١ - الغاء المراقبة الصحفية (قانون ١٩٤٥/١/٨) |
| ٢٣ | ٢ - مراقبة انباء فلسطين (قانون ١٩٤٨/٢/٢٨) |
| ٢٤ | ٣ - قانون المطبوعات (١٩٤٨/٩/٢) |
| ٢٦ | ٤/ - انشاء نقابة الصحافة اللبنانية (قانون ١٩٤٨/٩/١٠) |
| ٢٨ | ٥ - انشاء وزارة الانباء (مرسوم عدد ١٠ تاريخ ١٩٤٩/١٠/٦) |

- ٦ / - انشاء المجلس النقابي للصحافة (مرسوم اشتراعي رقم ٧٢ تاريخ ١٩٥٣/٤/١١)

٣٤

- ٧ - تحديد عدد المطبوعات الدورية السياسية (مرسوم اشتراعي رقم ٧٤ تاريخ ١٩٥٣/٤/١٣)

٣٥

الباب الثاني

تطور الصحافة في لبنان والعالم

الفصل الاول

تطور الصحافة الغربية

- ١ - الصحف الاوروبية المخطوطة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ٤٠
- ٢ - اختراع المطبعة (القرن الخامس عشر) ٤١
- ٣ - صحف القرن السابع عشر ٤١
- ٤ - صحف القرن الثامن عشر ٤٢
- ٥ - الصحافة الفرنسية في عهد الثورة (١٧٨٩ - ١٨٤٨) ٤٥
- ٦ - الصحافة خارج فرنسا في النصف الاول من القرن التاسع عشر ٤٧
- ٧ - الصحافة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ٤٩
- ٨ - الصحافة اثناء الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ٤٩
- ٩ - صحافة ما بعد الحرب العالمية الاولى ٥٠

الفصل الثاني

الصحافة المصرية

- اولا : نشأة الصحافة المصرية ٥٤
- ثانيا : اهم الصحف المصرية المؤسسة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر (وفق تسلسلها التاريخي) ٥٨
- ثالثا : اهم الصحف المصرية المؤسسة في القرن العشرين (وفق تسلسلها التاريخي) ٦٨

٧٢

- اهم مؤرخي الصحافة العربية

الفصل الثالث

الصحافة العربية خارج مصر

- الجزائر - تونس - سوريا - ليبيا - العراق - ٧٧
- اليمن - السعودية - المغرب - فلسطين - الاردن - ٧٨
- السودان - الكويت - ٧٨
- البحرين - ٧٩

الفصل الرابع

- ٨٠ / الصحف اللبنانية السورية (حسب تسلسلها التاريخي)

الفصل الخامس

- ١١١ المؤسسات النقاوية الصحفية في لبنان

- ١١١ / اولا : تطور نقابة الصحافة اللبنانية
- ١١٤ / ثانيا : نقباء محروري الصحافة اللبنانية
- ١١٥ / ثالثا : نقباء مراسلي الصحافة الاجنبية في لبنان

الفصل السادس

- ١١٧ / الصحافة اللبنانية في المهجر

الفصل السابع

- ١١٩ جدول تاريخي بالنصوص القانونية المتعلقة بالصحافة

الباب الثالث

الوضع الصحفي اللبناني الحالي

- ١٢٣ مقارنة بالصحافتين العربية والاجنبية

الفصل الاول

صفحة

اهمية الصحافة في العصر الحاضر

١٢٤

ونشوء كلية الاعلام والتوثيق

الفصل الثاني

١٢٩

تحديد الصحيفة والصحفي

١٢٩

اولا : ما هي الصحيفة ؟

١٣٠

ثانيا : من هو الصحفي

١٣٠

١ - التعريف القانوني

١٣١

٢ - شروط العمل الصحفي

١٣٣

٣ - عقبات الانتساب للجدول النقابي للصحافة

الفصل الثالث

١٣٧

الصحف غير السياسية

الفصل الرابع

الصحف السياسية

١٤١

١ - تحديد عددها

١٤٦

٢ - الصحف غير المرخصة

١٥١

٣ - التحديد في الانظمة الاشتراكية

١٥١

١ - في الجماهيرية العربية الليبية

١٥١

ب - في الجمهورية العربية الجزائرية

١٥١

ج - في الجمهورية العربية السورية

١٥١

د - في جمهورية مصر العربية

١٥٢

هـ - في الجمهورية العربية العراقية

١٥٢

و - في جمهورية اليمن الديمقراطية

١٥٢

ز - في جمهورية الصين الشعبية

١٥٤

٤ - الصحف في الانظمة العربية غير الاشتراكية

صفحة

١٥٤

١ - في المملكة العربية السعودية

١٥٥

ب - في دولة الكويت

١٥٥

٥ - الضمانة المالية

١٥٦

٦ - الصحف في فلسطين العربية المحتلة

الفصل الخامس

اوصاف الصحيفة

١٥٧

١ - اسم الصحيفة

١٥٨

٢ - مكان صدور الصحيفة

١٥٨

٣ - تاريخ الصدور واسم صاحب الصحيفة

١٥٩

٤ - شكل الصحيفة

١٦٠

٥ - ملاحق الصحف

١٦١

٦ - شعار الصحيفة

١٦٢

٧ - الجريدة الضوئية

١٦٢

٨ - محتوى الصحيفة

الفصل السادس

١٦٤

تصنيف الصحف اليومية السياسية

١٦٤

١ - لغة الصحيفة

١٦٨

٢ - موعد الصدور

١٦٩

٣ - الصحف اليومية السياسية في العالم

الفصل السابع

١٧٠

ملكية الصحف السياسية وتمويلها

١٧٠

١ - انتقال ملكيتها

١٧٢

٢ - اندماجها

١٧٧

٣ - ظاهرة الاحتكار الصحفي في العالم

١٧٩

٤ - مراقبة الموارد المشبوهة

الفصل الثامن

مراقبة كميات الطبع والتوزيع

١٨٧

١٨٧

١٨٧

١٩٠

١٩١

١٩١

١٩٢

١٩٣

- ١ - نسبة المداخل من المبيعات والاعلانات
- ٢ - مؤسسات التحقق من الانتشار
- ٣ - نسبة قراء الصحف
- ٤ - الطبع في بلدان متعددة
- ٥ - مركز النهار للابحاث والمعلومات
- ٦ - تحدي التكنولوجيا لليد العاملة الصحفية
- ٧ - صحيفة نيويورك تايمز (دراسة نموذجية)

الفصل التاسع

الصحف السياسية الموقوتة

١٩٥

١٩٥

١٩٥

١٩٦

- ١ - الصحف السياسية الاسبوعية
- ٢ - الصحف السياسية الشهرية
- ٣ - جدول بالصحف السياسية الموقوتة

الفصل العاشر

الرقابة الصحفية

٢٠٠

٢٠٠

٢٠١

٢٠٦

٢٠٦

٢٠٨

٢١١

- ١ - تعليق الحرية الصحفية اثناء اعلان حالة الطوارئ
- ٢ - الرقابة الذاتية
- ٣ - الرقابة النقابية
- ٤ - قانون الصلاحيات الاستثنائية الصادر في ١٩٧٦/١٢/٣٠
- ٥ - المرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ١٩٧٧/١/١
- ٦ - تثبيت الرقابة المسبقة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

الفصل الحادي عشر

/ دور نقابة الصحافة اللبنانية

٢١٥

- ١ / - التعاون مع نقابة وكالات الاعلان والدعاية

٢١٦

٢١٧

٢٢٠

٢٢٢

٢٢٢

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٩

٢٣١

٢٣٣

- ٢ / - مزاحمة اجهزة الاعلام الاخرى للصحافة
- ٣ / - العلاقات مع نقابات مستخدمي الصحافة
- ٤ / - الدفاع عن حرية الصحافة
- ٥ - المساهمة في تطوير التشريع الصحفي
- ٦ - دور نقابة الصحافة في التزام الاعتدال
- ٧ - دور نقابة الصحافة التأديبي
- ٨ - دور نقابة الصحافة الاجتماعي
- ٩ - تخفيف الابعاء الضريبية
- ١٠ - ندوة الحوار العربي - الاوروبي
- ١١ / - اتحاد الصحافة اللبنانية
- ١٢ - صندوق تقاعد واسعاف الصحفيين اللبنانيين
- ١٣ - الاتحاد العام للصحفيين العرب

الفصل الثاني عشر

دعاوى المطبوعات

٢٣٧

الفصل الثالث عشر

٢٤٥

٢٤٦

- اولا - دور النشر
- ثانيا - مؤسسات التوزيع الصحفي

الفصل الرابع عشر

وكالات الانباء

٢٥٦

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

- ١ - الوكالات المحلية
- ٢ - الوكالات الاجنبية
- ٣ - وصف نموذجي لوكالة اسوشيتد برس
- ٤ - دور وكالات الانباء
- ٥ - جدول الوكالات الصحفية
- ٦ - الوكالة الوطنية للانباء
- ٧ - وكالات المقتطفات الصحفية
- ٨ - ندوة الصحافة الدولية في طشقند
- ٩ - اليونسكو واعلام العالم الثالث
- ١٠ / - مراسلو الصحافة الاجنبية في لبنان

الفصل الخامس عشر

معاهد التعليم الصحفي في العالم

- ١ - أهمية الموضوع ٢٦٨
- ٢ - قسم الاعلام في جامعة بغداد ٢٦٨
- ٣ - كلية الاعلام في جامعة القاهرة ٢٧٠
- ٤ - قسم الاعلام في جامعة قار يونس في بنغازي ٢٧٠
- ٥ - معهد الصحافة في جامعة الجزائر ٢٧١
- ٦ - قسم الصحافة في الجامعتين السورية والكويتية ٢٧١
- ٧ - فرع الاعلام بجامعة الرياض ٢٧١
- ٨ - معهد الاعلام في اليمن الديمقراطية ٢٧٢
- ٩ - رابطة معاهد التدريس ومراكز التدريب الاعلامي في العالم العربي ٢٧٢
- ١٠ - التعليم الصحفي في الولايات المتحدة ٢٧٢
- كلية الصحافة في جامعة كولومبيا - نيويورك (نموذج تطبيقي) ٢٧٤
- ١١ - في سويسرا ٢٧٥
- ١٢ - في الصين ٢٧٦
- ١٣ - في الاتحاد السوفياتي ٢٧٦
- ١٤ - معهد الصحافة الدولي ٢٧٦

الملاحق : قانون المطبوعات ١٩٦٢/٩/١٤

الرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ - ١٩٧٧/٦/٣٠ ٢٧٩

المراجع
الفهرس ٣١٩
٣٢٥

عنوان المؤلف :

المحامي الدكتور ميشال الغريب

المكتب : شارع فردان ، خلف الدرك السيار ،

تجاه مدرسة خديجة الكبرى ،

هاتف : ٨١٠١٢٤

المنزل : شارع فردان ، تجاه الدرك السيار ،

مفرق جدييل ، بناية حطب ،

هاتف : ٣٤٤٧٣٤